



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية



مخبر الجنوب الجزائري للبحث

في التاريخ والحضارة الإسلامية

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علم الاجتماع والديمقراطية

السلطة الرمزية للأستاذ الجامعي وفعالية

المجتمع المدني

دراسة ميدانية بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة الجلفة

أطروحة دكتوراه الطور الثالث في علم الاجتماع تخصص: علم اجتماع التربية

تحت إشراف:

د. عويسي كمال

المشرف المساعد:

أ.د. طوال عبد العزيز

إعداد الطالب:

زرنوح أحمد

لجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
1	رباحي مصطفى	أستاذ	جامعة غرداية	رئيسا
2	عويسي كمال	أستاذ محاضر (أ)	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
3	طوال عبد العزيز	أستاذ	جامعة الجلفة	مشرفا مساعدا
4	بلحماري البشير	أستاذ محاضر (أ)	المركز الجامعي آفلو	ممتحنا
5	كبار عبد الله	أستاذ	جامعة غرداية	ممتحنا
6	أوشان جميلة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية



مخبر الجنوب الجزائري للبحث
في التاريخ والحضارة الإسلامية

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم علم الاجتماع والديمقراطية

السلطة الرمزية للأستاذ الجامعي وفعالية المجتمع المدني

دراسة ميدانية بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة الجلفة

أطروحة دكتوراه الطور الثالث في علم الاجتماع تخصص: علم اجتماع التربية

تحت إشراف:

د. عويسي كمال

المشرف المساعد:

أ.د. طوال عبد العزيز

إعداد الطالب:

زرزوح أحمد

نوقشت وأجيزت بتاريخ : 2024/11/19 أمام لجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
1	رباحي مصطفى	أستاذ	جامعة غرداية	رئيسا
2	عويسي كمال	أستاذ محاضر (أ)	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
3	طوال عبد العزيز	أستاذ	جامعة الجلفة	مشرفا مساعدا
4	بلحماري البشير	أستاذ محاضر (أ)	المركز الجامعي آفلو	ممتحنا
5	كبار عبد الله	أستاذ	جامعة غرداية	ممتحنا
6	أوشان جميلة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ عَلَى سَيِّدِنَا
مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ

شكر وعرّفان

الحمد والشكر لله رب العالمين، الذي وفقني لهذا العمل، برحمته وفضله ومنه وكرمه .

قال سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ من لا يشكر الناس لا يشكر الله ﴾

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لأستاذي الفاضل ومرشدي في هذا العمل الأستاذ:

كمال عويسي، الذي أضاء لي درب المعرفة بتوجيهاته السديدة، وفسح لي آفاق الحرية الفكرية

للغوص في أعماق البحث، وكذلك المشرف المساعد الأستاذ: عبد العزيز طوال الذي

ساعدني وساندني ودعمني .

كما لا يفوتني واجب الشكر والتقدير والإكبار للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة

الموقرة، والسادة أعضاء لجنة التكوين الذين بذلوا جهدا كبيرا في تدريسنا وصبروا معنا

لساعات طوال .

﴿ بارك الله فيهم ، وجزاهم عنا خير الجزاء ﴾

الإهداء

إلى كل محب لله ورسوله وآل بيته الطيبين الطاهرين .

إلى شياخي وأبي ومعلمي ﴿ سيدي محمد العيد الأخصري حفظه الله ﴾ وذريته وأهله

ومن انتسب إليه .

إلى روح والدي الطاهرة ﴿ رحمه الله ﴾ وإلى أُمي الحبيبة ﴿ حفظها الله ﴾ .

إلى زوجتي وأولادي الأعزاء الذين صبروا معي معاناة هذا العمل .

إلى إخوتي وأخواتي ﴿ حفظهم الله ﴾ وإلى روح أختي عائشة ﴿ رحمها الله ﴾

إلى عائلتي الكبيرة (إخواني وأخواتي) في ﴿ الجمعية الخيرية العلامة سيدي محمد بن المشري

السائحي ﴾، وإلى كل محب للخير .

إلى رفاقي في رحلة البحث والعلم، الذين كانوا نعم الرفاق .

إلى هؤلاء جميعاً أهدي عملي هذا، وأرجو أن يكون بركةً تسعد قلوبهم وتحقق آمالهم .

أحمد زرنوح



ملخص:

يشكل المجتمع المدني والجامعة ركيزتين أساسيتين في بناء المجتمعات الحديثة وتطويرها، حيث يمثل الأول فضاءً للمشاركة الفعالة والعمل التطوعي، بينما تمثل الثانية منارة للعلم والمعرفة، وفي قلب هذه المنظومة، يبرز الأستاذ الجامعي كحلقة وصل محورية، يجمع بين دوره الأكاديمي وتأثيره المجتمعي.

وقد تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الأستاذ الجامعي والمجتمع المدني، مستهدفة عينة عشوائية شملت 155 أستاذًا من كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة الجلفة، وسعت لاستكشاف مدى تأثير السلطة الرمزية للأستاذ الجامعي في فعالية المجتمع المدني.

خلصت نتائج البحث إلى تأكيد وجود علاقة إيجابية بين السلطة الرمزية للأستاذ الجامعي وفعالية المجتمع المدني، تجلت من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية للسلطة الرمزية: سلطة الهايتوس، السلطة الثقافية، والسلطة الأخلاقية، تسلط هذه النتائج الضوء على الدور المحوري والحيوي الذي يضطلع به الأستاذ الجامعي في تشكيل الوعي المجتمعي وتعزيز القيم المدنية والتطوع.

الكلمات المفتاحية:

- السلطة الرمزية - الأستاذ الجامعي - المجتمع المدني - الهايتوس - السلطة الثقافية - السلطة الأخلاقية

Abstract :

Civil society and the university constitute two fundamental pillars in the construction and development of modern societies. The former represents a space for active participation and voluntary work, while the latter serves as a beacon of science and knowledge. At the heart of this system, the university professor emerges as a crucial link, combining their academic role with their societal impact.

This study examined the relationship between university professors and civil society, targeting a random sample of 155 professors from the Faculty of Social and Human Sciences at the University of Djelfa. It aimed to explore the extent to which the symbolic authority of university professors influences the effectiveness of civil society.

The research findings confirmed the existence of a positive relationship between the symbolic authority of university professors and the effectiveness of civil society. This was manifested through three main dimensions of symbolic authority: habitus authority, cultural authority, and moral authority. These results highlight the pivotal and vital role played by university professors in shaping societal awareness and promoting civic values and volunteerism.

Keywords : -Symbolic authority -University professor -Civil society - Habitus -
-Cultural authority -Moral authority.

Résumé :

La société civile et l'université constituent deux piliers fondamentaux dans la construction et le développement des sociétés modernes. La première représente un espace de participation active et de travail bénévole, tandis que la seconde sert de phare pour la science et la connaissance. Au cœur de ce système, le professeur universitaire émerge comme un lien crucial, combinant son rôle académique avec son impact sociétal.

Cette étude a examiné la relation entre les professeurs universitaires et la société civile, en ciblant un échantillon aléatoire de 155 professeurs de la Faculté des Sciences Sociales et Humaines de l'Université de Djelfa. Elle visait à explorer dans quelle mesure l'autorité symbolique des professeurs universitaires influence l'efficacité de la société civile.

Les résultats de la recherche ont confirmé l'existence d'une relation positive entre l'autorité symbolique des professeurs universitaires et l'efficacité de la société civile. Cela s'est manifesté à travers trois dimensions principales de l'autorité symbolique : l'autorité de l'habitus, l'autorité culturelle et l'autorité morale. Ces résultats soulignent le rôle pivot et vital joué par les professeurs universitaires dans la formation de la conscience sociétale et la promotion des valeurs civiques et du bénévolat.

Mots-clés : - Autorité symbolique - Professeur universitaire - Société civile –
- Habitus - Autorité Culturelle - Autorité morale.

فهرس المحتويات

	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
أ	مقدمة
	الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسة
5	تمهيد
6	1. أسباب اختيار الموضوع
6	الأسباب الذاتية
7	الأسباب الموضوعية
7	2. أهمية الدراسة
8	3. أهداف الدراسة
9	4. الدراسات السابقة
9	1.4. الدراسات الأجنبية
14	2.4. الدراسات العربية
17	3.4. الدراسات الجزائرية
23	5. الإشكالية
27	6. الفرضيات
28	7. التحليل البعدي
31	8. مفاهيم الدراسة
33	9. الاقتراب النظري
46	10. صعوبات البحث
47	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: السلطة الرمزية مفهومها وآلياتها
50	تمهيد
51	I. ماهية السلطة
51	1. مفهوم السلطة
51	1.1: السلطة لغة
53	2.1: السلطة اصطلاحا

54	3.1: المفهوم والإشكالية المعجمية
55	2. أسس بناء علاقة سلطوية
55	3. السلطة كظاهرة سياسية
57	II. ديناميات السلطة
57	1. السلطة والعنف
59	2. السلطة والاعتراف
61	3. السلطة والإيديولوجيا
64	4. السلطة والتربية
68	III. التطور التاريخي للسلطة
68	1. السلطة عند الفلاسفة
69	توماس هوبز (1588-1679)
70	جون لوك (1632-1704)
70	جان جاك روسو (1772-1778)
71	ألكسندر كوجيف (1902-1986)
72	ميشيل فوكو (1926-1984)
73	2. السلطة عند علماء الاجتماع
73	عبد الرحمن بن خلدون (1332-1406)
74	كارل ماركس (1818-1883)
75	إميل دوركايم (1858-1917)
76	ماكس فيبر (1925-1947)
77	VI. ماهية السلطة الرمزية
77	1. مفهوم السلطة الرمزية
81	2. عناصر وآليات السلطة الرمزية
82	1. الحقل FIELD
84	2. الهابيتوس HABITUS
89	3. الدوكسا DOXA
90	4. العنف الرمزي
92	5. رأس المال
92	1.5. الرأسمال الاقتصادي
92	2.5. الرأسمال الثقافي

96	3.5. الرأسمال الاجتماعي
100	4.5. الرأسمال الرمزي
104	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: الأستاذ الجامعي سلطته ودوره المجتمعي
107	تمهيد
108	I. الجامعة والأستاذ الجامعي
108	1. الجامعة
108	1.1. مفهوم الجامعة
109	2.1. أهداف الجامعة
109	3.1. الوظيفة الثالثة للجامعة
110	4.1. الأهداف العامة للجامعة
110	5.1. علاقة الجامعة بالمجتمع المدني
112	2. الأستاذ الجامعي
112	1.2. مفهوم الأستاذ
112	2.2. مفهوم الأستاذ الجامعي
113	3.2. وظائف الأستاذ الجامعي
116	4.2. مهارات الأستاذ الجامعي
116	5.2. أسلاك الاساتذة الباحثين
117	6.2. صفات الأستاذ الجامعي
117	7.2. تكوين الأستاذ الجامعي
118	1.7.2. أساليب إعداد وتكوين الأستاذ الجامعي
120	2.7.2. واقع تكوين الأستاذ الجامعي الجزائري:
122	3.7.2. حلول مشاكل تكوين الأستاذ الجامعي الجزائري:
122	8.2. أخلاقيات مهنة الأستاذ الجامعي:
122	1.8.2. الأخلاقيات المهنية في التدريس:
124	2.8.2. الأخلاقيات المهنية في تقويم الطلاب وتنظيم الامتحانات:
124	3.8.2. الأخلاقيات المهنية في البحث والتأليف والإشراف على الرسائل العلمية:
125	4.8.2. الأخلاقيات المهنية في خدمة الجامعة والمجتمع:
126	III. أبعاد سلطة الأستاذ الجامعي:
126	1. سلطة الأستاذ الجامعي:

128	1.1. سلطة الهايتوس للأستاذ الجامعي:
129	2.1. السلطة الثقافية للأستاذ الجامعي:
132	3.1. السلطة الأخلاقية للأستاذ الجامعي :
132	2. تحولات السلطة وتداخلاتها:
133	3. التداخل بين السلطة الثقافية والأخلاقية:
133	4. تفاعل الهايتوس مع السلطة الأخلاقية:
134	5. دور الأستاذ الجامعي في خدمة المجتمع:
135	1.5. دور الأستاذ الجامعي في إضفاء الوعي:
135	2.5. دور الأستاذ الجامعي في تعزيز ثقافة المواطنة:
136	3.5. دور الأستاذ الجامعي في التطوع الإرادي الحر:
137	خلاصة الفصل:
	الفصل الرابع: المجتمع المدني مفهومه وتطوره وفاعليته
140	تمهيد:
141	I. ماهية المجتمع المدني
141	1. مفهوم المجتمع المدني
146	2. الصيرورة التاريخية لتطور مفهوم المجتمع المدني:
155	3. الأسس الأخلاقية للمجتمع المدني:
160	4. أركان المجتمع المدني:
161	II. المجتمع المدني مكوناته، وظائفه، وعلاقته بالدولة:
161	1. مكونات المجتمع المدني:
162	2. وظائف المجتمع المدني:
167	3. العلاقة بين المجتمع المدني والدولة
169	III. المجتمع المدني في العالم العربي:
169	1. إشكالية مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي:
171	2. جدلية التسمية في العالم العربي:
173	IV- المجتمع المدني الجزائري في ظل التعددية
173	1. كرونولوجيا المجتمع المدني الجزائري:
175	2. المرصد الوطني للمجتمع المدني
176	1.2. مفهوم المرصد الوطني للمجتمع المدني:
176	2.2. مهام المرصد الوطني للمجتمع المدني:

178	3.2. المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية:
179	V - أبعاد فعالية المجتمع المدني
180	1. الوعي الاجتماعي
180	مفهوم الوعي الاجتماعي:
181	مستويات الوعي الاجتماعي:
182	2. ثقافة المواطنة
182	تعريف المواطنة:
182	3. التطوع الإرادي الحر
183	تعريف العمل التطوعي:
183	أنواع العمل التطوعي:
186	خلاصة الفصل
	الفصل الخامس: إجراءات الدراسة الميدانية
189	تمهيد:
190	1. الدراسة الاستطلاعية:
190	2. منهج الدراسة :
191	3. تحديد مجتمع البحث واختيار العينة:
191	1.3 المجتمع الأصلي للدراسة:
192	2.3. عينة الدراسة:
192	3.3. خصائص العينة:
197	4. أدوات جمع البيانات :
197	1.4. المقابلة:
201	2.4. الاستمارة:
201	5. قياس صدق وثبات الاستبيان:
202	6. حدود الدراسة:
202	1.6. المجال الزمني:
203	2.3. المجال المكاني :
203	7. أساليب المعالجة الإحصائية:
204	خلاصة الفصل:
	الفصل السادس : تحليل ومناقشة الفرضيات
183	فهرس الفصل السادس

207	تمهيد :
208	1. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:
248	مناقشة الفرضية الجزئية الأولى :
250	2. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:
300	مناقشة الفرضية الجزئية الثانية:
302	3. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:
346	مناقشة الفرضية الجزئية الثالثة:
349	الاستنتاج العام :
351	الاقتراحات والتوصيات:
353	خاتمة:
	قائمة المصادر والمراجع
	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
28	مكونات ومؤشرات سلطة الهابيتوس للأستاذ الجامعي/الوعي الاجتماعي	1
29	مكونات ومؤشرات السلطة الثقافية للأستاذ الجامعي/ثقافة المواطنة	2
30	مكونات ومؤشرات السلطة الأخلاقية للأستاذ الجامعي/التطوع الإرادي الحر	3
190	إحصائيات أساتذة كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية	4
191	توزيع العينة حسب الجنس	5
192	توزيع العينة وفق متغير السن	6
193	توزيع العينة وفق متغير التخصص	7
194	توزيع العينة وفق متغير الرتبة الحالية	8
195	توزيع العينة وفق متغير الخبرة المهنية	9
201	معامل ألفا كرونباخ	10
208	العلاقة بين تقييم علاقات الأستاذ الجامعي مع زملائه في العمل والمساهمة في تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطباء الإيديولوجية في المجتمع المدني.	11
211	علاقة امتلاك الأستاذ الجامعي لشبكة علاقات مع أفراد المجتمع والمساهمة في تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطباء الأيديولوجية في المجتمع المدني	12
214	علاقة امتلاك الأستاذ الجامعي لشبكة علاقات مع أفراد المجتمع ومدى تفاعل أفراد المجتمع المدني مع المحتوى التوعوي الذي يقدمه	13
217	العلاقة بين التزام الأستاذ الجامعي بالمواعيد خلال الأنشطة التطوعية ودوره في تشكيل هوية الطلاب الاجتماعية والثقافية	14
220	علاقة اهتمام لأستاذ الجامعي بالهندام والمظهر الخارجي ودوره في تشكيل هوية الطلاب الاجتماعية والثقافية	15
223	علاقة بين لغة الخطاب التي يستعملها الأستاذ الجامعي خلال المحاضرات والسعي لربط المعرفة النظرية بالتطبيقات الميدانية في المجتمع المدني	16
226	علاقة بين لغة الخطاب التي يستعملها الأستاذ الجامعي خلال المحاضرات ومدى تفاعل أفراد المجتمع المدني مع المحتوى التوعوي الذي يقدمه	17
229	علاقة بين لغة الخطاب التي يستعملها الأستاذ الجامعي خلال المحاضرات واستخدام أمثلة حياتية لشرح المفاهيم الأكاديمية	18

231	العلاقة بين قدرة الأستاذ الجامعي على إقناع الآخرين ومدى تفاعل أفراد المجتمع المدني مع المحتوى التوعوي الذي يقدمه	19
233	علاقة قدرة الأستاذ الجامعي على إقناع الآخرين والمساهمة في تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطياف الأيديولوجية في المجتمع	20
236	العلاقة بين قدرة الأستاذ الجامعي على إقناع الآخرين وتشجيع الطلاب على التفكير النقدي	21
239	العلاقة بين مكانة وهيبة الأستاذ الجامعي في المجتمع وتشجيع الطلاب على التفكير النقدي	22
242	العلاقة بين مكانة وهيبة الأستاذ الجامعي في المجتمع ودوره في تشكيل هوية الطلاب الاجتماعية والثقافية	23
245	العلاقة بين مكانة وهيبة الأستاذ الجامعي في المجتمع ومدى تفاعل أفراد المجتمع المدني مع المحتوى التوعوي الذي يقدمه.	24
250	علاقة قراءة الأستاذ الجامعي المتنوعة في مجال التخصص والمساهمة في حل القضايا الاجتماعية	25
253	علاقة قراءة الأستاذ الجامعي المتنوعة في مجال التخصص والتعامل مع التنوع الثقافي في مؤسسات المجتمع المدني	26
256	علاقة قراءة الأستاذ الجامعي المتنوعة في مجال التخصص والمساهمة في ورشات توعية لأفراد المجتمع المدني	27
259	العلاقة بين حصول الأستاذ الجامعي على جوائز نظير جهوده البحثية والمساهمة في حل القضايا الاجتماعية	28
262	العلاقة بين حصول الأستاذ الجامعي على جوائز نظير جهوده البحثية ومدى المساهمة في تغيير سلوكيات أفراد المجتمع المدني	29
265	العلاقة بين حصول الأستاذ الجامعي على جوائز نظير جهوده البحثية ومكافحة ظواهر الانحدار والفساد الأخلاقي	30
269	علاقة عدد المقالات المنشورة للأستاذ الجامعي في آخر خمس سنوات ومدى المساهمة في دعم المشاريع المجتمعية في مؤسسات المجتمع المدني	31
272	علاقة عدد المقالات المنشورة للأستاذ الجامعي في آخر خمس سنوات ومدى المساهمة في تغيير سلوكيات أفراد المجتمع المدني	32
275	يبين العلاقة بين المكانة والهيبة العلمية للأستاذ الجامعي داخل الجامعة والمساهمة في حل القضايا الاجتماعية	33
279	العلاقة بين المكانة والهيبة العلمية للأستاذ الجامعي داخل الجامعة ومكافحة ظواهر الانحدار والفساد الأخلاقي	34
282	العلاقة بين تقلد الأستاذ الجامعي لمناصب إدارية ودوره في تشكيل هوية الطلاب الاجتماعية والثقافية	35
285	العلاقة بين تقلد الأستاذ الجامعي لمناصب إدارية والتعامل مع التنوع الثقافي في مؤسسات المجتمع المدني	36

288	العلاقة بين تقلد الأستاذ الجامعي لمناصب إدارية وتشجيع نشر ثقافة التسامح والقبول لدى أفراد المجتمع المدني	37
291	العلاقة بين الطريقة التي ينتهجها الأستاذ الجامعي لتقييم الطلبة بموضوعية وعدل ومدى تشجيع أفراد مؤسسات المجتمع المدني على الانضباط بالقانون واحترامه	38
294	العلاقة بين الطريقة التي ينتهجها الأستاذ الجامعي لتقييم الطلبة بموضوعية وعدل والتعامل مع التنوع الثقافي في مؤسسات المجتمع المدني	39
297	العلاقة بين الطريقة التي ينتهجها الأستاذ الجامعي لتقييم الطلبة بموضوعية وعدل ومكافحة ظواهر الانحدار والفساد الأخلاقي في المجتمع المدني	40
302	علاقة مستوى إتقان الأستاذ الجامعي للمهام الأكاديمية وقيامه بمبادرات تطوعية فردية	41
305	علاقة مستوى إتقان الأستاذ الجامعي للمهام الأكاديمية ومشاركته في أنشطة تطوعية جماعية	42
307	علاقة مستوى إتقان الأستاذ الجامعي للمهام الأكاديمية والأثر الذي يتركه في الآخرين حينما يشارك في عمل تطوعي	43
310	علاقة امتلاك الأستاذ الجامعي لشبكة علاقات مع أفراد المجتمع ومشاركته في أعمال تطوعية	44
312	درجة الاحترام التي يحظى بها الأستاذ الجامعي في المجتمع وكيفية اختياره لنوع العمل التطوعي	45
315	علاقة درجة التقدير والاحترام التي يحظى بها الأستاذ الجامعي في المجتمع والأثر الذي يتركه في الآخرين حينما يشارك في عمل تطوعي	46
317	علاقة مشاركة الأستاذ الجامعي في المناسبات والفعاليات المجتمعية خارج الجامعة وقيامه بمبادرات تطوعية فردية	47
319	علاقة مشاركة الأستاذ الجامعي في المناسبات والفعاليات المجتمعية خارج الجامعة وقيامه بأعمال تطوعية جماعية	48
322	علاقة مشاركة الأستاذ الجامعي في المناسبات والفعاليات المجتمعية خارج الجامعة وانتمائه لمؤسسات تطوعية في المجتمع المدني	49
325	علاقة مساهمة الأستاذ الجامعي في الإصلاح والدفاع عن القيم في المجتمع وانتمائه لمؤسسات تطوعية في المجتمع المدني.	50
327	علاقة مساهمة الأستاذ الجامعي في الإصلاح والدفاع عن القيم في المجتمع والأثر الذي يتركه في الآخرين حينما يشارك في عمل تطوعي	51
330	علاقة مساهمة الأستاذ الجامعي في الإصلاح والدفاع عن القيم في المجتمع وانطباعه عند المشاركة في عمل تطوعي	52
332	علاقة إدماج الأستاذ الجامعي للقيم الأخلاقية في محاضراته ونشر مبادراته التطوعية على وسائل التواصل الاجتماعي	53

334	علاقة إدماج الأستاذ الجامعي للقيم الأخلاقية في محاضراته ومشاركة قصصه الشخصية للتطوع خلال محاضراته	54
337	علاقة إدماج الأستاذ الجامعي للقيم الأخلاقية في محاضراته واهتمام طلابه ومتابعيه بمبادراته التطوعية	55
340	علاقة انضباط الأستاذ الجامعي والتزامه بالقوانين داخل الجامعة واهتمام الطلاب والمتابعين بالمبادرات التطوعية	56
343	علاقة مشاركة الأستاذ الجامعي في الأنشطة التطوعية على مستوى الجامعة واهتمام الطلاب والمتابعين بالمبادرات التطوعية	57

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	توليفة لنظريتي السلطة الرمزية لبورديو والهيمنة الثقافية لغرامشي	45
2	توزيع العينة حسب الجنس	191
3	توزيع العينة وفق متغير السن	192
4	توزيع العينة وفق متغير التخصص	193
5	توزيع العينة وفق متغير الرتبة الحالية	194
6	توزيع العينة وفق متغير الخبرة المهنية	195

مقدمة

منذ نشأة الإنسان الأولى، عاش في جماعات صغيرة بسيطة التنظيم، حيث كانت علاقات السلطة بسيطة وواضحة، تقوم على القوة البدنية والخبرة، لكن مع تطور المجتمعات وتعقدتها، تغيرت طبيعة هذه العلاقات لتصبح أكثر تنوعاً وتعقيداً، وظهرت أشكال جديدة من السلطة، حيث شهدت المجتمعات البشرية تحولات جذرية عبر العصور، من المجتمعات البدائية البسيطة إلى المجتمعات المدنية الحديثة المعقدة، تميزت المجتمعات المدنية بظهور مفاهيم جديدة مثل الدولة والمجتمع المدني والمواطنة والحقوق والواجبات، كما تغيرت طبيعة علاقات السلطة التي تحكم هذه المجتمعات، لتصبح أكثر تنظيمًا وهرمية وتعقيداً، متجاوزة مجرد القوة البدنية إلى أشكال أكثر رمزية وثقافية، فبرزت مفاهيم السلطة والنفوذ والهيمنة، وأصبحت محورية في فهم طبيعة العلاقات الاجتماعية في المجتمعات المدنية، ومع تطور هذه المجتمعات، ظهرت أشكال جديدة من السلطة مثل السلطة الرمزية، التي تلعب دوراً محورياً في تنظيم العلاقات الاجتماعية وتوجيهها بطرق رمزية وثقافية.

من جهة أخرى برز مفهوم المجتمع المدني ليعبر عن حركة المجتمع وتنظيماته الطوعية المستقلة عن سلطة الدولة، والتي تسعى إلى المشاركة في صنع القرارات والتأثير على السياسات العامة، وهو الآخر دوره محوري في تعزيز الديمقراطية والحريات والمساءلة والشفافية في المجتمعات المدنية، ويشكل قوة مضادة لسلطة الدولة.

في هذا السياق، تكتسي دراسة العلاقة بين السلطة الرمزية للأستاذ الجامعي وفعالية المجتمع المدني أهمية خاصة، حيث يمارس الأستاذ الجامعي نوعاً من السلطة الرمزية على طلابه والمجتمع بشكل عام، وتهدف هذه الأطروحة إلى دراسة هذه العلاقة المعقدة وآلياتها، والوقوف على هذا الدور.

تنطوي هذه الدراسة على ستة فصول رئيسية:

حيث يتناول **الفصل الأول** الإطار المنهجي للدراسة، أشرنا فيه إلى الإشكالية والفرضيات وكذا المفاهيم والاقتراب النظري إضافة إلى بعض الدراسات السابقة سواء أجنبية أو عربية أو جزائرية، ثم أهداف الدراسة، وأهميتها النظرية والتطبيقية.

أما **الفصل الثاني** فيركز على مفهوم السلطة الرمزية وآلياتها، من خلال تقديم تعريف شامل للسلطة وأنواعها، والتطرق بالتفصيل لنظرية السلطة الرمزية لبورديو، ومفاهيم مرتبطة كرأس المال الرمزي والهيمنة الرمزية.

ويخصص **الفصل الثالث** لدراسة مفهوم الأستاذ الجامعي ودوره المجتمعي، والتحديات التي يواجهها، وعلاقة الجامعة بالمجتمع، وكيفية ممارسة الأستاذ الجامعي للسلطة الرمزية .

في حين يتناول **الفصل الرابع** مفهوم المجتمع المدني وتطوره الفكري، إضافة إلى إشكالياته في العالم العربي، ووضعه في الجزائر بعد التعددية، ودور المرصد الوطني للمجتمع المدني، وعلاقة فعاليته بالسلطة الرمزية للأستاذ الجامعي .

أما **الفصل الخامس** فيصف إجراءات الدراسة الميدانية، من الدراسة الاستطلاعية، والمنهج المتبع، ومجتمع الدراسة وعينتها، وأدوات جمع البيانات، وإجراءات تطبيق الدراسة.

وأخيراً، يعرض **الفصل السادس** نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها، ويناقشها في ضوء الفرضيات، ويستخلص الاستنتاجات والتوصيات المقترحة.

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراصة

تمهيد

1. أسباب اختيار موضوع الدراصة

2. أهمية الدراصة

3. أهداف الدراصة

4. الدراسات السابقة

5. الإشكالية

6. الفرضيات

7. التحليل البعدي

8. مفاهيم الدراصة

9. الاقتراب النظري

10. صعوبات البحث

خلاصة الفصل

تمهيد:

يعد الفصل المنهجي حجر الأساس في البحث العلمي، إذ يرسم الخارطة التي يسير عليها الباحث في رحلته العلمية، في هذا الفصل، نستعرض الأسس المنهجية التي قامت عليها دراستنا حول "السلطة الرمزية للأستاذ الجامعي وفعالية المجتمع المدني"، سنتناول بالتفصيل الأسباب الكامنة وراء اختيار هذا الموضوع، وأهميته في السياق الأكاديمي والمجتمعي، والأهداف التي نسعى لتحقيقها من خلال هذا البحث، كما سنستعرض الدراسات السابقة ذات الصلة، ونحدد إشكالية البحث وفرضياته الرئيسية، سنقوم أيضاً بتوضيح المفاهيم الأساسية للدراسة والإطار النظري الذي نعتمده، مع تقديم تحليل بعدي يربط بين مختلف عناصر البحث، هذا الفصل يهدف إلى وضع أسس متينة للدراسة، تمكننا من الإجابة على التساؤلات البحثية بدقة وموضوعية.

1. أسباب اختيار الموضوع:

1.1. الأسباب الذاتية:

تعود اهتماماتي لهذه الدراسة بشقيها لما سألني مما يلي:

ففي الشق الأول، يستند اهتمامي بموضوع سلطة الأستاذ الجامعي إلى تجاربي كطالب، حيث شعرت مرات عديدة بتجليات سلطته التي يفرضها الدور والمكانة، ومن خلال نقاشات مع الطلبة وبعض الأساتذة أظهرت لي أنه يمكن أن يكون بعض الأساتذة محط ثناء وتقدير لسمتهم وانضباطهم الأخلاقي، بينما قد يواجه آخرون انتقادات أو تقييمات سلبية ترتبط بجوانب أخرى من سلوكهم أو تفاعلاتهم.

هذا المشهد في حد ذاته كان سببا قويا جعلني أفكر في الموضوع من زاوية أخلاقيات المهنة، ووفق ضوابط أخلاق القدوة، رغم أن الظاهرة توجد في جميع المراحل التعليمية، لكن في الجامعة على الأرجح تمس الشق الواعي للمرحلة العمرية، وتحرك في نفسي شغفا للبحث في جزئياتها، وتخص الأستاذ وتأثيره في المجتمع من حوله، وتسليط الضوء على الظاهرة قد يسهم في توسيع النقاش وتحقيق رؤية أكثر توازناً وشمولاً لسمعة الأستاذ الجامعي وتأثيره داخل وخارج الجامعة.

أما الشق الثاني فيخص مفهوم المجتمع المدني وخصوصا في مدينة الجلفة، وما مسه من تشويه في البنية والمفهوم وتغييره بطريقة تهكمية في النقاش الاجتماعي إلى مصطلح "المجتمع البدني"، كتعبير عن العنف الممارس لتحقيق مصالح شخصية، والتأثير السلبي لذلك على الوعي المجتمعي من جهة، ومن جهة أخرى تقزيم دور الجمعيات الخيرية والنقابات والمنظمات، ووصمها بالاستغلال المادي والشخصاني والاجتماعي والتسلق السياسي أحيانا أخرى، وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على تفاعل المجتمع المدني بشكل عام.

فهدف الجمعية فعل الخير ومساعدة الغير، وتقديم الدعم للفئات المهمشة اجتماعيا، دون أي تمييز بينهم، وللأسف طالما كان التحيز الإعلامي وتأثير وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي في نقل صورة غير حقيقية، وتشويه الواقع لصالح فئات خاصة مارست العمل التطوعي وصولا لأهداف أخرى على الأغلب سياسية وبطريقة غير أخلاقية.

هذا السبب أيضا دفعني لتسليط الضوء على هذه النقاط وتحليلها بعمق، لتفسير وفهم تحديات المجتمع المدني كمفهوم وجب تقويمه.

2.1. الأسباب الموضوعية:

من الجدير بالذكر أن الموضوع السلطة والمجتمع المدني قد جذبا اهتمام الباحثين على مدار السنوات الأخيرة وأصبحت محور دراسات معترف بها، خاصة في العالم العربي. تعزى جاذبية موضوع المجتمع المدني للتوجه العام لسياسات الدولة نحو تعزيزه وإنشاء المرصد الوطني للمجتمع المدني، ومحاولات تنشيطه وتفعيل دوره.

هذا التحول السريع في السياق السياسي لم يرافقه تحول مماثل في تعزيز مؤسسات المجتمع للتأثير في المجتمع المدني، فعلى الرغم من محاولات الدولة لدعمه، إلا أنها تفتقر إلى دراسات سوسيولوجية تدعم هذا، ولذلك، سنحاول المساهمة حتى ولو بنسبة صغيرة لسدّ هذا الفجوة وتقديم صورة نظرية وميدانية لتأثير الجامعة والأستاذ في المجتمع المدني.

2. أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بحثية كبيرة ضمن تخصص علم الاجتماع التربوي نظراً للأسباب التالية:

- تسهم الدراسة بشكل كبير في تعزيز المعرفة البحثية من زاوية تخصص علم الاجتماع التربوي، وتقدّم توجيهات قيمة لتوسيع نطاق الدراسات والأبحاث المستقبلية التي تخص المجتمع المدني وبالأخص في هذا التخصص.
- تقف الدراسة على فعالية المجتمع المدني من جانبها التربوي والتوعوي والأخلاقي.
- تقدّم الدراسة فهما أعمق للتفاعلات الاجتماعية داخل المجتمع المدني، وكيفية تأثير السلطة الرمزية للأستاذ الجامعي في بناء وتكوين هذه التفاعلات، مما يسهم في تطوير البحوث المستقبلية التي تركز على جوانب أخرى لعلاقة السلطة الرمزية للأستاذ الجامعي بفعالية المجتمع المدني غير التي تناولتها الدراسة.
- تعطي نتائج الدراسة توجيهات هامة لتطوير السياسات التعليمية والاجتماعية التي تهدف إلى تعزيز دور الجامعات وأعضائها في تحقيق فعالية المجتمع المدني.

- تلعب الدراسة دورًا هامًا في إثراء النقاشات العامة حول دور التعليم الجامعي وتأثيره في تكوين وجهات النظر والسلوكيات الاجتماعية للفرد والمجتمع.
- تكشف الدراسة الجوانب التي تعيق فاعلية الأستاذ الجامعي في خدمة وتنمية المجتمع.

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على أثر السلطة الرمزية للأستاذ الجامعي في فعالية المجتمع المدني وذلك من خلال:

أهداف نظرية:

- محاولة تحليل مفهوم السلطة الرمزية وفق نظرية بيير بورديو وفهم العوامل والمتغيرات التي تشكل سلطة الأستاذ الجامعي كرمز وكيفية تأثيرها في التفاعلات الاجتماعية.
- محاولة تحليل مفهوم المجتمع المدني تحليلًا سوسيوثقوبيا، وتقديم أبعاده التربوية والأخلاقية، والخوض في غمار افتكاه من اختصاصات أخرى لطلما ارتبط بها.
- محاولة الوصول إلى العوامل الفعلية المؤثرة في فعالية المجتمع المدني وإظهار مفهوم المجتمع المدني وأهميته واستبعاد كل ما يشوبه من تشويه في الواقع الاجتماعي.
- محاولة إبراز أهمية السلطة الأخلاقية وما يمكن أن تحققه الأخلاق حين تتضافر مع العلم، وتقديم دور ومكانة الأستاذ الجامعي، كمثقف ملهم بسمته وأخلاقه وثقافته، داخل الجامعة وخارجها.

أهداف تطبيقية:

- محاولة التعرف على أثر الأستاذ الجامعي في تعزيز المواطنة والوعي الاجتماعي والتطوع الإرادي الحر لأفراد المجتمع المدني.
- محاولة تحديد كيفية تبادل المعرفة والثقافة بين الجامعة والمجتمع المدني ودور الأستاذ الجامعي في تسهيل هذه التفاعلات.
- محاولة تقديم توصيات عملية لتعزيز دور الأستاذ الجامعي في تعزيز التواصل بين الجامعة والمجتمع المدني.
- محاولة توجيه الأبحاث المستقبلية لفهم أفضل لدور الأستاذ الجامعي في تعزيز العلاقات بين الجامعة والمجتمع المدني.

- محاولة تحسين المعرفة العلمية في ميدان علم الاجتماع التربوي من خلال تحليل الأبعاد التربوية لسلطة الأستاذ الجامعي والمجتمع المدني.

4. الدراسات السابقة:

1.4. الدراسات الأجنبية:

الدراسة الأولى:

Jelena Polianskaja , MOKYTOJO AUTORITETAS KAIP DORINIO
UGDYMO VEIKSNYS¹

(سلطة الأستاذ كعامل في التنمية الأخلاقية) جيلينا بوليانسكايا.

تناولت هذه الدراسة التي تهدف إلى الكشف عن وجهات نظر الطلاب والأساتذة وأولياء الأمور في ثلاث مدارس بمدينة فيلنيوس حول مكانة الأستاذ وأثرها على تشكيل القيم الأخلاقية لدى الطلاب، بالتساؤل التالي: ما هي المتطلبات التي تضعها المجتمعات المدرسية (الطلاب والأساتذة وأولياء الأمور) لمكانة الأستاذ؟

وانطلاقاً من فرضيتها القائلة: تشمل مكانة الأستاذ مجموعة واسعة من الصفات الأخلاقية والمهنية، وتفسر على أنها عامل في التربية الأخلاقية، واستناداً إلى استخدام أدوات متعددة شملت استبيانات وإجراء مقابلات، بالإضافة إلى تحليل إحصائي للاستجابات المجمعة. فكانت عينة الدراسة المتكونة من 288 مشاركاً، بينهم 172 طالباً و74 معلماً و42 ولي أمر من المدارس الثلاث المستهدفة، ركزت أسئلة الاستبيانات والمقابلات على استكشاف آراء المشاركين حول الصفات والعوامل المرتبطة باحترام الأستاذ.

توصلت نتائج الدراسة إلى أن مكانة الأستاذ ترتكز بشكل أساسي على الصفات الأخلاقية والعلاقات الصادقة والتواصل الفعال بين الأساتذة والطلاب، كما أظهرت أن العوامل المهمة التي تشكل احترام الأستاذ تشمل المعتقدات الأخلاقية، والفهم، واللباقة

¹ Jelena Pogolskaja, Mokytojo autoritetas kaip dorinio ugdymo veiksnys, Magistro darbas, Vilnius, 2005.

التربوية، والاهتمامات الواسعة، والإبداع المهني، علاوة على ذلك، تبين أن معظم الطلاب يرغبون في اتخاذ الأساتذة الذين يُنظر إليهم كشخصيات قوية أخلاقياً قدوة لهم.

استنتجت الدراسة أن مكانة الأستاذ تمثل عاملاً محورياً في التنمية الأخلاقية للطلاب، حيث تؤثر الصفات الأخلاقية للمعلم والعلاقات الصادقة معهم على تشكيل قيم الطلاب وسلوكياتهم الأخلاقية، وبناءً على هذه النتائج، أكدت بوليانسكايا على أهمية الاهتمام بتعزيز مكانة الأساتذة ودعم الجوانب الأخلاقية في ممارساتهم التربوية.

تعقيب:

تتشابه دراسة (جيلينا بوليانسكايا) مع دراستنا الحالية في تناولها لدور سلطة الأستاذ وتأثيرها على الطلاب، حيث أكدت نتائجها على أهمية الصفات الأخلاقية للأستاذ ومكانته في التأثير على القيم الأخلاقية للطلاب، وهو ما يتفق مع فرضيتنا الثالثة حول دور السلطة الأخلاقية للأستاذ في تشجيع التطوع لدى أفراد المجتمع المدني، لكن دراسة بوليانسكايا ركزت على التأثير داخل المدرسة فقط، بينما دراستنا تتعدى للتأثير على المجتمع ككل، كما أننا نركز على الجامعة وليس المدرسة.

الدراسة الثانية:

Hernández Camarena KB, Autoridad profesoral e implicaciones en la formación de los estudiantes de la Universidad de Sonora¹

(كارلا بياتريز هيرنانديز كاماريننا، فيديريكو زاياس بيريز، ماريا خوسيه كوبيلاس رودريغيز، وألما

تيريسيتا فيلاردي منديفيل ، (سلطة الأستاذ وتأثيراتها في تكوين الطلاب في جامعة سونورا)

تناولت هذه الدراسة التي تهدف الدراسة إلى وصف معنى سلطة الأستاذ الذي يحملها طلاب جامعة سونورا، وأنواع الروابط السلطوية للأستاذ التي يعترفون بها، بالإضافة إلى استكشاف كيف تدخل هذه السلطة في تكوينهم، تم تحليل مفاهيم سلطة الأستاذ، والتكوين، اتبع البحث منهجية تفسيرية وأسلوباً ظاهرياً، من خلال تقنية المقابلة، كانت

¹ Hernández Camarena KB, Zayas Pérez F, Cubillas Rodríguez MJ. Autoridad profesoral e implicaciones en la formación de los estudiantes de la Universidad de Sonora. RVU [Internet]. 1 de enero de 2021 [citado 3 de mayo de 2023];23(89). Disponible en: <https://revistavertice.unison.mx/index.php/rvu/article/view/26>

تجربة طلاب جامعة سونورا مع سلطة الأستاذ نقطة الانطلاق في الاستقصاء، تبين من النتائج وجود ثلاثة معانٍ لسلطة الأستاذ: السلطة، والاحترام، والتميز، وأن أنواع الروابط المنشأة مع الأستاذة تستند إلى تلك المعاني، الأمر الذي يؤثر على تكوينهم، تم استئناف الدراسة، كجزء من بحث دكتوراه، مع التركيز الآن على تحليل تداعيات سلطة الأستاذ في تكوين الطلاب، والعلاقة المحتملة للصور النمطية الجنسانية في كلا العمليتين (السلطة والتكوين).

وكانت تساؤلات الدراسة: ما معاني سلطة الأستاذ لدى طلاب جامعة سونورا؟ ما الروابط التي يمكن التعرف عليها بين الطلاب والأساتذة؟ فرضيات الدراسة: تؤثر سلطة الأستاذ في تكوين الطلاب عبر الروابط المختلفة المبنية على معاني السلطة.

فقد تم إجراء مقابلات مع 15 طالباً من جامعة سونورا، تتراوح أعمارهم بين 22 و26 عاماً، وأظهرت الدراسة القضايا المتعلقة بسلطة الأستاذ وتأثيرها على تكوين الطلاب في جامعة سونورا، وقدمت النتائج التالية:

1. المعاني المختلفة لسلطة الأستاذ: وجدت الدراسة أن هناك ثلاثة معانٍ رئيسية لسلطة الأستاذ: القوة، الاحترام، والتميز، هذه المعاني تؤثر بشكل مباشر على العلاقة بين الطلاب والأساتذة وعلى تكوين الطلاب الأكاديمي والشخصي. القوة: ترتبط بالقدرة على فرض النظام والتحكم، مما قد يؤدي إلى الخوف أو الاحترام القسري.

الاحترام: ينبع من تقدير الطلاب للمعرفة والكفاءة الأخلاقية للمعلم، مما يخلق بيئة تعليمية أكثر تعاوناً وإيجابية.

التميز: يشير إلى الإعجاب بالأستاذ كنموذج يحتذى به، يحفز الطلاب على تحقيق أفضل ما لديهم.

2. الروابط بين الطلاب والأساتذة: النوعية الخاصة للروابط التي تنشأ بين الطلاب والأساتذة تتأثر بشكل كبير بالمعاني التي ينسبها الطلاب إلى سلطة الأستاذ، هذه الروابط تحدد بشكل كبير نوعية وفعالية العملية التعليمية.

التوصيات:

1. تعزيز الاحترام المتبادل: يُنصح بأن تقوم المؤسسات التعليمية بتشجيع الاحترام المتبادل بين الطلاب والأساتذة، حيث يمكن أن يؤدي هذا إلى تحسين العملية التعليمية وجعلها أكثر فعالية.
2. تدريب الأساتذة: يُوصى بإدخال برامج تدريبية للمعلمين تركز على كيفية بناء سلطة قائمة على الاحترام والتميز بدلاً من القوة القسرية، هذا يمكن أن يساعد في خلق بيئة تعليمية أكثر تعاوناً ودعماً.
3. التوعية بأهمية الدور النموذجي للمعلم: يجب توعية الأساتذة بأهمية دورهم كنماذج يحتذى بها في حياة الطلاب، الفهم العميق لكيفية تأثيرهم على الطلاب يمكن أن يحسن من طرق التدريس والتفاعل داخل الصف.
4. تعزيز البحث والدراسة حول تأثيرات سلطة الأستاذ: يُنصح بتشجيع الأبحاث التي تستكشف تأثيرات سلطة الأستاذ على تكوين الطلاب في سياقات تعليمية متنوعة، هذا من شأنه تعميق الفهم الأكاديمي والعملي لهذه الديناميكية المعقدة.
5. تقييم ومراقبة العلاقات بين الأساتذة والطلاب: تطوير آليات لتقييم ومراقبة العلاقات بين الأساتذة والطلاب يمكن أن يساعد في التعرف المبكر على المشاكل والتحديات ومعالجتها بشكل فعال.

تعقيب:

تتقاطع دراسة (كارلا بياتريز هيرنانديز كامارينا وآخرون) مع دراستنا في تناولها لتأثيرات سلطة الأستاذ على تكوين الطلاب، حيث أظهرت أن المعاني المختلفة لسلطة الأستاذ (كالقوة والاحترام والتميز) تؤثر على العلاقة مع الطلاب وتكوينهم، وهو ما يتفق جزئياً مع أبعاد السلطة التي تناولتها دراستنا (الهائيتوس، الثقافية، الأخلاقية)، لكن دراستنا توسعت للتأثير خارج الجامعة على المجتمع المدني، بينما اقتصرَت دراسة كارلا على التأثير داخل الجامعة فقط.

الدراسة الثالثة:

¹Kenneth Newton, (Trust, Social Capital, Civil Society, and Democracy)

كينيث نيوتن، "الثقة ورأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني والديمقراطية"
تناولت هذه الدراسة العلاقات بين الثقة ورأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني والديمقراطية انطلاقاً
من تساؤلاته حول:

- ما هي العلاقة بين الثقة الاجتماعية والثقة السياسية؟

- كيف تساهم المنظمات التطوعية في بناء الثقة؟

- ما هو دور رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني في دعم الديمقراطية؟

ووضع نيوتن ثلاث فرضيات رئيسية لدراسته:

- لا توجد علاقة قوية بين الثقة الاجتماعية والثقة السياسية.

- عضوية المنظمات التطوعية لا تؤثر بشكل كبير على مستويات الثقة.

- رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني لهما دور هام في بناء حكومة جيدة ودعم الديمقراطية.

لاختبار هذه الفرضيات، اعتمد نيوتن على منهجية كمية قائمة على تحليل بيانات المسح الشاملة من استطلاعات الرأي العالمية، والتي شملت عينة واسعة من 42 دولة، تم استخدام استبيانات لقياس مستويات الثقة الاجتماعية والثقة السياسية، إلى جانب متغيرات أخرى مثل عضوية المنظمات التطوعية.

توصلت الدراسة إلى نتائج تؤكد فرضياتها الأولى والثانية، حيث أظهرت أن العلاقة بين الثقة الاجتماعية والثقة السياسية ضعيفة، وأن كلاهما لا يرتبط بشكل كبير بعضوية المنظمات التطوعية، ومع ذلك، فقد أيدت النتائج الفرضية الثالثة، إذ أشارت إلى أن رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني يلعبان دوراً هاماً في دعم الديمقراطية، رغم أن العلاقة بينهما وبين الثقة السياسية معقدة وغير مباشرة.

استنتج نيوتن أن رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني يشكلان أساساً هاماً لبناء حكومة جيدة، والتي بدورها تعزز الثقة السياسية وتدعم الديمقراطية، لذلك، فإن هذه العوامل، على الرغم من علاقاتها المعقدة، تعتبر محورية في تطوير الديمقراطية والحكم الرشيد.

¹ Kenneth Newton, (Trust, Social Capital, Civil Society, and Democracy), 22 (2), International Political Science Review, Sage Publications, UK, 2001, P 201-214.

تعقيب:

تناولت دراسة (كينيث نيوتن) جوانب مرتبطة بموضوعي، كالعلاقة بين الثقة ورأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني والديمقراطية، وأكدت على دور رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني في دعم الديمقراطية، وهو ما يتفق مع السياق العام لدراستنا حول فعالية المجتمع المدني. لكن دراستنا تركز بشكل أكثر تحديداً على دور الأستاذ الجامعي في هذا السياق وتأثير سلطته المتعددة الأبعاد، وهو ما لم تتطرق له دراسة نيوتن.

2.4. الدراسات العربية:

الدراسة الأولى: حسن جاسم رشيد، المثقف العضوي والمثقف التقليدي في المجتمع المدني العراقي - وصف لنمط الشخصية الموصلية لما بعد 2003¹.

تناولت هذه الدراسة تحليل الشخصية الموصلية من منظور سوسيولوجي بالاستناد إلى نظرية غرامشي حول المثقف العضوي والمثقف التقليدي، وكان السؤال الرئيسي: ما سمات الشخصية الموصلية وأنماطها لما بعد 2003؟

اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي من خلال إجراء مقابلات مع مجموعة من الأساتذة ذوي الاختصاص في موضوع الدراسة، بالإضافة إلى تحليل التحولات والأحداث الاجتماعية والثقافية التي مر بها المجتمع الموصل، واستخدمت المقابلة مع مجموعة بؤرية من الأساتذة لجمع البيانات، حيث طرح عليهم أسئلة حول رؤيتهم للمجتمع الموصل وسمات شخصيته في مراحل زمنية محددة، وقدر حجم عينة الدراسة بـ 15 أستاذاً من ذوي الاختصاصات ذات الصلة بموضوع الشخصية والثقافة.

توصلت الدراسة إلى وجود خمسة أنماط رئيسية للشخصية الموصلية (المنظمة، المبادرة، المتراجعة، العزلائية، المتمردة) تبعاً للمراحل التاريخية التي مر بها المجتمع.

- ساد نمط الشخصية المنظمة قبل 2003 في ظل الاستقرار السياسي، ثم تراجع بعد ذلك.

¹ حسن جاسم رشيد، (المثقف العضوي والمثقف التقليدي في المجتمع المدني العراقي - وصف لنمط الشخصية الموصلية لما بعد 2003)، مجلة دراسات وبحوث إعلامية، الجامعة العراقية، المجلد 2، العدد 7، العراق، (2022/09/15)، ص 539، 558.

- يعكس ذلك وجود مجتمع مدني نشط يتلاشى تحت تأثير ثقافة الاستعلاء المركزي التي فرضتها الدولة.
- أدى الاستعلاء المركزي إلى ظهور أنماط الانعزال والتمرد والاستسلام، ما يشير إلى تراجع المجتمع المدني.
- ثقافة الاستعلاء تهيمن على الإعلام والتعليم وتفرض قيم الطاعة والولاء محل المبادرة والاجتهاد.
- الانتقال من ثقافة الاستعلاء إلى ثقافة المشاركة يتطلب تشجيع أنماط الشخصية المبادرة والمجتهدة.
- إذاً ثقافة الاستعلاء المركزي كان لها أثر بالغ في تراجع دور المجتمع المدني والشخصية الموصلية.
- وخلصت الدراسة إلى إعطاء أنماط مختلفة للشخصية تبعاً للظروف التاريخية، مع التوصية بضرورة استثمار الطاقات الشبابية وتشجيع المثقف العضوي الفاعل في المجتمع.

تعقيب:

تشابه دراسة (حسن جاسم رشيد) مع دراستنا في تناولها لتأثير الأوضاع الاجتماعية على سمات المجتمع المدني وأنماط الشخصية، حيث أكدت على أثر ثقافة الاستعلاء المركزي في تراجع دور المجتمع المدني، وهو ما يتفق مع سياق دراستنا العام حول علاقة سلطة الأستاذ بفعالية المجتمع المدني، لكن دراسة رشيد ركزت على تأثير النظام السياسي ككل، بينما ركزت دراستنا بشكل أكثر تحديداً على دور الأستاذ الجامعي.

الدراسة الثانية: سلوى أحمد محمد أبو العلا الشريف، دور المجتمع الافتراضي في ترويج ثقافة التطوع لدى الشباب الجامعي بالصعيد: دراسة ميدانية في إطار نظرية رأس المال الاجتماعي¹.

¹ سلوى أحمد محمد أبو العلا الشريف، (دور المجتمع الافتراضي في ترويج ثقافة التطوع لدى الشباب الجامعي بالصعيد: دراسة ميدانية في إطار نظرية رأس المال الاجتماعي)، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، جامعة المنيا، عدد77، ج1، أكتوبر ديسمبر 2021.

تناولت هذه الدراسة تحليل دور المجتمع الافتراضي في ترويج ثقافة التطوع لدى الشباب الجامعي في صعيد مصر، وذلك من خلال نظرية رأس المال الاجتماعي، حيث اعتمدت على منهج المسح الميداني، بتصميم استبيان إلكتروني وتوزيعه على عينة عشوائية من الشباب الجامعي في جامعتي المنيا وأسوان.

أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع مستوى أبعاد رأس المال الاجتماعي الافتراضي لدى الشباب الجامعي، بما في ذلك العلاقات الاجتماعية، والثقة، والعمل الجماعي، والمعلومات والاتصالات، والاندماج، والتمكين والعمل التطوعي، كما أشارت النتائج إلى ارتفاع مستوى أبعاد ترويج ثقافة التطوع، مثل تحقيق روح التكافل، والبذل والعطاء، والشعور بالانتماء والولاء للوطن، والقدرة على تحمل المسؤولية، والتعاون والمشاركة مع الآخرين، وتقبل الرأي والرأي الآخر.

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين رأس المال الاجتماعي في المجتمع الافتراضي وترويج ثقافة التطوع لدى الشباب الجامعي.

وكانت تساؤلات الدراسة: ما دور المجتمع الافتراضي في ترويج ثقافة التطوع لدى الشباب الجامعي بالصعيد؟

فرضيات الدراسة:

من المتوقع أن يكون مستوى أبعاد رأس المال الاجتماعي الافتراضي لدى الشباب الجامعي بالصعيد مرتفعاً.

من المتوقع أن يكون مستوى أبعاد ترويج ثقافة التطوع لدى الشباب الجامعي بالصعيد مرتفعاً.

توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين رأس المال الاجتماعي بالمجتمع الافتراضي وترويج ثقافة التطوع لدى الشباب الجامعي بالصعيد.

استعملت الباحثة عينة عشوائية من الشباب الجامعي في جامعتي المنيا وأسوان، بلغ عدد أفرادها 337 طالباً وطالبة تم استجوابهم من خلال استبيان إلكتروني.

نتائج الفرضيات:

ارتفاع مستوى أبعاد رأس المال الاجتماعي الافتراضي لدى الشباب الجامعي بالصعيد.

ارتفاع مستوى أبعاد ترويج ثقافة التطوع لدى الشباب الجامعي بالصعيد.
وجود علاقة طردية دالة إحصائياً بين رأس المال الاجتماعي بالمجتمع الافتراضي وترويج ثقافة التطوع لدى الشباب الجامعي بالصعيد.
أهم التوصيات:

- إنشاء مواقع الكترونية متخصصة لنشر ثقافة التطوع.
 - الحرص على توفير شبكة معلومات الكترونية عن آليات العمل التطوعي.
 - توظيف معطيات الثورة التكنولوجية في تقديم الخدمات التطوعية.
 - العمل على تطوير القوانين والتشريعات المنظمة للعمل التطوعي.
- تعقيب:**

تلتقي دراسة (سلوى أحمد الشريف) مع دراستنا في اهتمامها بالمجتمع المدني والتطوع، حيث بينت دور المجتمع الافتراضي في ترويج ثقافة التطوع لدى الشباب الجامعي في ضوء نظرية رأس المال الاجتماعي، وهو ما يتفق مع فرضيتنا الثالثة حول دور السلطة الأخلاقية للأستاذ في تشجيع التطوع. لكن دراسة الشريف اقتصرت على تأثير المجتمع الافتراضي فقط، بينما تناولت دراستنا العوامل المرتبطة بالأستاذ الجامعي ككل.

3.4. الدراسات الجزائرية:

الدراسة الأولى: عبد الله كبار، النخبة الجامعية والمجتمع المدني في الجزائر - قراءة سوسيولوجية في جدلية الواقع والممارسة - ¹.

تناولت هذه الدراسة إشكالية العلاقة بين النخبة الجامعية الأكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني، وذلك بطرح تساؤل محوري حول طبيعة هذه العلاقة:

- هل هي علاقة انسجام وتكامل أم علاقة تنافر وقطيعة؟
- ما الأسباب والمعوقات التي تحول دون تفعيل دور النخبة الجامعية في دعم ودفع عجلة المجتمع المدني؟

¹ عبد الله كبار، (النخبة الجامعية والمجتمع المدني في الجزائر قراءة سوسيولوجية في جدلية الواقع والممارسة)، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 5، العدد (11)، (2013)، ص 215-227. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/20788>

- انطلاقاً من هذه التساؤلات، تقدم الدراسة فرضية رئيسية: مفادها وجود ضعف وتباعد في التواصل والتعاون بين النخبة الجامعية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر. وترجع أسباب هذا الضعف إلى ثلاث فرضيات فرعية:
- الأعباء الاجتماعية والمهنية الثقيلة الملقاة على عاتق النخبة الجامعية والتي تشغلها عن الانخراط في المجتمع المدني.
 - ضعف استقلالية منظمات المجتمع المدني وخضوعها لضغوط خارجية تحد من تعاونها مع النخبة الأكاديمية.
 - غياب ثقافة الثقة والعمل التطوعي في المجتمع الجزائري بشكل عام.
- لمعينة إشكالية ظاهرة النخبة الجامعية ومدى تواصلها مع منظمات المجتمع المدني، أجرى الباحث دراسة ميدانية شملت عينة تمثيلية من أكثر من 100 أستاذ جامعي من جامعات مختلفة في أنحاء الوطن (ورقلة وغرداية والأغواط والجزائر العاصمة وأدرار وتمنراست والوادي)، وقد تم جمع البيانات عبر استمارة استبيان تضمنت 97 سؤالاً.
- كشفت نتائج الاستبيان أن الغالبية العظمى من النخبة الجامعية ضمن العينة المدروسة لا تحافظ على تواصل جيد مع منظمات المجتمع المدني، ويعزى ذلك إلى فشل مبادراتهم السابقة بسبب عدم إيلاء هذه المنظمات الاهتمام الكافي لجهودهم وبحوثهم العلمية.
 - تعود العلاقة الباردة بين الطرفين إلى اعتقاد النخبة الأكاديمية بأن منظمات المجتمع المدني لا تزال غير قادرة على الحضور الفاعل والتأثير في الحياة اليومية للمواطن الجزائري، كما أنها لم ترتق بعد إلى مصاف الشريك الاجتماعي المؤثر.
 - ترى النخبة الجامعية أن غموض أدوار منظمات المجتمع المدني في الواقع الاجتماعي يشكل السبب الرئيسي وراء عدم توجههم للالتفاف حول القضايا التي تطرحها هذه المنظمات.
 - ما تزال النخبة الأكاديمية تعتقد بأن منظمات المجتمع المدني تخضع بشكل أو بآخر لسلطة الدولة، وهو ما دفعها للعزوف عن العمل معها بسبب افتقارها للاستقلالية.

- اعترف أفراد النخبة الجامعية بوجود انشغاقات داخلية في صفوفهم أثرت سلباً على أدائهم وتواصلهم مع المجتمع المدني، ويرجع ذلك أساساً إلى انسحابهم من المشاركة في الشأن العام.
- تفتقر النخبة الأكاديمية إلى ثقافة العمل التطوعي شأنها شأن بقية فئات المجتمع، الأمر الذي يجعلها عاجزة عن إصلاح هذه المشكلة.
- غياب ثقافة الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع، بمن فيهم النخبة الجامعية، جعلهم يشككون في مصداقية الهيئات الأخرى ولا يثقون فيها كمنظمات المجتمع المدني.
- تعتقد النخبة الأكاديمية أن غياب الحريات وعدم توفر مناخ ديمقراطي حقيقي وشفاف أثر سلباً على تصوراتهم بشأن التعاون مع شركاء فاعلين كالمجتمع المدني من أجل إيجاد حلول للأزمات التي يعيشها المجتمع.
- وقد خلصت نتائج الدراسة إلى تأكيد صحة فرضياتها، إذ تبين وجود فجوة وتباعد كبيرين في العلاقة بين النخبة الأكاديمية ومنظمات المجال الثالث في الجزائر، ويرجع ذلك للأسباب التي افترضتها الدراسة من الأعباء المهنية والاجتماعية الثقيلة على النخبة الجامعية، وضعف استقلالية المنظمات المدنية، وغياب ثقافة العمل التطوعي في المجتمع.

تعقيب:

تقاطع دراسة (عبد الله كبار) مع دراستنا في تناولها للعلاقة بين النخبة الجامعية ومؤسسات المجتمع المدني، وأكدت على وجود ضعف وتباعد في هذه العلاقة، وهو ما يتفق مع السياق العام لدراستنا في محاولة فهم تأثير الأستاذ الجامعي على فعالية المجتمع المدني، لكن دراسة كبار ركزت على العلاقة بشكل عام، بينما فصلت دراستنا في تأثيرات أبعاد سلطة الأستاذ المختلفة.

الدراسة الثانية: خلفاوي حسين، إسهام رأس المال الاجتماعي للأستاذ الباحث في تشكيل المعرفة العلمية -دراسة ميدانية على عينة من أساتذة الباحثين بجامعة قاصدي مرباح ورقلة¹.

¹ خلفاوي حسين، إسهام رأس المال الاجتماعي للأستاذ الباحث في تشكيل المعرفة العلمية -دراسة ميدانية على عينة من أساتذة الباحثين بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ورقلة، 2021/2022.

وتهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور رأس المال الاجتماعي للأستاذ الباحث في تشكيل المعرفة العلمية في جامعة قاصدي مرباح ورقلة بالجزائر، تناولت الدراسة العلاقات الاجتماعية والثقة الأكاديمية والنشاطات العلمية، وكيف تساهم هذه العوامل في إنتاج المعرفة. تم استخدام المنهج الوصفي مع أدوات جمع البيانات مثل الاستبيان والمقابلة مع مديري المخبر العلمية، طرق من خلالها الباحث للتساؤلات التالية:

ما إسهام رأس المال الاجتماعي للأستاذ الباحث في تشكيل المعرفة العلمية؟

ما إسهام العلاقات الاجتماعية للأستاذ الباحث في تحسين نشاطاته العلمية؟

ما علاقة الثقة الأكاديمية بالنشاطات العلمية للأستاذ الباحث ضمن المخبر العلمي؟

هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في المنتج العلمي للأستاذ الباحث تعزى لمتغير الرتبة العلمية؟

هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في المنتج العلمي للأستاذ الباحث تعزى لمدة الانتماء للمخبر؟

هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المنتج العلمي الفردي والجماعي للأستاذ الباحث والمنتج العلمي ضمن المخبر العلمي؟

هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المنتج العلمي للأستاذ الباحث تعزى لمتغير الانتماء للكلية؟

وفرضيات الدراسة:

يساهم رأس المال الاجتماعي للأستاذ الباحث في تشكيل المعرفة العلمية بجامعة ورقلة.

تساهم العلاقات الاجتماعية للأستاذ الباحث في تحسين نشاطاته العلمية.

هناك علاقة للثقة الأكاديمية بالنشاطات العلمية للأستاذ الباحث ضمن المخبر العلمي.

هناك فروق ذات دلالة إحصائية في المنتج العلمي للأستاذ الباحث تعزى لمتغير الرتبة العلمية.

هناك فروق ذات دلالة إحصائية في المنتج العلمي للأستاذ الباحث تعزى لمدة الانتماء للمخبر.

هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المنتج العلمي الفردي والجماعي للأستاذ الباحث والمنتج العلمي ضمن المخبر العلمي.

هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المنتج العلمي للأستاذ الباحث تعزى لمتغير الانتماء للكلية.

المنهج المتبع في الدراسة: المنهج الوصفي

تم اختيار عينة قصدية من أساتذة الباحثين بجامعة ورقلة من صنف أستاذ التعليم العالي وأستاذ محاضر (أ) المنتمين للمخابر العلمية، وبلغ عددهم 192 أستاذاً من أصل 321 أستاذاً، فتم توزيع استبيانات على الأساتذة، وإجراء مقابلات مع رؤساء المخابر العلمية، وكانت النتائج كالتالي:

الفرضية الأولى: لم تتحقق (لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين العلاقات الاجتماعية للأستاذ الباحث ونشاطاته العلمية).

الفرضية الثانية: تحققت جزئياً (توجد علاقة ارتباطية طردية ضعيفة بين الثقة الأكاديمية والنشاطات العلمية للأستاذ الباحث).

الفرضية الثالثة: تحققت (توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المنتوج العلمي للأستاذ الباحث لصالح رتبة أستاذ التعليم العالي).

الفرضية الرابعة: تحققت (توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المنتوج العلمي للأستاذ الباحث تعزى لمدة الانتماء للمخبر).

الفرضية الخامسة: تحققت (توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المنتوج العلمي الفردي والجماعي للأستاذ الباحث والمنتوج العلمي ضمن المخبر العلمي).

الفرضية السادسة: لم تتحقق (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المنتوج العلمي للأستاذ الباحث تعزى لمتغير الانتماء للكلية).

خلصت الدراسة، إلى الاستنتاج الرئيسي الذي يشير إلى وجود علاقة طردية ضعيفة جداً بين رأس المال الاجتماعي للأستاذ الباحث ودوره في تشكيل المعرفة العلمية، حيث أن العلاقات الاجتماعية ومستويات الثقة بين الأساتذة الباحثين لم تصل إلى درجة تسمح بتطوير علاقات بحثية فعالة في إنتاج المعرفة، ويبدو أن الأستاذ الباحث يركز بشكل رئيسي على قدراته الشخصية وخبراته في مجاله العلمي، مفضلاً الإنتاج الفردي على الجماعي.

كما أن العقبات التي تواجه إنتاج المعرفة في الجامعات تحول دون توفير بيئة ملائمة للنشاط البحثي ومع ذلك، لا يمكن إغفال الدور الحاسم الذي يمكن أن يلعبه رأس المال الاجتماعي للأستاذ الباحث في تطوير البحث العلمي إذا تم استثماره بشكل مناسب، مع توفير الدعم المادي والبشري الكافي، وتعزيز البحث العلمي من خلال توفير الحوافز المادية والمعنوية، وتشجيع ثقافة العمل الجماعي خصوصاً في المخابر العلمية، بهدف الارتقاء بالمعرفة من مجرد استهلاك إلى إنتاج وتطبيق فعال في الحقول الاجتماعية المختلفة.

تعقيب:

تشابه دراسة (خلفاوي حسين) مع دراستنا في اهتمامها برأسمال الأستاذ الجامعي الاجتماعي ودوره في تشكيل المعرفة، لكنها اختلفت عنها في تركيزها على الإنتاج العلمي فقط، بينما توسعت دراستنا للتأثير على فعالية المجتمع المدني بشكل عام، كما أن دراستنا تناولت أبعاداً أشمل لسلطة الأستاذ وليس فقط رأس المال الاجتماعي.

الدراسة الثالثة: صدام بهلولي، المجتمع المدني ودوره في إرساء ثقافة العمل التطوعي: دراسة ميدانية على بعض الجمعيات الخيرية لولاية باتنة¹.

تناولت هذه الدراسة دور المجتمع المدني من خلال طرح التساؤلات التالية:

- ما هو دور المجتمع المدني في إرساء ثقافة العمل التطوعي؟
- ما هي البرامج والنشاطات التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني في مجال العمل التطوعي؟
- كيف تساعد مؤسسات المجتمع المدني أفراد المجتمع على اكتساب ثقافة العمل التطوعي؟

انطلاقاً من هذه التساؤلات، وضع الباحث فرضيتين رئيسيتين للدراسة:

الفرضية الأولى: تقدم مؤسسات المجتمع المدني نشاطات وبرامج وخدمات في مجال العمل التطوعي.

الفرضية الثانية: تساعد مؤسسات المجتمع المدني أفراد المجتمع على اكتساب ثقافة العمل التطوعي.

واعتمد على المنهج الوصفي، حيث تم جمع البيانات من عينة مكونة من 40 شخصاً، من بينهم 5 رؤساء لجمعيات خيرية تم إجراء مقابلات معهم، و35 متطوعاً تم اختيارهم باستخدام عينة الكرة الثلجية، تمت مساءلتهم من خلال استبيان مكون من 30 سؤالاً.

توصلت نتائج الدراسة إلى تأكيد الفرضيتين، حيث تبين أن الجمعيات الخيرية تقدم برامجاً ونشاطات متنوعة تتعلق بالعمل التطوعي، كحملات التبرع بالدم وزيارة دور المسنين والمشاركة في الأعياد الوطنية. كما لعبت هذه الجمعيات دوراً مهماً في مساعدة أفراد المجتمع على اكتساب ثقافة التطوع من خلال توفير فرص المشاركة المجتمعية وتقديم التدريب والتوعية.

¹ صدام بهلولي، (المجتمع المدني ودوره في إرساء ثقافة العمل التطوعي: دراسة ميدانية على بعض الجمعيات الخيرية لولاية باتنة)،

مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، جامعة الشهيد حمة لخضر، المجلد6، العدد 1، 2022، الوادي، (2022/03/25)، ص100-

تعقيب:

تتفق دراسة (صدام بهلوي) مع دراستنا في تناولها لدور المجتمع المدني في إرساء ثقافة التطوع، حيث أكدت على المساهمة الفعالة للجمعيات الخيرية في هذا المجال، وهو ما ينسجم مع السياق العام لدراستنا، لكنها اختلفت في اقتصرها على الجمعيات الخيرية فقط، بينما تناولت دراستنا المجتمع المدني بشكل أشمل، كما أنها لم تتطرق لدور الجامعة والأستاذ على وجه الخصوص.

تعقيب على الدراسات السابقة:

تشابه الدراسات السابقة مع دراستنا في اهتمامها العام بالأدوار الاجتماعية للأستاذ والجامعة، وعلاقتها بالمجتمع المدني، والتأثير على القيم والممارسات الاجتماعية، كالتطوع والمواطنة، لكن دراستنا انفردت بتوسيع التحليل ليشمل أبعاداً متعددة لسلطة الأستاذ (الهابيتوس، الثقافية، الأخلاقية)، وربطها بمؤشرات فعالية المجتمع المدني (الوعي، ثقافة المواطنة، التطوع)، وهو ما لم تتناوله الدراسات الأخرى بهذا الشكل التفصيلي والشمولي، فمن خلال اختبار تأثير كل بعد من أبعاد سلطة الأستاذ على كل مؤشر من مؤشرات فعالية المجتمع المدني، وهذا ما يعتبر إضافة علمية في هذا المجال.

5. الإشكالية:

يعتبر المجتمع المدني ظاهرة اجتماعية متجددة ومتطورة، تتسم بروح المبادرة الفاعلة تجاه القضايا الاجتماعية بطريقة مستقلة وذاتية بالتوازي مع وظيفة الدولة، ويساهم في التفاعل والحوار البناء بين مطالب واحتياجات المجتمع، وذلك بتبني قضايا متعددة تُؤثر في حياة الأفراد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويعكس الأبعاد التربوية والأخلاقية للمجتمع، بالدفاع عن المصالح الجماعية في مختلف الميادين، بما يضمن تعزيز حقوق الإنسان وتطوير مبادئ الديمقراطية.

وإذا ما نظرنا إلى مسار تطور هذا المفهوم تاريخياً، نجد أنه اختلف جذرياً بين السياقات الغربية والعربية، ففي الغرب، برز مفهوم المجتمع المدني خلال عصر النهضة كتحدٍ فكري لهيمنة الكنيسة، حيث قام على أنقاض إقصاء سلطتها في اتخاذ القرارات والتأثير المجتمعي، أما في السياق العربي الإسلامي فظهر مفهوم المجتمع الأهلي كنموذج يُؤكّد على أدوار اجتماعية

مُختلفة تتخطى دور الدولة والسلطة، إلا أنه يتباين مع تشكيلة ومكونات المجتمع المدني الحديث، الذي تطلب توطينه كمفهوم غربي في العالم العربي حقبة من الزمن، شابتها صعوبات فكرية وتحديات ثقافية، تجاذبت بين التطلع إلى تحقيق التقدم وتطوير المجتمع العربي، وبين ضرورة الاحتفاظ بالهوية والقيم المحلية، ليعبر المفهوم في المجتمع العربي كقضية للمجتمع التقليدي أو القبلي والطائفي.

وفي الجزائر تحديداً، يمكن فهم تطورات المجتمع المدني من خلال النظر إلى التغيرات الهيكلية التي أثرت في دواليب السلطة السياسية فترة الثمانينيات، حيث بدأ يظهر كمفهوم مستحدث ويتصاعد مع تصاعد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على النظام السياسي، وتجدد الإشارة هنا إلى أن المجتمع المدني في الجزائر قد تطور عبر مراحل متعددة، حيث كانت تجربة الجمعيات والأحزاب في البداية محدودة في الحقبة الاستعمارية، ومع ظهور الحركة الوطنية، وشهد المجتمع المدني تحولاً نحو مطالب سياسية أكثر تنوعاً، هذا السياق الاجتماعي والتاريخي أثر في تشكيل هويات مختلفة داخل المجتمع المدني، حيث تأثرت بالخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، ويمكن تفسير تعدد التوجهات داخل المجتمع المدني من خلال تحليل دور التغيرات الاقتصادية والسياسية في إعادة إنتاج الانتماءات، فبعد أحداث أكتوبر 1988 وما صاحبها من تغيير في الممارسات السياسية، مما أدى إلى خلق فرص لتطوير هويات مدنية جديدة وتفعيلها، وتأثرت هذه العمليات باندماج فاعلين جدد في الحقل السياسي، أسهم في إعطاء المجتمع المدني دوراً أكبر، لوحظ ذلك بالتفتح على فواعل المجتمع المختلفة، وزيادة عدد الجمعيات والمنظمات والنقابات بعد دستور 89.

تأثرت الجزائر بمشهد الربيع العربي وقامت على أنقاض ذلك السلطات الرسمية بتعديل قانون الجمعيات سنة 2012 كحالة احترازية من تشكّل هوامش تعجز عن رقابتها، أما في مطلع سنة 2019 شهدت الجزائر حراكاً شعبياً سلمياً قام بإسقاط نظام الحكم، مما جعل السلطة السياسية في المرحلة الجديدة، تقوم بدسترة المجتمع المدني سنة 2020، واستحداث هيئة المرصد الوطني للمجتمع المدني الذي يهدف إلى "ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة ويشترك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، ويقدم آراء وتوصيات واقتراحات بشأن وضعية المجتمع المدني وانشغالاته وآليات تعزيز دوره في الحياة

العامه"¹. وظهر دعم رئيس الجمهورية جلياً من خلال رسالته في فعاليات المنتدى الوطني للمجتمع المدني، التي أكد فيها " أن الجزائر الجديدة التي جعلت من المجتمع المدني والشباب الركيزة الأساسية في بنائها، ستمضي قدماً وبثبات نحو أخلاق الحياة العامة وتكريس مقاربة تشاركية على المستويين المركزي والمحلي في كل ما يتعلق بمعالجة الانشغالات اليومية للمواطن وتلبية تطلعاته"². وذلك بمساهماته في مجالات العمل التطوعي والمسؤوليات الاجتماعية، التي تتمحور على وجه الخصوص في الجوانب المدنية والاجتماعية، ويدفع بالمبادرات المؤسسية نحو تطوير خياراتها والتوجه نحو هدف أسمى يعزز مستوى الوعي بأهمية العمل الاجتماعي، ويشكل تجليات متنوعة تعكس تعدد الآراء والثقافات، بل أصبح من الضروري لتأسيس ديمقراطية فاعلة وجود مجتمع مدني قوي، وبذلك يكون المجتمع المدني رافداً هاماً في تطوير هذه الآليات المدنية، ويحقق تقدم المجتمع.

وفي خضم هذه التحولات، برزت الجامعة كمؤسسة محورية في تشكيل وتعزيز المجتمع المدني، فلم تعد الجامعة كياناً معزولاً، بل أصبحت حقلاً موازياً ينتج النخب ويلعب دوراً مركزياً في عملية تشكيل رأس المال الفكري والأكاديمي، وتتقاطع مع المجتمع المدني والسياسي في عدة محطات، وتنتج آليات إعادة إنتاج السلطة الرمزية والثقافية.

فالجامعة تعمل عن طريق الإجراءات التعليمية والبحثية والاجتماعية كعامل تغيير لتعزيز القيم الأساسية للمجتمع المتمثلة في المشاركة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وتهدف إلى تعزيز علاقتها مع المجتمع من خلال تعزيز المواطنة النشطة والعمل التطوعي وتنمية الشعور بالمسؤولية المدنية والأخلاقية بين أطراف المجتمع، ويكمن الدور الفعال للجامعة في اعتمادها على سلطة الأستاذ الجامعي، التي بواسطتها تمارس اللعبة بصورة آلية داخل الحقل الجامعي وخارجه في مؤسسات المجتمع المدني.

¹ مرسوم رئاسي رقم 21-139 المؤرخ في 29 شعبان عام 1442 الموافق ل 12 أبريل 2021 يتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 29، المؤرخ في 6 رمضان 1442 الموافق ل 18 أبريل 2021، ص 12.

² المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، نص كلمة رئيس الجمهورية بمناسبة افتتاح المنتدى الوطني للمجتمع المدني،

<https://n9.cl/vvpy1> ، 20:35، 2024/01/27.

فالأستاذ الجامعي فاعل اجتماعي على درجة كبيرة من التأثير في مختلف البنيات الاجتماعية، وتتمحور سلطته من خلال الهيمنة على مجال التعليم العالي، وقدرته على تحديد سياقات فهم العلم والمعرفة، وهذا يرتبط بمختلف الرساميل التي يحملها، فإذا ما رأينا هذه السلطة من الداخل نجد أنها تشتمل على الهايتوس والرأسمال الثقافي والرأسمال الأخلاقي، وثمة صراع من خلال ذلك لتبادل مختلف أنواع الرأسمال ليتغير من نوع إلى نوع آخر حسب ما تقتضيه المصلحة، أو حسب سعر الصرف حسب تعبير بورديو، وهو صراع تتواجه فيه مختلف فئات الطبقة المهيمنة التي يحسب لرأسمالها الإجمالي ألف حساب من قبل هذا النوع أو ذاك، بل ويقتضي الأمر إعادة تقييم دائم للرأسمال الثقافي¹، وإذا رأينا صورتها من الخارج يظهر لنا ذلك المثقف وهو يتقمص أحد الدورين إما المثقف العضوي أو المثقف التقليدي، ويشند التنافس بين الأساتذة في هذا لفرض رؤاهم وتصوراتهم للواقع الاجتماعي، عن طريق تشكيل تمثيلات تعزز سلطتهم، أو من خلال إقناع الآخرين بأهمية رؤيتهم كنوع من السلطة وتجسيدها في سياقات المعرفة والبحث والتدريس وبالتالي التواطؤ معها والاعتراف بها.

يمكننا القول إن الأستاذ الجامعي عموماً وبجامعة الجلفة خصوصاً، ليس مجرد معلم وباحث، بل يمكن أن يؤدي دور المثقف العضوي الذي يحمل على عاتقه مسؤولية خدمة وتنمية المجتمع، فهو يعمل في علاقة تأثير بين الجامعة والمجتمع من جهة، والمجتمع المدني من جهة أخرى، وتدور كثير من التساؤلات حول طبيعة هذه السلطة التي يحملها وتأثيراتها داخل الجامعة وخارجها، والحقول التي تمارس فيها، وكذا طرق التأثير والتأثر داخل الفضاء المجتمعي، ولضبط هذه التساؤلات طرحنا تساؤلاتنا الرئيسية التالي:

ما مدى تأثير السلطة الرمزية للأستاذ الجامعي بجامعة الجلفة في فعالية المجتمع المدني؟
وتفرعت عنه مجموعة من التساؤلات:

1. هل سلطة الهايتوس للأستاذ الجامعي تؤثر في الوعي الاجتماعي لأفراد المجتمع المدني؟
2. هل السلطة الثقافية للأستاذ الجامعي تعزز ثقافة المواطنة لأفراد المجتمع المدني؟
3. ما هو تأثير السلطة الأخلاقية للأستاذ الجامعي في التطوع الإرادي الحر لأفراد المجتمع المدني؟

¹ بيير بورديو، مسائل في علم الاجتماع، ترجمة: هناء صبحي، ط1، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، أبو ظبي، 2012، ص93.

6.الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

تؤثر السلطة الرمزية للأستاذ الجامعي في فعالية المجتمع المدني.

وتفرعت عنها مجموعة من الفرضيات:

1. كلما ارتفعت سلطة الهايتوس للأستاذ الجامعي أثرت في زيادة الوعي الاجتماعي لأفراد المجتمع المدني.
2. تؤثر السلطة الثقافية المرتفعة للأستاذ الجامعي في تعزيز ثقافة المواطنة لأفراد المجتمع المدني.
3. يؤدي ارتفاع السلطة الأخلاقية للأستاذ الجامعي إلى الإقبال على التطوع الإرادي الحر لأفراد المجتمع المدني.

7. التحليل البعدي

1. جدول (أ) يبين مكونات ومؤشرات سلطة الهايتوس للأستاذ الجامعي (متغير مستقل) / الوعي الاجتماعي (متغير تابع)

المؤشرات	المكون	البعد
يتمتع بسمعة وهيبة أكاديمية- المكانة الاجتماعية -الوعي الذاتي	الاستعدادات العرفانية (المعرفية)	سلطة الهايتوس للأستاذ الجامعي
النفوذ داخل الحقل الأكاديمي - التفوق الأكاديمي - الهايتوس الجماعي		
العلاقات والشبكات - الأفكار والمعتقدات- قيم -المرونة الذهنية-		
له قدرة على التأثير على الآخرين- الفصاحة		
له القدرة على الإقناع - إتقان اللغة الأم ولغات أجنبية القدرة على التحليل اللغوي	الاستعدادات اللغوية	
يتملك أسلوبا في التفاعل واللباقة - الذوق الأدبي	الاستعدادات الجسدية	
إتقان لغة الجسد- الانسجام مع هايتوس الجماعة		
الأناقة والمظهر الخارجي، الالتزام والانضباط -		
التفاعل والمشاركة في العمل الجماعي - التماهي والانسجام مع الآخرين-		
الاهتمام بالتفاصيل الحياتية والأحداث اليومية	الوعي العفوي (الحياة اليومية)	
الوعي بالتفاعلات والتجارب الفورية		
التركيز على الاحتياجات والمشكلات الشخصية	الوعي الإيديولوجي	الوعي الاجتماعي
تشكيل الهوية الاجتماعية والثقافية		
توسيع المدارك		
الانتباه للفروق الأيديولوجية وتأثيرها على السلوك	الوعي المعرفي (العلمي)	
استخدام المعرفة العلمية لتحليل الأمور والتفاعلات		
الاعتماد على الأبحاث والدراسات لفهم القضايا		
التوعية بالقضايا الاجتماعية		

2. الجدول رقم (02) يبين مكونات ومؤشرات السلطة الثقافية للأستاذ الجامعي (متغير مستقل) /ثقافة المواطنة(متغير تابع)

المؤشرات	المكون	البعد
يملك مهارات ومعرفة من خلال التنشئة الاجتماعية -	الرأسمال المتجسد(المدمج)	السلطة الثقافية للأستاذ الجامعي
يتفاعل مع المظاهر الثقافية المتنوعة -توسيع القراءات والمساهمة في التعليم		
القدرة على الاندماج في الإطار المجتمعي		
الأدوات والأعمال الفنية - الممتلكات الثقافية		
ينمي تخصصه بالكتابة والنشر	الرأسمال الموضوعي	
تأثير في مجالات ذات صلة بتخصصه.		
المؤهلات الأكاديمية وتطويرها- الشهادات		
الإشراف على الطلبة والتقييم - المناصب المرموقة	الرأسمال المؤسسي	ثقافة المواطنة
التأثير في الاتجاهات الفكرية - توسيع الاطلاع		
دعم المشاريع المجتمعية		
حل المشكلات المجتمعية	المسؤولية الاجتماعية	
الدفاع عن القيم الاجتماعية		
احترام التنوع الثقافي		
تبني ثقافة الحوار وتقبل الآخر	التعايش والانفتاح	
المشاركة في الندوات والمؤتمرات		
الالتزام بالقوانين		
الانضباط المؤسسي	احترام القانون	
العدالة ومكافحة الفساد		

3. الجدول رقم (03) يبين مكونات ومؤشرات السلطة الأخلاقية للأستاذ الجامعي (متغير مستقل)/التطوع الإرادي الحر(متغير تابع)

المؤشرات	المكون	البعد
الاحترام المتبادل	الدور التربوي	السلطة الأخلاقية للأستاذ الجامعي
الالتزام بالأخلاق		
تقديم دور القدوة والمرشد		
الالتزام بقواعد المجتمع -	الدور التوجيهي	
اللباقة في التعامل - القيم والمعايير		
النصح والتوجيه -		
العدالة المهنية	الدور المهني	التطوع الإرادي الحر
الإتقان في العمل		
الإبداع في التخصص		
يعمل بذاتية	التطوع الفردي	
الحرية المطلقة		
عشوائية في أي وقت		
يقتصر على فئات معينة	التطوع الجماعي	
يعمل بروابط وعلاقات خاصة		
يرتبط بمناسبات خاصة		
يعمل في مجال التخصص	التطوع المؤسسي	
يعمل وفق القانون المؤسسي		
يعزز الانتماء المؤسسي		

8. مفاهيم الدراسة:

السلطة الرمزية:

"السلطة الرمزية شكل خاص للسيطرة، تعين القوة التي تملكها كل سيطرة (اقتصادية، سياسية، ثقافية أو غيرها...) حتى تصير قادرة على أن يتم الاعتراف بها، أي أنها تجعل نفسها منكراً داخل حقيقة سلطتها وعنفا التعسفي"¹.

المفهوم الإجرائي:

هي القدرة التي يكتسبها الفرد من خلال التطبع الاجتماعي على شكل خبرات واستعدادات متراكمة، بالإضافة إلى مدى امتلاكه لرأس المال الثقافي مثل المؤهلات والشهادات واللغة، والمعرفة، هذه القدرة تمكن الفرد من إنتاج وإعادة إنتاج الرموز والقيم التي يُقر بها اجتماعياً، ثم استخدامها للتأثير في تصورات الآخرين وأفعالهم بطريقة غير محسوسة بحيث تعزز مكانته الاجتماعية وتؤثر في النظام الاجتماعي، من خلال استغلال هذه الموارد، يمكن للأفراد أو الجماعات فرض رؤيتهم للعالم وتحقيق مكاسب اجتماعية، وذلك بما يعزز سلطتهم ويؤثر في الهيكل الاجتماعي الأوسع.

الأستاذ الجامعي:

هو "كل من يعمل ويشغل وظيفة مدرس، أستاذ مساعد، أستاذ أو أستاذ في أحد الجامعات المعترف بها أو ما يعادل هذه المسميات في الجامعات التي تستعمل مسميات مغايرة"².

المفهوم الإجرائي:

هو فرد يعمل في مؤسسة تعليمية عالية معترف بها ويشارك في تدريس المواد الدراسية، البحث العلمي، وإشراف الطلاب، يُطلب من الأستاذ الجامعي أن يمتلك درجة علمية متقدمة، عادةً ما تكون الدكتوراه، في تخصصه، يشمل دوره تطوير وتقديم المحتوى التعليمي،

¹ ستيفان شوفالييه، كريستيان شوفيريه، معجم بورديو، ترجمة: الزهرة إبراهيم، الطبعة 1، النايا للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2013، ص 178.

² عايش محمود زيتون، أساليب التدريس الجامعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 1995، ص 68.

تقييم أداء الطلاب، المشاركة في الأنشطة الأكاديمية والمؤتمرات، والمساهمة في تطوير البرامج التعليمية والبحثية بالجامعة، كما يُتوقع منه المشاركة في اللجان الجامعية وتقديم الاستشارات الأكاديمية حسب الحاجة.

فعالية:

"الفاعلية مفهوم رئيسي في أدبيات التقييم والمجتمع المدني وتعرف بأنها مدى ما يتحقق من مخرجات أو نتائج أو تغييرات مرغوب فيها ومخطط لها، وترتبط بحدود نفقة معقولة، إذن الفعالية يمكن تعريفها باعتبارها تحقيق نتائج مرغوب فيها، مخطط لها، وبنفقة معقولة، وتحقق في النهاية التغيير المستهدف"¹.

المفهوم الإجرائي:

تعني قدرة شيء ما على تحقيق نتيجة معينة بكفاءة، ويتضمن أيضاً مدى قوة تأثير عمل ما أو تدخل محدد في الوصول إلى الأهداف المرجوة، في هذا السياق، الفعالية لا تقتصر فقط على تحقيق نتائج إيجابية، بل تشمل أيضاً النتائج السلبية المحتملة، درجة قوة تأثير الفعالية تُقاس بناءً على مدى تأثيرها المباشر والملموس، سواء في تعزيز الأداء الإيجابي أو في إحداث تغييرات سلبية، لذلك، يمكن استخدامها لتقييم أي سلوك أو عملية بناءً على مدى تأثيرها ونتائجها الفعلية في سياق محدد.

المجتمع المدني:

"هو مجموعة المنظمات التطوعية المستقلة ذاتياً، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، هي غير ربحية، تسعى إلى التحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل، أو بعض فئاته المهمشة، أو لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي، والإدارة السامية للاختلافات والتسامح، وقبول الآخر"².

المفهوم الإجرائي: هو شبكة من المؤسسات التي تقوم بمبادرات وأنشطة خيرية تطوعية لصالح المجتمع لهدف غير ربحي، بشكل مستقل عن الدولة، ونستثني منها الأحزاب السياسية،

¹ أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008، ص222.

² المرجع نفسه، ص64.

تهدف إلى تعزيز وتشجيع النشاطات في مجالات متعددة مثل المهنية، الاجتماعية، العلمية، الدينية، التربوية، الثقافية، البيئية، الخيرية والإنسانية، وتشمل أيضا نوادي الطلبة الجامعيين والعمل والنقابي والجمعوي داخل الجامعة، وتسهم في التنمية المجتمعية، تتمثل مهامها في رفع الوعي، وتشجيع الأفراد على المشاركة الفعالة في المجتمع، بالمساهمة في صنع القرارات والمبادرات التي تؤثر في حياتهم ومجتمعاتهم قصد تعزيز الشعور بالمسؤولية والانتماء، ويساعد على تنمية فهم أعمق للحقوق والواجبات المترتبة على الفرد كمواطن، يجب أن يعمل بشفافية ويحترم القيم والمبادئ الوطنية، وتلزم هذه المؤسسات التزاما تاما بقانونها الأساسي الذي يحدد هدفها وإطارها القانوني مع الدولة.

9. الاقتراب النظري:

من خلال عنوان الدراسة (السلطة الرمزية ← المجتمع المدني) فهو يجمع بين نظريتين من براديجم الصراع متأثرتين بالمد الماركسي، أولاهما النظرية البنيوية التكوينية (التوليدية)/السلطة الرمزية لبيير بورديو والثانية نظرية الهيمنة الثقافية /المجتمع المدني لأنطونيو غرامشي، ولعلّ الجمع بينهما يعتبر أمراً حيوياً لفهم العلاقة المعقدة بين الحقل الجامعي وحقل المجتمع المدني، فمن جهة، تسلط نظرية بورديو الضوء على دور الفاعلين وتراكم رأس المال الرمزي والسلطة الهايبتوسية في تشكيل الحقول الاجتماعية، ومن جهة أخرى، تركز نظرية غرامشي على الهيمنة الثقافية، ودور المثقفين العضويين في المجتمع المدني، لذا فإن الدمج بين هاتين النظريتين من شأنه أن يوفر إطاراً نظرياً متيناً لتحليل العلاقات المتشابكة بين الأساتذة الجامعيين والمجتمع المدني، حيث يتقاطع الحقلان ويؤثر كل منهما في الآخر، فهذا التوليف يمكن من استكشاف كيفية تموضع الأساتذة كفاعلين في الحقلين، واستراتيجياتهم للحفاظ على مواقعهم أو تغييرها، إضافة إلى تشكل هوياتهم ورأسماهم الرمزي في ظل انتقال الرساميل بين الحقلين.

1. البنيوية التكوينية:

البنوية التكوينية هي نظرية سوسولوجية بنائية، تجعل من العالم الاجتماعي ثمرة الطاقة العقلية الخلاقة للمجموعة العلمية ومنتوج العمل الإرادي الحر للفاعلين الاجتماعيين في الظروف والوضعيات التي يوجدون فيها¹.

لقد تجاوز بورديو تعريفات السلطة المعلنة إلى السلطة الرمزية المضمرة والمتوارية، وأنتج تحليلاً للعلاقات الاجتماعية والثقافية يستند إلى فهمه العميق لكيفية تشكل الهيمنة والسلطة، إذ يعتبر بورديو السلطة ظاهرة تتغلغل في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية، معتمداً على مجموعة من الآليات تعمل ضمن نظريته للسلطة الرمزية:

الهابيتوس:

يعبر هذا المفهوم عن مجموعة الميول والتصورات التي يمتلكها الفاعل الاجتماعي، مضافاً إليها الاستعدادات والمكتسبات الأولية التي تنتج، ويُعاد إنتاجها عن طريق التنشئة الاجتماعية والموروثات الثقافية والتبادلات المستمرة للخبرات الرمزية والمادية.²

ويشير إلى الطريقة التي يتبعها الشخص في التفكير والتصرف دون تفكير مسبق، وبالتالي فإنها تكون إلى حد كبير اعتيادية، فهو "هيكل مهيكّل" يشكل الفهم والمواقف والسلوك والجسد. ويتشكل من خلال التجارب المتراكمة للأفراد في مجالات مختلفة.

الحقول الاجتماعية:

يفهم بورديو المجتمع كشبكة من الحقول الاجتماعية التي تتنافس فيها الفرق الاجتماعية والثقافية على السلطة والهيمنة. ويعتبر كل حقل مجموعة من العلاقات الاجتماعية المعقدة والمتشعبة التي تحكم التفاعلات بين أفراد المجتمع.

يُعرّف الحقل بأنه (مجال/نطاق) للتفاعلات الاجتماعية يجمعها "رهان مُشترك" مثل تعريف القاعدة الشرعية، أو الذوق الجيد، أو المعرفة الاقتصادية المفيدة، أو الحياة الأسرية

¹ زهير الخويلدي، فلسفة التربية والتعليم والحاجة إلى التنوير، ط1، EKUTUB LTD، لندن، 2016، ص 374.

² محمد سبيلا، نوح الهرموزي، موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفة، ط1، المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، المغرب، 2017، ص 531.

الصالحة، تُنظّم الحقول العلاقة بين العناصر داخلها كما تُنظّم الجاذبية العلاقات بين الأجسام الفيزيائية (أصل الاقتباس من الفيزياء الحقل المغناطيسي).¹

الحقل هو فضاء اجتماعي بنيوي له قوانينه وديناميكياته الخاصة، حيث يتنافس الفاعلون للحصول على مواقع متميزة ومكاسب رمزية وفقًا لقواعد وأهداف الحقل. ويمتلك الفاعلون مختلف أنواع رؤوس الأموال (رأس المال الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والرمزي) التي تحدد مواقعهم داخل الحقل، فتتشكل هوية الفاعلين واستراتيجياتهم وممارساتهم من خلال التفاعل الجدلي بين هابيتوساتهم وبنية الحقل الذي ينشطون فيه. فالهابيتوس يكسبهم "حس اللعبة" ويوجه تصرفاتهم، بينما يفرض الحقل قواعده وشروطه التي يجب التكيف معها.

استخدام المجالات لدراسة العالم الاجتماعي يعترف بأن الحياة الاجتماعية متنوعة للغاية، يطور كل مجال منطقته الخاص الذي يعد ضروريًا لفهم جانب معين من الحياة الاجتماعية، يمكن أن يكون المجال متنوعًا بشكل كبير من حيث النطاق والمقياس، قد يتم تصور الأسرة، أو القرية، أو السوق، أو المنظمة (مثل شركة، صندوق النقد الدولي، أو منظمة العفو الدولية)²، أو فئة مهنية (مثل الاقتصاديون، الدبلوماسيون أو المحترفون الأميون) كمجال بشرط أن يطور منطقته التنظيمي الخاص حول مصلحة معينة، يتميز كل مجال بفهمه الخاص (الذي يتولد جزئيًا بشكل مستقل) للعالم (الدوكسا)، والقواعد الضمنية والصرحة للسلوك، وتقييمه الخاص لما يمنح القوة لشخص ما؛ أي ما يعتبر "رأسمال" منخرطي المجال يجعل علاقات القوة الناتجة تبدو غير مرئية، طبيعية أو حتمية ويلعب دورًا حاسمًا في دعم منطق المجال. يقوم بتمويه وإخفاء القوة وبالتالي يقلل المقاومة³.

يركز بورديو على أهمية السيطرة على وسائل الإنتاج الرمزية مثل اللغة والرموز الثقافية والمؤسسات الثقافية، يعتبر أن من يتمتعون بالسيطرة على هذه الوسائل يمتلكون القدرة على تشكيل الوعي الجماعي وتحديد المعاني والقيم في المجتمع، فالهيمنة ليست فقط مسألة سيطرة

¹ ANNA LEANDER , (Habitus and Field), Department of intercultural communication and management , Copenhagen business school , Denmark .2009,p3

² Ibid,p4.

³ Ibid,p4.

مادية، بل هي أيضاً مسألة سيطرة على الرموز والثقافة، يعتبر أن من يتمكنون من فرض معانيهم وقيمهم كمعاني وقيم مشتركة في المجتمع، يمتلكون سلطة رمزية تؤثر في تشكيل التفكير والسلوك في المجتمع.

الرأسمال الثقافي: مصطلح مشتق من المصطلح الأوسع (رأس المال الاجتماعي)، فهو جزء مهم يشير إلى التنوع البشري والتفاوتات الاجتماعية والطبقية، بحيث تمكن الأفراد الذين يمتلكون رأس المال الثقافي من الحصول على فرص مميزة تعليمية ومهنية.¹

وسنحاول صيغ مفهوم السلطة على الهايتوس وفق مفاهيم بيير بورديو ويمكن بهذا المفهوم للأستاذ فرض سلطته الهايتوسية على الآخرين وفق ما تقتضيه السلطة الرمزية من التواري والتخفي، لأنه بالضرورة شكل من أشكال السلطة الرمزية، ويحمل إضافة للهايتوس، رأسمال الثقافي، وهلم جرا الرأسمال الاجتماعي والاقتصادي والرمزي، وتعمل كلها مجتمعة لإعطاء دفعة لسلطة الهايتوس.

إضافة إلى ذلك يستعمل أيضا الهايتوس المؤسسي كسلطة رمزية خارج النطاق المؤسسي، و"توسع بورديو طويلاً، في مؤلفه التمييز في تعريف كلمات مثل: اللبق والتصنع، الأنيق والبهرجة، ورأى فيها نتاج صراعات، شرسة ومقنعة، في آن واحد، أكد المسيطرون عبرها رفعتهم الثقافية وحافظوا على مسافة ما تفصلهم عن الفئات الاجتماعية الأخرى، ضمن علاقة رفعة يمكن أن تُكرّس بشكل غير قابل للنقاش. إن الرهانات الرمزية تتناول إذن كل ما هو في العالم الاجتماعي من فئة المعتقد، والثقة وفقدان الثقة، والإدراك والتقدير، والمعرفة والاعتراف والاسم واللقب والنفوذ والشرف، والمجد والسطوة، وكل ما يجعل من السلطة الرمزية سلطة معترفاً بها"².

¹ حمدان العكله، رأس المال الثقافي والتمكين الاجتماعي، <https://www.syria.tv/228561>، 2024/01/13، 20:35.

² فيليب برو، مرجع سابق، ص52.

ونظرية الحقول عند بورديو هي نظرية أكثر ماكروسوسيولوجية من دراسة التفاعلات محددة الموقع أو من دراسة المؤسسات وهي تركز على الصراعات الرامية إلى امتلاك أو إعادة تعريف رأس المال النوعي فيما بين الفاعلين المنتمين إلى الحقول¹.

يشرح برنار لاير حين يستخدم "مجال النشاط" هنا كمفهوم واسع من الوارد أن يفسح المجال أمام صياغات نظرية تفصيلية محددة مختلفة العالم أو النسق أو النسق الفرعي، (إلخ). ويمكن مجالات النشاط المختلفة وفق ثلاثة أشكال:

الشكل الأول: يتكون من الطبقات، المجالات، والعوامل والحقول.

الشكل الثاني: يتكون من الطبقات، المجالات، الحقول، المؤسسات والجماعات الصغرى.

الشكل الثالث: يتكون من الطبقات، الحقول، المؤسسات والجماعات الصغرى، التفاعلات.

ويضيف أن هذا الترتيب ليس ترتيباً احتمالياً لكنه يأخذ في الحسبان إحدى خصائص الفضاء الاجتماعي العام التي أبرزتها سوسيولوجيا بورديو إبرازاً جيداً، ألا وهي بنية توزيع رأس المال الثقافي ورأس المال الاقتصادي أو بعبارة أخرى، الوزن النسبي لرأس المال الثقافي قياساً إلى رأس المال الاقتصادي في تعريف الوضع الاجتماعي المهني للأفراد.²

الفاعل الاجتماعي متعدد الأبعاد:

إن فاعلاً معيناً يتوافق دوماً مع مكان أو موقع محدد (مكان لكل فاعل ولكل فاعل مكانه). والحال أن بوسع فرد الانتماء إلى عدة مؤسسات في آن واحد، وإلى عدة حقول في آن واحد أو أن ينتمي أيضاً إلى مؤسسة أو إلى حقل، في سلسلة من مواقف الحياة اليومية، وفي هذه المواقف، قد لا يتصرف الفاعل أو يتفاعل مع الآخرين كعضو في هذه المؤسسة أو ذلك المجال، هذا يعني أن الفاعل، حسب اللحظة والطريقة التي يمارس بها نشاطاته ونوع التفاعل الذي يشارك فيه، ويمكن أن يكون موجوداً داخل أو خارج مؤسسة داخل أو خارج

¹ برنار لاير، عالم متعدد الأبعاد: تأملات في وحدة العلوم الاجتماعية، ترجمة: بشير السباعي، ط1، المركز القومي للترجمة، مصر،

2015، ص 13.

² المرجع نفسه، ص 307.

حقل، داخل هذه المؤسسة أو تلك أو أيضا داخل هذا الحقل أو ذاك. ولا تفعل المخططات التصورية العامة سوى الإشارة إلى مواقع أو أماكن قد يحتلها أفراد بصورة مؤقتة أو بصورة مقيمة، بشكل رئيسي أو بشكل ثانوي إلخ. وفي كل مرة ندرس فيها ممارسات أفراد محددين.¹

تسود نزعة معينة لتجاهل دراسة مجمل أطر الصوغ الاجتماعي (التنشئة الاجتماعية بالمعنى الواسع) التي يمر بها الأفراد طوال حياتهم. هذه النزعة أحيانا تؤدي أيضا إلى إغفال الأخذ بعين الاعتبار لتعدد الإطارات الموازية التي يعمل ضمنها الفاعلون (على سبيل المثال، الكتاب الذين يمتحنون مهنة ثانية يشاركون في الحقل الأدبي، لكنهم أيضا جزء من مجالات مهنية توفر لهم دخلاً ولها تأثير ملحوظ على نوعية إنتاجهم الأدبي)، ومن الضروري الإشارة بدقة إلى أن كل مستوى من مستويات الواقع - مثل الفضاء العام للطبقات الاجتماعية، الحقل، المؤسسات، الجماعات الصغيرة، والتفاعلات بين الأفراد - يمكن وصفه بأنه واقع متفرد بخصوصيته النوعية. كل حقل، عالم، موقف، مجموعة صغيرة، تفاعل أو فرد يمكن دراستهم ضمن سياقهم الخاص، حتى وإن كانوا جزءاً من فضاء اجتماعي أوسع.²

وبالنظر إلى مؤسسات المجتمع المدني كسوق متداخلة ومكتظة بمختلف الرساميل، وأفراده فاعلون اجتماعيون، ووفقا لمقاربة بورديو، يُمكن للفاعل أو المؤسسة تحليل وفهم الديناميات الاجتماعية في الحقل الذي ينشطون فيه. يتيح لنا هذا النهج فهماً أعمق للعلاقات بين الفرد والمجتمع وكيفية تأثيرها على سلوكياتنا وممارساتنا. يمكن للفاعل أو المؤسسة استخدام مفهوم الهايتوس لتحليل السلوكيات والممارسات التي يعتمدها في مجتمع معين، وكيفية تأثيرها على موقعهم وسلطتهم داخل الحقل الاجتماعي.

فرهانات الصراعات الاجتماعية في الميدان الرمزي هنا، حيث يتعلق الأمر أساساً بالنسبة للمسيطرين في فرض تعريفاتهم لما يكون شرعياً، في ميدان معين فيمكن أن تكون هناك عادات

¹ المرجع نفسه، ص 315.

² المرجع نفسه، ص 315.

من المناسب احترامها بشكل مطلق، وأموال من المفيد اكتسابها، وأحكام ذوق من الضروري المشاركة فيها من أجل تأمين الاعتراف بالذات، إلخ.¹

2. نظرية أنطونيو غرامشي الهيمنة الثقافية (المجتمع المدني/ المثقف العضوي) الهيمنة الثقافية

ينطلق غرامشي من أن إخفاق العمال في الغرب في تنفيذ الثورة الاشتراكية يعود إلى هيمنة الثقافة البرجوازية على الإيديولوجيا السائدة بين الطبقة العاملة ومنظماتها، بمعنى آخر، فإن الإيديولوجيا الليبرالية التي تتبناها الطبقة الحاكمة أثرت بشكل كبير على خيارات الجماهير العمالية، بما يفوق ما كان يتوقعه ماركس. ففي المجتمعات الصناعية المتقدمة، نجحت البرجوازية في خلق أدوات ثقافية لتعزيز هيمنتها وإضعاف التوجه الاشتراكي. من خلال التعليم الإلزامي، وسائل الإعلام، والثقافة الشعبية، تم تشكيل "وعي زائف" لدى العمال في هذه المجتمعات المتقدمة صناعياً. ومن أمثلة التعبئة الليبرالية، "المنافسة الشريفة" و"السوق ينظم نفسه ذاتياً". ونتيجة لذلك، بدلاً من السعي نحو ثورة تخدم احتياجاتهم ومصالحهم الجماعية، استسلم العمال للنزعات القومية، الاستهلاكية، والترقي الاجتماعي، متبنين روح المنافسة الفردية والنجاح الشخصي أو حتى اتباع القادة البرجوازيين.

يرى غرامشي أن استمرار السلطة البرجوازية لا يعود فقط إلى قمعها للبروليتاريا، بل يرجع أساساً إلى هيمنتها على التصورات الثقافية المنتشرة بين جماهير العمال. هذه الهيمنة الثقافية تجعل الطبقة المغلوبة تبني وجهة نظر الطبقة الحاكمة عن العالم وتقبلها كحقيقة بديهية. وهكذا، تتحقق وتستمر سلطة البرجوازية من خلال نشر قيمها عبر المدارس، الكنيسة، الأحزاب، المنظمات العمالية، المؤسسات العلمية، الجامعات، الفن، ووسائل الاتصال الجماهيري. هذه المراكز الثقافية تروج للتصورات التي تغزو العقول تدريجياً، مما يؤدي إلى حصول البرجوازية على موافقة الأغلبية. الهيمنة الثقافية تتم أساساً من خلال المجتمع المدني، وهي عملية تحدث في المجال الثقافي الذي يرتبط عضويًا بالسلطة وبالصراع عليها.²

¹ المرجع نفسه، ص 52.

² جوزف عبد الله، غرامشي: المجتمع المدني، الهيمنة الثقافية، المثقف الجماعي، 20 آذار 2019، <https://al->

، akhbar.com/Opinion/268047 ، 2024/02/17 ، 21:20.

الهيمنة الثقافية هي مفهوم يصف السيطرة الثقافية للطبقة الحاكمة والدور الذي تلعبه الممارسات اليومية والمعتقدات الجماعية في تأسيس أنظمة السيطرة. ومع ذلك، فإن هيمنة البرجوازية ليست مطلقة أو ثابتة، بل يمكن مواجهتها على المستوى الثقافي داخل المجتمع المدني. فالثقافة تمثل ميدان صراع على الهيمنة، ويتطلب الأمر معركة لكسب المجتمع المدني. هذا الصراع ناتج عن تفاعل بين الثقافة والسياسة، والهيمنة هي البعد الثقافي للممارسة السياسية، الذي ينطوي على عمليتين متعاقبتين:

أولاً، إعادة تشكيل الثقافة اعتماداً على الإقناع الفكري والمفاوضات السياسية لتشكيل "كتلة شعبية".

ثانياً، الانتقال إلى خطة سياسية جديدة ناتجة عن مشروع اجتماعي قيد التحقق. وهذا الصراع على الهيمنة الثقافية يتم أساساً من خلال المثقفين.

المثقف العضوي :

"المثقفون العضويون هم ذلك العنصر المفكر والمنظم داخل طبقة اجتماعية معينة، ولا يتميز هؤلاء المثقفون بمهنتهم، التي قد تكون أية وظيفة تعكس خصائص الطبقة التي ينتمون إليها، بقدر ما يتميزون بدورهم في توجيه أفكار وتطلعات تلك الطبقة التي ينتمون إليها عضويًا"¹.

بحسب رؤية غرامشي، المثقفون هم الفاعلون الأساسيون في تكوين وبناء الإيديولوجيات، ولعب دور حيوي في تعزيز الموافقة والقبول الاجتماعي. فهم يساهمون في تحقيق التماسك الاجتماعي الذي يعد وظيفة أساسية للبناء الاجتماعي، وكذلك للمثقفين في المجتمع، ويرجع اهتمام غرامشي بتوضيح دور وإسهامات المثقف في المجتمع إلى فشل الماركسية وتدهورها في المجتمعات الرأسمالية الحديثة.

يرفض غرامشي حصر النشاط الفكري أو الذهني كخاصية حصرية لطبقة اجتماعية معينة، فهو يرى أن العمل اليدوي يحتوي على عناصر فكرية، بينما يتضمن العمل الذهني جهداً عضلياً، وأن خاصية التفكير يشترك فيها جميع أفراد المجتمع. يعبر غرامشي عن ذلك بأن جميع الأفراد مثقفون في نظره، ولكن ليس كل الأفراد يقومون بوظيفة المثقفين في المجتمع، إذ يعتبر

¹ أنطونيو غرامشي، كراسات السجن، ترجمة: عادل غنيم، دار المستقبل العربي، مصر، 1994، ص 21.

كل إنسان مثقفاً بقدر ما يمتلك رؤية للعالم وفلسفة خاصة به، وبالتالي يساهم في الثقافة السائدة.

ويرى غرامشي أن المثقف ليس مجرد عنصر من عناصر البنية الفوقية، بل يجب البحث عنه في مجمل العلاقات الاجتماعية وعلاقات الإنتاج، المثقفون، في هذا السياق، هم أولئك الذين يمارسون دوراً حاسماً في تشكيل الإيديولوجيا وتوجيه المجتمع نحو تبني قيم ومفاهيم معينة، مما يساهم في استمرارية الهيمنة الثقافية.

يرى غرامشي بأن لكل طبقة اجتماعية مثقفها الذين يرتبطون بها عضويًا وينشرون وعيها وتصورها عن العالم. في هذا السياق، يقول: "الوعي الذاتي النقدي يعني تاريخياً وسياسياً، خلق نخبة من المثقفين، فالكتلة البشرية لا تتميز ولا تصبح مستقلة من تلقاء ذاتها دون أن تنظم نفسها، ولا تنظيم بغير مثقفين، أي بدون منظمين وبدون قادة، فالوعي النقدي لا يتحقق إذاً بدون مثقفين"¹. ومن هنا، يُعتبر المثقفون شريحة اجتماعية تمثل كافة الفئات والطبقات الموجودة في المجتمع، وهم لسان حالها، الناطقون باسمها، ويمثلون مصالحها المتفككة والمتعارضة ويعبرون عنها.

ويؤكد غرامشي على أن المثقفين هم منظمو الزعامة الاجتماعية، باعتبارهم موظفين في البناء الفوقي للمجتمع. يستطيع المثقفون أن يتوسطوا بين عالم الثقافة وعالم الإنتاج، ويقدموا أفكاراً تتقبلها جماهير الشعب بطريقة تلقائية كأفكار مشروعة، لأنها تعبر عما هو أكبر بكثير من مصالح الجماعة المسيطرة. ويؤكد غرامشي مجدداً على دورهم الحاسم في تشكيل الزعامة، خصوصاً في المجتمعات المدنية في شمال أوروبا، التي شهدت أشكالاً من الزعامة تميزت بالخروج عن القاعدة التقليدية.

فالمثقف العضوي: هو فرد من الطبقة الاجتماعية يرتبط عضويًا بها ويعبر عن وعيها وتصوراتها حول العالم. يمثل المثقف العضوي مصالح الطبقة التي ينتمي إليها ويعبر عنها، ويساهم في تشكيل الثقافة السائدة ودعم الموافقة الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

¹ المرجع نفسه، ص 40.

يميز غرامشي بين فئتين متميزتين من المثقفين: الأولى أطلق عليها المثقف التقليدي، والثانية وصفها بالمثقف العضوي. إن كل جماعة اجتماعية تظهر إلى حيز الوجود في عالم الإنتاج الاقتصادي، حيث تؤدي وظيفتها الجوهرية، فتخلق معها عضواً شريحة أو أكثر من المثقفين، تمنحها التجانس والوعي بوظيفتها، لا في الميدان الاقتصادي وحده، بل في الميدان الاجتماعي والسياسي أيضاً. فالمثقف العضوي، هو المثقف المرتبط بطبقة معينة، حيث يقوم بتنظيم وظيفتها الاقتصادية، وهو أيضاً من حملة وظيفة الهيمنة التي تمارس في المجتمع المدني، بهدف تحقيق قبول وإجماع الطبقات الأخرى، وذلك من خلال عملهم في مختلف الهيئات الثقافية والإعلامية كالمدارس والجامعات، وأجهزة النشر وغيرها. وفي هذا كله تبرز وظيفة العضويين باعتبارهم الرابط بين البنية الفوقية والتحتية للمجتمع.

يختلف المثقف التقليدي عن المثقف العضوي حسب رؤية غرامشي حيث إن المثقف العضوي يولد في آن واحد مع طبقة ذات دور أساسي في عملية الإنتاج، أي أنه ينتمي إلى جماعات اجتماعية تسعى إلى توجيه وضبط المجتمع ككل، مثال ذلك الخبراء الذين ظهروا نتيجة تغيرات نمط الإنتاج. أما المثقف التقليدي فينتهي تاريخياً إلى الحقبة التي تسبق ولادة هذه الطبقة الجديدة، مما يدفع المثقفين التقليديين إلى اعتبار أنفسهم فئة قائمة بذاتها، وأنهم فوق ذلك مستقلون عن الطبقات الحاكمة، كما أن النموذج التقليدي للمثقف على عكس النموذج العضوي، من حيث إنهم لا يرتبطون ارتباطاً وثيقاً بنمط أو أسلوب إنتاج، وهم يقعون بين الطبقات أي يوجدون بين جوانب المجتمع، يربطون الماضي بالحاضر كعملية مستمرة تاريخياً، بينما يقدم مثقفو النموذج العضوي أفكاراً تضع حداً فاصلاً بين الماضي والحاضر.

وهكذا يتخطى غرامشي في تحديده لمفهوم المثقف، جدلياً، وتاريخياً، المفهوم الذي كان سائداً في القرن التاسع عشر الأوروبي، والذي يتسم بالتمييز بين العمل الفكري والذهني، والعمل اليدوي والساعد، بتوجيه ضربة قاضية للأفكار المسبقة حول المثقفين بوصفهم طبقة وراثية مغلقة، حين قال: " إن كل البشر مثقفون، مستدرَكاً في الوقت ذاته، ولكن ليس لكل البشر وظيفة المثقفين في المجتمع"¹. بذلك فهو يعتبر كل إنسان يمارس مهنة، وحتى خارج

¹ أنطونيو غرامشي، مرجع سابق، ص 25.

مجال مهنته، إنسان " يمارس نوعاً ما من النشاط الثقافي، أي أنه " فيلسوف " فنان، إنسان متذوق، يشارك الآخرين رؤيتهم الخاصة للعالم، وله مسلكه الأخلاقي الواعي، وهو بهذا يساهم في المحافظة على الرؤية معينة للعالم أو يشارك في تغييره. أي أنه يساهم بذلك في خلق طرائق جديدة في التفكير " ¹.

تتمثل المساهمة الفكرية الرئيسية لغرامشي في النظرية الماركسية في شرحه؛ الوظيفة الاجتماعية للثقافة؛ وعلاقتها بالسياسة؛ والنظام الاقتصادي، اعتمد غرامشي على الأساس النظري لماركس لتوضيح الدور المهم للاستراتيجية السياسية في تحدي العلاقات المهيمنة في المجتمع، ودور الدولة في تنظيم الحياة الاجتماعية والحفاظ على الظروف اللازمة للرأسمالية. وركز على فهم كيف يمكن للثقافة والسياسة أن تمنع أو تحفز التغيير الثوري، أي أنه ركز على العناصر السياسية والثقافية للسلطة والمهيمنة. ²

انطلاقاً من مسلمة أساسية لغرامشي، وهي المسلمة التي تقول بأن الصراع داخل المجتمع المدني ليس مقصوراً فقط على الصراع من أجل المصالح الاقتصادية، وإنما هو صراع يطال أيضاً التصورات الثقافية، إذ المجتمع المدني في نهاية التحليل هو رابطة للصراع حول التوجيه الفكري الثقافي والإيديولوجي للمجتمع في كليته، فإن دور طبقة الأنتليجنسيا (المثقفين) يصبح أساسياً، سواء في تكريس الرجعية أو السعي إلى بث روح النزعة التقدمية، داخل صفوف الطبقة التي لم تعد مقصورة على الهوية الضيقة أو حتى في الشكل الاقتصادي ونماذج العيش، وإنما أيضاً "المثقف في صيغة التنظيم السياسي، مجسداً في الحزب ذلك الذي يسميه غرامشي "المثقف الجمعي" أو "الأمير الجديد" وضمن هذا الإطار يبرز مفهوم المثقف التقليدي والمثقف العضوي، وكل منهما يعكس نموذجاً لفئة تفعل في المجتمع. ³

¹ حسام فياض، ماهية المثقف عند أنطونيو غرامشي، الحوار المتمدن، العدد 7349، 2022/08/23،

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=766277> ، 2024/02/27 ، 21:05.

² إشبيليا الجبوري، ترجمة: أكد الجبوري، الواقعية الوهمية عند غرامشي في -المثقف العضوي-، الحوار المتمدن، العدد 7855،

2024/01/13 ، <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=817165> ، 2024/02/15 ، 22:50.

³ محمد يحيى حسني، مفهوم المجتمع المدني لدى أنطونيو جرامشي من خلال كراسات السجن، ط1، المركز الديمقراطي العربي

للنشر، برلين، ألمانيا، 2017، ص 70.

المجتمع المدني والعلاقة بالدولة:

أدت الأنظمة المستبدة والظروف السائدة إلى ما أطلق عليه غرامشي "حرب المواقع"، هذا ما دفعه إلى التمييز بين مفهومي الشرق (روسيا) والغرب في كتاباته، ففي الشرق، كانت تهيمن الدولة ولا يزال المجتمع المدني غير مكتسب للشرعية بعد، أما في الغرب، فلا يمكن اختزال الدولة إلى مجرد جهاز قمع، بل هي محاطة بمؤسسات المجتمع المدني مثل المدارس، الأحزاب السياسية، المؤسسات الدينية، الصحافة، القضاء، البرلمان، والمنظومة القانونية، وغيرها من المؤسسات التي توجه الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية.

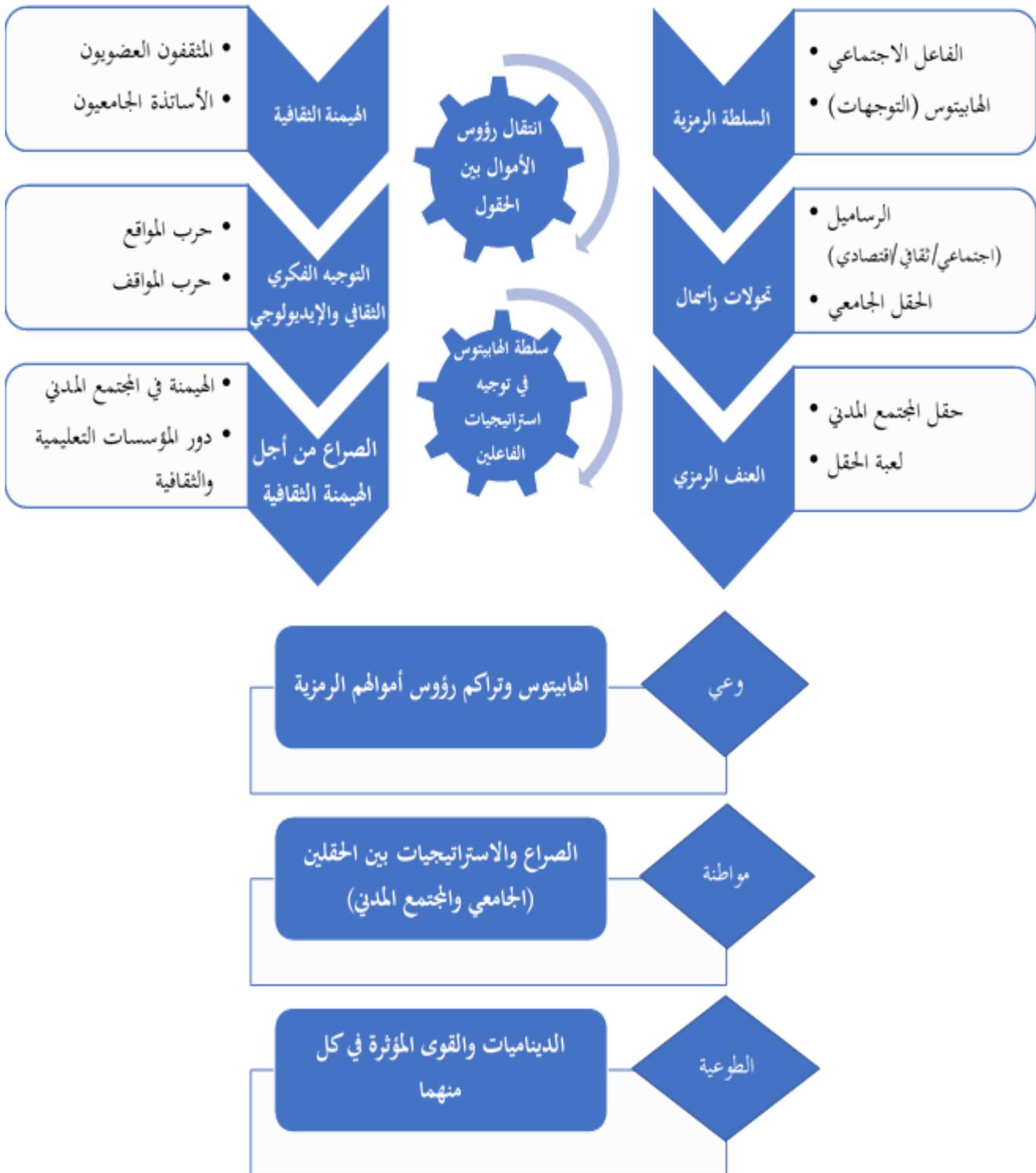
وتتجسد حرب المواقع في كيفية استثمار الطبقة العاملة لمؤسسات المجتمع المدني من أجل الهيمنة (حيث تعتبر هذه المؤسسات أجهزة الهيمنة)، يجب أن تكون هيمنة الطبقة العاملة فعالة في الحياة الاجتماعية، في هذا السياق، يأتي دور المثقفين كوسطاء فاعلين بين الطبقة الحاكمة والطبقات المحكومة، وتحدد علاقتهم بالدولة ومؤسسات المجتمع المدني.¹

المؤسسة التعليمية:

نظر غرامشي إلى المؤسسة التعليمية باعتبارها أحد العناصر الأساسية للهيمنة الثقافية في المجتمع الغربي الحديث، فقد دعا إلى تنمية "المثقفين العضويين" من جميع الطبقات ومناحي الحياة، الذين سيفهمون ويعكسون وجهات النظر العالمية لمجموعة متنوعة من الناس، كما انتقد دور "المثقفين التقليديين"، الذين ساهمت أعمالهم في تعزيز الهيمنة الثقافية.²

¹ خديجة زيتيلي، الفلسفة السياسية المعاصرة: قضايا وإشكاليات، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2014، ص 180.

² إشبيليا الجبوري، مرجع سابق.



شكل رقم (01) يمثل توليفة لنظريتي السلطة الرمزية لبورديو والهيمنة الثقافية

10. صعوبات البحث:

- ما من بحث سوسيولوجي إلا وتعرضه بعض الصعوبات، ولقد واجهتنا خلال إعداد هذا البحث عدة تحديات نوجزها فيما يلي :
- أحد أبرز هذه التحديات تمثل في صعوبة معالجة الظاهرة - المجتمع المدني - وإخراجها من نطاق تخصص علم الاجتماع السياسي أو ما يقاربه في القانون والحقوق إلى تخصص علم اجتماع التربية، فقد تطلب الأمر منا جهداً فكرياً كبيراً لتوسيع آفاق البحث وربطه بمجالات معرفية متعددة، مما شكل تحدياً منهجياً وإبستمولوجياً.
 - كما واجهنا صعوبة في تحديد وقياس مفهوم السلطة الرمزية - قياس شيء ضمني - نظراً لتعقيده وتعدد أبعاده، وشكلت دراسة العلاقة بين الأستاذ الجامعي والمجتمع المدني إشكالية معقدة تطلبت منا تحليلاً دقيقاً ومتعدد الأوجه.
 - في الجانب الميداني، لاحظنا عدم التزام بعض الأساتذة بإعادة الاستبيانات الورقية، وضعف الاستجابة للاستبيانات الإلكترونية، مما كلفنا بعض الوقت.
 - وقد شكل الجمع بين نظريتي الهيمنة الرمزية والهيمنة الثقافية في إطار واحد تحدياً منهجياً وفكرياً إضافياً.
 - تطلب بحثنا جهداً كبيراً لتحليل الأبعاد المختلفة لفعالية المجتمع المدني وربطها بالسلطة الرمزية للأستاذ الجامعي، مع صعوبة في تحديد عينة (كان الباحث في نيته القيام بدراسة مسحية للكلية، لكن إشكالية عدم الاستجابة حيناً، والتأخر في الاستجابة حيناً آخر، كانا سببا في اختياره لعينة ممثلة لمجتمع الدراسة).
- رغم هذه التحديات، استطعنا تجاوزها من خلال اتباع منهجية علمية دقيقة والاستعانة بأدوات بحثية متنوعة، مما أسهم في إثراء بحثنا العلمي وتقديم رؤية جديدة تتجاوز حدود التخصصات التقليدية.

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل المنهجي، نكون قد رسمنا خارطة طريق واضحة لدراستنا حول تأثير السلطة الرمزية للأستاذ الجامعي على فعالية المجتمع المدني. لقد استعرضنا الأسباب الموضوعية والذاتية لاختيار هذا الموضوع، وأبرزنا أهميته في سياق التفاعل بين الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، حددنا أهداف الدراسة بدقة، واستعرضنا الدراسات السابقة ذات الصلة، مما مكّننا من تحديد الفجوة البحثية التي نسعى لسدها، قمنا بصياغة إشكالية البحث وفرضياته بشكل يتيح اختبارها ميدانياً، وقدمنا تحليلاً بعدياً يربط بين مختلف عناصر الدراسة. كما وضحنا المفاهيم الأساسية للبحث والإطار النظري الذي سنعمده في تحليل النتائج.

**الفصل الثاني:
السلطة الرمزية مفهومها
وآلياتها**

الفصل الثاني: السلطة الرمزية مفهومها وآلياتها

تمهيد

I. ماهية السلطة

1. مفهوم السلطة

2. أسس بناء علاقة سلطوية

3. السلطة كظاهرة سياسية

II. ديناميات السلطة

1. السلطة والعنف

2. السلطة والاعتراف

3. السلطة والإيديولوجيا

4. السلطة والتربية

III. التطور التاريخ للسلطة

1. السلطة عند الفلاسفة

2. السلطة عند علماء الاجتماع

VI. ماهية السلطة الرمزية

1. مفهوم السلطة الرمزية

2. مفاهيم وآليات السلطة الرمزية

خلاصة الفصل

تمهيد:

لطالما أثار مفهوم السلطة اهتمام الفلاسفة وعلماء الاجتماع، حيث تنوعت تفسيراتهم لها منذ القدم، إلى أن وصلت إلى تحليلات ماكس فيبر وكارل ماركس في العصر الحديث، هؤلاء المنظرون قدموا أسساً نظرية لفهم كيفية استخدام السلطة وتأثيرها على الهياكل الاجتماعية والفردية.

وتتخذ السلطة أشكالاً متعددة، وتتمظهر في أنماط عديدة تتراوح بين السلطة السياسية إلى أن تصل إلى السلطة الرمزية وكل منها يلعب دوراً حيوياً في تعزيز النظام والتأثير في البنى الاجتماعية، تغيرت مفاهيم وشموليتها في مناحي الحياة، وهذا ما أفرزته حفريات فوكو ونظريات بورديو، لتصبح السلطة بذلك عملية آلية يصعب تمييزها لتواربها في أساليب الفاعلين، وخلال هذا الفصل نسعى إلى استكشاف أعماق السلطة الرمزية، معتمدين على رؤى الفلاسفة وعلماء الاجتماع عبر العصور، لفهم آلياتها وتأثيراتها.

I. ماهية السلطة

1. مفهوم السلطة

1.1: السلطة لغة

يرجع لأصل الكلمة للجذر (س ل ط) سَلَطَ يَسْلُطُ سَلَاطَةً سَلِيْطٌ: سَلَطَ الشَّخْصَ: طَالَ لِسَانَهُ، صَارَ سَلِيْطَ اللِّسَانِ.

سَلَطَ يُسَلِّطُ تَسْلِيْطًا: سَلَّطَهُ عَلَى شَخْصٍ: حَكَّمَهُ فِيهِ، مَكَّنَهُ مِنْهُ ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطْتَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ﴾ [النساء: 89] (قرآن كريم).

تَسَلَّطَ يَتَسَلَّطُ تَسَلَّطًا: تَسَلَّطَ عَلَى شَخْصٍ: تَحَكَّمَ فِيهِ وَسَيَّرَ عَلَيْهِ.

سَلَّطٌ: شَخْصٌ سَلَطَ: حَادَ اللِّسَانَ، طَوِيلَ اللِّسَانَ، جَارِحَ اللِّسَانَ.

سلطان: قوة، قهر «لزعيمهم سلطان كبيرٌ عليهم».

سلطان ج سلاطين: حاكم السلطنة «حضر المؤتمر بعض الحكام والسلاطين».

سلطان: حجة، دليل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ﴾ [غافر:

56] (قرآن كريم)

سلطنة: ج سلطنات دولة يحكمها سلطان (تقع سلطنة عُمان على الخليج العربي)

سُلْطَةٌ: ج سُلْطَاتٍ / سُلْطَاتٍ: 1- تحكّم، سيطرة «حدث صراع بين الأحزاب على

السلطة»، «لا يجوز إعطاء الحاكم سلطة مطلقة»، 2 - السلطة أو السلطات: الحكومة،

المسؤولون في الدولة «أفرجت السلطات عن بعض المعتقلين السياسيين».

السلطة التشريعية: مجلس النواب، البرلمان - السلطة التنفيذية: الحكومة - السلطة الروحية:

رجال الدين - السلطة القضائية: رجال القضاء السلطة/ السلطات المختصة: المسؤولون عن

اختصاص معين.¹

فالسلطة هي مفهوم يشير إلى القوة والتأثير في اتخاذ القرارات وتحقيق السيطرة على الأمور

أو الأفراد، فهي القدرة على توجيه الحدث وتحقيق أهداف معينة، وذلك سواء في السياقات

السياسية أو الاجتماعية أو الروحية.

¹ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم العربي الأساسي، توزيع لاروس، د ط، 1989، ص 635.

ففي السياق الشخصي، تشير إلى القدرة على التحكم والتسيير، وقد تكون في سياق اللسان، حيث يعبر مصطلح "سَلَطُ الشخص" عن شخص تجاوز حدود الاحتشام والاحترام في تصريحاته.

أما في السياق الحكومي يتعلق بالقوة والتأثير الذي يمتلكه الأفراد أو المؤسسات لاتخاذ قرارات وفرض إرادتهم على المجتمع، وهي ثلاثة أنواع رئيسية: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية¹.

أما السلطة الروحية فتشير إلى القوة والتأثير في المجال الروحي أو الديني، وتعلق بالسيطرة أو التحكم في الأمور المتعلقة بالممارسات الدينية، يمكن أن تكون لأفراد أو مؤسسات دينية تمتلك التأثير والقوة في توجيه المعتقدات والسلوكيات الروحية للأفراد أو المجتمعات.

في العديد من الأديان، توجد هياكل هرمية للسلطة الروحية تشمل الزعماء الروحيين مثل القساوسة، والرهبان، والأساقفة، والأئمة، والدعاة، وغيرهم، يتمتعون بالسلطة في تفسير النصوص الدينية وتوجيه الممارسات الروحية.

السلطة الروحية قد تكون مصدر إلهام وتوجيه للناس في مساراتهم الروحية والدينية، ولكنها أحياناً يمكن أن تكون مادة للجدل أيضاً، فبعض المؤسسات الدينية قد تسعى لتوجيه الأفراد بشكل إيجابي، في حين يمكن أن تتسبب أشكال سيئة من السلطة الروحية في انتهاك حقوق الإنسان أو التلاعب بأفكار الأتباع وتوجيههم.

فالسلطة تتضمن عدة جوانب، منها:

القوة والتحكم: القدرة على فرض إرادة وتوجيه الأمور والأفراد وفقاً للمصلحة المرجوة.

التأثير والقيادة: القدرة على تحفيز وتوجيه سلوك الآخرين بناءً على الرؤية والهدف المطلوب.

التحكم في الموارد: القدرة على السيطرة على الموارد المادية والبشرية واستخدامها لتحقيق أهداف معينة.

اتخاذ القرارات: القدرة على اتخاذ القرارات وتحديد المسارات المستقبلية.

التأثير على السلوك: القدرة على توجيه وتغيير سلوك الأفراد أو المجتمعات.

¹ الموضوع نفسه.

التمثيل الرسمي: القدرة على التمثيل والتحدث باسم مجموعة أو جهة معينة.
السيطرة على القوانين والمؤسسات: القدرة على تحديد وتطبيق القوانين والقواعد التي تنظم المجتمع.

تنوع معاني السلطة واستخداماتها وفقاً لسياقات مختلفة، يمكن أن تكون إيجابية عندما تستخدم لتحقيق التقدم والاستقرار، أو سلبية عندما تُسيطر بشكل تعسفي أو تسبب ظلمًا واستغلالًا، فالسياق والأهداف والأخلاقيات هم من يحدد كيفية فهم وتطبيق معنى السلطة.

2.1: السلطة اصطلاحاً

يحمل مفهوم السلطة في طياته تراثاً ضخماً وثقيلًا وثريا من التراكمات النظرية والعملية التي تشكلت عبر العصور المختلفة منذ نشأة المجتمع البشري، وهذا ما يجعل من مفهوم السلطة مجالاً رحباً يضيق به أي تعريف فهو مجال يتضمن أبعاداً سياسية ودينية وثقافية واجتماعية واقتصادية ويحمل في طياته دلالات متشعبة ومتعددة بالغة التعقيد أحياناً، وذلك بالطبع تبعاً للمجال الذي يوظف هذا المفهوم والأغراض البحثية المنشودة منه.¹

يعرف أحمد زكي بدوي السلطة بـ "أنها القدرة على التأثير، وهي تأخذ طابعاً شرعياً في إطار الحياة الاجتماعية، والسلطة هي القوة الطبيعية، أو الحق الشرعي في التصرف، أو إصدار الأوامر في مجتمع معين، ويرتبط هذا الشكل من القوة بمركز اجتماعي يقبله أعضاء المجتمع بوصفه شرعياً، ومن ثم يخضعون لتوجيهاته وأوامره وقراراته"².

يقدم هذا التعريف رؤية شاملة ومعقدة للسلطة، مع التركيز على الشرعية والتأثير الاجتماعي كعناصر أساسية في تحديد مفهوم السلطة وممارستها، ويغطي عدة جوانب مهمة:
- القدرة على التأثير: هنا يُشدد على أن السلطة ليست مجرد القوة الخام أو الإكراه، بل هي أيضاً القدرة على التأثير في السلوكيات والقرارات والمعتقدات لدى الآخرين.

¹ جودة محمد إبراهيم أبو خاص، المنظور الفلسفي للسلطة في أعمال فوكو: دراسة في الفلسفة السياسية والاجتماعية، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ص 38.

² أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1982، ص 31.

- الطابع الشرعي: يُبرز بدوي أهمية الشرعية في تحديد السلطة، السلطة لا تستند فقط على القوة أو الإكراه، بل على الاعتراف بها كشرعية ومقبولة ضمن إطار الحياة الاجتماعية، هذا يعني أن السلطة تستمد قوتها من قبول وموافقة المحكومين.
- القوة الطبيعية أو الحق الشرعي: هذا الجزء من التعريف يقترح أن السلطة يمكن أن تتبع من قوة طبيعية (مثل القوة الجسدية أو الذهنية) أو من حق شرعي (كالقوانين أو الأعراف الاجتماعية).
- الارتباط بمركز اجتماعي مقبول: يشير بدوي إلى أن السلطة ترتبط بشكل وثيق بمركز اجتماعي معين يُعترف به من قبل أفراد المجتمع، وهذا ما يعني أن السلطة ليست عشوائية، بل مرتبطة بمراكز وأدوار محددة داخل الهيكل الاجتماعي.
- الخضوع للتوجيهات والأوامر والقرارات: يُنهي التعريف بالإشارة إلى أن الأفراد داخل المجتمع يخضعون للسلطة، مما يعني أنهم يتبعون توجيهاتها وأوامرها وقراراتها.

3.1: المفهوم والإشكالية المعجمية

يتعين في البداية الإشارة إلى أن المصطلح "القوة" (Power) قد يؤدي إلى الالتباس بسبب تشابهه مع مصطلح آخر هو "السلطة" (Authority)¹، واللذين يُستخدمان في اللغة الإنجليزية للإشارة إلى مفهوم السلطة، فاستخدام مصطلح "القوة" يشير إلى المفهوم الشامل للسلطة، حيث يمكن أن يتضمن معانٍ متعددة مثل القدرة والاستطاعة، بينما سيقصر استخدام مصطلح "السلطة" على الاستخدامات التخصصية، مثل: السلطة السياسية أو السلطة العسكرية أو السلطة الاقتصادية، وما إلى ذلك².

فالسلطة (Power)، أو "القوة"، تشير إلى القدرة على تحقيق أهداف مرغوبة سواء كان هناك مقاومة أو عدمها، ويمكن تحقيقها من خلال مجموعة متنوعة من الأساليب منها: المشاورة والتفويض، والمشاركة المحدودة، وقد تقوم على القبول أو الموافقة، وقد تصل حد القسر في بعض الحالات³.

¹ باري هندس، خطابات السلطة من هوبز الي فوكو، ترجمة: ميرفت ياقوت، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005، ص 13.

² الموضوع نفسه.

³ المرجع نفسه، ص 14.

كما تمثل السلطة "الصفة التي تحمل الآخرين على أن يتقبلوا بملء إرادتهم الأحكام والقرارات والتوصيات والأوامر الصادرة عن بعض الأفراد أو المؤسسات باعتبارها سليمة وصحيحة، وعلى أن يطبقوها من خلال الانصياع لهذه المؤسسات أو التعاون معها، صحيح أن السلطة السياسية تستمد مصدر قوتها الأول من السلطة الممنوحة لها، ولكن مفهوم السلطة كجهة مسؤولة يختلف بالطبع عن مفهوم السلطة كصلاحية" ¹.

2. أسس بناء علاقة سلطوية

لتأسيس علاقة سلطوية فعالة، يجب توافر ثلاثة أسس أساسية:

الأساس الأول يتمثل في وجود طرفين يمثلان أساس العلاقة الآمرة، حيث لا يمكن للسلطة أن تقوم من دون وجود أمر ومأمور، هذه الديناميكية تستلزم بالضرورة وجود طرف يمارس السلطة وآخر يخضع لها.

الأساس الثاني هو الحاجة إلى إطار مؤسسي ينظم هذه العلاقة، ليس فقط لوجود الطرفين، بل لضمان التزامهما بمبادئ الأمر والطاعة ضمن إطار قانوني محدد كما في المؤسسات الأسرية، القبلية أو الدولة.

الأساس الثالث والأخير هو الشرعية، والتي تضفي قبولاً ورضاً على العلاقة السلطوية، مستندة عادة إلى مبادئ الشرعية الاجتماعية أو الضرورة الاجتماعية، وبهذا تكتسب السلطة شرعيتها من خلال العدالة والقبول الجماعي. ²

3. السلطة كظاهرة سياسية

تعد السلطة ظاهرة سياسية من الصعب تعريفها نظراً لتعدد صفتها المختلفة، فمنذ القدم كانت موضوعاً للاهتمام والبحث، حيث استفتح المفكرون والفلاسفة مناقشة طبيعتها ودورها ورغم كل ذلك، لا يوجد تعريف موحد للسلطة يتفق عليه الجميع، مما يؤدي إلى تباين تصورات الباحثين حول جوهرها ووظائفها والعلاقات التي تُقام وتنبثق من خلالها، والاختلاف في النظريات والإيديولوجيات يقودنا إلى أن مفهوم السلطة يبقى متغيّراً بشكل جذري بين

¹ المنشورات العربية للمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، مصطلحات المشاركة المدنية (دليل المصطلحات والعبارات

الشائعة)، ترجمة: نتالي سليمان، للمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، لبنان، 2009، ص 3.

² جودة محمد إبراهيم أبو خاص، مرجع سابق، ص 40.

الباحثين، حيث يُجسّد الاختلاف في التفسيرات والمناهج النظرية والمعتقدات الفكرية، وترتب عن هذا الاختلاف تأثيرات في جميع الدراسات المتعلقة بالسلطة، سواء كان تم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما يكمن تعقّد مفهومها وصعوبة تحديده نتيجة لتطورها المستمر، وتنوع أشكالها، إذ تمر بمراحل تطويرية وتنوع بين العنف والتأثير، فحيناً تستعمل القوة لفرض سيطرتها على الآخرين، وحيناً آخر تستعمل الإقناع لدفعهم للمشاركة الجماعية، وتتداخل السلطة مع جميع جوانب العلاقات الإنسانية والحياة الاجتماعية، أما فيما يتعلق بالبنية الاجتماعية، فتمثّل السلطة عاملاً مؤثراً ينظم العلاقات البشرية داخل المجتمع، وتنطوي على مشاركة تنظيمية بين الأفراد والمؤسسات، وتظهر في التعاون والصراعات التي تنشأ من العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين الأفراد والجماعات.¹

منظورات السلطة:

تتجلى نظرة السياسيين للسلطة وفق منظورات ثلاث هي:

المنظور أول:

يُستخدم مصطلح "السلطة" بصفة عامة كمرادف لكلمة "الحكام" مع وجود اختلافات مهمة يمكن تمييزها، فعلى سبيل المثال، عند استخدام المصطلح في سياق يُقابل المواطنين، مثل "المواطن مقابل السلطة" أو "إعادة السلطة إلى المواطنين"، فهنا يتلاشى المفهوم الحرفي للحكام ويظهر بدلاً منه مفهوم أعم للدولة.

وفي سياق الازدواجية (سلطة/معارضة)، يُشير في البداية إلى الحكومة وغالبيتها، لكنه يرتبط أكثر بالسلطة السياسية عندما تقابل الإدارة العامة، أمّا عندما يُستخدم في صيغة الجمع مثل "السلطات العامة"، فيشير تقريباً إلى هياكل الدولة وأجهزتها وتنظيماتها وفقاً للدستور، وبالرغم من التنوع في هذه الدلالات، إلا أن ما يميز هذه الاستخدامات المختلفة هو التركيز على الجوانب المؤسسية، وهو الأمر الذي يُسهّم في الارتباط النسبي بينها، على الرغم من تباين المعاني.²

¹ الصادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1990، ص 125.

² فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصبلا، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص23.

المنظور الثاني:

يختلف هذا المنظور تماماً عن الأول، يُمكن اعتبار السلطة نوعاً من جوهر أو ماهية، أو يمكن التعبير عنها باستخدام مصطلح "رأسمال" بالمعنى الاقتصادي للكلمة، ومن هنا يظهر التعبير الشائع "امتلاك السلطة" الذي يعبر عن وجود مالك أو حائز على السلطة، يمكن مقارنة هذا المالك بمالك الذمة المالية، حيث يمتلك القدرة على توسيع أو تقليص سلطته، واستخلاص فوائد وأرباح منها.

في هذا السياق الجوهري، يُمكن استخدام مفهوم آخر، وهو ما استخدمه بيرتراند دي جوفينيل في تعريفه للسلطة الخاصة، حيث شبهها بالقيادة الذاتية والمستقلة¹، وعند ذلك، يرتبط بمفهوم الطاقة التي يجب استقطابها، والقوة الأولية التي ينبغي توجيهها، فهذه المقاربة تعبر عن استعارة واضحة عن السحر الذي يمكن أن يُمارس على المحكومين تحت سلطة معينة، حيث يصعب مقاومتها.

المنظور الثالث:

في هذا المنظور يمكننا أن نرى أن مصطلح "السلطة" يشير إلى علاقة بين أفراد أو مجموعة من الأفراد، يُستخدم هذا المصطلح للدلالة على سيطرة شخص على آخر، وعليه، هذه السلطة لا تنتج في الواقع إلا عندما يتم تفعيلها، أو على الأقل، عندما تتحقق على مستوى فعلي، وهذا يعني وجود علاقة تفاعلية بين السيد والتابع.

II. ديناميات السلطة

1. السلطة والعنف:

إن مشكلة العنف يكتنفها الكثير من الغموض بوصفها ظاهرة قائمة بذاتها، فالنقاش حول ظاهرة السلطة، يُظهر أن هناك توافقاً بين الآراء لدى منظري السياسة، سواء كانوا من اليسار أم اليمين بأن العنف لا يعتبر شيئاً إذا ما نظرنا إلى التجلي الأكثر بروزاً للسلطة، ومعنى هذا أن "كل سياسة إنما هي صراع من أجل السلطة، والعنف إنما هو أقصى درجات السلطة"،

¹ فيليب برو، مرجع سابق، ص 24.

وفي هذا الصدد نجد تعريف ماكس فيبر (1864، 1920) للدولة بوصفها " سلطة للناس على الناس قائمة على أساس أدوات العنف المشروع (أي شرعنة العنف) " ¹.

وهذا التوافق في حد ذاته شيء في غاية الغرابة، إلا إذا كان وفق رؤية كارل ماركس (1818، 1883) " بأن الدولة تُشكّل أداة قمع تمتلكها الطبقة المسيطرة " ².

وفي الجهة المقابلة نجد من لا يؤمن بأن الجسم السياسي وقوانينه ومؤسساته، عبارة عن بنى فوقية قاهرة، وتعبير غير مباشر عن شتى القوى الخفية.

في ضوء ما جاء به بيرتراند دي جوفينيل (1903-1987) حول الحرب تلك الظاهرة التي قد تراها مجرد حدث طارئ لو كنت تنظر للعالم من خلال نافذة زمنك فقط، لكنها تتحول إلى المشهد الرئيسي على خشبة تاريخ الإنسانية كلها بالنسبة لمن يتأمل مسير الأجيال، وهنا تبرز السلطة كأداة حكم لا غنى عنها، متجذرة في غريزة السيطرة التي تنبض في قلب الإنسان ³.

أما سارتر (1905-1980) فيشرح بكلامه عن العنف، كيف أن الإنسان يتجاوز حدود وجوده البسيط بمجرد أن يستطيع أن يفرض نفوذه، ويجعل الآخرين يسرون على إيقاع رغباته، فيشعر بنشوة فائقة لا توصف، وفولتير (1694-1778) يؤكد أن السلطة تنبع من قدرتنا على توجيه سلوك الآخرين ليتماشى مع ما نرغب، وتتجسد السلطة حين نستطيع أن نفرض إرادتنا حتى لو واجهتنا مقاومة، أما ماكس فيبر فيذكرنا بكلام كلاوزفيتس (1780-1831) عن الحرب كفعل عنف يهدف إلى إخضاع الخصم لإرادتنا.

كما يبين شتراوتس هوي (1903-2002)، السلطة هي في النهاية سيطرة الإنسان على أخيه الإنسان، وبالعودة إلى جوفينيل، نجد أن الأمر والطاعة هما اللبنة الأساسية لوجود السلطة؛ دونها تفقد السلطة جوهرها وهو القيادة، السلطة الأعظم هي تلك القادرة على النبع من فوهة البندقية، وتبقى مسألة كيف يختلف أمر رجل الشرطة عن أمر حامل السلاح مسألة تحدي.

¹ حنة أرندت، في العنف، ترجمة: إبراهيم العريس، دار الساقى، بيروت، ط2، 2015، ص 31.

² الموضوع نفسه.

³ حنة أرندت، مرجع سابق، ص 32

ألكسندر باسيران دي أنتريف (1902-1985)، في كتابه "مفهوم الدولة"، يرسى أهمية التفريق بين العنف والسلطة، يتعين علينا تحديد إمكانية تمايز السلطة عن القوة، وما إذا كان العمل بموجب القانون يحول القوة إلى شيء آخر، مختلف تمامًا عن القوة الخام، هذا التمييز، رغم أنه يقدم أعمق وأدق تحليل حول الموضوع، لا يخترق جوهر القضية بشكل كامل، باسيران دانتراف يصور السلطة كنوع من العنف المعدل والمؤسس، أي أنها تحمل وقار الشكلية والمؤسسية بهذه الطريقة، بينما يرفع الآخرون العنف إلى أعلى مستويات التجلي للسلطة، يُعرف السلطة كشكل مهذب من العنف، مما يدل على الطبقات المعقدة والمتداخلة لمفهوم السلطة في النسيج الاجتماعي¹.

2. السلطة والاعتراف:

إن السلطة لا تصبح بالضرورة أداة بيد السلطان إذا لم تمتزج معه بشكل كامل، هذا الفصل يسمح للزمن بأن يلعب دوراً في توضيح ودعم العلاقات القائمة على السلطة، وهو ما يمكن أن يبرز التفاوت أو عدم التساوي في العلاقات السلطوية.

المفارقة التي يتم التطرق إليها هي أنه، حتى في ظل فصل السلطة عن السلطان وتأثير الزمن، لا تختفي مسألة التفاوت أو عدم التساوي غير التراتبي في العلاقات السلطوية، هذا يعني أن التفاوت يظل قائماً وملحوظاً، حتى إذا لم يكن مرتبطاً بتسلسل هرمي واضح أو بتراتبية محددة، مما يشير إلى تعقيدات السلطة والهيمنة التي تتجاوز البنى التقليدية والواضحة للسلطة.

يؤكد هانز جورج غادامير (1900-2002)، على أن أساس السلطة النهائي يكمن في فعل (قبول) و (اعتراف) لا في فعل (خضوع العقل واستسلامه).

فيقول بهذا الصدد: نحن ندرك أن هناك أشخاص يمكن أن يكونوا أفضل منا في الرأي وفي فهم الأمور بعمق أكبر، وربما يكون لديهم آراء تتفوق على آرائنا وتستحق الاحترام، بالمثل، ندرك أن السلطة لا تأتي بشكل طبيعي أو تلقائي، بل تكتسب بجهد واضح، ويجب على أولئك الذين يرغبون في الحصول عليها أن يسعوا لذلك، السلطة تعتمد على استخدام العقل والوعي بالحدود المحددة له، وتعطي الناس إمكانية التفكير القوي عندما يفهمونها بشكل

¹ المرجع نفسه، ص 32

صحيح، لا ينبغي للسلطة أن تستند إلى الطاعة العمياء، بل ينبغي لها أن تعتمد على الاعتراف بالحقائق والتقدير للأفراد.¹

نفس المفهوم قدمه ألكسندر كوجيف (1902-1986)، لكن بصورة مختلفة بعض الشيء، حين قدم مفهومه للسلطة عموماً، حيث يرى أن السلطة هي في الأساس ظاهرة اجتماعية تفترض وجود علاقة بين طرفين على الأقل، وخصوصية فعل السلطة هي عدم وجود معارضة من الخاضعين لها، رغم قدرتهم وإمكانيتهم على ذلك وإنما عدم المعارضة نابع من إرادتهم ووعيهم، وبعبارة أخرى، السلطة هي القدرة على التأثير على الآخرين دون أن يبادروا برد فعل عليها، على الرغم من قدرتهم على ذلك.²

ويجب التمييز بين نشأة السلطة والعلامات الخارجية للاعتراف بها، فالسلطة لا توجد إلا إذا اعترف بها الخاضعون لها، كما في حالة السيد والعبد حيث يعترف العبد بسيد، ولهذا يمكن القول إن نشأة السلطة هي نتيجة اعتراف الخاضعين بها.

ومن ناحية أخرى، يمكن أيضاً القول إن السلطة تفرض نفسها على الخاضعين لها بمجرد وجودها، فإما أن تكون هناك سلطة معترف بها أو لا توجد سلطة على الإطلاق، بمعنى أن السلطة والاعتراف بها وجهان لعملة واحدة، لكن يجب التفريق بين الاعتراف بالسلطة نفسه وبين مظاهره الخارجية مثل انتخاب قائد ما، فالسلطة تنشأ تلقائياً في المرشح قبل انتخابه، والانتخاب مجرد تجل خارجي لهذه السلطة المعترف بها مسبقاً، أما عدم انتخاب مرشح ما، فهو مظهر لافتقاره للسلطة.³

أن تكون إمكانية ردة الفعل منه كامنة من دون أن تفعل مطلقاً تحت طائلة الغاء السلطة، يعني بالتأكيد الاعتراف بالسلطة بوصفها سلطة من دون حاجة لترسخ بالإكراه، بل أيضاً من دون أن تحرض على إثارة النقاش، وإذا أدت ممارسة السلطة (الأمر المعطى أو الكلام الذي يعلن) إلى إفساح المجال للنقاش، تكون السلطة في حكم المنحلة، يجد من يمارس السلطة نفسه

¹ ميريام ريفولت دالون، سلطان البدايات بحث في السلطة، ترجمة: سايد نظر، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2012، ص78.

² Alexandre Kojève, The notion of authority, Translation : Hager Weslati, 2014, Verso, London, 2014, p18.

³ Ibid., p69.

مكرهاً على النقاش والتفاوض، فالتفاوض بما هو كذلك، يعني مسبقاً تسوية تقوم على نظام مساواتي في حق الإقناع، والقول بأنه قد تم الاعتراف بالسلطة لهو نوع من اللغو: فكل سلطة قائمة هي سلطة معترف بها، ما يعني أنها سلطة الشرعية، فلا معنى، إذن، للكلام من سلطة "الشرعية" أو غير قانونية: فهو تناقض في التعبير على ما قال كوجيف فالذي يعترف بسلطة (ولا وجود لسلطة غير معترف بها) يعترف بالفعل نفسه بشرعيتها أيضاً، وإنكار شرعية السلطة يعني عدم الاعتراف بها، ومن ثم تدميرها¹، وبالإمكان بالطبع، إنكار في حالة معينة وجود للسلطة، ولكن لا يمكن الاعتراض "قانوناً" على سلطة معترف بها، بحيث إن السلطة، بمعناها الأشمل، تستبعد كل فعل موجه ضدها².

من هنا ينضم كوجيف إلى التمييز الذي قامت به أرندت لا إكراء بالقوة يحول التفوق إلى سيطرة، ولا نقاش مدعوماً بالحجج يفترض مسبقاً عقلاً مشتركاً، تقصي حالنا العلاقة هاتان ممارسة السلطة، كما أصر كوجيف على غرار غادامر على بعد الاعتراف بالسلطة الذي يحل بالقدر نفسه مكان الفرض اللامساواتي الخاص بالإكراه التراتبي، ومكان النظام المساواتي القائم على المحاجة والتسوية، ونعود إلى الفكرة التي مفادها أن تكوين السلطة يكمن، إذا صح القول، في تكوين اعتراف أولئك الذين سيقبلون بها: إما لا وجود مطلقاً لسلطة، وإما يصر إلى الاعتراف بها بفعل وجودها وحده فقط، فالسلطة و "الاعتراف بالسلطة ليسا إلا شيئاً واحداً"³.

3. السلطة والإيديولوجيا:

لطالما عبّر الماركسيون على أن الإيديولوجيا هي الوعي الزائف أو الوعي الذي يعبر عن مصالح طبقة ما، وهذا ما درجت عليه أغلب الاستخدامات الأبنستمولوجية التي اعتبرت الإيديولوجيا مصطلحاً للإشارة إلى أشكال التفكير والتعبير غير العلمية وغير الحيادية، وهي بهذا المعنى تشكل نقيضاً للفكر العلمي، وسنحاول التطرق لهذه العلاقة⁴.

¹ Ibid., p42.

² Ibid., p43.

³ ميريام ريفولت دالون، مرجع سابق، ص 79-80.

⁴ علي فياض، نظريات السلطة في الفكر السياسي الشيعي المعاصر، الطبعة الأولى، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2008، ص 32.

إن ممارسة السلطة والحفاظ عليها يتطلب وجود إطار أيديولوجي مكون من التصورات المشتركة للمجتمع والمصالح المتبادلة بين الجماعة وأفرادها، هذا البناء الأيديولوجي يتم اكتسابه وترسيخه أو تعديله جذرياً من خلال التواصل والخطاب، حيث يلعب الخطاب دوراً محورياً في تشكيل وتعزيز أو تغيير المفاهيم والمصالح المشتركة التي تربط الجماعة بأعضائها، ومن ثم يتم ممارسة السلطة الاجتماعية والمحافظة عليها.¹

في البداية ينبغي التمييز بين القدرة كنفوذ، والتي تقوم على الإكراه، وبين القدرة القائمة على المكانة، لا يرتبط بشكل دقيق التمييز بين القدرة المناقضة لنظام القيم الاجتماعية والقدرة المتوافقة معه، فعلى سبيل المثال، قد لا يُعتبر إكراه صاحب العمل على الموظف، معارضاً لقيم المجتمعات الرأسمالية، في حين أن مكانة المحرض الثوري لدى معجبيه قد تكون مناقضة لهذه القيم، والجماعات عادة ما تمنع استخدام العنف إلا في خدمة السلطات القائمة، فكلما كانت القدرة قائمة على العنف المباشر والمرئي، كانت أكثر تناقضاً مع نظام القيم السائد، في المقابل، وتحاط المكانة عادةً بنوع من القبول المسبق الإيجابي من قبل هذا النظام.

ويبقى التمييز الرئيسي هو ذلك القائم بين القدرة المستندة إلى القيم السلبية والقدرة المستندة إلى القيم الإيجابية، فالأهمية المعطاة للتمييز بين الإكراه والمكانة تأتي في الواقع من خلط هاتين القدرتين معاً في كثير من الأحيان.²

وتُعتبر القدرة القائمة على العنف الجسدي أو التهديد أو التعذيب سيئة في معظم أنظمة القيم، في حين أن القدرة القائمة على الأجهزة البيروقراطية التي تستنزف مقاومة المواطنين الشرعية تُعتبر سيئة أيضاً، ولكن بدرجة أقل.

من هذا المنطلق، يمكن ملاحظة تدرج في تقييم أنواع القدرة من حيث مدى توافقها مع نظام القيم السائد في المجتمع، فالقدرة القائمة على الإقناع المخالف للقانون عبر الدعاية أو العنف الرمزي تعتبر سيئة إلى حد ما، لكن بدرجة أقل من العنف المادي لكونها غير ملموسة،

¹ توين فان دايك، الخطاب والسلطة، ترجمة: غيداء العلي، ط1، المركز القومي للترجمة، مصر، 2014، ص 83.

² موريس دوفرجه، علم اجتماع السياسة مبادئ علم السياسة، ترجمة: سليم حداد، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1991، ص 131.

أما القدرة القائمة على تأثير المال، فهي موضع جدل في المجتمعات الديمقراطية الرأسمالية - فهي سيئة من وجهة نظر ديمقراطية، وحسنة من منظور رأسمالي شريطة شرعية المصدر. في المقابل، تُنظر القدرة المستمدة من المكانة على أنها أقل سوءاً من القدرة القائمة على الإكراه، لكن أنظمة القيم تستنكر بشدة المكانة أو الزعامة المزيفة وتعتبر قدرتها سيئة. ويتداخل هنا تقييم القدرة سلبيًا أو إيجابيًا مع كونها معترفًا بها كسلطة شرعية أم لا، فالقدرة الواقعية التي تدمر مبدأ المساواة بين الأفراد تُعتبر مزعجة، وأشد إزعاجًا إذا كانت ذات قيمة سلبية، في حين أن القبول يخفف من حدة القدرة ذات القيمة الإيجابية المناقضة للمساواة الصريحة.

ويشير هذا إلى وجود نزاع بين قيم ومعايير تؤدي لقبول بعض أنماط القدرة، وأخرى ترفض إضفاء شرعية السلطة عليها وتمسك بمبدأ المساواة، وقد تغلب القيم الأولى وتجعلنا نخلط بين القدرة والسلطة، كما هو الحال مع الزعامة التي تُعتبر أحيانًا سلطة حقيقية. لكن يبقى خط الفصل بين السلطة والقدرة ذات القيمة الإيجابية واضحًا، فنحن نطيع الأخيرة لأننا نريد ذلك بسبب المكانة أو النفوذ أو الموهبة أو الثروة... إلخ، لكننا ندرك أننا لسنا ملزمين قانونًا بالطاعة وفقًا للمعايير السائدة، فالزعيم ليس سلطة شرعية له حق المطالبة بالطاعة وإصدار الأوامر.

إنما السلطة الحقيقية تفترض وجود علاقات رسمية متفاوتة يمنح بموجبها النظام الثقافي للمجتمع لبعض الأشخاص (السلطة) الحق في توجيه الآخرين ويفرض على هؤلاء واجب الطاعة، فالسلطان هو من منح سلطة بحكم وضعه الرسمي.¹ لذلك، يتضح أن ما يميز القدرة المشروعة هو دعمها بقيم إيجابية مقبولة اجتماعيًا، أما القدرة غير المشروعة القائمة على القيم السلبية والإكراه والعنف الذي يتناقض مع المعايير الاجتماعية السائدة.

وتسعى كافة أشكال السلطة السياسية، بغض النظر عن طبيعتها، إلى اكتساب الشرعية من خلال آليات متنوعة، سواء أكانت قائمة على المبادئ الديمقراطية أو الأصول التقليدية أو

¹ موريس دوفرجه، مرجع سابق، ص 132.

حتى القوة القسرية، فالشرعية هي المرتكز الأساسي الذي يضمن استمرارية السلطة واستقرارها، كما أنها تحدد مدى قابلية هذه السلطة للتأثر بالعوامل الخارجية والمنظومات الفكرية المختلفة. ويمكن القول إن طريقة اكتساب السلطة للشرعية، سواء كانت أحادية البعد أم متعددة الجوانب، ستحدد بشكل كبير طبيعة هذه السلطة وفلسفتها الحاكمة، وبالتالي ستؤثر على تصنيفها ضمن نظريات السلطة المختلفة وانفتاحها على التغيير والتطور، حيث يُعتبر مفهوم الشرعية أو المشروعية حجر الزاوية في علاقة السلطة بالمجتمع، فهو يشير إلى القبول الطوعي والاعتراف الضمني من قبل الأفراد والجماعات بشرعية السلطة الحاكمة وحققها في ممارسة سلطتها.

ويتحقق هذا القبول والاعتراف عندما تتطابق إدراكات النخبة الحاكمة لنفسها مع تقديرات وتصورات غالبية أفراد المجتمع، وذلك في إطار من التوافق العام مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع التي تحافظ على تماسكه واستقراره.¹

فشرعية السلطة كما يشير موريس دوفرجييه (1917-2014) تكمن في اعتراف أعضاء الجماعة بها كسلطة شرعية، أو على الأقل من قبل أغليبيتهم، فالسلطة غير الشرعية لا تعدو كونها مجرد قدرة أو قوة تُطاع بقدر ما تمتلك من إمكانيات للإكراه، وإن ما يُعرف بأسس الشرعية، سواء التقاليد أو القانون أو غيرها، ليست سوى عقلنة أو تبريرات، فالأساس الحقيقي لشرعية أي سلطة هو مطابقتها للصورة المشروعة التي يحددها نظام القيم والمعايير الخاص بالجماعة التي تمارس السلطة فيها، وأن هناك إجماعاً ضمناً داخل هذه الجماعة حول هذه الصورة، وبنفس الطريقة يربط ناصيف نصار بين السلطة والشرعية، معتبراً الشرعية صفة ملازمة لماهية السلطة، فلا سلطة حقيقية بدون شرعية، وإلا تحولت إلى مجرد سيطرة أو إكراه.²

4. السلطة والتربية

لا يقتصر تواجد السلطة في المؤسسات الرسمية للدولة، وإنما تتواجد في كل نواحي حياة الإنسان، من الأسرة مروراً بالمجتمع إلى المؤسسات التعليمية، ليست السلطة التي تفرض نفسها من خلال الأوامر فحسب، وإنما تلك التي تُمارس من غير أن يكون علينا ممارستها، تلك

¹ علي فياض، مرجع سابق، ص 33.

² ناصيف نصار، منطق السلطة مدخل إلى فلسفة الأمر، ط2، دار أمواج، بيروت، 2001، ص 14.

ندعوها سلطة طبيعية، والتي تسكن اللغة، وأنماط السلوك، ولغة العيش، كل نوع من أنواع السلطة يستند إلى شكل من أشكال الاعتقاد الأصلي، الذي يكون أكثر عمقًا وتحذرًا مما نفهمه عادة من هذا الاسم، فالتعليم هو من المؤسسات التي تُمارس فيها السلطة على الخاضعين لها دون أن يدركوا ذلك، لأن السلطة تُمارس بطريقة بيداغوجية، ولهذا تُسمى السلطة البيداغوجية، وتعرف بأنها سلطة معنوية خفية تؤثر في نفسية الخاضعين لها، وتحدث ثورة داخلهم، وتنتقل من الشعور إلى اللاشعور، وتصبح جزءًا من هذا الأخير، مما يدفعهم للقيام بردة فعل تجاه هذه السلطة البيداغوجية التي مورست عليهم¹.

يذكر هشام شرابي: "السلطة قاعدة أساسية موجودة في كل العلاقات الاجتماعية، سواء أكانت سياسية في المستوى الاجتماعي، أم عائلية بين الأب وأفراد الأسرة، أو بين شخصين، حتى في علاقة الحب توجد هناك سلطة"².

هذا الطرح يشير إلى أن السلطة ليست مجرد مفهوم سياسي أو اقتصادي، بل هي جزء لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي بأكمله، يتمثل ذلك في العلاقات اليومية والعادية، حيث تسود مفاهيم السلطة والخضوع في كافة المستويات، تتجلى السلطة في العائلة، حيث يفرض الأب أو الأم نظامًا معينًا على أفراد الأسرة، وفي العلاقات الشخصية، حيث تكون هناك ديناميكيات قوة وتأثير حتى في أبسط التفاعلات البشرية.

فالمجتمع يمارس عملية القسر الاجتماعي بصفته التربوية، وفق نموذجي العقاب والثواب، بهدف اكتساب الفرد أدوارًا ومراكز اجتماعية محددة، يتطلب هذا النموذج التربوي إدماج الفرد في الأطر الاجتماعية بطريقة تضمن له التأقلم والامتثال للمعايير الاجتماعية المفروضة، ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى وجود علاقة قوية بين المركز والشخصية، حيث يتضمن المركز

¹ أحمد أهل السعيد، (السلطة البيداغوجية: الإنتاج وإعادة الإنتاج)، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 92، جامعة محمد الخامس، المغرب، 2023، ص 81.

² هشام شرابي ومحمد جواد رضا، التنشئة العائلية وأثرها على شخصية الطفل، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكتاب السنوي الأول، الكويت 1983، ص 74.

بعض التصورات والقيم التي تندمج كنمط سلوكي يدخل في إطار الشخصية ويحددها في آن واحد، مما يؤدي إلى تشكل هوية الفرد بناءً على دوره الاجتماعي¹.

إن فهم هذه الديناميكيات يعزز من الوعي بأهمية السلطة في تشكيل الهياكل الاجتماعية والشخصيات الفردية، يعد إدراك الأبعاد الخفية للسلطة وتأثيرها على السلوك والتفاعلات الاجتماعية أمرًا ضروريًا لأي دراسة متعمقة في علم الاجتماع وعلم النفس، تجسّد السلطة نظامًا مترابطًا ومعمدًا، يتغلغل في كل جوانب الحياة الاجتماعية، ويؤثر على الأفراد بطرق قد تكون غير ملحوظة ولكنها فعّالة ومؤثرة.

يُظهر بعض الكتاب تأثيرات تجاوز السلطة على المستوى التعليمي، يُؤسس الفيلسوف بريرات Prairat (1957) مفهوم السلطة على خلفية التجاوز، مستخدمًا التعبير "المرجعية المثالية" - أي الإشارة إلى المثال الأعلى، ويُبين أن العلاقة مع السلطة ليست ثنائية بل ثلاثية الأبعاد تشمل المعلم، الطالب، والسلطة، ويصف هذه السلطة بأنها تمثل الماضي والتقاليد والثقافة، على الرغم من أن طبيعة العنصر الثالث تظل غامضة حتى النهاية، فمن الواضح أن السلطة تتجاوز مجرد كونها المعلم أو الطالب، ومن المثير للانتباه أن بريرات يعترف بأن العلاقة بين المعلم والطالب مع السلطة تختلف؛ فالمسافة بينهما وبين السلطة متباينة، ولذا فإن علاقاتهم لا يمكن أن تكون متكافئة².

في النموذج البنيوي الوظيفي، يتم فرض الامتثال من خلال الأعراف الاجتماعية وعوامل التنشئة الاجتماعية في البيئة المدرسية³، أكد إميل دوركايم على أهمية السلطة الأخلاقية للمعلمين، والتي وصفها بأنها ذلك التأثير الذي يفرض علينا كل السلطة الأخلاقية التي نعترف بأنها متفوقة علينا.

¹ علي أسعد وطفة، بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي، ط2، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999، ص 191.

² Cristiana Barbierato: "Pedagoginio Autoriteto Sampratos Ontologines Persp", Acta Paedagogica Vilnensia, Vilnius University, 35, Vilnius, Lithuania, 2015, p 107.

³ Gabriella Pusztai, **Sociology of education (Theories, communities, contexts)**, Debrecen University Press, 2022, p15-16.

يفسر المعلمون الأفكار الأخلاقية العظيمة لعصرهم وبلدانهم، إنهم يمثلون ويدعمون النظام الأخلاقي للمدرسة والمجتمع، ويذكر دوركايم أن إحدى المسؤوليات الأساسية للمعلمين هي تعليم الطلاب قواعد السلوك الجيد.

أما فيبر فيعد التمييز بين أنواع السلطة مفيدا لتحليل أدوار المعلمين وقبول الطلاب أو رفضهم لها، فيشير إلى الأنواع المثالية للسلطة، في الواقع غالبا ما لا توجد في شكلها النقي، إن أنواع السلطة في الفصول الدراسية يتم مزجها حتما أو "تهجينها" مع تفاعل المعلمين مع الطلاب.

أما لويس ألتوسير (1918-1990) فيعتبر المدرسة، جهازاً إيديولوجياً قمعياً، بمعنى أن المدرسة هي مؤسسة عامة تعبر عن توجهات الدولة وتطلعاتها السياسية وأهدافها الإيديولوجية عبر مناهجها وبرامجها ومقرراتها الدراسية، وبالتالي، فهي تعكس مصالح الطبقة الحاكمة وتكرس ثوابتها وأفكارها وطموحاتها.

يرى ألتوسير أنه فيما يتعلق بالتقنيات والمعارف، يتم في المدرسة تعليم قواعد تحكم الروابط الاجتماعية وفقاً للتقسيم الاجتماعي والتقني للعمل، كما يوضح أن النظام المدرسي، كأحد أجهزة الدولة الإيديولوجية، يسعى إلى استنساخ روابط الإنتاج بفعالية من خلال توفير مستويات تأهيل دراسي تتماشى مع تقسيم العمل، ومن خلال تعزيز الإخضاع للإيديولوجيا السائدة، فالمسارات التعليمية في المدرسة تعكس تقسيم المجتمع إلى طبقات وتهدف إلى الحفاظ على هذه الروابط الطبقيّة¹.

ويبير بورديو (1930-2002) ينطلق من استخدامه لمصطلح الشاقف لوصف العملية التي يبدو من خلالها أن طلاب الطبقة العاملة أو المتوسطة يكتسبون السجل اللغوي الأسلوبي، وطريقة التحدث والتفكير التي تمكنهم من التواصل مع معلمهم، فالمعلمون، من خلال تمثيل السلطة والنخبة، يضيفون الشرعية على عدم المساواة الاجتماعية، يعتبر نموذج التنشئة الاجتماعية مسرحاً لإعادة إنتاج الوضع الاجتماعي وإعادة بناء الهابيتوس الذي شكله الوضع الاجتماعي للأسرة².

¹ مارسيل بوستيك، *العلاقة التربوية*، ترجمة: محمد البشير النحاس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1986، ص ص 21-

² Gabriella Pusztai, Ibid., p16.

يشكل الهايتوس الذي ينزل في الأسرة البنية العميقة التي تظهر بشكل غير ملحوظ على السطح في الأنشطة المدرسية اليومية، والإنجاز الثقافي، وتحديد أهداف التعلم، وتطوير التطلعات، إن المواقف الداخلية في الأصل تجاه المعرفة المكتسبة في المدرسة، وكذلك اهتمامات الفرد وذوقه، كلها تشتمل على تصرف يمارس تأثيره عن غير قصد خلال حياته الأكاديمية، إذ يدخل الهايتوس في الحوار مع الثقافة المدرسية، وتنجح التنشئة الاجتماعية إذا حدث لقاء بين طالب رفيع المستوى وثقافة مدرسة النخبة، بمعنى آخر، ينظر هذا النموذج إلى المدارس على أنها مؤسسات تمثل الثقافة العالية وتساعد الطلاب في أن يصبحوا أعضاء في النخبة الاجتماعية.

إذا كان هايتوس عائلة الطالب الأصلية يتفق مع ال هايتوس المؤسسي، ستقوم المؤسسات بفك شفرة عضوية الطبقة الاجتماعية والاعتراف بها على أنها ذوق جيد وإنجاز عالي الجودة، أما بالنسبة لثقافة الطلاب ذوي الهايتوس المختلفين، فإن الثقافة السائدة تفرض أنماطها من القوة على الجانب الأضعف، وبالتالي فإن الطلاب ذوي المكانة المنخفضة لن يتناسبوا مع النظام، ويشعرون وكأنهم "سمكة خارج الماء"، وسبب هذا الفشل هو الخلاف بين الهايتوس المؤسسي والطلابي.

تعتبر نظرية إعادة الإنتاج الطلاب أفرادا سلبيين يتم تحديدهم من خلال وضعهم الاجتماعي وغير قادرين على الحراك الاجتماعي لأن هيكل السلطة في المجتمع يتم استنساخه بشكل غير ملحوظ في المدرسة من خلال الهايتوس (المؤسسي)، والذي، وفقا لبوردو، هو النسخة المدججة من الهياكل الاجتماعية الموضوعية.¹

أما إيفان إيتش (1926-2002) فيرى أن "المعلم يجمع بين وظائف ثلاث : سجان، وواعظ، ومعالج، فهو المسؤول عن الضبط الاجتماعي داخل الصف وهو الذي يسهر على اللوائح والقوانين ويحرص على أن يلتزم ويلزم الآخرين بها"².

III. التطور التاريخي للسلطة

1. السلطة عند الفلاسفة

¹ Gabriella Pusztai, Ibid., p16.

² علي أسعد وطفة، مرجع سابق، ص 183.

توماس هوبز (1588-1679):

قدّم توماس هوبز أراءه في كتابه بعنوان " Leviathan " التنين أو العملاق أو وحش البحر، وفيه وصف هوبز حالة الطبيعة التي كان يعيش فيها الإنسان قبل ظهور المجتمع السياسي، بأنها حالة يسود فيها الرعب والخوف، وخطر الموت، وصراع دائم يؤدي إلى الحروب المستمرة، وكان كل واحد يتربص بالآخر، ولم يكن أحد يأمن على نفسه أو ماله، فقد كان الجميع ضد بعض مادام كل إنسان عدو الآخر، وكان يسود فيها شريعة الغاب التي تقتضي بأن يلتهم القوي الضعيف، ومن ثم يكون البقاء للأصلح أو الأكثر قوة.

وقد امتازت هذه الحياة في الحالة الطبيعية بأنها كانت منعزلة وفقيرة وقذرة، والناس في هذه الحالة الكل يخاف الكل، فكل واحد يتربص للآخر، ولهذا كان لابد من التخلص من عدم الأمن، وأخذوا يبحثون عن السلام الذي يحقق لهم الأمن، فاتفقوا على التنازل عن كافة حقوقهم الطبيعية، وحرّياتهم الرجل منهم، وليس طرفاً في العقد، وهذا الشخص يتمتع بكل الحقوق وكل السلطة، ولا يجوز أن يحاسبه أحد، وتعهدوا بطاعته والولاء له دون شرط حتى يضمنوا لأنفسهم الأمن والطمأنينة وعليه فإرادة هذه الأخير وحدها تحل محل إرادة الجميع وتمثلهم، ولأن هذا الشخص الأخير لم يكن طرفاً في العقد الذي ارتبط به الجميع لصالحه، فليس ثمة التزام يلتزم به كأثر هذا العقد.

وهكذا تكونت الوحدة الحقيقية أو الدولة، وتحول المجتمع إلى تنظيم سياسي، واستقرت السلطة في هذا التنظيم في شخص الحاكم أو السيد الذي أطلق عليه اسم "التنين" وترتب على ذلك أن السلطة أصبحت مطلقة، ذلك أن الغرائز الاجتماعية الموجودة في الأفراد لا يمكن منعها أو القضاء عليها إلا بواسطة السلطة المطلقة.¹

في هذا السياق، يرى هوبز أن السلطة السياسية والحكومية ضرورية لتجنب هذه الفوضى، يقترح هوبز أن الناس ينبغي أن يوافقوا على عقد اجتماعي يفوضون بموجبه حقوقهم الطبيعية لحاكم أو "ليفياثان"، الذي يجب أن يمتلك القوة المطلقة لضمان النظام والأمن، هذه السلطة

¹ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، في القوة والسلطة والنفوذ دراسة في علم الاجتماع السياسي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر،

المركزية، في نظر هوبز، ليست فقط ضرورية للحفاظ على السلام ولكنها أيضاً مشروعة طالما كانت تعمل على حماية الناس من العنف والمخاطر.

هوبز كان يعتقد أن من دون هذا الكيان السلطوي القوي، لن يكون هناك قانون أو نظام، وبالتالي لا يمكن لأي شخص أن يأمن على حياته أو ممتلكاته، من هنا، تعد السلطة بالنسبة لهوبز ليست فقط مسألة هيمنة ولكن أيضاً ضرورة للحفاظ على الحضارة والثقافة الإنسانية.

جون لوك (1632-1704):

من أبرز الفلاسفة في عصر التنوير، قدم نظريات مؤثرة حول الحكومة والسلطة الشرعية التي تُبنى على أساس موافقة المحكومين، لوك يُعد من الرموز الأساسية في تطور الفكر الديمقراطي الليبرالي، وأفكاره كانت لها تأثير كبير على تطور النظم السياسية الغربية.

في كتابه "الحكومة المدنية الثاني"، يطرح لوك فكرة العقد الاجتماعي، وهي فكرة أن الحكومات يتم تأسيسها من خلال موافقة الشعب، وفقاً للوك، الناس في حالتهم الطبيعية حرة ومتساوية، ويتخلون عن بعض من حرياتهم لصالح حكومة تحمي حقوقهم الأساسية مثل الحياة، الحرية، والملكية، الحكومة التي تفشل في حماية هذه الحقوق تفقد شرعيتها ويحق للشعب التمرد ضدها.

يُميز لوك بين السلطات في الدولة، وهو يرى أن تقسيم السلطات بين التشريعية والتنفيذية ضروري لمنع الاستبداد، السلطة التشريعية، في رأيه، يجب أن تكون هي الأعلى لأنها تمثل الإرادة العامة وهي المسؤولة عن صنع القوانين التي تعبر عن موافقة الشعب.

أفكار لوك حول الحكم الشرعي والحق في التمرد قدمت أساساً نظرياً للثورات الديمقراطية مثل الثورة الأمريكية والفرنسية، كما أنها لا تزال تؤثر في النقاشات السياسية المعاصرة حول حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي.¹

جان جاك روسو (1712-1778):

يعتقد روسو أن الدولة تمتلك سلطة مطلقة على الأفراد من خلال التعاقد الاجتماعي، إذ توجهها الإرادة العامة، كما يرى أن الدين يعد حافزاً لأداء الواجبات واحترام حقوق الآخرين

¹ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 104.

والتصرف بأخلاقية، استعرض روسو أنظمة الحكم الملكية والأرستقراطية والديموقراطية، حيث أكد أن السيادة تكون للشعب بأسره بدلاً من ترسيخها في شخص ملكي، يرفض روسو فكرة الحكم بالتفويض وإرادة الأغلبية، معتبراً أن الجميع لهم الحقوق غير المقيدة، وأن كل فرد يكون عبداً للمصلحة العامة، حيث تقوم السلطة العامة بتحديد القيود التي يجب فرضها، وبهذا السيناريو، يمارس الجميع السلطة على الفرد من خلال القوانين التي تعبر عن الإرادة العامة، وهذه القوانين لا مجال لتبديلها أو التلاعب بها، إذ تمثل الإرادة العامة.¹

ألكسندر كوجيف (1902-1986):

يقدم ألكسندر كوجيف تعريفاً محورياً للسلطة، حيث يراها تعني "القبول الحر والواعي للفرد لأوامر فرد آخر"، ويرى كوجيف أن جميع أشكال السلطة تستمد أصولها مما يسميه "السلطة الإلهية" أو سلطة الأب، والتي يعرفها على أنها "أي شيء يستطيع الفعل تجاهي دون أن تكون لدي الإمكانية للتصرف".²

النقطة الجوهرية في هذا التعريف هي أن الفعل السلطوي الحقيقي لا يواجه أي معارضة من أولئك الذين تُفرض عليهم السلطة، وهو ما يميزها عن مجرد ممارسة الحق الذي قد يُواجه بعض المعارضة، ولفت كوجيف الانتباه إلى أنه على الرغم من تفضيل بعض المفكرين مثل حنة أرندت وهيربرت ماركوس للتعريف السلبي للسلطة، إلا أنه يميل إلى التعريف الإيجابي الذي يمكن استخدامه في السياق السياسي.

يتضح من هذا التحليل أن كوجيف يركز على طبيعة السلطة كقبول طوعي وواعٍ لأوامر الآخرين، مستمدة من مصدر إلهي أو ديني في جوهرها، كما يشدد على أن السلطة الحقيقية لا تواجه أي معارضة، وهو ما يميزها عن مجرد ممارسة القوة أو الحق، ويفضل التعريف الإيجابي للسلطة باعتباره أكثر فائدة في التطبيقات السياسية والعملية، وقد حدد كوجيف أربعة أنواع "نقية" للسلطة: سلطة الأب، سلطة السيد، سلطة القائد، سلطة القاضي.

¹ المرجع نفسه، ص 109.

² Alexandre Kojève, The notion of authority, op. cit., p38.

ميشيل فوكو (1926-1984):

يذهب فوكو إلى تنفيذ مقدمات التصور الماركسي لمسألة السلطة داعياً في بضع صفحات إلى ضرورة التنازل عن الأفكار والمسلّمات التي لازمت المفهوم منذ مدة والتي تمثلت في أن السلطة مملوكة من قبل طبقة اجتماعية معينة، وأنها متمركزة في الدولة وأجهزتها القمعية والإيديولوجية، كما تفترض أن السلطة تابعة لنمط الإنتاج الاقتصادي السائد، وأن لها جوهرًا واحدًا يميز الحاكمين عن المحكومين، وأن ممارساتها تتراوح بين العنف والقمع من جهة، وتوظيف الإيديولوجيا والهيمنة الفكرية من جهة أخرى¹.

فالسلطة هي شبكة معقدة ومتشعبة من علاقات القوى المتحركة والمتغيرة باستمرار، منتشرة في كل مكان وليست محصورة في جهة أو مركز واحد، فهي لا ترتبط بالضرورة بالدولة أو النظام الاقتصادي، بل تتغلغل في جميع مناحي الحياة الاجتماعية والممارسات اليومية للأفراد، كما لا تعتمد فقط على العنف والقمع، بل تعمل أيضًا بطرق إنتاجية لتشكيل المعرفة والحقائق والهويات الفردية.

"إن السلطة ليست شيئاً يُحصل عليه ويُتزع أو تُقتسم، شيئاً نحتكره أو ندعه يفلت من أيدينا، إنها تمارس انطلاقاً من نقط لا حصر لها وفي خضم علاقات متحركة لا متكافئة"².

ينفي فوكو النظرة التقليدية للسلطة على أنها كيان مادي يمكن احتكاره أو انتزاعه أو تقاسمه، بدلاً من ذلك، يصور السلطة كممارسة وعملية ناشئة من شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية غير المتكافئة والمتحركة باستمرار، السلطة ليست شيئاً ثابتاً أو مركزياً، ولكنها تتبع من نقاط لا حصر لها في البنية الاجتماعية، حيث تمارس من خلال تفاعلات متشابكة ومتباينة القوى بين مختلف الجهات الفاعلة، بهذا المعنى، لا توجد نقطة واحدة للسلطة، ولكنها تتولد وتعاد إنتاجها باستمرار في سياقات وعلاقات متغيرة ومتنوعة داخل المجتمع.

"فالسلطة ليست مؤسسة، كما أنها ليست قوة معينة وهبت للبعض، إنها الاسم الذي نطلقه على وضعية استراتيجية معقدة في مجتمع معين"³.

¹ جيل دلوز، المعرفة والسلطة: مدخل لقراءة فوكو، ترجمة: سالم يفوت، ط1، المركز الثقافي العربي، لبنان، 1987، ص 31-35.

² ميشيل فوكو، إرادة المعرفة، ترجمة: مطاع صفدي، بيروت، مركز الإنماء القومي، 1990، ص 102.

³ المرجع نفسه، ص 123.

طرح فوكو مفهومه الجديد المتعلق بـ "ميكروفيزياء السلطة"، والذي يعني به أنه ليس ثمة سلطة واحدة، بل سلطات منتشرة فوق الجسد الاجتماعي بأكمله، وفي جميع تلك السلطات ثمة ضروب من المقاومة والنضالات المحددة، بمعنى آخر إن السلطة حاضرة في كل مكان، ليس لأنها تمتاز بتجميع كل شيء في إطار وحدتها التي لا تقهر، كما شأن الدولة، بل لأنها تنتج ذاتها في كل لحظة، بما يتخطى التطابق الأحادي مع السياسة¹.

2. السلطة عند علماء الاجتماع

عبد الرحمن بن خلدون (1332-1406):

يعتبر ابن خلدون الدولة ظاهرة اجتماعية تنشأ نتيجة للاجتماع البشري، حيث تنبعث من التوجهات الفطرية نحو عدوان الإنسان على أخيه، ويميل إلى التفكير والتصرف بما يخدم مصالحه الشخصية، ولذلك، ابتكر الإنسان الدولة كوسيلة للسيطرة على هذا العدوان والتحكم في سلوكه.

تتميز الدولة عن باقي النظم الاجتماعية بقدرتها على فرض القهر والغلبة والإكراه، ولكن هذا الإكراه لا يكون بغرض التعذيب، بل يكون من أجل تحقيق المصلحة العامة، وبالتالي، يرى ابن خلدون أن الأخلاق تلعب دورًا مهمًا في توجيه السياسة، حيث تزود الدولة بالقوة والثبات.

تنشأ السلطة من القوة، وتتجسد بالعصية والقدرة على التحمل والتضحية، وتكون متواجدة بشكل خاص في المجموعات التي تتمتع بالشجاعة والترابط والصبر، ويمثل هذا التحالف القوي نمطًا للحكم يتمحور حول البداوة والقوة النفسية، مما أدى في التاريخ إلى نجاح الغزوات الكبرى التي قامت بها هذه المجتمعات، كما يربط ابن خلدون الدين وقوة الدولة، حيث يرى أن الدعوة الدينية تعزز السلطة الدولية بشكل أفضل من العنف العسكري، وأن الدولة العامة تشتق قوتها الأساسية من الدين.²

¹ محمد حلمي عبد الوهاب، في التأسيس لميكروفيزياء السلطة، <https://n9.cl/pfjisc>، اطلع عليه بتاريخ 2024/03/25، 21:35.

² حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 95.

كارل ماركس (1818-1883):

قدم ماركس مساهمات كبيرة في فهم السلطة والاقتصاد والمجتمع من خلال نظرية الصراع الطبقي، في كتابه "رأس المال"، يعرض ماركس أن السلطة الرئيسية في المجتمع الرأسمالي تأتي من السيطرة على وسائل الإنتاج، حيث تستخدم الطبقة البورجوازية سلطتها الاقتصادية لاستغلال الطبقة العاملة، مما يؤدي إلى توترات وصراعات اجتماعية قد تنتج عنها تحولات اجتماعية وسياسية.

وأشار إلى "النموذج ثالث للدولة، هو النموذج الوظيفي حسبما جاء في المجلد الثالث من كتابه رأس المال، وفيه يرى ماركس أن الدولة هي عبارة عن "بنية عليا" تخضع بالكامل للتغيرات الحاصلة في "الأساس" الاقتصادي للمجتمع، ويقتصر دور الجهاز الإداري للدولة والحكومة والهيئات التشريعية على محاولة تعظيم الفرص التي تتيح تراكم رأس المال، بغض النظر عما إذا كانت البرجوازية - الطبقة المتوسطة - تهيمن على مؤسسات الدولة بشكل مباشر من عدمه، ودون الاكتراث بتوازن القوى في المجتمع"¹.

ماركس يرى أن الصراع الطبقي هو محرك التاريخ، وأن التاريخ البشري هو تاريخ صراعات طبقية، حيث الطبقات المسيطرة تحتفظ بالسلطة عن طريق استغلال الطبقات الأخرى، هذا التحليل يوفر أساساً لفهم كيفية عمل النظم الاقتصادية والسياسية وتأثيرها على البنية الاجتماعية والعلاقات بين مختلف الطبقات الاجتماعية

تظل أفكار ماركس مؤثرة في النقاشات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حتى اليوم، وتُستخدم كأداة لتحليل وفهم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في العالم المعاصر.

من خلال ما سبق، يتضح أن مفهوم السلطة يدل بشكل عام على نوع من التفاعلات البشرية التي تتميز بخصائص معينة، الأساس فيها يكمن في وجود طرف يمتلك القوة، القدرة أو التأثير وطرف آخر يستجيب لهذه القوة أو القدرة، تحتاج السلطة إلى شخص يُمارس عليه الأوامر والطلبات لتحقيق أهداف محددة، والتي يرى كلا الطرفين فيها ضرورة للبقاء والتقدم،

¹ كات ناش، علم الاجتماع السياسي المعاصر، العولمة والسياسة والسلطة، ترجمة: ذيب بن محمد الدوسري، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض، 2017، ص 10.

بالتالي، السلطة هي علاقة جماعية لا يمكن أن توجد منفصلة عن الآخرين؛ بل هي ثمرة تفاعل الفرد مع الآخرين وانعكاس لقوته وقدرته على التأثير فيهم.

إميل دوركايم (1858-1917):

لم تنل أعمال دوركايم في علم الاجتماع السياسي نفس شهرة وتأثير الآراء التي نادى بها نظيره ماركس وفيرر لأنه يرى أن الدولة تقوم بدور ثانوي في الحفاظ على استقرار المجتمع، وهي القضية التي ارتأى فيها دوركايم بيت القصيد في علم الاجتماع» خاصة قضايا التماسك الاجتماعي وما يصاحب نمو روح الفردية من شعور بالانتماء للجماعة، وليس العداء بين كافة أفراد المجتمع، ولا يعني هذا أن دور الدولة في حماية الاستقرار المجتمعي ينعدم بالكلية، بل يظهر ذلك جلياً في ضمان تشارك أفراد المجتمع في ضمير جمعي أخلاقي، حتى وإن تطلب الأمر أحياناً أن تأخذ الدولة زمام القيادة في صياغة هذا النسق القيمي الأخلاقي.

علاوة على أن الدولة في حد ذاتها - كما يرى دوركايم - هي نتاج لتقسيم العمل في المجتمعات الحديثة، ولها نصيب في توسيع رقعة الحرية الفردية، لكن الدور الأبرز للدولة هو رعايتها "للضمير الجمعي" للمجتمع المتمثل في كافة الرموز المعبرة عن المعتقدات والقيم التي يمارسها أفراد المجتمع من خلال الطقوس العقائدية الحادية للأفراد والمحددة لسلوكهم، لذا يشبه دوركايم الدولة بالعقل "المسؤول الأول عن التفكير"¹.

في السابق، كانت السلطة موزعة بالتساوي بين المجموعات الاجتماعية دون تفريق بين الحاكم والمحكومين، حيث كان يُطبق القواعد المتفق عليها داخل كل مجموعة، بعد ذلك، برز بعض الأفراد الذين استغلوا هذه المجموعات لصالحهم وقادوها، مما أدى إلى ظهور ما يُعرف بالسلطة الحاكمة، ويرى دوركايم، أن السلطة كنظام اجتماعي يتطور مع تغيرات التاريخ، ويظل مفهوم السلطة الأساسي واحداً، وعلى الرغم من التباين في الأساليب، فإن السلطة الفعلية تستمر طالما تؤثر في تفكير الأفراد وسلوكهم، دوركايم ربط السلطة بالنظام، حيث تُعتبر السلطة أعلى سلطة تنظم النظام الاجتماعي بأسره، وتتجاوز أحياناً دور الحكومة في مراقبة وتنظيم هذا النظام، بالإضافة إلى ذلك، يعتبر النظام هو السلطة الفعالة، حيث ينظم حياة الفرد ويجعله يشعر بالواجب والحرية.

¹ كات ناش، مرجع سابق، ص 28.

فماركس حصر نفسه في إطار الاقتصاد، بينما أعمال دوركايم تظهر أيضاً كيف أن الدين يلعب دوراً محورياً في تعزيز السلطة الأخلاقية من خلال توفير إطار مشترك للمعتقدات والطقوس التي تعزز الوحدة والتماسك الاجتماعي، وهذه العوامل وإن اختلفت في طبيعتها، فإنها ليست إلا أشكالاً مختلفة للقوة وما يرتبط بها¹.

ماكس فيبر (1925-1947):

فيذهب إلى أن مفهوم السلطة هو مفهوم غير متبلور اجتماعياً، فهو مفهوم يغطي الكثير من الحالات والصفات، وبذلك يقدم فيبر تعريفاً للسلطة في كتابه الاقتصاد والمجتمع بوصفها الحالة أو الاحتمال الذي يتضمن وجود فاعل ضمن علاقة اجتماعية يتمتع بموقع فرض الإرادة على الرغم من وجود المقاومة وبغض النظر عن الأسس التي يستند إليها هذا الاحتمال، ويوضح فيبر هذا التعريف بقوله: أنت تمتلك السلطة عندما يكون بإمكانك أن تفرض إرادتك على شخص آخر يحاول مقاومة ذلك.²

فمفهوم السلطة عنده " هي كل فرصة مواتية لتأمين انتصار الإرادة الخاصة في داخل علاقة اجتماعية، حتى وإن كان ذلك لقاء مقاومات؛ ولا يهم كثيراً على ماذا تركز هذه الفرصة"، ومن هذا المنطلق، يتميز مفهوم السلطة على شخص ما، عن مفهوم السلطة في القيام بشيء ما، فهذا الأخير يعبر عن القدرة على القيام بفعل محدد، سواء كان ذلك فعلاً مادياً (مثل القيام بمهمة)، أو قانونياً من خلال امتلاك الكفاءة المعترف بها قانوناً.

تعود جذور المفاهيم الاجتماعية للسلطة إلى أعمال ماكس فيبر، وقد حدد ما أسماه "الأنواع المثالية" من السلطة المتجذرة في مصادر مختلفة للشرعية، ويصنفها في ثلاثة نماذج: أنموذج تقليدي، يتمثل في سلطة الأعراف وقداسة الاعتقاد في السلف، وأنموذج السلطة الكاريزمية التي تستند إلى الاعتقاد الانفعالي في قدرات شخص استثنائي بسبب قداسته أو بطولته أو ميزاته المثالية، وأنموذج السلطة القانونية التي تستمد من الاعتراف بمعقولية التشريعات والقوانين.³

¹ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 111.

² جودة محمد إبراهيم أبو خاص، مرجع سابق، ص 47.

³ فيليب برو، مرجع سابق، ص 24.

أنواع السلطة عن ماكس فيبر:

ميز فيبر ثلاث أنواع مثالية للسلطة هي:

النوع الأول: السلطة التقليدية وتقوم على معتقدات راسخة تمنح الشرعية لمن هم في السلطة، تخدم شخصيات السلطة التقاليد من خلال أوامرها وطاعتها، ويتم تقديم الولاء لها في المقابل، وعلى الرغم من أن لهم الحق في اتخاذ قرارات فردية، إلا أن شرعيتهم تتعرض للخطر إذا تجاوزوا حدود التقاليد، فمثلاً، المعلمون الذين يمارسون السلطة التقليدية يلتزمون بالتقاليد العريقة للتعليم الرسمي ويتصرفون وفق مبدأ الوالدين، حيث يتوقعون، مثل الآباء، من الطلاب أن يطيعوهم لمجرد أنهم يشغلون دور المعلم.

النوع الثاني: السلطة الكاريزمية، يحدث عندما يشير الأفراد الاستثنائيون ارتباطاً عاطفياً ويكتسبون مكانة عالية بشكل غير عادي، يلهم المعلمون الكاريزميون الطلاب بشغفهم والتزامهم ولا يلتزمون بالقواعد أو الاتفاقيات الرسمية، وتعتمد شرعيتها على قدرتها على الاستمرار في تلبية احتياجات الطلاب واهتماماتهم.

النوع الثالث: السلطة القانونية العقلانية (المعروفة أيضاً بالسلطة البيروقراطية)، مدعومة بقواعد وسياسات مبنية على القيم العقلانية، فهو يمنح الأشخاص الذين يشغلون مناصب عليا داخل البيروقراطية المؤسسية الحق في إصدار الأوامر وتنفيذها، بما في ذلك سلطة استخدام المكافآت أو العقوبات..

حدد علماء الاجتماع الذين أتباع فيبر السلطة المهنية كنوع رابع، يختلف عن السلطة القانونية العقلانية، فهو يستند إلى الخبرة اللازمة لتحقيق الأهداف التوافقية.¹

VI. ماهية السلطة الرمزية

1. مفهوم السلطة الرمزية

تعتبر السلطة الرمزية مفهومًا أساسيًا في الدراسات السوسولوجية، حيث تمثل جزءًا أساسيًا من البنية الاجتماعية وترتيب المجتمع، يتمثل دور الباحثين والأكاديميين في فهم وتحليل هذه السلطة وتأثيرها على السلوك الاجتماعي والديناميات الثقافية، ويتمثل اهتمامهم في

¹ Judith L.Pace and Annette L.Hemmings, "Understanding Authority in Classrooms: A Review of Theory, Ideology, and Research," *Review of Educational Research*, American Educational Research Association, Vol.77, No.(1, March 2007), pp.6.

تحليل الرموز والمعاني التي تمثل السلطة الرمزية، فضلاً عن دراسة آليات تأثيرها على التفاعلات الاجتماعية والهياكل الاجتماعية الأوسع.

وتميل الدراسات السوسولوجية إلى استخدام إطار نظري متعدد الأبعاد لفهم السلطة الرمزية، مع التركيز على العوامل الاجتماعية والثقافية التي تشكل وتحدد هذه السلطة، ويعكس هذا النهج الاهتمام المتزايد بالقوى غير المرئية في تشكيل المجتمع والتفاعلات الاجتماعية، فينطلق بورديو من انخيازه لمفهوم الشرعية عند فيبر بأنها "شرعية الرمز وليست شرعية القوة، وإلى هذا وذاك أضاف بورديو الاعتبار الذي يقضي بأن تتخفى السلطة على أنها كذلك فتعرض نفسها على أنها غير ذلك، وإن فعلت على هيئة ذلك فإنها تعرض نفسها على جهة أنها الطبيعة كلها، وفي كلتا الحالتين فإن شروط إنتاجها الاجتماعية والتاريخية وديمومتها، على معنى إعادة إنتاجها، هي ما يواربها الاعتبار التثبيؤ¹.

مما يمنح الباحثين فرصة لفهم أعمق لديناميات السلطة والتحويلات في الهويات والتكبيات الاجتماعية.

يعرفها بورديو على أنها "سلطة لامرئية، ولا يمكن أن تمارس، إلا بتواطؤ أولئك الذين يأبون الاعتراف بأنهم يخضعون لها، بل ويمارسونها²".

فالسلطة الرمزية هي القدرة على فرض الهيمنة أو السيطرة من خلال رموز وأساليب غير مباشرة تعتمد على اللغة والمعاني بدلاً من القوة المادية، ويعرفها بورديو بأنها قدرة الرموز على فرض معانٍ كأنها شرعية ومسلم بها، مما يحافظ على النظام الاجتماعي ويعززه.

يعتمد بورديو في تحليله على مفاهيم مثل "الرمزية" و"التواطؤ" و"الموافقة الساكنة" لشرح طبيعة السلطة الرمزية، من خلال تلك المفاهيم، يمكننا فهم كيف تعمل السلطة الرمزية على مستوى غير ملموس، حيث تؤثر على سلوك الأفراد دون أن يكونوا مدركين بشكل كامل لها، فمثلاً، يمكننا استخدام مفهوم "التواطؤ" لوصف كيف يشارك الأفراد في الحفاظ على السلطة الرمزية دون أن يكونوا مدركين تماماً لذلك، حيث يسهمون في تمريها وتعزيزها دون الاعتراف

¹ بيير بورديو، جان كلود باسرون، إعادة الإنتاج في سبيل نظرية عامة نسق التعليم، ترجمة: ماهر ترمش، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2007، ص 32.

² بيير بورديو، الرمز والسلطة، ترجمة: عبد السلام بنعبد العالي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط3، 2007، ص 48.

المباشر بوجودها، كما يمكننا استخدام مفهوم "الموافقة الساكنة" لوصف كيف يتقبل الأفراد وينسجمون مع الرموز والقيم التي تمثل السلطة الرمزية دون أن يسألوا عنها، مما يؤدي إلى استمرارية تأثيرها على المجتمع.

وتارة أخرى يفسرها بعمق أكبر فيعرفها " إنَّ السلطة الرمزية، من حيث هي قدرة على تكوين المعطى عن طريق العبارات اللفظية، ومن حيث هي قدرة على الإبانة والإقناع، وإقرار رؤية عن العالم أو تحويلها، ومن ثمَّ قدرة على تحويل التأثير في العالم، وبالتالي تحويل العالم ذاته، قدرة شبه سحرية تمكّن من بلوغ ما يعادل ما تمكّن منه القوة (الطبيعية أو الاقتصادية) بفضل قدرتها على التعبئة"¹

بورديو يقدم تحليلاً عميقاً لطبيعة السلطة الرمزية ودورها في تشكيل الهويات الجماعية وتوجهات السلوك الاجتماعي، يشير إلى أن السلطة الرمزية لا تقتصر فقط على الرموز الثقافية واللغوية، بل تمتد أيضاً إلى الممارسات والمؤسسات الاجتماعية التي تشكل أساس التفاعلات الاجتماعية.

يسلط بورديو الضوء على العلاقة المعقدة بين السلطة الرمزية والهياكل الاجتماعية، حيث يشير إلى أن السلطة الرمزية ليست مجرد تعبير عن الثقافة، بل هي أيضاً محصلة للعلاقات الاجتماعية للقوة والهيمنة في المجتمع، فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون اللغة والعبارات اللفظية مصدراً للسلطة الرمزية، حيث تستخدم الطبقات الاجتماعية للسيطرة على المفاهيم والمصطلحات لتعزيز مكانتها وهيمنتها على المجتمع.

بالإضافة إلى ذلك، يقدم بورديو تحليلاً نقدياً لمفهوم "التعبئة"، حيث يشير إلى أن السلطة الرمزية لا تعتمد فقط على التوجيه والإقناع، بل تتطلب أيضاً التعبئة والتشديد لدعم الرموز والقيم التي تمثلها، وبالتالي، يقدم بورديو تحليلاً شاملاً لدور السلطة الرمزية في تشكيل العلاقات الاجتماعية وتوجهات السلوك في المجتمع.

لذا، يمكن القول إن السلطة الرمزية تمثل جانباً أساسياً في تحليل الهيمنة والتفاعلات الاجتماعية، وتوفر إطاراً نظرياً غنياً لفهم كيفية تشكيل وتحويل الهويات والقيم والتوجهات الاجتماعية في المجتمع.

¹ بيير بورديو، الرمز والسلطة، مرجع سابق، ص 55-56.

ويشير أيضا أن السلطة الرمزية تابعة لسلطات وبالتالي تتأثر بالتحويل، بمعنى آخر، فهي تعتمد على عمليات التجاهل والتحويل والتبرير، ولا يمكننا تجنب الخيار الضيق الذي يفرض علينا اعتماد إما نموذج السلطة القائم على القوة والتغلب، أو نموذج السلطة السيبرنطيقية التي تعتمد على الاتصال والتواصل والتفاهم ومع ذلك، يتعين علينا وصف قوانين التحول التي تسيطر على تحول أشكال مختلفة من السلطة وتحويلها إلى سلطة رمزية، وعلى وجه الخصوص، يجب أن نراعي عمليات الإخفاء والتحويل التي تقوم بها هذه السلطة¹، والتي تحول العلاقات القائمة على القوة والتغلب إلى علاقات رمزية، هذه العمليات تتجاهل عادة العنف المتضمن في هذه العلاقات، في الوقت نفسه تعترف به، مما يجعل هذه السلطة الرمزية قادرة على التأثير الفعلي دون الحاجة إلى استخدام الطاقة.²

فالمقصود هنا، يفسر لنا كيفية الاعتراف بها، فالسلطة الرمزية تتغير وتتحوّل مع مرور الزمن، وتخضع لآليات تغير طبيعتها وأساليبها، وعلى الرغم من أن هناك خيارات متاحة لنا، إما لخضوعنا لسلطة قائمة على الغلبة والقوة أو سلطة مبنية على التفاهم والتجانس، غير أنه من المهم فهم قوانين التحول التي تقوم بها السلطة الرمزية لتحويلها إلى قوة فعالة، ويجب أن نلاحظ أن عمليات التوارى والاختفاء التي تستخدمها السلطة الرمزية تجعلنا نتجاهل ما تحمله تلك العلاقات من العنف، أو بعبارة أخرى لا نشعر به في خضم اعترافنا به، مما يجعل هذه السلطة تسلك انسيابية التأثير دون الحاجة إلى هدر قدر كبير من الطاقة.

وما يستغربه بورديو حقيقة ذلك اللغز المحير للإجابة عن كيفية التزام الأفراد الذين يخضعون للسيطرة بالنظام القائم كأنه سيستمر إلى الأبد، يمكن تفسير أعماله كلها في ضوء هذا السؤال، ويشير إلى ذلك بوضوح في الجمل الافتتاحية لكتابه "الهيمنة الذكورية"، يعبر بورديو عن دهشته مما يسميه "مفارقة الدوكسا" النظام الراسخ يستمر بسهولة عبر علاقات السيطرة التي تتضمن حقوقاً وامتيازات غير مستحقة، مع الأخذ في الاعتبار بعض الأحداث التاريخية، إن تحمل الأوضاع المعيشية الصعبة يبدو كأنه مقبول أو حتى طبيعي، مفتاح فهم هذه المفارقة يكمن في نظرية بورديو حول السلطة الرمزية لكي يجيب عن لغز "الإذعان المدني"، فيوضح

¹ بيير بورديو، الرمز والسلطة، مرجع سابق، ص 55-56.

² الموضوع نفسه.

أن السيطرة، حتى تلك المبنية على القوة الجسدية كالسلاح والمال، تحمل دائماً بعداً رمزياً، الديكتاتوريات، التي تُفرض بالقوة، لا يمكن أن تستمر إلا إذا تمكنت من خلق نظام رمزي جديد.

هذا النظام يدمج القوة بالمعنى ويُقدم بشكل جذاب، ويجب أن يكون قادراً على تأسيس سلطته كتأثير إدراكي، السلطة الرمزية لا تحدد فقط شكل معين للسيطرة، بل تعزز قوة كل أشكال السيطرة، سواء كانت اقتصادية، سياسية، أو ثقافية، لتصبح معترفاً بها ومقبولة كجزء من الواقع.¹

وفي إحدى الفقرات الشهيرة يكتب بورديو حول السلطة الرمزية قائلاً: بأنها تحض على الجوهري متخفية تحت اقتضاء التافه ويرسخ قدرتها السرية على الإقناع في الذهن وذلك من خلال أوامر تافهة يتم ترسيخها في الأفراد ولا شيء يؤثر فيها في وقت قياسي لإخراجها من الظل بطريقة غير مرئية مآكرة عبر التدجين مع عالم فيزيقي مركب رمزياً.²

2. عناصر وآليات السلطة الرمزية

تتبع منطلقات نظرية السلطة الرمزية عند بيير بورديو من تحليله العميق للعلاقات الاجتماعية والثقافية ومن أسلوب فهمه لكيفية تشكل الهيمنة والسلطة في المجتمعات المعاصرة، ينظر بورديو إلى السلطة ليست فقط كمسألة تحكم مادي أو اقتصادي، بل كظاهرة متغلغلة في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية.

لفهم منطلقات نظرية السلطة الرمزية، من المهم الرجوع إلى الإطار النظري العام لبورديو، فالاستراتيجيات والمواقف تتشكل في ميدان السلطة وغيرها بشكل كبير من خلال الهايتوس "الرأسمال المدمج" الذي يستخدمه الأفراد لفهم العالم من حولهم وأنفسهم، وخلال المجال يتم تداول مختلف الرأسمال، هذه المفاهيم لا تعمل بمعزل، بل تتداخل وتتفاعل بطرق تنتج وتعيد إنتاج السلطة، وسنحاول تقديم هذه المفاهيم:

¹ ستيفان شوفالبيه، كريستيان شوفيرييه، مرجع سابق، ص 177.

² سمير الخليل، دليل مصطلحات الدراسات الثقافية والنقد الثقافي: إضاءة توثيقية للمفاهيم الثقافية المتداولة، دار الكتب العلمية، بيروت، 2014، ص 194.

1. الحقل Field :

في نظر بورديو، هو مكان التنافس، حيث يتفاعل الفاعلون ضمن قواعد ومعايير محددة، الحقول تشبه الساحات المختلفة أو مجالات اللعب، كل منها بقواعده الخاصة ومنطقه الداخلي الفريد، السلطة في الحقل تعتمد على ما يملكه الفرد من رأسمال، سواء كان ذلك الرأسمال اقتصادياً، ثقافياً، اجتماعياً أو رمزياً.

يتشكل العالم الاجتماعي من خلال عملية تفريق مطولة تؤدي إلى تجزئته إلى مجموعة من العوالم الفرعية، التي تُعرف بالحقول، كل حقل يتمتع برهاناته الخاصة، مواضيعه ومصالحه المميزة مثل الحقل الأدبي، العلمي، القانوني، الإعلامي، الديني والتجاري، "هذه الحقول تكون نسبياً مستقلة، تتمتع بحرية في وضع قواعدها الخاصة وتحرر من النفوذ والتبعية للحقول الاجتماعية الأخرى، فعملية التمايز في العالم الاجتماعي تؤدي إلى وجود حقول مستقلة تعنى في الوقت ذاته بالكائن وبالمعرفة؛ حيث ينتج التمايز في العالم الاجتماعي طرفاً متباينة لمعرفة العالم، كل حقل يقدم منظوراً أساسياً حول العالم، يخلق موضوعه الخاص ويجد فيه مبدأ فهم وتفسير مناسب لهذا الموضوع"¹.

في فترة معينة، تُعتبر الحقول فضاءات معقدة تتكون من مواقع خاصة بالفاعلين الذين يعملون ضمن هذه الحقول، حيث تعتمد خصائصهم على مواقعهم ضمن هذه الفضاءات، تتميز بنية الحقل بوجود علاقة تنافس بين الفاعلين أو المؤسسات المشاركة في صراع من أجل السيطرة على الموقع الرئيسي في الحقل: يتعلق الأمر بملكية احتكار السيطرة الذي يمنح السلطة.

فالحقول الاجتماعية كما حددها بورديو ليست بنيات جامدة، بل هي نتاج تاريخ كل حقل، تاريخ المواقع المؤسسة لهذا الحقل والاستعدادات التي تدفعه قدماً، الحقل في كل لحظة مميزة بتشكيل من علاقات القوة الناتجة عن الصراعات الداخلية، التي هي بدورها ثمرة استراتيجيات مختلفة ينشطها الفاعلون إما لحماية توجه الحقل والموقع الذي تمنحه هذه الأخيرة أو لمحاولة تغيير النظام القائم.

¹ ستيفان شوفالبيه، كريستيان شوفيريه، مرجع سابق، ص 147.

تنشأ الصراعات في الحقول من المنافسة التي تولد بشكل تلقائي من استثمار الأفراد في اللعب، وأيضاً من بنية الحقل نفسها، أي من التوزيع غير المتساوي لمختلف أنواع الرأسمال، هذا التوزيع، الذي يخلق ندرة بعض المواقع والمنافع المرتبطة بها، يحفز استراتيجيات موجهة إما للسيطرة على هذه المواقع النادرة أو الحفاظ عليها، وبالتالي، يفرض الحقل نظرة وتقسيمًا معينًا للعالم للأفراد الذين يشاركون في لعبه ورهاناته.¹

كل حقل يعتبر تمييزاً مؤسسياً لوجهة نظر خاصة تجاه الأشياء والهابيتوس، فالهابيتوس النوعي الذي يفرض على الوافدين الجدد كحق للدخول ليس إلا وسيلة للتفكير المحددة، مبدأ بناء يقوم على قيمة معترف بها لأساليب البناء والموضوعات، منطق الحقل وتراتبية المنافع وتمييز الموضوعات الملائمة تعمل كخلفية تشكل الوعي الضمني الذي يستند إليه كل تعاون وكل صراع داخل الحقل.

يستلزم الصراع بالفعل اتفاقاً بين الخصوم حول ما يستحق أن يُصارع من أجله وما يُعتبر مسلماً به ومتروكاً كراي مشترك، هذه الديناميكية تجعل الحقل بمثابة الساحة حيث يدخل الفاعلون اللعبة، وتكون الأفعال والصراعات مستندة على خلفية من الاتفاق غير المتفاوض بشأنه الذي يظهر بشكل منطقي في كل إنتاج رمزي وكل تفسير.

وبالتالي، يرتبط الفاعلون في نفس الحقل، واللاعبون بتواطؤ موضوعي غامض بالنسبة لجميع الخصوم، هذا التواطؤ يجعلهم، غالباً بطريقة لا واعية، متفقين مع القيم الأساسية التي تبني الحقل، في الحقل السياسي، على سبيل المثال، قد تظهر تقابلات مثل يمين ويسار، أو في الحقل الفلسفي بين تصور إبستيمولوجي ومقاربة جمالية أدبية.

بهذه الطريقة، تقدم النظرية العامة للحقول التي صاغها بورديو وصفاً للفضاء الاجتماعي في أبعاده المتعددة، تكشف عن التمايز القوي للفضاء الاجتماعي الحديث وتفسر كيف يتم تشكيله عبر تداخل هذه العوالم الصغرى المستقلة.²

¹ المرجع نفسه، ص 148.

² المرجع نفسه، ص 149-150.

2. الهاييتوس **Habitus**:

هو مفهوم يُستخدم لوصف الأنماط النفسية والمعرفية والعاطفية التي تتكون خلال التجارب الحياتية للفرد، هذه الأنماط توجه تصرفات واختيارات الفرد بطريقة تبدو طبيعية وغير واعية، وهي تُشكل إلى حد كبير تصورات الفرد عن نفسه وعن العالم الذي يعيش فيه.

فالهاييتوس هو نظام من التصرفات الدائمة والقابلة للنقل والتي تدمج كل التجارب السابقة، إنه ينظم ويشكل الإدراكات والأفعال في كل الأوقات، بمعنى آخر، الهاييتوس هو مفهوم يربط المفاهيم المأخوذة كأمر مسلم به، وغالباً ما تكون غير معلنة (الدوكسا) بالفعل والسلوك، إنه "بنية هيكلية" تشكل كل سلوك وتفكير، هو أساسي لأي شخص يسعى لفهم لماذا وكيف يمكن تكرار الهياكل الاجتماعية.¹

"يتمثل دور الهاييتوس في أنماط التفكير والسلوك، حيث يستطيع الفرد من خلاله استبطان تجارب الماضي استيطاناً فعالاً عبر خطاطات الإدراك والتفكير والعمل، فبورديو يعتبر أن العضو الاجتماعي هو أيضاً الفرد الذي يعمل بالتأثير الخارجي والآخرين والتأثير فيهم لأن هاييتوس العضو الاجتماعي ما هو إلا نتاج التاريخ الذي يتيح ممارسات الفرد والمجموعة وفق خطاطات متولدة من التاريخ ذاته.

الهاييتوس بشكل عام، عبارة عن بنية تقوم بتنظيم أشكال من الممارسات والتمثيلات وتعميمها، وهو نتاج الظروف الحياتية التابعة من مواقع الغير وظروفه الخاصة، حيث يرى فيه بورديو حساً عملياً يقوم بإعادة تنشيط المعنى الذي أصبح موضوعياً داخل المؤسسات أي نتاج عملية التلقين والتملك اللذين يكونان ضروريين حتى تتمكن نتاجات التاريخ الجماعي المتمثلة في البني الموضوعية من أن تعيد إنتاج نفسها على صورة مقتضيات أو مؤهلات دائمة ومتلائمة".²

الهاييتوس يمكن أن يختلف من مجال لآخر، مثلاً، قد تتعلم قواعد وسلوكيات معينة في بيئة العمل والتي قد لا تكون مناسبة أو مفهومة في بيئة أخرى كالمنازل أو الأماكن الترفيهية، عندما

¹ Leander Anna, **Habitus and Field**, Frederiksberg, Department of Intercultural Communication and Management, Copenhagen Business School, 2009, p5.

² غسان الخالد، الهاييتوس العربي قراءة سوسيو معرفية في القيم والمفاهيم، ط1، منتدى المعارف، بيروت، 2015، ص 10.

ينتقل شخص إلى بيئة جديدة، قد يبدو سلوكه غريباً للآخرين حتى يتأقلم ويتعلم القواعد الجديدة.

الهابيتوس هو ميل، تصرف، لرؤية أو التحدث أو التذوق أو القيام أو العمل بطرق محددة، إنه مصفوفة خلفية تشكل ما يُفهم بأنه منطقي أو صواب وخطأ، الهابيتوس يشكل أيضاً وجهات النظر حول الرسم والموسيقى والأدب أو السياسة، وأخيراً، يشكل الهابيتوس الجسم ولغة الجسد من خلال تشكيل كيفية اهتمام الناس بأنفسهم - اهتمامهم بجسدهم وصحتهم وملابسهم - ولكن أيضاً كيفية فهمهم للجنس والعرق أو الجنسية، نظراً لأن التعبير الجسدي جزء لا يتجزأ من المراكز الاجتماعية، يمكن اعتبار الهابيتوس شكلاً من أشكال "رأس المال المدمج" بمعنى فكري ولكن أيضاً بمعنى جسدي.

يعتبر الهابيتوس جزءاً أساسياً من الممارسات، ولهذا ثلاث تداعيات على الأقل:

الأولى هي توقعنا لانعكاس الهابيتوس في جميع الممارسات، بما في ذلك العلمية والسياسية، فالإيماءة الدبلوماسية، مثلاً، تعكس هابيتوس الدبلوماسي وفهمه لما يُعتبر عقلاً لائقاً للقيام به والطريقة المثلى لذلك.

الثانية هي ضرورة توقعنا (وكوننا على وعي) بأن المعنى للمراقبين والمراقبين يختلف بحسب اختلاف هابيتوس كل منهم، التفسير الأكاديمي لإيماءة دبلوماسية سيختلف عن فهم الدبلوماسي نفسه، نظراً لاختلاف التجارب والميول، لذلك، فإن المقاربة النموذجية للعمل "العقلاني" التي يُسند فيها الباحث العقلانية إلى (أو يفرض عقلانيته الخاصة على موضوع البحث)، تعتبر مقاربة خاطئة، (ما لم يشترك المراقب والمراقب في نفس الفهم للعقلانية، وهذا شيء يجب تفسيره لا افتراضه).¹

أخيراً، يمكن أن يستند الاعتبار العلمي والصحة فقط إلى التأمل الذاتي: الطريقة الوحيدة للحد من تأثير تشويه هابيتوس الأكاديمي الخاص بالمرء هي تجريد النشاط الذاتي وخضوعه لنفس نوع التحليل الذي يخضع له أي جزء من العالم الاجتماعي.

¹ Leander Anna, , *op. cit.*, p6.

وبالتالي، الهايتوس لا يؤثر فقط على كيفية تصرفنا، بل يؤثر أيضاً على كيفية فهمنا للأمور، مثل ما نعتبره صواباً أو خطأ ينتمي الهايتوس/المجال إلى مقارنة غالباً ما تُشار إليها بالانعكاسية.¹

باعتباره مفهوماً يشكل جميع الممارسات، فإن الهايتوس أساسي للهياكل الاجتماعية وعلاقات القوة، يلقي الضوء على الحقيقة المحيرة التي يتصرف بها الأشخاص المتأثرين بالهياكل الاجتماعية بطرق تضر بهم اجتماعياً وحتى جسدياً، يوضح سبب تواطؤهم في "العنف الرمزي" للأوامر التي تضر بهم، سيميل الهايتوس الذي شكّل بتجربة الهيمنة (أي عدم امتلاك رأس المال الرمزي والجسدي والمالي والاجتماعي لمقاومة الهيمنة) إلى التعبير عن نفسه في "الاستراتيجيات" التي تفشل في كسر الهيمنة وكذلك في مظهر جسدي يؤكد ذلك، تعتبر العلوم الاجتماعية دوراً رئيسياً في كشف هذا بشكل نقدي وخلق التأمل الذي هو شرط مسبق لكسر دورات العنف الرمزي والهيمنة.

مستويات الهايتوس:

يتألف الهايتوس بأربع مستويات: العرفاني، والخلقي، والجمالي، وهيئة الجسد.² وعلى العموم فالهايتوس كنسق من الاستعدادات يعمل وفق آليات داخلية معقدة تكون حدود النسق وتشكله، في استقلالية عن محيطه، وتظهر إلى العلن في ممارسات تعبر عن الهوية الاجتماعية لصاحبها وانتمائه، وفيما يلي شرح هذه المستويات:

العرفاني (المعرفي): يشير هذا المستوى إلى الطرق التي يعالج بها الأفراد المعلومات ويفهمون العالم من حولهم، يتضمن هذا الجانب من الهايتوس الأفكار والمعتقدات والتصورات التي يكتسبها الأفراد من خلال التجارب الثقافية والتعليمية، هذا الجزء من الهايتوس يحدد كيف يقوم الأفراد بتفسير الأحداث الاجتماعية وكيف يعطون معنى للتفاعلات اليومية.

المستوى الخلقي (الأخلاقي):

يعالج هذا المستوى قواعد السلوك والقيم التي يحملها الفرد، الهايتوس الخلقي يؤثر على الأحكام حول الصواب والخطأ ويوجه القرارات الأخلاقية، يتأثر هذا الجانب بشكل كبير

¹ غسان الخالد، مرجع سابق، ص7.

² بيير بورديو، الهيمنة الذكورية، ترجمة: سلمان العفراني، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009، ص186.

بالتنشئة الاجتماعية والتقاليد الثقافية التي تشكل الضمير الاجتماعي وتحدد السلوكيات المقبولة والمرفوضة ضمن مجتمع معين.

المستوى الجمالي:

يتعلق هذا المستوى بالتقدير الجمالي والذوق الفني الذي يطره الأفراد، الهايتوس الجمالي يشمل التفضيلات في الفن، الموسيقى، الأدب، وغيرها من الأشكال الثقافية، هذا الجانب من الهايتوس يعكس كيف يتم تمييز الأذواق وتصنيفها داخل الهياكل الاجتماعية، وكيف تساهم في تعزيز الهوية الاجتماعية والتمايز الطبقي.

مستوى هيئة الجسد:

يشير هذا المستوى إلى الطرق التي تتمثل فيها العادات الاجتماعية والثقافية في الجسد البشري، يشمل ذلك الطريقة التي يتحرك بها الأفراد، يتحدثون، يرتدون ملابسهم، ويظهرون جسدياً، هيئة الجسد تعبر عن العادات الاجتماعية وتعزز الانتماء الثقافي أو الطبقي¹.

أنواع الهايتوس:

يبيّر بورديو يميز بين نوعين رئيسيين من الهايتوس: الهايتوس الفردي والهايتوس الجماعي، كلاهما يساهم في تشكيل السلوكيات والتوجهات داخل المجتمع، لكنهما يختلفان في كيفية التأثير والتكوين:

الهايتوس الفردي:

يتعلق الهايتوس الفردي بالأنماط السلوكية والمعتقدات التي تشكل على مستوى الفرد، يتأثر هذا النوع من الهايتوس بتجارب الفرد الشخصية، التعليم، والتفاعلات مع الآخرين في محيطه المباشر، يعتمد تكوين الهايتوس الفردي على تجربة الفرد الخاصة وكيف يتم امتصاص وتفسير تلك التجارب ضمن الإطار الاجتماعي والثقافي الذي يعيش فيه.

يمكن أن يختلف الهايتوس الفردي بشكل كبير بين الأفراد حتى داخل نفس البيئة الثقافية بسبب اختلافات في التجارب الشخصية والتعليم والتأثيرات الأسرية.

¹ المرجع نفسه، ص 186.

الهائيتوس الجماعي:

الهائيتوس الجماعي يتعلق بالأنماط السلوكية والمعتقدات التي تشترك فيها مجموعة من الأفراد الذين ينتمون إلى نفس الفئة الاجتماعية أو الثقافية، هذا النوع من الهائيتوس يتشكل من خلال التنشئة الاجتماعية المشتركة والتجارب الجماعية التي تتضمن التعليم، العمل، والعادات الثقافية.

يعكس الهائيتوس الجماعي البنى المعرفية والأحكام المشتركة داخل المجموعة، ويسهل على أعضاء المجموعة التفاعل بشكل فعال مع بعضهم البعض وتعزيز التماسك الاجتماعي، يمكن أن يؤثر هذا النوع من الهائيتوس على كيفية تعامل الأفراد مع الأشخاص من خارج مجموعتهم الاجتماعية أو الثقافية.

في كلتا الحالتين، يرى بورديو أن الهائيتوس ليس نتاجاً عفويًا بل هو محصلة تجارب ماضية وتأثيرات مستمرة تبدأ من الأسرة والمدرسة وتمتد لتشمل الحياة العملية والاجتماعية، هذا التراكم من التجارب يولد استعدادات دائمة تساهم في تشكيل السلوك والتفكير، وتتميز بأنها متناسقة بشكل يؤدي إلى تشكل بنية معرفية معينة تستجيب للمتطلبات والتحديات الاجتماعية.

ما يمكن قوله إن هناك اختلافًا بينهما، اختلافًا خاصاً بكل موقف، وهذا الموقف بمثابة تحفظ أولي، لأن بورديو يشير إلى أنه يمكن للجماعات أو الأعضاء المنتمين إلى فئة واحدة أن يعيشوا التجربة ذاتها أو أن يكونوا قد عاشوها، وبشكل عام، إن الهائيتوس هو نظام من الاستعدادات الدائمة التي يمكن نقلها من جيل إلى جيل من خلال عملية التنشئة التي تبدأ بالعائلة والمدرسة، حيث تترسخ الأحكام والأفكار، ليصبح الفرد بعدها في حياته اليومية والعملية نتاجاً ومحصلة لهذه الاستعدادات، وهذه الاستعدادات متناسقة بشكل كبير تؤدي إلى تشكل بنية معرفية، وهو لا يأتي من فراغ لأنه متشكل من التجارب السابقة.

فمحصلة الوعي الإنساني يمكن أن يظهر وفق ما يلي: المراكز البنوية الرئيسية للهائيتوس قائمة على (الأسرة/العائلة والدين/الطائفة) بشكل عام، أما مصادر تشكيل الهائيتوس فتتمثل في التقليد والعقل والخيال، فالتقليد يجسد بنية منظمة من الاستعدادات المدركة وغير المدركة، والتي تلعب دورًا منظمًا في بناء الهائيتوس، أما العقل، فيوفر النموذج الإرشادي أو الإطار المرجعي للهائيتوس، في حين يمثل الخيال عنصرًا محاضيًا وغير محدد، سواء

على مستوى الأفراد أو الجماعات، في تشكيل الهايتوس، وبناءً على ذلك، يتضح أن الهايتوس لدى بورديو يستمد مصادره من التقليد المتوارث والعقلانية الموجهة والخيال المبدع، ويستند إلى المرتكزات البنيوية للأسرة والدين بشكل أساسي¹.

3. الدوكسا Doxa:

في تصور بورديو، تشير "الدوكسا" إلى الرأي المشترك للحقل وهي مجموعة الاعتقادات المرتبطة بنظام اجتماعي معين، والتي تفرض نفسها بصورة بديهية لا تقبل الجدل كما لو كانت أموراً مفروغاً منها، بعيداً عن الرأي المعتاد كنهج للتفكير والتقييم، يصف بورديو "الدوكسا" بأنها تجربة غير نقدية للتعامل مع الافتراضات السابقة التي تكون في الوقت نفسه تقييمية وإدراكية للحس المشترك، حيث يكون هناك توافق عام إلى درجة أن لا أحد يتساءل حتى عن صحتها أو يناقشها.

يقترن مفهوم الدوكسا عند بورديو بفكرة الانتماء لحقل ما، حيث تمثل هذه الدوكسا جزءاً من الافتراضات السابقة للتضمنين في هذا الحقل وتشكل الإطار الذي لم يتم التشكيك فيه أبداً، يجب على الانعكاسية السوسولوجية، المجهزة بكافة أدوات الفحص المتاحة، أن تُعيد تقييم هذه الأطارات في كل حقل، سواء كان دينياً، فنياً، فلسفياً، أو سوسولوجياً.

الدوكسا تتكون من افتراضات إدراكية وتقييمية، يُقبل بها عمومًا عبر الانتماء لنفس الحقل المعني، وهي ضمناً مستلزمة من قبل الحقل وما ينتجه، في الإطار الذي تُحدد فيه هذه الانخراطات، وهكذا، فإن الدوكسا هي اعتقاد ضمني وعملي متأصل في الجسد، ولا تتعلق بما يُفهم عادة تحت مسمى الإيديولوجيا، والذي يرتبط غالبًا بلغة الوعي والتصورات، بعيداً عن الإيديولوجيا، فإن الدوكسا تشير إلى أن التجريد يمكن أن يظهر بشكل تلقائي من الوعي نفسه.²

¹ غسان الخالد، مرجع سابق، ص 11.

² ستيفان شوفالبيه وكريستيان شوفيريه، مرجع سابق، ص 153-155.

4. العنف الرمزي :

هو أداة السلطة الناعمة التي تمكّن الأفراد من توسيع نفوذهم وتعزيز مكانتهم دون الحاجة إلى استخدام القوة المادية، يكتسب هذا النوع من الرأسمال أهميته من خلال الاعتراف به من قبل الآخرين وهو يعكس المكانة الاجتماعية والثقافية والشرعية.

يعرف بورديو العنف الرمزي، هو "ذلك العنف الناعم واللامحسوس واللامرئي من ضحاياه أنفسهم، والذي يمارس في جوهره بالطرق الرمزية الصرفة للاتصال والمعرفة، أو أكثر تحديداً، بالجهل والاعتراف أو بالعاطفة حداً أدنى هذه العلاقة الاجتماعية العادية بشكل غير عادي، تمنح إذا مناسبة مميزة لالتقاط منطق الهيمنة الممارسة باسم مبدأ رمزي معروف و معترف به من قبل المهيمن على المهيمن عليه، أو باسم لغة (أو لفظ)، أو نمط حياة (أو أسلوب في التفكير، أو القول أو الفعل)، وبشكل أعم باسم خاصية مميزة، شعاراً كانت أو وصمة ولعل أكثرها فعالية رمزية تلك الخاصية الجسدية الاعتبارية بالكامل واللا متوقعة، كما لون البشرية."¹

من خلال ما ورد في تعريف بورديو للعنف الرمزي، ما يفتح الباب لنا لفهم عميق لطبيعة السلطة والتفاعلات الاجتماعية، يُعتبر العنف الرمزي شكلاً من أشكال السلطة غير المباشرة والمتخفية التي تستند إلى استخدام الرموز والرمزيات للسيطرة والتحكم دون الحاجة إلى استخدام القوة البدنية المباشرة.

بدلاً من تطبيق القوة الجسدية، يستخدم العنف الرمزي الأدوات الرمزية واللغوية لفرض السيطرة والتسلط على الآخرين، يتمثل العنف الرمزي في الأفعال والممارسات والرموز التي تحمل معانٍ قوية وتسيطر على الحوار والتفاعل الاجتماعي دون الاعتراف المباشر بالقوة.

من خلال هذا التعريف، يُظهر بورديو كيف يمكن للعنف الرمزي أن يكون متنوعاً ومعقداً، حيث يمكن أن يتجلى في أشكال متعددة تشمل اللغة، والعلامات، والرموز الثقافية، وحتى في السلوكيات الجسدية الصغيرة كلون البشرية على سبيل المثال.

فيمكن للعنف الرمزي أن يظهر في استخدام اللغة العنصرية أو الاستهانة بمجموعة معينة من الأشخاص من خلال تكرار التّكات والتنمر أو الاستخدام الاستفزازي للكلمات، ويمكن أيضاً أن يظهر في وضع علامات تمييزية على الأفراد بناءً على الجنس، العرق، الدين، أو أي

¹ بيير بورديو، الهيمنة الذكورية، مرجع سابق، ص16.

خصائص أخرى، مما يسبب إحساساً بالإهانة والتهميش دون الحاجة إلى استخدام العنف المباشر.

بهذه الطريقة يظهر لنا كيف يمكن للعنف الرمزي أن يكون ذو تأثير قوي وعميق على الضحايا، حيث يمارس بطرق غير مباشرة وغالباً ما يكون غير مرئي، مما يجعله صعب الكشف عنه ومعالجته، ويعتبر بورديو العنف الرمزي هو آلية تُستخدم للحفاظ على السلطة وتوسيعها من خلال السيطرة على الرموز والمعتقدات والقيم، وهو متجذر في الهابيتوس والحقل، ويتجلى في طرق التفكير والتعبير والتفاعل التي تعزز النظام الاجتماعي القائم وتقوم بتقنين السلطة لجعلها تبدو كجزء طبيعي ومقبول من الحياة اليومية.

"العنف الرمزي يتمأسس بواسطة الانتساب الذي لا يستطيع المهيمن عليه إلا منحه للمهيمن (إذاً للمهيمنة)، وذلك عندما لا يحظى المهيمن عليه - لأجل التفكير بذلك، أو التفكير بنفسه أو خيراً من ذلك التفكير بعلاقته مع المهيمن - إلا بأدوات المعرفة المشتركة بينهما، والتي ليست سوى الشكل المستدمج لعلاقة الهيمنة التي تظهر هذه العلاقة على أنها طبيعية أو بتعبير آخر، عندما تكون الترسيمات التي يستخدمها المهيمن عليه ليدرك نفسه وقيمها، أو ليفهم وقيم المهيمنين (مرتفع/منخفض، مذكر/ مؤنث، أبيض/ أسود... إلخ)، هي النتاج لاستدمج التنضيدات (Classements)، طُبعت كذلك، والتي كينونته الاجتماعية هي الناتج." ¹

وشرحا لما سبق فالعنف الرمزي يتسلل وفق ما يلي:

التأسيس والتجسيد:

يُعد العنف الرمزي نتاجاً لعملية "التأسيس"، حيث تُدمج الأفكار والمعتقدات السائدة في المجتمع في الأفراد منذ الصغر من خلال العائلة، المدرسة، ووسائل الإعلام، هذه الأفكار تُصبح جزءاً لا يتجزأ من كيفية رؤيتهم للعالم ولأنفسهم.

الأدوات المعرفية:

الأدوات المعرفية التي يمتلكها الفرد لتفسير العالم والتفاعل معه تأتي من هذا النسيج الاجتماعي نفسه، بمعنى آخر، يستخدم الأشخاص المهيمن عليهم نفس المفاهيم واللغات التي تستخدمها الطبقة المهيمنة للتفكير في العالم، وهذه المفاهيم مصممة للحفاظ على الوضع الراهن وتبريره.

¹ بيير بورديو، الهيمنة الذكورية، مرجع سابق، ص 62.

تصنيفات اجتماعية:

تُشكل التصنيفات الاجتماعية مثل "مرتفع/منخفض"، "ذكر/أنثى"، و"أبيض/أسود" أمثلة على كيفية تشكيل الأدوات المعرفية لإدراك الأشخاص لأنفسهم وللآخرين، هذه التصنيفات ليست محايدة؛ بل هي منتجات لعمليات التأسيس التي تُخدم في نهاية المطاف مصالح الطبقة المهيمنة وتعزز استمرارية النظام الاجتماعي القائم.

الاستجابة الاجتماعية:

نظرًا لأن العنف الرمزي يُمارس من خلال الرموز والأنظمة التي تبدو طبيعية ومقبولة، فإن الأشخاص الذين يتعرضون له غالبًا ما يقبلونه ويشاركون في استمراريته دون تحدي أو سؤال جدي، يُعتبر هذا النوع من العنف فعالاً بشكل خاص لأنه يُخفي آليات القوة والسيطرة وراء واجهة من الشرعية والطبيعية، ويعمل العنف الرمزي على تعزيز الهيكل الاجتماعي الحالي بطرق تجعل الفرد يشعر بأن الوضع القائم هو الأمر الطبيعي والمنطقي، مما يحد من قدرته على التفكير بشكل نقدي أو التحدي.

5. رأس المال**1.5. الرأسمال الاقتصادي:**

ونعني به الرأسمال الاقتصادي المتمثل في امتلاك الثروات المادية أو المالية، حيث يشكل عنصرًا حاسمًا في التركيب الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية فيفرز لدينا الأغنياء والفقراء، ومع ذلك، فإن أنواعًا أخرى من الرأسمال تلعب أيضًا دورًا مهمًا في الديناميكيات الاجتماعية. بورديو يتحدى النظرة الاقتصادية الضيقة من خلال تقديم تحليل لأنواع الرأسمال الأخرى التي تُشكل الروابط الاجتماعية والنزاعات المرتبطة بامتلاك أو فقدان الثروة¹.

2.5. الرأسمال الثقافي:

وفقًا لنظرية رأس المال الثقافي، الأفراد ليسوا فاعلين عقلايين بل ممثلين لطبقاتهم الاجتماعية، يقدمون ردود أفعال آلية متجذرة في وضعهم الطبقي خلال تعليمهم، تستند عدة تيارات في علم اجتماع التربية إلى هذا المبدأ وترتبط بنظرية الصراع، حيث تعتبر المجتمع مسرحًا للصراع المستمر بين مختلف مجموعات المصالح الاجتماعية ضد بعضها البعض من أجل الحصول على البضائع والمواقع الاجتماعية والحفاظ عليها، يدّعي المؤلفون المتأثرون بالنظرية

¹ ستيفان شوفالييه، كريستيان شوفيريه، مرجع سابق، ص 162.

الماركسية ومصطلحاتها أن الصراع يحدث بين الطبقات المتعارضة (أجزاء الطبقات، الطبقات الفرعية)، حيث يتم توزيع الموارد (رأس المال) بشكل غير متساو، يمكن للمجموعات في المواقع الاقتصادية الأفضل تراكم أشكال أخرى من رأس المال أيضاً، مما يساعدهم على إعادة إنتاج مواقع قوتهم، يُطلق على هذه الظاهرة بشكل مجازي تأثير ماثيو، لكن المصطلح الفني هو نظرية إعادة الإنتاج.

كان بورديو أشهر ممثل لهذه النظرية، حيث طور نظريته الشاملة في الفترة ما بين 1970 و1980، حيث قام بالتمييز بين ثلاثة أشكال رئيسية لرأس المال: الاقتصادي، والثقافي، والاجتماعي¹.

وفقاً لتعريفه الذي يستحضر نظرية ماركس في قيمة العمل، رأس المال هو "العمل المتراكم في شكله المادي أو في شكله المجسد"، أداة لإنتاج الربح وإعادة إنتاج نفسه، يجعل امتلاك رأس المال من الممكن استغلال الطاقة الاجتماعية على شكل عمل مجسد أو حي.

يدرس بورديو الهيكل الاجتماعي في الهرمية العمودية لتحديد العوامل التي تحدد مواقع الأفراد في هيكل المجتمع، كطالب لماكس فيبر، يدعي بورديو أن القوى الهيكلية موجودة في عدة أبعاد، القوة الأكثر أهمية هي رأس المال الاقتصادي، الذي يتوافق مع مفهوم رأس المال المستخدم في الاقتصاد وهو "قابل للتحويل مباشرة وفوراً إلى نقود".

المكون الهيكلية الرئيسي الثاني هو رأس المال الثقافي، الذي يُنقل بشكل أساسي داخل الأسرة، لكن المؤهلات المكتسبة في المؤسسات التعليمية تحده بشكل متزايد، العنصر الثالث هو نتيجة التوزيع غير المتساوي لرأس المال الاجتماعي المستمد من الالتزامات الاجتماعية أو الاتصالات، يعتبر بورديو رأس المال الاقتصادي هو الشكل السائد لرأس المال في العالم الحديث، ومع ذلك، فإن التحويل والتجميع للرؤوس المالية يؤديان إلى تلك الظروف الواضحة والدائمة التي يتصرف فيها الأفراد المتنافسون، بدافع المصلحة الذاتية، كممثلين لطبقاتهم الاجتماعية (ويتحدد سلوكهم الفردي بسلوك طبقتهم) من أجل أن يكونوا قادرين على نقل

¹ Gabriella Pusztai, **Sociology of education: Theories, communities, contexts**, Debrecen University Press, Debrecen, 2022, P34.

رأس مالهم إلى أحفادهم، يحدث تحويل رأس المال الاقتصادي إلى رأس مال ثقافي ردًا على تحديات عالم اليوم، يعتمد النجاح في المدرسة على استثمارات الأسر في رأس المال الثقافي¹.

رأس المال، سواء كان متجسدًا في الإلمام العلمي أو استخدام اللغة والسلوك المتقن (رأس المال الثقافي المدمج)، أو في امتلاك السلع الثقافية (رأس المال الثقافي الموضوعي)، أو في الحصول على مؤهلات دراسية مختلفة المستويات (رأس المال الثقافي المؤسسي)، بسبب طبيعته المادية، يمكن نقل رأس المال الثقافي الموضوعي، لكن استخدامه المناسب يتطلب رأس مال ثقافي مُدمج، تُحدد استراتيجيات الاستثمار في الدراسات بناءً على رأس المال الثقافي المتراكم مسبقًا بطريقة تجعل الطبقات الاجتماعية المختلفة تطور أنواعها الخاصة من الهابيتوس، والتي تتكون من مواقف دائمة تجاه المستقبل، والتوظيف، أو التعليم، تولى نظرية بورديو اهتمامًا خاصًا للتحويل بين أشكال رأس المال المختلفة، حيث يهدف أصحاب رأس المال بشكل عام إلى الحفاظ على أصولهم وزيادتها.

تؤدي التبادلات بين أشكال رأس المال المختلفة إلى تقوية العلاقات (رأس المال الاجتماعي) بين الأشخاص من نفس الوضع الاجتماعي، مما يساهم في نمو رأس المال الاقتصادي من خلال المعروفات والالتزامات المتبادلة (رأس المال الإلزامي).

يبرز دور التعليم من خلال التغيرات الزمنية في استراتيجيات تحويل رأس المال، حيث تعتبر النظرية أن التوسع الكبير في التعليم هو أحد العناصر الرئيسية للتحديث، في المنظمات الاقتصادية القائمة على الخبرة (التي تم تحليلها أيضًا من قبل فيبر)، أصبح رأس المال الثقافي المضمون بشهادات جامعية عاملاً محددًا للمكانة، وقد أدى ذلك، بدوره، إلى تغيير استراتيجيات الاستنساخ للطبقات الوسطى العليا، يقوم أصحاب الثروات بتحويل جزء من أصولهم إلى استثمارات تعليمية، لدى الأطفال من العائلات التي تمتلك رأس المال الاقتصادي فرص عالية لتأمين وظائف جيدة الأجر وإقامة مسيرة مهنية سريعة بفضل مؤهلاتهم المكتسبة في مجالات مطلوبة بشدة في مؤسسات مرموقة، وشبكاتهم الاجتماعية، ورأس المال الرمزي الذي يستند إلى علاقاتهم المرموقة، هكذا يُعاد تحويل رأس المال الثقافي إلى رأس المال

¹ Ibid., P36.

الاقتصادي، يعد النظام المدرسي أداة فعالة في أيدي الطبقات الاجتماعية المتميزة وأجزاء الطبقات لشرعنة إعادة إنتاج رأس المال الثقافي حيث أن توزيعه غير المتساوي لا يفسر فقط الفروقات الطبقيّة في النجاح الأكاديمي ولكنه يجعل الأفراد والعائلات يقبلون بأفاق مسيرة مدرسية يعتبرونها معقولة، تحذر هذه النظرية من الميزة التي لا تُقهر لأولئك في المدرسة الذين يتواصلون بشكل أفضل، يشعرون بالراحة في عالم الثقافة العالية، يتصرفون بثقة في مواقف مختلفة، لديهم معرفة أساسية أكثر، لديهم خبرة أكبر في الحصول على المعلومات، وهم مجهزون بشكل أفضل للقيام بذلك، فضلاً عن أولئك الذين يجدون طريقهم بشكل أفضل في متاهة المؤسسات والنظام المدرسي.¹

في هذا النموذج، يُعتبر النظام المدرسي بلا جدال المؤسسة التي تفرض قبول عدم المساواة الاجتماعية، ويُتوقع من المعلمين أن يفرضوا طريقة الثقافة السائدة في اكتساب الثقافة على طلابهم، فالتواصل داخل النظام المدرسي مشبع بعلاقات القوة، وفرص الطلاب منخفضة الوضع الطموحين في تلقي تقييمات ممتازة ضئيلة بطبيعتها.²

يتألف الرأسمال الثقافي من الثروات الرمزية مشكّلة في رموز ومعارف مكتسبة تُمثل استعدادات دائمة للبنية، مثل الكفاءة في مجالات معينة، الثقافة، البلاغة، والإلمام بالعالم الاجتماعي ورموزه، إلى جانب ذلك، يشمل الرأسمال الثقافي الإنجازات المادية والميراث الثقافي مثل اللوحات الفنية، الكتب، والمعاجم، ويمكن للرأسمال الثقافي أن يتخذ شكلاً مؤسسياً مثل الألقاب والدبلومات التي تُقر بالكفاءات من قبل المجتمع، غالباً ما تكون الدولة هي التي تُعطي هذه الصفة.

يحتاج اكتساب الرأسمال الثقافي إلى وقت وموارد مادية، ما يربطه بشكل وثيق بالرأسمال الاقتصادي، يُعتبر الرأسمال الثقافي مهمّاً لأنه يساهم في تحديد التكافؤ الدراسي بين أبناء الطبقات المختلفة ويعزز التباينات الثقافية بين التلاميذ، مما يبرز دور المدرسة في تأكيد هذه التباينات.

¹ Ibid., p35.

² Ibid., p36.

3.5. الرأس المال الاجتماعي:

تم تقديم مصطلح رأس المال الاجتماعي في بدايات القرن العشرين على يد ليدا جودسون هانيفان (1879 - 1932)، الباحث الأمريكي في مجال التعليم، الذي اعتبر التواصل القائم على العلاقات المستقرة بين العائلات داخل حي ما بالنسبة لمجتمع مدرسي كعامل مستقل، تكمن أهمية هذه الفكرة في أن الانتماء إلى مجتمع يعزز كفاءة المدارس، مساهمًا في حل مشكلات مثل التفرد، الذرائعية، فقدان العام للثقة، وإدماج المهاجرين، أكد ديوي أستاذ هانيفان على وظيفة التعليم الجماعية للمدارس القادرة على ردم الانقسامات الاجتماعية، من وجهة نظره، كانت المجتمع عبارة عن تحالف، حيث كان الأفراد المتصلون محليًا، كأعضاء في مجتمعات شكلتها المدارس، قادرين على مواجهة العمليات على المستوى الكبير التي تهدد الديمقراطية¹.

تم تطوير نظرية رأس المال الاجتماعي في ثمانينيات القرن العشرين على يد جيمس كولمان (1925-1995)، عالم الاجتماع الأمريكي في مجال التعليم، وفي نفس الوقت أيضًا، قام بورديو بخلق مفهومه الخاص لرأس المال الاجتماعي، الذي لم يكن مدعومًا بنظرية متكاملة ومتسقة، في حين أن كولمان يعتقد أن رأس المال الاجتماعي يتولد عندما يشترك الأفراد ضمن شبكة بقيم ومعايير متشابهة، يتمركز مفهوم بورديو حول نوع رأس المال الاجتماعي الذي ينبع من التأثير والعلاقات، يجد العديد من الباحثين أن مفهوم رأس المال الاجتماعي غير محدد بما فيه الكفاية، عام جدًا، أو لا يمكن قياسه بما يكفي بالمصطلحات الاقتصادية وبالتالي يفضلون استخدام مصطلح رأس المال الشبكي أو رأس المال العلاقي، خاصة في الاقتصاد وعلم الاجتماع الاقتصادي، تركز هذه المقاربات بشكل رئيسي على العلاقات الأداة التي تُقام للحصول على فوائد، مما يمكن المستفيدين من استغلال الأشخاص خارج الشبكة الاجتماعية، في الوقت نفسه، يصر الكتاب الذين يركزون على العلاقات المبنية على الرابطة وليس الحساب على استخدام مصطلح رأس المال الاجتماعي.

¹Ibid., p36.

كما يستخدم بورديو مصطلح رأس المال التزامي لهذا المفهوم ويربطه بفكرة رأس المال الرمزي، مصطلح آخر هو رأس المال السلطوي، حيث يمنح أصحابه مكانة اجتماعية، محددًا موقعهم، والتقدير الثقافي، والهبة العامة في المجتمع¹.

يقوم هذا المفهوم على رأس المال الاقتصادي والمواقع السلطوية الموضوعية، أو مظاهرها المرئية والمُعترف بها كشرعية من قبل الآخرين، مما يساعد على الحفاظ على هياكل القوة. في المجتمعات التقليدية، تشمل مصادر رأس المال الرمزي اللقب، والرتبة العائلية، والعمر، والخبرة، فضلاً عن السلطة والشرف المتراكم في العائلة عبر الأجيال، في المجتمعات الحديثة، يعتمد على نطاق الشبكة الاجتماعية التي يمكن تعبئتها بواسطة الأفراد وعلى مقدار رأس المال الذي يمتلكه أعضاؤها، في هذا المعنى، يعتبر رأس المال الاجتماعي وسيلة للحفاظ على عدم المساواة الاجتماعية.

يجد كولمان جميع أشكال التفاعل فعّالة، سواء كانت تتم بشكل رسمي أو غير رسمي، إن المجتمعات الوظيفية والعائلات والمجتمعات الجوارية والمجموعات التطوعية والمجتمعات الدينية هي التي تلي بأفضل شكل المعايير المحددة في نظريته، كما أكدت أبحاثه التجريبية أن المؤسسات القادرة على دمج أو خلق مجتمعات طلابية عضوية قد ثبتت كفاءتها بشكل أكبر، يحافظ كولمان على أن أفعال الأفراد الموجهة بغرض معين تشكل تحت تأثير هياكل علاقاتهم، الشبكات الاجتماعية ليست نتائج استراتيجيات استثمار مخطط لها، لأن وظائفها الأساسية مختلفة (مثل المنظمات الخيرية أو الدينية)، ورأس المال الاجتماعي يتطور فقط كنتيجة غير مقصودة، التخلي عن الفوائد الفورية للعلاقات سيجلب المزيد من الربح على المدى الطويل، مع كل الطاقة التي تبدو مهدرة في الحفاظ على العلاقات تعود بعائدها.

في تصور بورديو، تسود عدم المساواة الهرمية حتى داخل الشبكات²، بينما يؤكد كولمان أن أعضاء الشبكة لديهم الوصول إلى ما لا يمكنهم الحصول عليه بشكل فردي، من خلال التخلي عن الشبكة، يسبب الأفراد الضرر ليس فقط للأعضاء الآخرين بإيقاف سلسلة المعلومات والثقة والسيطرة الاجتماعية، ولكن أيضاً لأنفسهم، على الرغم من ذلك، يعترف

¹Ibid., p36.

² Ibid., p38.

كولمان بعدم المساواة الموضوعية في الجماعات ويبرز القواعد التي تعمل بشكل جيد في الشبكات المغلقة، تعاقب السلوك الأناني، وتضع المصلحة الذاتية جانباً.

بالنسبة لكولمان، تكمن القيمة بشكل أساسي في خصائص شبكة اجتماعية (استقرارها، انغلاقها، كثافتها، وموقفها تجاه القواعد)، والمصدر الأكثر وفرة للرأس المال هو التماسك القوي داخل شبكة اجتماعية، على سبيل المثال، عندما يكون أصدقاء الفرد أيضاً أصدقاء مقربين لبعضهم البعض، يتم إظهار الإغلاق، هذا نوع من الشبكة الاجتماعية المبنية على روابط قوية ومغلقة، بالنظر إلى إمكانيات العلاقات الاجتماعية لتوليد رأس المال الاجتماعي، فإن الأكثر ملاءمة هي الدوائر الصغيرة على المستوى الدقيق حيث يعرف جميع أعضاء الشبكة بعضهم البعض، والقواعد المشتركة تحمي من السلوك الشاذ، والثقة المتبادلة تحفز الأعضاء على تقديم أداء أفضل، تقديم التضحيات من أجل الصالح العام، والمشاركة في الأعمال الخيرية، الهياكل الأكثر تعقيداً هي الإغلاقات بين الأجيال، حيث يشكل الآباء والمعلمون والأطفال، إلى جانب علاقاتهم خارج الأسرة، هيكلًا مغلقًا، يجد الباحثون أن الانتماء إلى مثل هذه الشبكات الاجتماعية خلال سنوات المدرسة أمر مهم بشكل خاص، حيث يمكنه تمكين النقل الفعال للقواعد وبسبب تأثيره الانتشاري، يستفيد أيضاً أولئك الذين لم يكونوا ليتمتعوا بأشكال أخرى من رأس المال.

تم تطوير نظرية كولمان بشكل أكبر على يد روبرت بوتنام (1941)، الذي ركز بشكل أساسي على القواعد والثقة، والتي كان يعتقد أنها أكثر قابلية للكشف في أنماط العلاقات المعينة، في رأيه، تم استبدال الشبكات المحلية الكثيفة والمعقدة المبنية على التضامن بعلاقات مبنية على روابط ذاتية مركزية فضفاضة، مما أدى إلى انخفاض عام في رأس المال الاجتماعي، قد يؤدي نقص رأس المال الاجتماعي إلى ظهور ظواهر ضارة بالمجتمع، مثل زيادة معدل الجريمة، وتراجع النشاط السياسي، أو حتى التسرب من المدارس والتخريب المدرسي.¹

المجتمعات التي تخلق رأس المال الاجتماعي تأسست بشكل عام على علاقات متماسكة ومتقاربة، والتواجد القوي لهذه العلاقات يجعل المجتمع محصناً ضد التأثيرات غير المرغوب فيها، بعد تحليل البيانات الطولية، لاحظ بوتنام انخفاضاً في مشاركة الناس في المجتمعات الطوعية

¹ Ibid., p39.

(الجمعيات، المجتمعات الدينية والحي، العلاقات الصداقية، الروابط العائلية)، وجد أن الكمية الإجمالية للثقة تتناقص على مستوى المجتمع، حيث يساعد الناس بعضهم البعض فقط بشرط أن يتمكنوا من جني فوائد فورية على معروفهم، يعزى هذا إلى التأثير المشترك للمنافسة الاقتصادية، وضعف العائلات، والتنقل الجغرافي، والتطور التقني، والتدخلات الاجتماعية السياسية، ومع ذلك، فإن المشاركة المدنية والعضوية في المجموعات الطوعية أو الدينية تعزز كلاً من الثقة ونتيجة لذلك الإيثار.

يقوم بوتنام بالتمييز بين رأس المال الاجتماعي الموحد والجسري، يمكن للأول أن يوفر التماسك في المجتمعات الصغيرة، بينما يكون الأخير مسؤولاً عن الروابط التي تربط الشبكات الفردية، القدرة على إقامة روابط توحيد قد تتنبأ بالاستعداد لتكوين روابط جسرية، وفقاً لنموذج بورت، تتحقق الشبكات في التفاعلات، التي توفر تدفق الموارد (بما في ذلك المعلومات)، تنتشر الموارد بشكل أسهل داخل المجموعات (في العلاقات التوحيدية) من بينها، ولكن الدور الرئيسي يلعبه الوسطاء، الذين يعملون كجسور فوق الانقسامات الهيكلية بين الشبكات (من خلال تشكيل علاقات جسرية)، يُناقش ما إذا كان الوسطاء وحدهم هم من يستمتعون بفوائد موقعهم أم أنه، بسبب تأثير التسرب، تمتد الثقة وقواعد التعاون إلى كل عضو في المجموعة.

فيما يتعلق بنظرية رأس المال الاجتماعي، قدم مارك سانفورد غرانوفيتز (1943) تمييزاً بين الروابط القوية والضعيفة، مصنفاً وتقييماً قوة العلاقات حسب الكمية الإجمالية للوقت والعاطفة والحميمية المستثمرة فيها، تشكل العلاقات الأسرية أو الصداقات الضيقة والمتعددة الوظائف (متعددة الطبقات) روابط قوية، بينما تشكل العلاقات السطحية ومستوى المعرفة روابط ضعيفة¹،

ينسب كولمان دوراً أكثر بروزاً للروابط القوية، بينما يجادل آخرون بأنه، بسبب عددها المحدود ونطاقها، يصبح الأفراد المحددين حصرياً بالروابط القوية معزولين ويوضعون في موقف غير مؤات، بالمقابل، تكون الروابط الضعيفة، بينما تخلق شبكات أقل كثافة، قادرة على ردم

¹ Ibid., P40.

الانقسامات الاجتماعية الأوسع، الأفراد الذين يعملون كجسور يربطون الشبكات، يجعلون المجتمع شبكة من الشبكات، ويمكن تدفق المعلومات.

" فالرأسمال الاجتماعي هو مجموع الموارد الحالية أو الكامنة التي تكون مرتبطة بجائزة شبكة دائمة لعلاقات مُمأسسة من معارف متداخلة واعترافات متداخلة أو بعبارة أخرى الانتماء إلى جماعة ".¹

كمجموع فاعلين ليسوا فقط مخصوصين بملكيات مشتركة (يمكن أن تكون مدرّكة من طرف الملاحظ) ومن طرف الآخرين أو منهم أنفسهم) ولكن أيضا مؤّحين بروابط دائمة ونافعة»، وبصفته مرتبطين بدقة» بالرساميل الاقتصادية والاجتماعية الخاصة ورساميل المحيط، فإن الرأسمال الاجتماعي لفاعل ما هو الذي يؤمّن الاعتراف به وينزع إلى أن يصير نوعا من المضاعف لقوته عبر أثر الإدماج الرمزي (كما لو أن الثروات المادية والرمزية للفاعلين المتواطئين تنضاف افتراضيا)، إن شبكة العلاقات هي نتاج «استراتيجيات استثمار اجتماعي» يظهره الفاعل» عن وعي أو بدونه، بهدف أن يخلق ويدعم ويصون ويرافق وينشط ثانية الروابط التي يمكنه أن يطمح» في أية لحظة إلى أن يجلب منها «منافع مادية أو رمزية»

4.5. الرأسمال الرمزي:

"هو نتاج تغيير وجه علاقة قوة على صلة مع المعنى"، ويعيّن أثر العنف المجرد للأشكال الأخرى للرأسمال على الأوعاء، إنه نوع من الدلالة التأثيرية لصيغ أخرى من الرسملة، فالنظام الاجتماعي، في شكله أو أشكاله التراتبية، وروابط الهيمنة التي تنجم عنه، تبدو طبيعية أو مسلم بها للمتنافسين الذين يستجيب الهايتوس الخاص بهم لنفس البنيات، «فكل أنواع الرأسمال اقتصادي، وثقافي، واجتماعي تسعى (بدرجات متفاوتة) إلى الاشتغال كرأسمال رمزي (بحيث إنه ينبغي، ربما الحديث، بكل دقة، حول الآثار الرمزية للرأسمال) حينما يحصل على اعتراف ظاهري أو عملي، ذلك الخاص بهاييتوس مبني حسب نفس البنيات التي تشبه الفضاء الذي تولد فيه.

من ناحية أخرى، ينتج من الاعتراف بشرعية الفاعل ويعزز العلاقات القوية التي تُعتبر طبيعية أو مسلم بها، جميع أنواع الرأسمال تسعى للعمل كرأسمال رمزي حينما تحظى بالاعتراف،

¹ ستيفان شوفالييه، كريستيان شوفيرييه، مرجع سابق، ص 164.

هذه التحولات تظهر بشكل نموذجي في أسماء العائلات البارزة أو الألقاب التي ترمز إلى الثروات المادية والمعنوية المتراكمة.

من خلال تحليل بورديو المتعدد الأشكال للرأسمال، يمكن كشف البنية ونظام العلاقات والتبعيات لكل كون اجتماعي، واقتراح صورة غير هرمية للمجتمع كفضاء للاختلافات، حيث تحدد الفروق في الرأسمال العام مراكز الفاعلين ضمن الفضاء الاجتماعي¹.

يعتبر الرأسمال الرمزي ثمرة اعترافات شرعية بموقع الفاعل وسيطرته، مما يكشف عن التبعية لهذه النظرة المشروعة، يمكن فهم هذا التفاعل من خلال مفهوم هيجل عن العلاقة بين السيد والعبد، حيث السيد يحتاج إلى أن يُعترف به من قبل العبد، الهيمنة مرتبطة إذن بالرأسمال الرمزي الذي يُعد أحد أشكال الهيمنة التي تستلزم التبعية بالنسبة لأولئك الذين يتم السيطرة عليهم، هذا الاعتراف والثقة من الآخرين هو ما يسمح بالحفاظ على الهيمنة ويتطلب الإيمان بوجوده².

الرأسمال بكل أنواعه، سواء كان اقتصاديًا، ثقافيًا أو اجتماعيًا، يعتبر مجموع حقوق الشفعة على المستقبل ويضمن للبعض احتكار أعداد ممكنة من الفرص التي يُفترض أنها متاحة للجميع، مثل الحق في التعليم، تلك الحقوق والموارد التي تأتي مع الرأسمال تؤدي إلى استمرارية الأفضليات والهيمنة الاجتماعية والثقافية، وتعزز الاختلافات بين الفاعلين في المجتمع بناءً على ما يمتلكونه من رأسمال.

هكذا يقدم بورديو نظرة معمقة ومتعددة الأبعاد حول الرأسمال وأثره على الهيكل الاجتماعي، مؤكدًا على أن الرأسمال ليس مجرد وسيلة للثروة المادية بل هو أداة للقوة والتأثير داخل النظام الاجتماعي، من خلال التحليل الدقيق للرأسمال بأنواعه المختلفة، يبين بورديو كيف يتم تكريس وتعزيز البنى الاجتماعية والتبعيات بطرق تبدو طبيعية ومشروعة للمتنافسين، مما يكشف الطبيعة الأساسية للهيمنة والسلطة في المجتمع.

بتفحص دور الرأسمال الرمزي في تثبيت الهياكل الاجتماعية، يُظهر بورديو كيف تعمل أشكال مختلفة من الرأسمال معًا لتحقيق الهيمنة والسيطرة، الرأسمال الرمزي ليس فقط عنصرًا

¹ المرجع نفسه، ص 165.

² المرجع نفسه، ص 166.

يُعزز الهيمنة الاجتماعية والاقتصادية، ولكنه أيضًا يشرعنها من خلال تأسيس مفاهيم الشرعية والاعتراف المتبادل بين الفاعلين في النظام.

هذا النوع من الرأسمال يشكل الأساس لما يُسمى بـ "اقتصاد الثروات الرمزية"، حيث تُدار الرموز والمعاني بطريقة تعزز العلاقات التراتبية وتدعم استمرار الهيمنة، من خلال هذه العمليات، يُصبح الرأسمال الرمزي وسيلة للتحكم والتأثير على الآخرين بطرق تتجاوز الثروة المادية، موفرًا سلطة تعتمد على القيم والمعايير الاجتماعية المقبولة.¹

بورديو يُشدد على أن الرأسمال الرمزي يعمل كنظام يتطلب الاعتراف والتقدير من الآخرين ليكون فعالاً، في هذا السياق، يُصبح الرأسمال الرمزي أداة لإعادة إنتاج السلطة وترسيخ الهيمنة من خلال التفاعلات اليومية والممارسات الاجتماعية التي تؤكد التراتبيات القائمة وتعززها.

هذه الديناميكيات تُظهر كيف يُمكن للهياكل الاجتماعية أن تُبقي على نفسها من خلال الاستثمار في أشكال الرأسمال التي تُعزز النظام القائم وتعزز التبعيات، بورديو يُقدم نظرة نقدية لكيفية تأثير الرأسمال الرمزي على العلاقات الاجتماعية والثقافية، مؤكدًا على أن السلطة ليست فقط مسألة ثروة مادية، بل هي أيضًا مسألة رموز ومعاني تُشكل كيفية تفاعل الأفراد وجماعات داخل النسيج الاجتماعي.

في نهاية المطاف، تعمل النظرية المتعددة الأبعاد للرأسمال التي وضعها بورديو على فهم أعمق لكيفية تفاعل القوى داخل الفضاء الاجتماعي وتوضح العلاقات المعقدة بين الأشكال المختلفة للرأسمال في تشكيل النظام الاجتماعي والثقافي.

تمتد هذه النظرية لتشمل الطريقة التي يتم بها تعميق فهمنا للعمليات الاجتماعية من خلال الدراسة المعمقة للرأسمال، يتجلى ذلك في كيفية توظيف الرأسمال الرمزي لتحقيق مكاسب في السلطة والنفوذ، والتي غالبًا ما تكون خفية ولكنها فعالة في تحديد السلوكيات والتفاعلات ضمن البنى الاجتماعية المختلفة.

بورديو يؤكد على أن الرأسمال الرمزي لا يعمل بمعزل عن الأنواع الأخرى من الرأسمال، بل يتفاعل بشكل مستمر مع الرأسمال الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، هذه التفاعلات تشكل شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية التي تحكم كيفية توزيع القوة والموارد ضمن المجتمع،

¹ المرجع نفسه، ص 166.

يعكس الرأسمال الرمزي القيم والتوقعات الاجتماعية ويعمل كوسيط للهيمنة والتحكم، حيث يمكن للأفراد والجماعات استخدامه لتعزيز مكانتهم وتأمين موقعهم في التراتبية الاجتماعية.

الرأسمال الرمزي، إذًا، يمثل أداة مركزية لفهم كيفية ترسيخ الهيمنة وإعادة إنتاج البنى الاجتماعية من خلال الاعتراف والشرعية¹، هو يؤثر على تصورات الأفراد لأنفسهم وللآخرين، ويحدد كيفية تفاعلهم مع بعضهم البعض، يشير بورديو إلى أن الرأسمال الرمزي يعزز من تفاوتات القوة ليس فقط من خلال الموارد الاقتصادية أو الثقافية التي يتركها الفرد، ولكن أيضًا من خلال القدرة على التأثير في الإدراكات والمعايير الاجتماعية.

¹ ستيفان شوفالبييه، كريستيان شوفيرييه، مرجع سابق، ص 166.

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل، من خلال التحليل التاريخي والفلسفي، ندرك أن فهم السلطة وأبعادها تطلب دراسة شاملة لمختلف المنظورات والنظريات المتعلقة بها، فالفلاسفة وعلماء الاجتماع قدموا مساهمات قيمة في فهم طبيعة السلطة وتأثيرها على المجتمعات، مما يسهم في تطوير السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز المشاركة الديمقراطية.

وخلصنا إلى أن السلطة الرمزية تمثل جانباً مهماً من أبعاد السلطة، حيث تعتمد على استخدام الرموز والرموز المتعارف عليها في المجتمع لتعزيز الهويات والقيم المشتركة والتأثير على سلوكيات الأفراد.

ويبقى فهم السلطة الرمزية ودورها أمراً حيوياً في دراسة العلاقات الاجتماعية وتحليل تأثيرها على سلوك الأفراد وتشكيل المجتمعات.

الفصل الثالث :
الأستاذ الجامعي: سلطته ودوره
المجتمعي

الفصل الثالث : الأستاذ الجامعي: سلطته ودوره المجتمعي

تمهيد

I. الجامعة والأستاذ الجامعي

1. الجامعة

1.1. مفهوم الجامعة

2.1. أهداف الجامعة

3.1. الوظيفة الثالثة للجامعة

4.1. الأهداف العامة للجامعة

5.1. الجامعة والتعليم عن بعد

2. الأستاذ الجامعي

1.2. مفهوم الأستاذ

2.2. مفهوم الأستاذ الجامعي

3.2. وظائف الأستاذ الجامعي

4.2. مهارات الأستاذ الجامعي

5.2. أسلاك الأستاذ الجامعي

6.2. صفات الأستاذ الجامعي

7.2. تكوين الأستاذ الجامعي

8.2. أخلاقيات مهنة الأستاذ الجامعي

II. أبعاد سلطة الأستاذ الجامعي

1. سلطة الأستاذ الجامعي

2. تحولات السلطة وتداخلاتها

3. التداخل بين السلطة الثقافية والأخلاقية

4. تفاعل الهابيتوس مع السلطة الأخلاقية

5. دور الأستاذ الجامعي في خدمة المجتمع

خلاصة الفصل

تمهيد

يحتل الأستاذ الجامعي مكانة محورية في المنظومة الأكاديمية، حيث يجمع بين الرمزية الثقافية والمسؤولية المجتمعية، يهدف هذا الفصل إلى دراسة الثنائية القائمة بين المكانة الرمزية للأستاذ الجامعي والواقع العملي الذي يواجهه في سياق التحولات المعاصرة، إذ تتمحور الإشكالية في موازنة ما ينبغي أن يكون عليه الأستاذ الجامعي مما يحمله من سلطة رمزية وثقافية من جهة، ومتطلبات الواقع الأكاديمي والمجتمعي من جهة أخرى.

سنسعى لدراسة سلطة الأستاذ الجامعي ومصادرها وسنولي أهمية بالغة لفهم ديناميكيات هذا الحقل وتأثيره على المجتمع ككل، وسنسعى إلى تقديم رؤية شاملة لمكانة الأستاذ الجامعي ودوره المتعدد الأبعاد في السياق الأكاديمي والمجتمعي الأوسع.

I. الجامعة والأستاذ الجامعي:

1. الجامعة

1.1. مفهوم الجامعة:

الجامعة تمثل المرحلة النهائية في المسيرة التعليمية للأفراد، وتعتمد فعاليتها على مجموعة متكاملة من العوامل، هذه العوامل تشمل الهياكل التنظيمية، والأنظمة الإدارية، والبرامج الأكاديمية، بالإضافة إلى السياق الثقافي والاجتماعي الذي تعمل فيه، ومن الضروري إدراك أن الجامعة ليست كياناً منفصلاً عن محيطها، بل هي جزء حيوي من النسيج المجتمعي، لذا، فإن ازدهارها وتطورها مرهون بقدرتها على التكيف مع احتياجات المجتمع المتغيرة، هذا التكيف يتجلى في تطوير أنشطتها التعليمية وتوجيه بحوثها لتلبية المتطلبات المجتمعية الملحة¹.

فالجامعة " هي شكل من أشكال التطور الاجتماعي للمؤسسة التعليمية التي بدأت بالأسرة، مروراً بأمكان العبادة وملحقاتها، مثل: الكتاتيب، أو ما شابه ذلك في الثقافات الأخرى، ثم تأسيس المدرسة، وانتهت بهذا الشكل النهائي (الجامعة) الذي يمثل قمة هرم المؤسسات التعليمية المعاصرة"².

وتعد مؤسسة إنتاجية تعمل على إثراء المعارف وتطوير التقنيات وتهيئة الكفاءات مستفيدة من التراكم العلمي الإنساني في مختلف المجالات العلمية والإدارية والتقنية، إذ تمثل صورة من صور المنظمات المعقدة التي تمثل بدورها الأنماط والأشكال التنظيمية المختلفة للعمل الجمعي والمجتمعي وبخاصة ما ينطوي عليه ذلك العمل من البناءات التنظيمية الرسمية للمجتمع³.

بهذا المفهوم، تصبح الجامعة ليست مجرد مؤسسة تعليمية، بل هي منارة للتنوير والتقدم، تتفاعل بشكل ديناميكي مع محيطها، مستجيبة لتحدياته ومساهمة في صياغة مستقبله، ويؤكد حامد ربيع⁴ (1925-1989) أن أي جامعة يجب أن تملك وظيفة حضارية، "فالجامعة هي

¹ محمد العربي ولد خليفة، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 177.

² عبد النبي رجواني، مجالات وأفاق تكوين الأساتذة، دار إفريقيا الشرق، المغرب، 2008، ص 17.

³ محمود سعود قظام السرحان، الصراع القيمي لدى الشباب العربي (دراسة حالة الأردن)، وزارة الثقافة، الأردن، 1994، ص 69.

⁴ مفكر مصري من رواد الفكر السياسي الإسلامي في العصر الحديث، تبني مشروع فكري محوره الأمة، وعنوانه: "أمّتي في العالم".

معقل الثقافة القومية، وهي من تمثل علاقة ترابط ثابتة بين الماضي والحاضر والمستقبل عبر نظام القيم التاريخية للمجتمع"¹.

2.1. أهداف الجامعة:

حدد تايلور ثلاث أهداف للجامعة وفقا لنموذجه التقويمي في المجال التربوي الذي تمحور على التأكد بالدليل من تحقيق الأهداف أو عدم تحققها وبأية درجة، وعملية التقويم المتبعة كانت تتمثل في القياس القبلي والبعدي للأهداف الناتجة من مخرجات العملية التعليمية ثم إصدار الحكم القيمي سواء كان إيجابيا أو سلبيا وهذه الأهداف هي:

- المعرفة وتكوين المتخصصين في المهن العالية التي يحتاجها المجتمع.
- تهيئة الظروف الملائمة للبحث العلمي ومزاولته.
- تقديم الخدمات العامة للمجتمع.²

3.1. الوظيفة الثالثة للجامعة :

تمثل الخدمة العامة الوظيفة الثالثة للجامعة المنتجة، "خدمة المجتمع"، و"الخدمة العامة" أكثر تحديدا من "خدمة المجتمع" للدلالة على الوظيفة الثالثة من وظائف الجامعة، وذلك لاختلاط مفهوم خدمة المجتمع مع وظيفة التعليم، فالتعليم يمكن النظر إليه من منظور عام على أنه خدمة، وكذا الوظيفة الثانية وهي وظيفة البحث العلمي، أما مفهوم "الخدمة العامة" فيشير إلى جوانب أكثر تحديدا، وتعني الخدمة العامة كل ما تقوم به الجامعة المنتجة من أنشطة وخدمات تتوجه بها أصلا إلى غير منتسبيها (من طلاب وأعضاء هيئة التدريس) من أفراد المجتمع وجماعاته وتنظيماته ومؤسساته.³

وتأتي أهمية الخدمة العامة كوظيفة من وظائف الجامعة المنتجة من كونها أداة لتطبيق المعرفة في ميادين متعددة، وترجمتها إلى واقع ملموس يساهم في تقدم المجتمع ونموه. وذلك من خلال ما تشتمل عليه هذه الوظيفة من برامج متنوعة تؤدي إلى استمرارية تعليم أفراد المجتمع وتحسين

¹ حسان عبد الله حسان، مرجع سابق، ص 76.

² عويسي كمال، الوسط الجامعي والانتماء المذهبي، دراسة سوسيو أنثروبولوجيا لعلاقات الطلبة للمذهبين المالكي والإباضي بالمركز الجامعي بغرداية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2016/2017، ص 39.

³ عبد العزيز عبد الله السنبل ونور الدين محمد عبد الجواد، الأدوار المطلوبة من جامعات دول الخليج العربية في مجال خدمة المجتمع، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 1993، ص 205.

أدائهم لأعمالهم، وتعريفهم بالجديد في تخصصاتهم ومهنتهم، كما أن هناك بعض الفوائد الأخرى التي يمكن أن تتحقق من أهمها أن:

- الخدمة العامة وسيلة تمكن الطلاب والأساتذة من المشاركة في نهضة مجتمعهم وتحقيق ذاتهم وتعزيز انتمائهم لوطنهم.

4.1. الأهداف العامة للجامعة:

أهداف معرفية: وهذا الهدف يتعلق بكل ما يرتبط بالمعرفة، من تعليم الأفراد مختلف المعارف والمهارات وتطوير البحث العلمي ودعمه بشكل كبير.

أهداف اجتماعية: وهي الأهداف ينادى بها خدمة المجتمع بشكل مباشر وتعمل على استقراره وتماسكه وحل مختلف مشاكله والسعي لإيجاد حلول لها.

أهداف اقتصادية: والتي من شأنها أن تعمل على تقوية اقتصاد المجتمع بواسطة البحث العلمي مع تشجيع إدارات والكفاءات المؤهلة والمدرّبة للسيطرة على مختلف المشاكل الاقتصادية التي يتعرض لها المجتمع المحلي¹.

5.1. علاقة الجامعة بالمجتمع المدني

تعتبر الجامعة مؤسسة مركزية في المجتمعات الحديثة، تجمع بين البحث والتعليم وخدمة المجتمع. في ضوء نظرية الحقول الاجتماعية لبيير بورديو، يمكننا أن نتساءل عن مكانة الجامعة ضمن حقل المجتمع المدني ومدى استقلاليتها كحقل خاص بها.

الحقل الأكاديمي

الحقل الأكاديمي هو الفضاء الذي تعمل فيه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، يتميز هذا الحقل بتركيزه على إنتاج المعرفة، البحث العلمي، والتعليم، الفاعلون في هذا الحقل يتنافسون على رأس المال الأكاديمي والعلمي، مثل الشهادات، المناصب، السمعة الأكاديمية، والإنتاج العلمي².

الحقل المدني

¹ المرجع نفسه، ص 40.

² رونالد بارنيت، إعادة تشكيل الجامعة علاقات: جديدة بين البحث والمعرفة والتدريس، ترجمة: شكري عبد المنعم مجاهد، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 47.

الحقل المدني يشمل المنظمات غير الحكومية، الجمعيات، الحركات الاجتماعية، والمبادرات المجتمعية التي تعمل على تعزيز المشاركة المدنية، حقوق الإنسان، التنمية المستدامة، والتغيير الاجتماعي. الفاعلون في هذا الحقل يسعون للحصول على رأس المال الاجتماعي والثقافي لتعزيز تأثيرهم ونفوذهم في المجتمع.

علاقة الجامعة بالمجتمع المدني

1. الاستقلالية النسبية

وفقاً لبورديو، يمكن اعتبار الجامعة والمجتمع المدني كحقلين مستقلين نظراً لاختلاف أهداف ومنطق العمل في كل منهما، الحقل الأكاديمي يركز على إنتاج المعرفة والاعتراف الأكاديمي، بينما يركز الحقل المدني على العمل الاجتماعي والتأثير المجتمعي، رغم ذلك، هناك تداخلات وتفاعلات بين الحقلين.

2. التفاعل والتكامل

تفاعل الجامعة مع المجتمع المدني بطرق متعددة، الجامعات تشارك في مشاريع مجتمعية، تقدم استشارات للمنظمات غير الحكومية، وتساهم في تطوير سياسات عامة من خلال الأبحاث. بالمقابل، يدعم المجتمع المدني الجامعات من خلال التمويل، المشاركة في البرامج الأكاديمية، وتقديم التغذية الراجعة حول الاحتياجات المجتمعية.

3. السلطة والتأثير

الجامعات تمتلك سلطة معرفية تؤثر بشكل كبير على المجتمع المدني، من خلال الأبحاث والدراسات، يمكن للجامعات توجيه السياسات والممارسات المجتمعية. كما يمكن أن تعمل كمنصات لنشر القيم المدنية وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

4. التحديات المشتركة

كلا الحقلين يواجهان تحديات مشتركة مثل نقص التمويل، الحاجة إلى الاستجابة للتغيرات الاجتماعية، والمطالبة بالشفافية والمساءلة، هذه التحديات تتطلب تعاوناً وثيقاً بين الحقل الأكاديمي والمجتمع المدني لتحقيق الأهداف المشتركة.

2. الأستاذ الجامعي:

1.2. مفهوم الأستاذ:

جاء في مجمع اللغة العربية بأن مفهوم الأستاذ هو: "المعلم والماهر في الصناعة يعلمها غيره إذن فكلمة "الأستاذ" الفارسية الأصل معناها الماهر في عمله وحرفته، والحرفة موهبة كانت أم مهنة، تتطلب إضافة إلى مهارات متخصصة ثابتة القدرة الذاتية على الصقل والتطوير، في انسجام بين الحفاظ على القواعد الأساسية المحددة للمهنة وإضافة تحسينات عليها¹.

2.2. مفهوم الأستاذ الجامعي:

هو " محور الارتكاز في منظومة التعليم الجامعي بحثا وتعلما وخدمة للمجتمع ومشاركة في التطور الشامل، وهو العمود الفقري في نقد الجامعة وهو مفتاح كل إصلاح وأساس كل تطوير، وعلى كفاءته وإنتاجه يتوقف نجاح الجامعة"².

فالأستاذ الجامعيون هم " مجموعة الأشخاص الناقلين للمعرفة والمسؤولين على السير الحسن للعملية البيداغوجية بالجامعة والقائمين بوظائف وواجبات مختلفة مثل التدريس والتوجيه العلمي للطلاب وإجراء البحوث العلمية والإشراف عليها"³.

وتشكل الجامعة حقلاً للتفاعلات والعلاقات بين مختلف الفاعلين داخلها، حيث تتنافس الأطراف على اكتساب الاعتراف والشرعية العلمية، ويحتل الأستاذ الجامعي موقعاً محورياً في هذا الحقل، إذ يعتمد تأثيره ومكانته على حجم إنتاجه المعرفي وتراكم خبرته البحثية.

لكن لكي يتمكن الأستاذ من التفرغ للبحث والإبداع، ينبغي توفير الظروف الملائمة له داخل الجامعة وخارجها، فاليئة المؤسساتية والمادية الداعمة تمكنه من التركيز على عمله الأكاديمي والانخراط في القراءة والتجريب والتدريب، ما يعزز من إنتاجيته وقدرته على المساهمة في التقدم المعرفي.

وبقدر ما تحرص الجامعة على توفير هذه الظروف لأساتذتها، بقدر ما ترتقي سمعتها العلمية وتتعزيز مكانتها بين الجامعات الأخرى، فالجامعة لا تستمد قوتها من مبادئها المادية

¹ عبد النبي رجواني، مرجع سابق، ص 17.

² الموضوع نفسه.

³ صالح عبد العزيز، التربية وطرق التدريس، دار المعارف، ج 3، مصر، د س ، ص 76.

فحسب، بل من رصيد أعضائها الأكاديميين وإسهاماتهم البحثية، التي تشكل العنصر الأساسي في بناء هويتها ومكانتها في الحقل الأكاديمي¹.

الأستاذ الجامعي إذن هو أحد الأعضاء الفعالين في العملية التعليمية، يحمل شهادة ماجستير أو دكتوراه وله أدوار هامة عدة داخل الجامعة وخارجها، ومن مهامه نقل المعارف والمعلومات للطلبة الجامعيين بمختلف مستوياتهم وتخصصاتهم، كما يؤدي في النهاية إلى نجاح التعليم الجامعي أو فشله وبالتالي إلى ازدهار أو انحطاط المجتمع في مختلف المجالات.

3.2. وظائف الأستاذ الجامعي:

يأخذ الأستاذ الجامعي وظائفه وتتحدد من خلال الوظائف الجامعية، لأنه في ضوءها تتحدد المهام المطلوبة منه، باعتباره من الفاعلين الرئيسيين، وبالرغم من صعوبة حصر الوظائف الرئيسية للجامعة، ومسؤولياتها نحو عالم المعرفة ومجتمعها، إلا أنه يمكن التأكيد على وجود اتفاق على أهمية قيام الجامعة بالوظائف الثلاثة التالية:

- إعداد الإطارات ونقل المعرفة والمحافظة عليها.

- البحث العلمي.

- خدمة المجتمع.

من البديهي أن تُشتق مهام أو وظائف الأستاذ الجامعي من هذه الوظائف².

لذا تتعدد وظائف الأستاذ الجامعي ما بين القيام بالبحوث العلمية والتدريس وخدمة المجتمع، وهذه الوظائف عبارة عن الوظيفة الأكاديمية التي يقوم بها الأستاذ، لأن هناك أدواراً أخرى يقوم بها الأستاذ وفقاً لفلسفة الجامعة ورؤيتها لوظائفها في المجتمع، حيث هناك مسؤوليات تُضاف إليه أثناء حياته الوظيفية، وهي عبارة عن الوظيفة الإدارية التي يقوم بها وأهمها المشاركة في إدارة الجامعة أو الكلية أو القسم، بالإضافة إلى الوظيفة الأكاديمية المتمثلة

¹ العجمي محمد حسنين، التطور الأكاديمي والإعداد للمهنة الأكاديمية بين تحديات العولمة ومتطلبات التدويل، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 2.

² فتحي درويش عشيبه، دراسات في تطوير التعليم الجامع على ضوء التحديات المعاصرة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، مصر، 2009، ص 9.

في البحث العلمي والتدريس وخدمة المجتمع والوظيفة الإدارية، فإن الأستاذ الجامعي يقوم كذلك بدور مهم جدا، من خلال قيامه بعدة مهام منها:

1.3.2. التدريس:

يُعدّ التدريس من أهم الوظائف التي ارتبطت بالتعليم الجامعي منذ نشأته؛ فهو نشاط يمارسه أستاذ الجامعة بهدف السعي لتحقيق عملية التعليم، ويتم عن طريق نقل المعارف والخبرات، وتنمية المهارات والميول، واكتساب القيم، واكتشاف المواهب، والاطلاع على كل جديد،¹ وتنمية العادات الصحية وفلسفة الحياة للطلاب، مما يساهم في تنمية القوى البشرية، ورفع كفاءتها، وتطوير قدراتها؛ لتهيئتها لأعمال ونشاطات متعددة لمجالات العمل، ويربط بين الجوانب التطبيقية والنظرية.²

2.3.2. البحث:

وهو العمل على معالجة المشاكل والصعوبات التي تعترض سبيل تقدم المجتمعات، ومحاولة الوصول إلى حلول مناسبة. كما أنها تساعد على تنظيم السلوك بهدف النمو الإدراكي البشري وزيادة قدرته على الاستفادة من خيارات الأرض ومواردها وما يوفر الحياة الكريمة للفرد والمجتمع.

3.3.2. التنشيط:

- مناقشة أهداف التدريس والتكوين مع المعنيين والمهتمين.
- القيام بتحليل الجماعي للطلب على التكوين.
- القيام بدراسات تحليلية للوضعيات والبيئات التكوينية.
- تحليل البرامج وتقييمها وجعلها تساهم في التطورات.
- ممارسة قيادة المجموعات داخل الجامعات.
- تسهيل وتنظيم عملية التكوين التعاوني.

¹ مكتب التربية العربي لدول الخليج، مذكرة بشأن الإعداد اللازم لأعضاء هيئة التدريس الجامعي في جامعات الدول الأعضاء، مقدمة إلى مجلس التعليم العالي، الدورة 17، العين، الامارات، 1989، ص3.

² إسماعيل محمد دياب، العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم الجامعي، عالم الكتب، 1990، ص39-40.

- تحليل واستعمال التحفيزات الفردية والجماعية للحصول على الأهداف التكوينية المرغوبة.

4.3.2. الإعلام والتوجيه:

- تقييم التحفيزات والاتجاهات لدى الطلبة بهدف توجيههم إلى الأفضل في تكوينهم.
- إعداد واعتماد نظام وثائق في مجالات التخصص، والتركيز على استعمال مصادر التوثيق لتشجيع التعلم الذاتي والتطور الشخصي.
- توجيه عملية التكوين صوب مجموعة من المعطيات الاقتصادية والاجتماعية.
- توجيه الطلبة أثناء إنجازهم لمشاريعهم لضمان الوصول إلى الأهداف المرسومة.
- إعلام الطلبة بنتائجهم ومدى تقدمهم لتوفير تغذية راجعة ذاتية، ومساعدتهم على تطوير ذواتهم.
- تدريب الطلبة وتوجيههم إلى كيفية التعامل مع المعرفة ومعالجتها واستغلالها في تنمية قدراته ومهاراته.
- مساعدة الطلبة على اختيار مساراتهم الدراسية والمهنية.

5.3.2. الإرشاد والإرشاد الأكاديمي:

يقدم الأستاذ الجامعي الدعم والإرشاد للطلاب في اختيار المسارات الأكاديمية، وتحديد اهتمامات البحث، وحل المشكلات الأكاديمية والمهنية التي يواجهونها.

6.3.2. الإدارة الأكاديمية:

يمكن للأستاذ الجامعي أن يشارك في الإدارة الأكاديمية بالجامعة، مثل تطوير المناهج الدراسية، وتنظيم الفعاليات الأكاديمية، والمساهمة في عمليات التقييم والتطوير التعليمي.

7.3.2. التفاعل مع المجتمع:

يمكن للأستاذ الجامعي المساهمة في خدمة المجتمع المحلي والعالمي من خلال برامج تعليمية خارجية، والمشاركة في مشاريع بحثية أو استشارية تخدم الجمهور العام.

8.3.2 التقييم:

تقويم التحصيل من خلال اختبارات ومقاييس، لتقدير تحصيل الطلاب ومهاراتهم وكفاءاتهم وكذا تقدير مدى كفاءة المدرس واستخدامه لتقنيات التعليم المختلفة؛ إضافة إلى تقويم البرامج والمناهج التعليمية المقدمة للطلاب، وإبداء الرأي حول مدى أهميتها ونجاحها¹.

4.2. مهارات الأستاذ الجامعي:

في جميع مسائل التدريس هناك نوعين من المهارات:

- مهارات شخصية: وتتمثل في موهبة الاتصال، قدرة الاستماع، الإشعاع الشخصي، الحماس، ولكل أستاذ مهاراته ابتداءً من شخصيته وخبرته الذاتية والمهنية.
- مهارات علمية وتقنية: وتتمثل في التحكم في التخصصات، فن تدريس التخصصات، تحديد أهداف التدريس، تخطيط الدرس، تقنيات التدريس تقنيات التقييم².

5.2. أسلاك الاساتذة الباحثين:

فإن أسلاك الأساتذة الباحثين كما يأتي:

- سلك المعيد يبقّى في طريق الزوال.
- سلك الأساتذة المساعدين: ويضم رتبتين:
 - رتبة الأستاذ المساعد قسم - ب-
 - رتبة الأستاذ المساعد قسم - أ-
- سلك الأساتذة المحاضرين: ويضم رتبتين:
 - رتبة أستاذ محاضر قسم - ب-
 - رتبة أستاذ محاضر قسم - أ-
- سلك الأساتذة ويضم رتبة أستاذ.

¹ بسمة بن صالح، مدى تكيف الأستاذ الجامعي مع أهداف نظام L.M.D من خلال عمليتي التدريس والتقييم، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017، ص40.

² Ahmed Chabchoub, **Quelles Compétences Pédagogiques pour Enseigner au Supérieur**, Tunis, Publications de l'Atured, 2007, p:7

- سلك الأستاذ المميّز.¹

6.2. صفات الأستاذ الجامعي:

- الإمام بحقل اختصاصه والتفهم العميق لموضوعه بما يمكنه من المساهمة في تطويره والقدرة على ربطه بحقول وتجارب أخرى.
- القدرة على تخطيط وتنفيذ البحوث العلمية في حقل تخصصه.
- الخبرة العلمية والتطبيقية في حقل اختصاصه.
- قدرته ورغبته في مواكبة التغيرات التكنولوجية المحلية وتفهمه لظروف ومشاكل العمل في حقل تخصصه.
- الرغبة والافتناع بمهنة التعليم الجامعي والتقني واستيعاب مفهوميها.
- التأهيل التربوي والفكري بما يتناسب ومتطلبات العمل.
- التأهيل لاستخدام الوسائل التعليمية الحديثة والقدرة على إيصال المعلومات للطلبة بشكل مناسب.²

7.2. تكوين الأستاذ الجامعي:

إن التحولات الجذرية التي شهدتها الجزائر منذ استقلالها في 1962 وحتى 2008 في شتى المجالات تستدعي إعادة النظر في دور الجامعة وأساليب التكوين فيها، فبينما كان الدور التقليدي للجامعة يتمحور حول توفير المعرفة، أصبح من الضروري الانتقال إلى دور استراتيجي جديد يركز على إنتاج المعرفة، هذا التحول يتطلب تبني استراتيجيات مبتكرة في تكوين الأساتذة الجامعيين، ويجب أن يتجاوز التكوين الجامعي مرحلة تلقين المعارف التقليدية إلى تطوير قدرات تطبيق هذه المعارف واستثمار المهارات بشكل عملي، هذا يعني تحولاً جوهرياً في منهجية التكوين، حيث يصبح الأستاذ محفزاً لإنتاج المعرفة وليس مجرد ناقل لها. إن تكوين الجديد للأساتذة يجب أن يركز على تنمية مهارات البحث العلمي، والابتكار، والتفكير النقدي، وأساليب التدريس التفاعلية، كما يجب أن يشمل التكوين تطوير قدرات

¹ الجريدة الرسمية، المرسوم تنفيذي رقم 08-131 المؤرخ 03 ماي 2008 الذي يضمن القانون الأساسي الخاص بالبحث الدائم، ص 28-36.

² بسمه بن صالح، مرجع سابق، ص 49.

الأساتذة على استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم والبحث، وبهذا النهج في التكوين تتحول الجامعة إلى مركز لإنتاج المعرفة وتطويرها، مما يسهم في دفع عجلة التنمية الشاملة في المجتمع الجزائري، ويعزز قدرتها على مواجهة التحديات المعاصرة والمستقبلية من خلال تكوين أساتذة قادرين على الإبداع والابتكار في مجالات تخصصهم.

ويشير مفهوم التكوين الأستاذ الجامعي إلى نظام التعليم المتكامل الذي يهدف إلى إعداد وتأهيل الباحثين والخريجين المتميزين ليصبحوا أساتذة جامعيين أكفاء، ويتضمن هذا النظام أهدافاً محددة وخطة تدريسية شاملة تركز على أربع مجالات رئيسية: التخصص الأكاديمي المتعمق، مهارات البحث العلمي، أساليب التدريس الجامعي، وأخلاقيات المهنة الأكاديمية، كما يشمل البرنامج مواد دراسية متقدمة، وورشات عمل بحثية، وتدريب عملي على التدريس تحت إشراف أساتذة ذوي خبرة، وتهدف عمليات هذا النظام إلى تطوير قدرات المتدربين في إنتاج المعرفة، تطبيق مناهج البحث الحديثة، واستخدام تقنيات التعليم المتطورة، ويتم تنفيذ هذا التكوين عادة في الجامعات ومراكز البحث المتخصصة، ويمكن أن يشمل برامج الدراسات العليا كالماجستير والدكتوراه، إضافة إلى دورات تأهيلية خاصة، والهدف النهائي هو تخرج أساتذة جامعيين قادرين على الارتقاء بمستوى التعليم العالي والبحث العلمي، والمساهمة في تطوير المعرفة في مجالات تخصصهم¹.

1.7.2. أساليب إعداد وتكوين الأستاذ الجامعي:

إن إعداد معلمي المدارس إلزامي وتنظمه هيئات رسمية في معظم الدول، أما تكوين الأستاذ الجامعي فغالباً اختياري ويعتمد على جهود فردية أو محلية، واستثناء لذلك تتبع دول شرق أوروبا نظاماً مركزياً لإعداد أساتذة الجامعات مع امتحانات عامة وأساليب متنوعة نذكر منها ما يلي²:

أ - أسلوب التكوين القائم على تحليل النظم:

يعتبر التعليم الجامعي نظاماً متكاملاً من ثلاث مكونات رئيسية، وهذه المكونات تتفاعل وتتكامل بشكل وثيق، ولكل منها وظيفة محددة في عمل النظام التعليمي ككل، وهذه الأجزاء هي:

¹ لحسن بوعبد الله مقداد، تقويم العملية التكوينية في الجامعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 90.

² سلامي دلال وإيمان عزي، (تكوين الأستاذ الجامعي الواقع والأفاق)، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد الثالث، جامعة الوادي، الجزائر، 2013، ص 155.

- المدخلات: وتشمل الأساتذة المرشحين للتكوين، ومؤهلاتهم، واستعداداتهم.
- العمليات: وتتضمن طرق اختيار وتدريب الأساتذة على متطلبات المهنة، خاصة التدريس والبحث العلمي.

- المخرجات: أساتذة جامعيون مؤهلون وأكفاء، يتميزون بصفات مثل: التمكن من التخصص، المهارات النفسية والاجتماعية، القدرة على التخطيط والتدريس الفعال، المرونة والابتكار، الالتزام الأخلاقي والثقافي، القدرة على التواصل وإدارة الحوار، هذه المكونات تتفاعل لتحقيق هدف تكوين أساتذة جامعيين قادرين على تحمل مسؤولياتهم العلمية والمهنية، ولتعزيز فعالية أسلوب تحليل النظم في تكوين الأستاذ الجامعي، يضاف عمليتان مهمتان هما:

- التغذية الراجعة: وتهدف إلى تقييم المخرجات وفق الأهداف المحددة، وتحديد نقاط القوة والضعف في المدخلات والعمليات والمخرجات، وتعزيز الجوانب الإيجابية وتعديل السلبية، واستخدام وسائل متنوعة لتقييم كفاءة التدريس (تحصيل الطلبة، آراء الطلاب والزملاء، التقييم الذاتي).
- المراقبة والضبط: مهمته متابعة مستمرة لضمان سير النظام في الاتجاه الصحيح، ومواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية، والاستفادة من تقنيات التعليم الحديثة (التعليم المفتوح، التعليم عن بعد، الدراسة المستقلة، الجامعات الافتراضية)، هاتان العمليتان تضمنان تحسين جودة النظام وتكيفه مع المستجدات، مما يؤدي إلى تكوين أكثر فعالية للأساتذة الجامعيين.

ب - تكوين الأستاذ الجامعي القائم على أسلوب إتقان الكفاءات:

تكوين الأستاذ الجامعي القائم على أسلوب إتقان الكفاءات هو منهج يستند إلى مبادئ تحليل النظم وضمان الجودة الشاملة، ويركز على تحديد وتطوير المهارات الضرورية للتدريس الفعال مستمدة من مواقف تدريسية واقعية، ويتضمن تصنيف هذه الكفاءات وتدريب الأساتذة عليها حتى إتقانها، ويعتبر الأستاذ مدخلاً أساسياً في نظام التعليم العالي مستهدفاً تطوير كفاءاته لخدمة أهداف الجامعة والمجتمع، وهذا الأسلوب يهدف إلى ضمان امتلاك الأساتذة للمهارات اللازمة لأداء مهامهم بكفاءة عالية، مما يسهم في تحسين جودة التعليم العالي ككل، ومن هذه الكفاءات نذكر منها:

- كفاءات شخصية: تشمل الاتزان النفسي، تحمل المسؤولية، القدوة الحسنة، والقدرة على الابتكار.
- كفاءات فنية (مهنية): تتضمن التخطيط، اتخاذ القرارات، إدارة الصف، واستخدام التكنولوجيا التعليمية.

- كفاءات أكاديمية: تركز على التمكن من المادة العلمية، البحث العلمي، والتطوير المستمر في مجال التخصص.

- كفاءات ثقافية: تهتم بسعة الاطلاع، متابعة الأحداث الجارية، والمعرفة بالثقافات المختلفة.

- كفاءات إدارية: تشمل مهارات القيادة، التنظيم، والتواصل الفعال.

وهذا الأسلوب يتميز بمنهجية منظمة في تحديد الكفاءات وتطويرها، مع التركيز على الأداء العملي وليس فقط المعرفة النظرية، ويهدف إلى إعداد أساتذة قادرين على مواجهة تحديات التعليم العالي الحديث، مع التأكيد على التعلم المستمر والتكيف مع التطورات التكنولوجية والتربوية.

ج - الأسلوب القائم على أدوار الأستاذ الجامعي:

وهو الأسلوب القائم على أدوار الأستاذ الجامعي هو منهج لتكوين الأساتذة يركز على تحديد وتطوير المهام الرئيسية التي يؤديها الأستاذ في الجامعة، هذا الأسلوب يشمل الأدوار التالية: تشكيل التفكير العلمي للطلاب وتعليمهم مهارات البحث، تنفيذ السياسة التربوية للجامعة وضمان جودة المناهج، تجسيد قيم المجتمع وكونه قدوة أخلاقية للطلاب، ربط الجامعة بالمجتمع من خلال المشاريع والدراسات العلمية، التطوير المهني المستمر والحفاظ على أخلاقيات المهنة، المساهمة في التغيير والتطوير الاجتماعي، استخدام أساليب تدريس حديثة وفعالة.

هذا الأسلوب يأخذ بعين الاعتبار التحديات المعاصرة خاصة تلك المرتبطة بالتكنولوجيا، فبينما تقدم التكنولوجيا فرصاً جديدة للتعليم والبحث، فإنها تطرح أيضاً تحديات أخلاقية وقيمية، لذا يجب على الأستاذ الجامعي أن يكون قادراً على الموازنة بين الاستفادة من التقدم التكنولوجي والحفاظ على القيم الأخلاقية والدينية، مع توعية الطلاب بمخاطر الاستخدام غير المسؤول للتكنولوجيا.

2.7.2. واقع تكوين الأستاذ الجامعي الجزائري:

تواجه عملية تكوين الأستاذ الجامعي في الجزائر تحديات جوهرية تؤثر على جودة التعليم العالي، وتمثل هذه التحديات في غياب منهجية موحدة للتكوين¹، مما يؤدي إلى تفاوت بين الإعداد النظري والتطبيق العملي، كما يُلاحظ ضعف في الإعداد التربوي والمهني للأساتذة قبل التحاقهم بالتدريس، إضافة إلى قصور

¹ زين الدين ضياف، مصطفى بعلي، التعليم العالي وإدارة الجودة الشاملة، الملتقى الوطني الرابع للبيداغوجيا حول ضمان جودة التعليم العالي - المبررات والمتطلبات - من تنظيم نيابة رئاسة الجامعة للتكوين العالي والتكوين المتواصل والشهادات و خلية الجامعة لضمان الجودة بجامعة بسكرة / الجزائر يومي 25-26 نوفمبر 2008، ص 50-51.

في التدريب العملي خلال مرحلة الدراسات العليا، وهناك أيضاً ضعف ملحوظ في تأهيل الأساتذة للبحث العلمي المستقل وغياب التركيز على دورهم في تنمية المجتمع، هذا الوضع أدى إلى انفصال بين الجامعة والمجتمع، وغياب بيئة أكاديمية محفزة للتطوير الذاتي والنقد البناء، ولمعالجة هذه الإشكاليات يتعين على الجامعات الجزائرية إعادة النظر في سياسات تكوين الأساتذة، مع التركيز على تطوير برامج شاملة تجمع بين النظرية والتطبيق، تعزيز مهارات البحث العلمي، وربط التكوين باحتياجات المجتمع، مع خلق بيئة أكاديمية تشجع على التطوير المستمر.

وتواجه عملية تقويم الأستاذ الجامعي في الجزائر عدة تحديات تؤثر سلباً على فعاليتها وأدائه، ومن أبرز هذه التحديات هو غياب أدوات التقويم الموضوعية والأساليب الدقيقة لتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس، ويضاف إلى ذلك مشكلة نفسية تتمثل في إحساس بعض الأساتذة بأنهم فوق مستوى التقييم معتقدين أنه لا يوجد من يرقى مستواهم العلمي ليقّمهم، كما تبرز إشكالية عدم جدية التقويم في بعض الأحيان، حيث يتم التركيز على تقديم صورة إيجابية عن العملية التعليمية، مما يجعل التقويم عملية شكلية لا تعكس الواقع الفعلي، وأخيراً هناك مشكلة عدم إحساس الأستاذ الجامعي بجدوى عملية التقويم وتأثيرها الإيجابي على حياته المهنية، مما يقلل من اهتمامه وجدوته في التعامل مع هذه العملية، هذه التحديات مجتمعة تؤدي إلى إضعاف فعالية نظام التقويم وتحد من قدرته على تحسين جودة التعليم العالي.

وتتعدد الأسباب وراء الأوضاع السلبية في المنظومة الجامعية الجزائرية، ويبرز منها عاملان رئيسيان. أولهما، غياب الإطار القانوني الملزم لتطوير الأساتذة الجامعيين مهنيًا وعلميًا، حيث أن المرسوم التنفيذي رقم 13-008 الخاص بالتكوين المستمر للأساتذة يفتقر إلى الوضوح في تحديد مدة ومجالات هذا التكوين، ثانيهما ضعف التنسيق بين الجامعة والمحيط الاجتماعي والاقتصادي، مما يخلق فجوة بين المخرجات الأكاديمية ومتطلبات سوق العمل، هذان العاملان يشكلان تحديات جوهرية تعيق تطور وفعالية التعليم العالي في الجزائر¹.

والوضع الراهن للأستاذ الجامعي الجزائري أفرز العديد من الظواهر السلبية التي تؤثر سلباً على جودة التعليم العالي، فقد لوحظ ميل سلبى نحو مهنة التدريس مصحوباً بتراجع ملحوظ في الاهتمام بالتطوير الذاتي في مجالي التدريس والبحث العلمي، كما برز عدم الانضباط في أداء الواجبات المهنية، وتجمد أساليب التدريس عند الطرق التقليدية كالتلقين والمحاضرة دون تطوير، هذه العوامل مجتمعة أدت إلى انخفاض واضح

¹ المرجع نفسه، ص 50-51

في مستوى التحصيل العلمي للطلاب، مما يشكل تحدياً كبيراً أمام تطور المنظومة الجامعية وقدرتها على مواكبة التطورات العالمية في مجال التعليم العالي.

3.7.2. حلول مشاكل تكوين الأستاذ الجامعي الجزائري:

تعد عملية التنمية المهنية للأستاذ الجامعي مسألة حيوية تبدأ من مرحلة الاختيار الدقيق وتستمر طوال حياته المهنية، تتضمن هذه العملية سلسلة من الإجراءات المترابطة، بدءاً بالتعيين الشفاف عبر إعلانات عامة، مروراً بتقييم شامل للمرشحين يشمل كفاءاتهم العلمية وسماتهم الشخصية، يلي ذلك برامج تعريفية مكثفة لتوضيح حقوق وواجبات الأساتذة الجدد، مع التركيز على الإعداد التربوي كشرط أساسي للعمل الجامعي، ويتم تعزيز هذا الإعداد من خلال دورات تدريبية وتكوينية متخصصة في مجالات التدريس والبحث العلمي، إضافة إلى فرص الابتعاث للجامعات المتقدمة لاكتساب الخبرات العالمية، كما يشمل التطوير المستمر من خلال المشاركة في المؤتمرات والندوات، وتطوير مهارات البحث العلمي والتكنولوجيا الحديثة، ويتم تشجيع مشاركة الأساتذة في خدمة المجتمع وربط أبحاثهم بقضاياها، مع توفير بنية تحتية داعمة كالمكتبات العصرية، ويتم وضع آليات لتقييم أداء الأساتذة بشكل شامل، مع ربط الترقيات بجودة الأداء في التدريس والبحث وخدمة المجتمع¹.

وفي الأخير يتم تحفيز التميز من خلال جوائز للأساتذة المتميزين، مع ضمان استمرار النمو العلمي والمهني حتى بعد الوصول إلى أعلى الدرجات الأكاديمية، هذه الإجراءات المتكاملة تهدف إلى خلق بيئة أكاديمية محفزة ومتطورة، قادرة على مواجهة تحديات التعليم العالي المعاصر وتحقيق التميز العلمي والأكاديمي.

8.2. أخلاقيات مهنة الأستاذ الجامعي:

مسؤولية الأستاذ في الأخلاق تقع إذن في بعدين:

البعد الأول: واجبه في أن يكون ملتزماً في سلوكه بالمعايير الأخلاقية الرسمية وغير الرسمية المنبثقة من الأديان والثقافة السائدة والمجتمع.

البعد الثاني: واجبه في أن يسهم بجدية في تربية طلابه وتهيئة الظروف لنموهم المعرفي والخلقي نمواً صحيحاً. أن سلوك الأستاذ ينعكس على البعدين في نفس الوقت، فكل ما يفعله الأستاذ هو التزام خلقي وهو نموذج يسهم في التكوين الخلقي لطلابه.

1.8.2. الأخلاقيات المهنية في التدريس:

¹ سليمة حفيظي، التكوين الجامعي واحتياجات الوظيفة، ماجستير في علم الاجتماع، جامعة بسكرة، الجزائر، 2004، ص94.

- هي مسؤوليات أساسية على الأستاذ أن يلتزم بها وتمثل في:
- الالتزام بالإلمام الشامل بالمادة العلمية والتحضير الجيد لها، مع مواكبة آخر المستجدات والتطورات في مجال التخصص¹.
 - الالتزام بمعايير الجودة المعتمدة في تحديد المستوى العلمي للمقرر، بحيث لا يكون أعلى أو أقل مما هو مطلوب، حفاظاً على مصلحة العملية التعليمية.
 - توفير البيئة المناسبة للطلاب لتحقيق أعلى مستويات الإنجاز المتاحة وفقاً لقدراتهم².
 - الشفافية في شرح إطار المقرر وأهدافه ومحتوياته وآليات التقييم، مع قبول مناقشة الطلاب في ذلك.
 - الاستغلال الأمثل لوقت التدريس بما يحقق المصلحة العامة للطلاب والجامعة والمجتمع.
 - تنمية قدرات التفكير المنطقي لدى الطلاب، واحترام آرائهم المستقلة المبنية على أسس معرفية سليمة.
 - تشجيع النقاش البناء واحترام حرية التعبير ضمن آداب الحوار المتعارف عليها.
 - إتقان مهارات التدريس واستخدام الطرق والوسائل التي تجعل العملية التعليمية مشوقة وممتعة ومفيدة.
 - الأداء بأمانة وإخلاص في جميع المهام التدريسية، مع الحرص على النمو المعرفي والأخلاقي للطلاب.
 - متابعة أداء الطلاب بشكل مستمر وإتاحة نتائج المتابعة للجهات ذات الصلة.
 - الالتزام بالقيم الديمقراطية وحرية الفكر والرأي والتعبير والمساواة، والسعي لترسيخها لدى الطلاب.
 - توجيه الطلاب نحو مصادر المعرفة الموثوقة ومراجع الدراسة المناسبة.
 - تحفيز الطلاب على تحمل مزيد من مسؤولية التعلم الذاتي من خلال استراتيجيات التدريس المناسبة.

¹ عبد الواحد حميد الكبيسي وآخرون، أخلاقيات مهنة التدريس الجامعي، مركز ديونو لتعليم التفكير، العراق، 2012، ص 47.

² عبد الباسط عباس الجنابي، آداب وأخلاقيات مهنة التدريس، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019، ص 54-

- الامتناع عن تقديم الدروس الخصوصية بأجر أو بدون أجر لأي سبب كان¹.

2.8.2. الأخلاقيات المهنية في تقويم الطلاب وتنظيم الامتحانات:

على الأستاذ الجامعي الالتزام بالمسؤوليات والسلوكيات الآتية²:

- إجراء تقييم مستمر للطلاب مع اطلاعهم على النتائج لتحسين أدائهم.
- تصميم امتحانات عادلة وشاملة تتناسب مع المحتوى المدرّس وتميز بين مستويات الطلاب.

- ضمان النزاهة والانضباط في جلسات الامتحان، مع منع الغش ومعاقبته بحزم.

- الحرص على الدقة والسرية في تصحيح أوراق الإجابة ورصد النتائج، مع الحفاظ على سرية أسماء الطلاب.

- السماح بمراجعة النتائج عند وجود تظلمات، ودراستها بجدية تامة.

- تطبيق التقويم التراكمي كلما أمكن ذلك لتحقيق درجة أكبر من العدالة.

هذه المبادئ تهدف إلى ضمان عدالة وشفافية عملية التقييم والامتحانات، مع الحفاظ على مصداقية العملية التعليمية وحقوق الطلاب.

3.8.2. الأخلاقيات المهنية في البحث والتأليف والإشراف على الرسائل العلمية:

يجب أن يلتزم الأستاذ الجامعي بعدد من المسؤوليات الرئيسية في شأن البحث والتأليف العلمي والإشراف على الرسائل العلمية:

أ - أخلاقيات الباحث³:

- توجيه البحوث لخدمة المعرفة والمجتمع والإنسانية.

- الالتزام بالأمانة العلمية في تنفيذ البحوث والمؤلفات.

- الدقة في تقديم وجهات نظر الآخرين دون تحيز.

- توضيح أدوار المشاركين في البحوث المشتركة بدقة.

- الالتزام بالاقتباس الصحيح وتوثيق المصادر بدقة.

¹ رشيد عبد الحميد ومحمود الحيارى، أخلاقيات المهنة، ط2، عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع، 1984، ص 178.

² عبد الباسط عباس الجنابي، مرجع سابق، ص 56-57.

³ رشيد عبد الحميد ومحمود الحيارى، مرجع سابق، ص 183.

- الحرص على الدقة والأمانة في جمع وتحليل البيانات الميدانية.

- عدم اصطناع بيانات أو نتائج.

- المحافظة على سرية البيانات الشخصية والمالية والسلوكية.

- تحديث البيانات في المؤلفات المقررة على الطلاب.

ب - أخلاقيات الإشراف على الرسائل العلمية¹:

- التوجيه المخلص في اختيار وإقرار موضوع البحث.

- تقديم المعونة العلمية المناسبة للطالب.

- تعويد الطالب على تحمل مسؤولية بحثه ونتائجه.

- تدريب الطالب على التقييم المستقل والاختيار الحر.

- التقييم الدقيق والعادل للبحوث.

- تجنب سلوكيات الابتزاز أو الإهانة للطالب.

- تنمية خصال الباحث العلمي في الطالب.

- الحرص على النمو المعرفي والأخلاقي السليم للطالب.

4.8.2. الأخلاقيات المهنية في خدمة الجامعة والمجتمع:

إن دور الأستاذ الجامعي في خدمة الجامعة والمجتمع يتكامل بشكل وثيق مع مسؤولياته

الأكاديمية والبحثية. فيما يلي ملخص لأهم الجوانب الأخلاقية:

التكامل بين الأدوار: خدمة الأستاذ للعلم وللطلاب تشكل جوهر مساهمته في خدمة الجامعة والمجتمع².

الأداء المهني المتميز: الالتزام بالأمانة والإخلاص في العمل الأكاديمي، مما يساهم في تطوير المعرفة وتخريج كوادر مؤهلة للمجتمع.

الربط بين العلم والمجتمع: توجيه الجهود التعليمية والبحثية لتلبية احتياجات المجتمع الفعلية، مع مراعاة محدودية الموارد.

المشاركة الفعالة: تقبل المهام الإدارية والمشاركة في تطوير الجامعة بروح إيجابية.

¹ عبد الباسط عباس الجنابي، مرجع سابق، ص 60.

المرجع نفسه، ص 65-66.

تنمية الكوادر: الاهتمام بتطوير الهيئة المعاونة والباحثين الشباب، باعتبار ذلك مسؤولية أخلاقية تجاه الجامعة والوطن.

العدالة والنزاهة: تقدير عادل للمردود المادي للعمل، والحفاظ على المال العام في كافة التعاملات.

الالتزام المؤسسي: احترام اللوائح والقوانين، مع المشاركة الإيجابية في تطويرها عند الحاجة.

المسؤولية المجتمعية: المساهمة في خدمة المجتمع والمشاركة في قضايا الرأي العام.

العلاقات المهنية: بناء علاقات إيجابية مع الزملاء والرؤساء والمرؤوسين، مع تغليب المصلحة العامة.

التطوير الذاتي: السعي المستمر للتعلم والتدريب، خاصة عند تولي مناصب إدارية.

هذه الجوانب تؤكد على الدور المحوري للأستاذ الجامعي في تحقيق رسالة الجامعة وخدمة المجتمع، مع التركيز على المسؤولية الأخلاقية في كافة جوانب عمله.

III. أبعاد سلطة الأستاذ الجامعي:

1. سلطة الأستاذ الجامعي:

إن القول بأنه لا توجد سلطة إلا إذا اعترف بها الآخرون ينطوي على عملية مزدوجة: من ناحية، يتم تلطيف فكرة السيطرة أو ممارسة السلطة التعسفية التي ترتبط بها عادةً، ومن ناحية أخرى، فإن ربط السلطة بالاعتراف وفكرة العلاقة المتضمنة فيها، يتعد عن المطالبة بالعثور على تعريفات جوهرية، وهكذا من هذا المنظور، بدلاً من اعتبار السلطة كمادة موجودة في شخص معين، أو حيازة واقعية، فإنها ترتبط بعمليات التصديق أو التفويض التي هي خارجية عنها، بعبارة أخرى، لا تنطوي السلطة على مبادئ في حد ذاتها، وإنما على صفات ونوعيات وسمات معترف بها، لذلك، هناك حاجة إلى الاعتراف والايان والثقة كي يشكّل شخص ما - بالنسبة لشخص آخر أو آخرين - سلطة¹.

من خلال تطرقنا لمفهوم السلطة يتبين لنا أن السلطة وفي الشكل الثاني لها هي قوة قدرة الإقناع من خلال العلاقات التبادلية، وهنا تتكلم على الجانب غير الرسمي حيث تتجلى

¹ Pierella María Paula, **La autoridad de los profesores universitarios: un estudio centrado en relatos de estudiantes de letras**, Universidade de São Paulo, Educação e Pesquisa, 41; 2; 6-2015; 427-442 .

السلطة في قوة الشخصية والعلاقات الاجتماعية، حيث يراها البعض على أنها القدرة على فرض الإرادة على الآخرين والتأثير في نشاطاتهم وسلوكهم بوسيلة ما بقوة الشخصية أو بالقانون أو بالعنف ومن ألوانها السلطة الأبوية، وسلطة الدولة، والسلطة الاقتصادية¹.

وهنا يمكننا القول أن السلطة تتضح في ممارستها فهي بذلك سلوك اجتماعي ناتج عن شرعية معينة تخول لصاحب هذه السلطة، وهذا يتشابه ويتفق مع تعرضنا لمفهوم الأخلاق المهنية حيث تعتبر سلوك صادر عن أشخاص لهم القدرة على فعل ذلك. بمعنى أن المكانة المهنية تفرض على شاغلها سلوكا سواء ما تعلق بالممارسات السلطوية أو ما يلزمها بالتقيد بالأخلاق المهنية.

والأستاذ الجامعي في وظيفته كعضو في هيئة التدريس له سلطة قانونية يمنحها له التنظيم بالإضافة إلى قواعد ومصادر أخرى تمنحه سلطات يمارس بها نفوذه على الآخرين ليكسب طاعتهم وتلك القواعد تختلف بالطبع من حالة إلى حالة، ومن شخص إلى شخص آخر وفق الزمان والمكان، فهو بذلك قائد أمام طلبته يؤثر فيهم بتصرفاته وتفاعله معهم.

يعتبر مفهوم سلطة الأستاذ هذا أكثر صلة لأنه يركز على تلك الرابطة التي تنطوي على خصائص الإعجاب والاحترام والقيادة، أو خصائص الهيمنة أو السيطرة أو الخوف، ومن المفترض أنه اعتمادا على ما إذا كانوا واحدا أو آخر، سيؤثرون على تدريب الطلاب².

تظهر السلطة الأخلاقية، وتفهم على أنها تلك التي تنطوي على المواقف والسلوكيات وسمات الثقة التي تفتح الطريق أمام إمكانية الاحترام، ويكسب الأستاذ هذا الاحترام من طلابه بهذه الطريقة وهو شخصية تميل إلى تقليدها، يتم تصوره كقائد أو مثال يحتذي به طلابه، ويعتمد هذا النوع من السلطة على المعرفة التقنية والقدرة على تطوير وتنفيذ الفصول الدراسية بمنهجيات تجذب انتباه الطلاب واهتمامهم وتحفيزهم؛ ولكن أيضا في المواقف والسلوكيات والسمات الشخصية للأستاذ، والتي ستوفر للطلاب الثقة وجو من الهدوء والسلام والكياسة.

¹ ناتاليا فيرموفا وتوفيق سلوم، معجم العلوم الاجتماعية، ط1، دار التقدم، موسكو، 1992، ص140.

² Hernandez Camarena, Karla Beatriz; Zayas Perez, Federico y Cubillas Rodriguez, María José. Autoridad profesoral e implicaciones en la formación de estudiantes en la universidad de sonora. *vértice univ.* [online]. 2021, vol.23, n.89 [citado 2024-01-20], pp.3-12.

يقدم جيرو وماكلارين، ممثلاً لعلم الاجتماع الجديد للتعليم من منظور نقدي، تعريفاً بعيد المدى لسلطة الأستاذ من منظور نقدي، عندما يقترحون ويحددون مفهوم السلطة التحريرية، ويكشف هؤلاء المؤلفون ويتحدون النظرة السائدة للمعلمين باعتبارهم في الأساس فنيين أو موظفين عموميين، يتمثل دورهم في تنفيذ الممارسة التربوية بدلاً من تصورها. ويؤكدون أن هذه السلطة تكرم عمل التدريس من خلال اعتباره ممارسة فكرية فيما يتعلق بخصائصه الشكلية وفيما يتعلق بطبيعة المحتوى الذي تمت مناقشته، وهم يفترضون أن تدريب الطلاب في التعليم العالي يتجاوز نقل وتحديث المعلومات والمعارف والمهارات اللازمة لإعداد المهنيين والمهارات التقنية في خدمة سوق العمل، بالإضافة إلى الوظيفة التعليمية التي يؤديها الأستاذ في التعليم العالي، فإنه يلعب وظيفة إنسانية وأخلاقية واجتماعية بسبب مساهمته في تكوين الناس في القيم والأعراف الاجتماعية المشتركة بين التقاليد والثقافة في السياق الاجتماعي التاريخي المحدد.

تعتمد السلطة على الدور التعليمي والتكويني الذي يلعبه الأستاذ في العملية التربوية. تهدف هذه الهيئة إلى تدريب الناس على تقاليد وثقافة معينة، مع مراعاة القيم والمعايير المشتركة اجتماعياً، إنه نوع السلطة التي تتوقع أن تجدها في الغالب في كلية التعليم العالي¹. فسلطة الأستاذ الجامعي هي مفهوم متعدد الأبعاد يستمد قوته من مصادر متنوعة، يمكن تقسيم هذه السلطة إلى ثلاثة أنواع رئيسية: سلطة الهايتوس، السلطة الثقافية، والسلطة الأخلاقية.

1.1. سلطة الهايتوس للأستاذ الجامعي:

تعريف سلطة الهايتوس :

سلطة الهايتوس، مستوحاة من مفهوم بيير بورديو، تشير إلى القوة الضمنية والتأثير غير المباشر الذي يمتلكه الأستاذ الجامعي نتيجة لنظام استعداداته وميوله المكتسبة عبر تجاربه الأكاديمية والاجتماعية وأصبغنا عليه السلطة لأنها لها تأثير على الآخرين.

¹ Hernandez Camarena, Ibid.

كما يشرح واكوانت: "الهائيتوس هو نظام من الاستعدادات الدائمة والقابلة للنقل، والتي تعمل كمبادئ منظمة تولد وتنظم الممارسات والتمثيلات"¹. وتشمل هذه الاستعدادات مظاهر سلطة الهائيتوس:

1. أسلوب التدريس والتواصل مع الطلاب.
 2. طريقة التفكير والتعامل مع المشكلات الأكاديمية.
 3. القدرة على التكيف مع الثقافة الأكاديمية وفهم قواعدها غير المكتوبة.
- تأثير سلطة الهائيتوس:

- تعزيز مكانة الأستاذ في الوسط الأكاديمي.
- التأثير في توجهات الطلاب وأساليب تفكيرهم.
- تشكيل الثقافة الأكاديمية للمؤسسة التعليمية.

2.1. السلطة الثقافية للأستاذ الجامعي:

مفهوم السلطة الثقافية ومكوناتها

السلطة الثقافية، حسب بورديو، هي القدرة على التأثير والسيطرة على القيم الثقافية والمعايير الفكرية داخل المجتمع، وتتميز هذه السلطة بأنها غير مرئية إلى حد كبير وتعمل من خلال تفاعل الأفراد مع الهياكل الاجتماعية والمؤسسات الثقافية، الجامعات، باعتبارها مؤسسات تعليمية وثقافية، تلعب دوراً محورياً في تكوين وإعادة إنتاج هذه السلطة².

مكونات رأس المال الثقافي

رأس المال الثقافي هو مفهوم يشير إلى مجموعة من الموارد غير المادية التي يمكن أن يمتلكها الأفراد وتستخدم لتحقيق التفوق الاجتماعي والاقتصادي، وينقسم رأس المال الثقافي إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

1. الرأس المال المتجسد: يتضمن المعرفة والمهارات التي يكتسبها الفرد من خلال التعليم والتنشئة الاجتماعية³.

¹ Wacquant, L. , A concise genealogy and anatomy of habitus. The Sociological Review, 2016, 64(1), 64-72.

² Bourdieu P., **Distinction : A Social Critique of the Judgement of Taste**, Harvard University Press, Cambridge, MA, 1984, pp. 17-19.

³ Bourdieu P., **(The Forms of Capital)**, Greenwood Press, New York, 1986, pp. 241-258.

2. الرأس المال الموضوعي: يشمل الممتلكات الثقافية المادية مثل الكتب، الأعمال الفنية، والأدوات التعليمية¹.

3. الرأس المال المؤسسي: يتمثل في الاعترافات الرسمية مثل الشهادات الأكاديمية والمناصب المرموقة².

وفقاً لبورديو، فإن رأس المال الثقافي يُعتبر أداة قوية لتحقيق الهيمنة الاجتماعية وإعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية بين الطبقات³.

ويشير بورديو إلى أن رأس المال الحامل للقيمة في مجال التعليم العالي هو نوع من رأس المال الثقافي، الذي ينقسم إلى نوعين: «رأس المال الأكاديمي» و«رأس المال العلمي»، «رأس المال الأكاديمي» يرتبط بسلطة التحكم في أدوات إعادة إنتاج الجسم الجامعي مثل شغل المناصب الإدارية والتعليمية العليا، أما «رأس المال العلمي» فيرتبط بإبداع المعرفة ويشمل الحجية العلمية أو السمعة الفكرية⁴.

رأس المال الأكاديمي

رأس المال الأكاديمي هو جزء من رأس المال الثقافي ويرتبط بسلطة التحكم في أدوات إعادة إنتاج الجسم الجامعي، يشمل هذا النوع من رأس المال المناصب الإدارية والتعليمية العليا داخل المؤسسات الأكاديمية. يتميز رأس المال الأكاديمي بما يلي:

1. السلطة الإدارية: القدرة على اتخاذ القرارات الهامة المتعلقة بالتعليم والإدارة داخل الجامعات⁵.
2. التحكم في الموارد: القدرة على تخصيص الموارد المالية والبشرية لدعم الأنشطة الأكاديمية⁶.
3. التأثير على السياسات الأكاديمية: القدرة على صياغة وتطبيق السياسات التعليمية والبحثية⁷.

¹ Bourdieu P., **Distinction : A Social Critique of the Judgement of Taste**, op. cit., p25.

² Bourdieu P., (**Homo Academicus**), Stanford University Press, Stanford, CA, 1988, pp. 45-47.

³ Swartz D., (**Culture and Power: The Sociology of Pierre Bourdieu**), University of Chicago Press, Chicago, IL, 1997, pp. 125-128).

⁴ رونالد بارنيت، مرجع سابق، ص 47.

⁵ Bourdieu, P., (**Homo Academicus**), Stanford University Press, Stanford, CA, 1988, p50.

⁶ Grenfell, M., (**Pierre Bourdieu: Key Concepts**), Acumen, Durham, UK, 2008, pp. 65-67.

⁷ Bourdieu, P., & Wacquant, L., (**An Invitation to Reflexive Sociology**), University of Chicago Press, Chicago, IL, 1992, pp. 97-99.

وفقاً لبورديو، فإن حاملي رأس المال الأكاديمي غالباً ما يكون لديهم نفوذ كبير في تحديد مسارات التعليم والبحث داخل الجامعات، مما يعزز مواقعهم في النظام الأكاديمي¹.

رأس المال العلمي

رأس المال العلمي هو نوع آخر من رأس المال الثقافي يرتبط بإبداع المعرفة والسمعة الفكرية. يتميز رأس المال العلمي بما يلي:

1. الإنتاج العلمي: القدرة على إنتاج أبحاث علمية متميزة تسهم في تقدم المعرفة².
2. الحجية العلمية: السمعة التي يتمتع بها العلماء نتيجة لإسهاماتهم الفكرية والمعرفية³.
3. التأثير الفكري: القدرة على التأثير في الفكر الأكاديمي وتوجيهه من خلال الأبحاث والنظريات الجديدة⁴.

يُعتبر رأس المال العلمي أكثر قيمة وأعلى مكانة أدبية من رأس المال الأكاديمي، حيث يمنح العلماء المتميزين مكانة مرموقة في المجتمع الأكاديمي ويمكنهم من التأثير بشكل كبير على مسارات البحث والتطوير⁵.

هناك تفاعل دائم بين رأس المال الأكاديمي ورأس المال العلمي داخل الجامعات. غالباً ما يتداخل هذان النوعان من رأس المال، ولكن هناك اختلافات تراتبية بينهما، رأس المال العلمي يُعتبر عادة أكثر قيمة وأعلى مكانة أدبية من رأس المال الأكاديمي، العلماء الذين يمتلكون رأس مال علمي كبير غالباً ما يتمتعون بتأثير أكبر في المجال الأكاديمي، بينما يُنظر إلى رأس المال الأكاديمي كبديل أو مكافأة ترضية⁶.

¹ Robbins, D. ,(The Work of Pierre Bourdieu: Recognizing Society), Open University Press, Milton Keynes, UK, 1991, p. 112.

² Bourdieu, P. (Science of Science and Reflexivity), University of Chicago Press, Chicago, IL, 2004, p. 123.

³ Grenfell, M. Pierre Bourdieu: Key Concepts, Acumen, Durham, UK, 2008, pp. 65-67.

⁴ Moore, R. "Capital." In M. Grenfell (Ed.), **Pierre Bourdieu: Key Concepts**, Acumen, Durham, UK, 2012, pp. 98-100.

⁵ Swartz, D. (Culture and Power: The Sociology of Pierre Bourdieu), University of Chicago Press, Chicago, IL, 1997, pp. 125-128.

⁶ رونالد بارنيت، مرجع سابق، ص 47.

تأثير السلطة الثقافية:

- منح الأستاذ الشرعية في نقل المعرفة وتقييمها.
- تعزيز مكانته في المجتمع العلمي والأكاديمي.
- التأثير في توجهات البحث العلمي وسياسات التعليم العالي.

3.1. السلطة الأخلاقية للأستاذ الجامعي :

تعريف السلطة الأخلاقية:

السلطة الأخلاقية هي القوة المعنوية والتأثير القيمي الذي يمتلكه الأستاذ الجامعي نتيجة التزامه بالمعايير الأخلاقية والقيم الأكاديمية.

كما يشير ماكفارلين: "السلطة الأخلاقية للأستاذ الجامعي تنبع من قدرته على تجسيد القيم الأكاديمية والأخلاقية في ممارساته اليومية"¹
مصادر السلطة الأخلاقية:

1. الالتزام بالنزاهة الأكاديمية والبحثية.
 2. العدالة والموضوعية في التعامل مع الطلاب.
 3. المسؤولية الاجتماعية والمشاركة في خدمة المجتمع.
- تأثير السلطة الأخلاقية:

- بناء الثقة بين الأستاذ والطلاب والمجتمع الأكاديمي.
- تشكيل القيم الأخلاقية للطلاب والباحثين الناشئين.
- تعزيز سمعة المؤسسة الأكاديمية وموثوقيتها.

2. تحولات السلطة وتداخلاتها:

إن السلطات الثلاث التي ناقشناها - الهابيتوس، الثقافية، والأخلاقية - ليست منفصلة تمامًا، بل تتداخل وتتفاعل فيما بينها، مما يؤدي إلى تحولات وتعزيزات متبادلة، لنستكشف هذه التحولات والتداخلات بشكل أعمق:
التحول بين الهابيتوس والسلطة الثقافية:

¹ Macfarlane, B. The Academic Citizen: The Virtue of Service in University Life. Routledge. (2007).

الهابيتوس الأكاديمي للأستاذ يمكن أن يعزز سلطته الثقافية من خلال:

- تشكيل أسلوبه في إنتاج المعرفة وتقديمها.
 - تأثيره على اختياراته البحثية وطرق معالجته للمواضيع الأكاديمية.
 - في المقابل، السلطة الثقافية تؤثر في تطوير الهابيتوس من خلال:
 - زيادة ثقة الأستاذ في مجاله وتعزيز مكانته الأكاديمية.
 - توسيع شبكة علاقاته الأكاديمية وتعزيز حضوره في المجتمع العلمي.
- كما يشير ربي : "الهابيتوس الأكاديمي والرأس المال الثقافي يتفاعلان بشكل دينامي لتشكل الهوية المهنية للأستاذ الجامعي" ¹

3. التداخل بين السلطة الثقافية والأخلاقية:

السلطة الثقافية يمكن أن تعزز السلطة الأخلاقية من خلال:

- توظيف المعرفة العميقة في معالجة القضايا الأخلاقية في مجال التخصص.
 - تقديم نموذج للبحث العلمي الأخلاقي والنزيه.
 - بالمثل، السلطة الأخلاقية تدعم السلطة الثقافية عبر:
 - زيادة مصداقية الأستاذ وبحوثه في المجتمع الأكاديمي.
 - تعزيز تأثيره على الطلاب وزملائه الباحثين.
- وفقاً لماكفارلين : "الممارسة الأخلاقية في البحث والتدريس هي جزء لا يتجزأ من بناء السمعة الأكاديمية والتأثير الثقافي" ²

4. تفاعل الهابيتوس مع السلطة الأخلاقية:

الهابيتوس يؤثر في تشكيل السلطة الأخلاقية من خلال:

- تحديد الأنماط السلوكية والقيمية التي يتبناها الأستاذ في ممارساته اليومية.
 - التأثير على طريقة تعامله مع المعضلات الأخلاقية في المجال الأكاديمي.
- في المقابل، السلطة الأخلاقية تساهم في تطوير الهابيتوس عبر:

¹ Reay, D. Working class educational transitions to university: The limits of success. European Journal of Education, 53(4), 528-540. (2018).

² Macfarlane, B. Professors as intellectual leaders: Formation, identity and role. Studies in Higher Education, 36(1), 57-73 ,(2011).

- تعزيز الوعي الذاتي والتأمل في الممارسات الأكاديمية.

- تشكيل الهوية المهنية للأستاذ بما يتوافق مع القيم الأكاديمية العليا.

يقول ماهوفسكي: "الهائيتوس الأخلاقي للأستاذ الجامعي يتشكل من خلال التفاعل المعقد بين الخبرات الشخصية، والقيم المؤسسية، والمعايير المهنية، هذا الهائيتوس يلعب دورًا حاسمًا في عملية صنع القرار الأخلاقي في البيئة الأكاديمية"¹
التحول الديناميكي للسلطة:

إن التفاعل بين هذه الأنواع الثلاثة من السلطة يؤدي إلى تحول دينامي ومستم في سلطة الأستاذ الجامعي. على سبيل المثال:

- الأستاذ الذي يطور سلطته الثقافية من خلال البحث والنشر قد يجد أن هائيتوسه الأكاديمي يتغير، مما يؤثر بدوره على سلطته الأخلاقية وطريقة تعامله مع الطلاب والزملاء.

- الالتزام بالمعايير الأخلاقية العالية (السلطة الأخلاقية) قد يؤدي إلى تعزيز السمعة الأكاديمية (السلطة الثقافية) وتغيير في الهائيتوس الأكاديمي.

كما تشير مارجينسون وكونسيدان: "السلطة الأكاديمية هي عملية دينامية تتشكل وتتحول باستمرار من خلال التفاعلات المعقدة بين الفرد والمؤسسة والمجتمع"².

5. دور الأستاذ الجامعي في خدمة المجتمع:

يتجاوز دور الأستاذ الجامعي حدود الحرم الجامعي ليمتد إلى المجتمع الأوسع، هذا الدور المجتمعي يعد أحد الركائز الأساسية لمهمة الجامعة إلى جانب التدريس والبحث العلمي.

انفتاح الأستاذ الجامعي على المجتمع المدني:

يتجلى انفتاح الأستاذ الجامعي على المجتمع المدني من خلال:

أ. المشاركة في المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المجتمعية:

- تقديم الاستشارات العلمية والفنية.

- المساهمة في مجالس إدارة المؤسسات المجتمعية.

ب. التعاون مع القطاع الخاص:

¹ Mahovsky, K. A. The Ethical Habitus in Higher Education: A Phenomenological Approach to Understanding Faculty Decision-Making. Journal of Academic Ethics, 18(1), 1-16. (2020).

² Marginson, S., & Considine, M.. The Enterprise University: Power, Governance and Reinvention in Australia. Cambridge University Press, (2000).

- إجراء البحوث التطبيقية لحل مشكلات الصناعة.
 - تقديم دورات تدريبية وورش عمل للعاملين في مختلف القطاعات.
 - ج. التفاعل مع صناع القرار:
 - المشاركة في اللجان الاستشارية الحكومية.
 - تقديم الأبحاث والدراسات لدعم صناعة السياسات.
- كما يشير الباحث عبد الله الصالح "إن انفتاح الأستاذ الجامعي على المجتمع المدني يعزز الشراكة بين الجامعة والمجتمع، ويساهم في تطبيق المعرفة الأكاديمية لحل المشكلات الواقعية"

1.5. دور الأستاذ الجامعي في إضفاء الوعي:

يلعب الأستاذ الجامعي دورًا محوريًا في نشر الوعي المجتمعي من خلال:

- أ. المشاركة في وسائل الإعلام:
- تقديم تحليلات علمية للقضايا المجتمعية.
- المساهمة في البرامج التثقيفية والتوعوية.
- ب. تنظيم الندوات والمحاضرات العامة:
- طرح القضايا المجتمعية الملحة للنقاش العام.
- تقديم رؤى علمية لفهم الظواهر الاجتماعية والثقافية.
- ج. الكتابة للجمهور العام:
- نشر المقالات في الصحف والمجلات.
- تأليف الكتب الموجهة للقراء غير المتخصصين.

2.5. دور الأستاذ الجامعي في تعزيز ثقافة المواطنة:

يساهم الأستاذ الجامعي في تعزيز ثقافة المواطنة من خلال:

- أ. تضمين مفاهيم المواطنة في المناهج الدراسية:
- تدريس حقوق وواجبات المواطن.
- تعزيز قيم التسامح والتعددية.
- ب. تشجيع المشاركة المدنية للطلاب:
- تنظيم مشاريع خدمة المجتمع.
- دعم المبادرات الطلابية الهادفة لخدمة المجتمع.

ج. نمذجة السلوك المدني:

- المشاركة الفعالة في الحياة العامة.

- الدفاع عن القضايا المجتمعية العادلة.

3.5. دور الأستاذ الجامعي في التطوع الإرادي الحر:

يشجع الأستاذ الجامعي على التطوع من خلال:

أ. المشاركة الشخصية في الأعمال التطوعية:

- تقديم الخدمات المهنية مجاناً للفئات المحتاجة.

- المشاركة في حملات التوعية المجتمعية.

ب. تحفيز الطلاب على التطوع:

- إدراج التطوع كجزء من المتطلبات الدراسية.

- تنظيم فرص تطوعية للطلاب.

ج. البحث في مجال العمل التطوعي:

- دراسة أثر التطوع على المجتمع.

- تطوير نماذج فعالة للعمل التطوعي.

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل، يتجلى لنا الدور المحوري للأستاذ الجامعي وأهمية سلطته الرمزية في النسيج الأكاديمي والمجتمعي، إن مكانة الأستاذ الجامعي لا تقتصر على نقل المعرفة فحسب، بل تمتد لتشمل تشكيل وعي الأجيال وتوجيه مسار التنمية المجتمعية، فمن خلال سلطته المستمدة من الهابيتوس والثقافة والأخلاق، يستطيع الأستاذ الجامعي أن يكون قوة دافعة للتغيير الإيجابي والتطور العلمي، ولعل التحدي الأكبر الذي يواجه الأستاذ الجامعي اليوم هو الموازنة بين الحفاظ على قيم وأخلاقيات المهنة وبين مواكبة التطورات المتسارعة في عالم المعرفة والتكنولوجيا، وعليه، فإن تعزيز دور الأستاذ الجامعي وتمكينه من أداء رسالته على أكمل وجه يعد ضرورة ملحة لضمان استمرارية التقدم العلمي وازدهار المجتمعات.

**الفصل الرابع:
المجتمع المدني: مفهومه
وتطوره وفاعليته**

الفصل الرابع: المجتمع المدني: مفهومه وتطوره وفاعليته

تمهيد

I. ماهية المجتمع المدني

1. مفهوم المجتمع المدني

2. الصيرورة التاريخية لتطور المجتمع المدني

3. الأسس الأخلاقية للمجتمع المدني

4. أركان المجتمع المدني

II. المجتمع المدني مكوناته وظائفه وعلاقته بالدولة

1. مكونات المجتمع المدني

2. وظائف المجتمع المدني

3. العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

III . المجتمع المدني في العالم العربي

1. إشكالية المفهوم في الفكر العربي

2. جدلية التسمية في العالم العربي

VI . المجتمع المدني الجزائري في ظل التعددية

1. كرونولوجيا المجتمع المدني الجزائري

2. المرصد الوطني للمجتمع الجزائري

V. أبعاد فعالية المجتمع المدني

1. الوعي الاجتماعي

2. ثقافة المواطنة

3. التطوع الإرادي الحر

خلاصة الفصل

تمهيد:

في عالمنا المعاصر، يبرز مفهوم المجتمع المدني كأحد العناصر الأساسية في تحقيق التوازن بين الدولة والمواطن، وكفاعل رئيسي في تعزيز مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد، تُعرف المجتمعات المدنية عادةً بأنها مجموعات من المنظمات غير الحكومية والأفراد الذين يعملون جنبًا إلى جنب، مستقلين عن الدولة، ويهدفون إلى ملء الفجوات التي قد تتركها الأنظمة السياسية في تلبية حاجات المواطنين.

تاريخيًا، تطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي كجزء من التحولات الكبرى في فهم العلاقة بين الفرد والمجتمع والسلطة، فقد ارتبط تطوره بالكفاح من أجل الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأصبح بمثابة محرك للتغيير والتقدم الاجتماعي، في البيئة العربية، واجه مفهوم المجتمع المدني تحديات متعددة، ترتبط بالسياق السياسي والاجتماعي الخاص بهذه المنطقة.

في هذا الفصل نهدف إلى تقديم نظرة شاملة عن المجتمع المدني، بدءًا من تطور مفهومه في الغرب، وصولاً إلى العالم العربي، نزولاً إلى المجتمع المدني في الجزائر، منذ الانفتاح إلى يومنا هذا.

I. ماهية المجتمع المدني

انبثقت فكرة المجتمع المدني في منتصف القرن السابع عشر، مستندة إلى الافتراض بأن المجتمعات البشرية هي من صنع البشر ذاتهم، وأن السلطات السياسية لها جذور مجتمعية دنيوية، وعليه، تعتبر المجتمعات البشرية والسلطات السياسية نتاج التاريخ، وتختلف عن "مجتمعات الحيوان"، ومن هذا المنطلق، لا يمكن اعتبارها حالة طبيعية.

يمتاز الاجتماع البشري بالتفرد النوعي للإنسان الذي يتميز عن بقية الكائنات الطبيعية بالعقل، الوعي، والإرادة، وبقدرته على خلق ذاته ضمن العالم والتاريخ، وهذه النظرة في حد ذاتها تعارض بشكل مستمر، كلاً من الرؤية الطبيعية واللاهوتية التي تنفيان إرادة البشر وحريرتهم، وترتكز فكرة المجتمع المدني على مفهوم الحرية، في مواجهة الحتمية الطبيعية والقدرية اللاهوتية على حد سواء، وعلى مفهوم الدنيوية (العلمانية) التي تعزز مفهوم المجتمع والدولة استناداً إلى العقل، وأخيراً على مفهوم التاريخ كحركة تحول الأشياء والظواهر من الإمكان إلى الواقع، مما يعيد تشكيل الإمكانيات، في البدايات الأولى، لم تكن هناك فروقات جوهرية بين مفهوم المجتمع المدني والمجتمع السياسي أو الجسم السياسي؛ ومنذ ذلك الحين، ارتبطت فكرة المجتمع المدني بمفهوم الدولة الدنيوية، العلمانية، التي لا تعدو كونها "إنساناً صنعياً" كالمجتمع الذي ينتجها، وبما أن كل تقدم يتضمن عودة إلى نقطة بدء، فلا يمكن فهم مفهوم المجتمع المدني في النسق المعرفي الحديث دون الرجوع إلى هذه البدايات التي وضعت المجتمع المدني في مواجهة المجتمع الطبيعي من جهة، والمجتمع الإكليريكي، البطريركي، اللاهوتي، والتراتي من جهة ثانية، واليوم، تتجلى دعوة المجتمع المدني في مواجهة المجتمع التقليدي، أو ما يُعرف بالمجتمع الأهلي¹.

1. مفهوم المجتمع المدني

لقد استقطب مفهوم "المجتمع المدني" اهتماماً واسعاً من قبل المنظرين والمفكرين والباحثين على نحو لم يسبق له مثيل مع أي مفهوم آخر، ويعزى هذا الجذب والاهتمام المتزايد إلى حقيقة أن ظاهرة المجتمع المدني تتيح مجالاً خصباً للبحث والدراسة في العديد من المجالات مثل علم الاجتماع وعلم السياسة والفلسفة والقانون وغيرها، بالإضافة إلى ذلك، ينظر الكثير من

¹ جاد الكريم الجباعي، المجتمع المدني هوية الاختلاف، ط1، ترقا للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2003، ص 84.

المهتمين بالشأن العام، بما في ذلك السياسيون والحقوقيون ورجال الفكر والوطنيون، إلى فكرة المجتمع المدني على أنها الحل الناجع لمعالجة جميع مشكلات المجتمع، أو باعتبارها مشروعًا إصلاحيًا جذريًا للانتقال من الاستبدادية والجمود والسلبية والتخلف إلى الديمقراطية والحرية والمواطنة الإيجابية، الأمر الذي من شأنه أن يحقق تقدم المجتمع وحرية المواطنين¹.

قبل البدء في إعطاء تعريف للمجتمع المدني وجب معرفة التركيبة التي تحيط به فنحن أمام ثلاثة مفاهيم رئيسية متكاملة: المجتمع، المجتمع السياسي، والمجتمع المدني.

المجتمع هو الإطار الشامل الذي يضم البشر وينظم العلاقات فيما بينهم في سياق اقتصادي واجتماعي محدد، ويتطور من خلال تفاعلات وصراعات فئاته المختلفة، أما المجتمع السياسي فيتكون من الدولة وأجهزتها والتنظيمات والأحزاب السياسية التي تسعى للسيطرة عليها أو الضغط عليها، في حين أن المجتمع المدني يشمل الأفراد والهيئات غير الرسمية الفاعلة في مختلف المجالات التربوية والاقتصادية والصحية والثقافية والعمل الخيري وغيرها، ويتألف من المؤسسات الثانوية مثل الجمعيات الأهلية والنقابات والشركات والغرف التجارية والصناعية والمنظمات التطوعية، فالهدف من تمكين المجتمع المدني هو منح هذه المؤسسات الأهلية مسؤولية أكبر في إدارة شؤون المجتمع ليصبح أكثر اعتمادًا على ذاته، ويستثنى من مفهوم المجتمع المدني المؤسسات الاجتماعية الأولية كالأُسرة والقبائل والطوائف، فضلًا عن المؤسسات السياسية والحكومية.

لا ينبغي افتراض وجود تعارض مطلق بين المجتمع المدني والدولة، فهما مكونان متكاملان يتوزع بينهما الأدوار، كما لا يعني استبعاد الأحزاب السياسية من تعريف المجتمع المدني أنها خارجة عنه تمامًا، فالأحزاب تعبر عن مصالح قوى اجتماعية وتسعى للوصول إلى سلطة الدولة، لذلك تهتم بمؤسسات المجتمع المدني وتجنّد منها، مما يخلق مساحة مشتركة بينهما².

¹ توماس ماير وأدو فور هولت، **المجتمع المدني والعدالة**، ترجمة: راندا النشار وآخرون، المركز القومي للترجمة، 2010، القاهرة، ص85.

² عبد الغفار شكر، (نشأة وتطور المجتمع المدني: مكوناته وإطاره التنظيمي)، الحوار المتمدن، العدد 985، بتاريخ 2004/10/13، اطلع عليه بتاريخ: 2023/02/25، على الساعة 22:08،

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=24930>

من هذا المنطلق يعرف " المجتمع المدني على أنه مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، هي غير ربحية، تسعى إلى التحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل، أو بعض فئاته المهمشة، أو لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتواضع، والإدارة السامية للاختلافات والتسامح، وقبول الآخر" ¹.

ويعرفه محمد عابد الجابري بأنه " المجتمع الذي تنظم فيه العلاقات بين أفرادها على أساس الديمقراطية، المجتمع المدني يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية وتحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في حدها الأدنى على الأقل، إنه بعبارة أخرى، المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة: البرلمان، القضاء، المستقل، الأحزاب، النقابات، الجمعيات... إلخ" ².

وهذا ما يناقضه "جورج جقمان"، في رأيه أن البعض يقع في الخلط بين مفهومي المجتمع المدني والديمقراطية، مفسرا ذلك بكون المجتمع المدني "يشكل ذلك الحيز المجتمعي الذي يعمل فيه الفرد كفاعل اجتماعي من خلال تنظيمات المجتمع بانفصال نسبي عن الدولة"، وبالتالي، تقع النقابات والجمعيات والأحزاب ضمن نطاق هذا الحيز، بينما يشكل البرلمان والقضاء المستقل عنصرين من عناصر الدولة الديمقراطية وشرطين ضروريين لوجود مجتمع مدني، ولمنع إقصائه من قبل الدولة، أو هيمنة الدولة عليه، أي أنهما ليسا من عناصر المجتمع المدني وإنما من مقومات وجوده وشروط ديمومته" ³.

فبالنسبة لهابرماس وآخرين من المنظرين النقديين، يُعرف المجتمع المدني السليم بأنه "المجتمع الذي يسيره أفرادها من خلال معان مشتركة ترسي ديمقراطيا من طريق بنى تواصلية في المجال العام" ⁴.

¹ أماني قنديل ، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008، ص64.

² محمد عابد الجابري، (إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي)، المستقبل العربي، العدد 197، كانون الثاني 1993، ص5.

³ زياد أبو عمرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، مواطن، رام الله، 1995، ص12.

⁴ مايكل إدواردز، المجتمع المدني النظرية والممارسة، ترجمة : عبد الرحمن عبد القادر شاهين، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015، ص27.

هناك آراء مختلفة لتعريف المجتمع المدني، لكن جميعها تميز المجتمع عن الدولة، وتشير إلى منظومة الأطر الاجتماعية الطوعية التي تتوسط بين الدولة من ناحية والمكونات الأساسية للمجتمع من الناحية الأخرى (الأفراد الأسرة، الشركات).

وقد تختلف تعريفات المجتمع المدني بناءً على السياق النظري والثقافي والسياسي، وهذه بعض الاختلافات الرئيسية في تعريف المجتمع المدني:

فيشير مصطلح المجتمع المدني كما تصوّره المنظرون الكلاسيكيون على أنه كيان مواز، تنظمه الدولة لكي يكون ثقلاً معاكساً للخصوصية، وضامناً للمدنية، لكن تطور الأسواق القومية والدول القومية أدى بالليبراليين والماركسيين على حد سواء إلى التفكير فيه من موشور المصلحة الفردية¹.

المنظور الليبرالي: يرى المجتمع المدني كفضاء للمؤسسات والهيئات الطوعية التي تعمل بشكل مستقل عن الدولة وتساعد في تحقيق الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان، ويركز على الحريات الفردية والمشاركة الطوعية في الجمعيات والمنظمات غير الحكومية.

المنظور الماركسي: ينظر إلى المجتمع المدني كمجال للصراع الطبقي، حيث تتنافس الفئات الاجتماعية المختلفة على الموارد والسلطة، ويعتبره مرتبطاً بالاقتصاد والبنية الفوقية للمجتمع، ويُنظر إليه كأداة لتعزيز الهيمنة الطبقية.

المنظور النيو-توكفيلي: يركز على دور المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية والتعاون الاجتماعي، يرى المجتمع المدني كوسيلة لبناء رأس المال الاجتماعي وتعزيز الثقة والتعاون بين الأفراد.

المنظور الثقافي: يركز على التنوع الثقافي والهويات الجماعية التي يعبر عنها المجتمع المدني، ويرى أنه يمكن أن يكون وسيلة للحفاظ على التقاليد الثقافية وتعزيز التفاهم بين الثقافات المختلفة.

المنظور الوظيفي: ينظر إلى المجتمع المدني من خلال الوظائف التي يؤديها في المجتمع، مثل تقديم الخدمات الاجتماعية، والدفاع عن حقوق الأفراد، والمشاركة في العملية السياسية، ويركز على الأدوار العملية للمؤسسات الطوعية في تحسين حياة الأفراد والمجتمع.

¹ جون إهرنبرغ، المجتمع المدني : التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة: علي حاكم صالح وحسن ناظم، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2008، ص 443.

المنظور النقدي: يسلط الضوء على العيوب والتناقضات في مفهوم المجتمع المدني، مثل إمكانية استغلاله من قبل النخب أو تهميش الفئات الأقل حظاً، ويشير إلى التوترات بينه وبين والدولة، وكيف يمكن أن تكون المؤسسات الطوعية جزءاً من النظام القائم بدلاً من تحديه.

كل هذه التعريفات تعكس تفسيرات متنوعة لدور ووظيفة المجتمع المدني في المجتمع، مما يساهم في فهم أكثر شمولية وتعقيداً لهذا المفهوم.

وإذا ما اقتربنا من تعريفه كرؤية مستقبلية فهو: "مجتمع فعال يشارك جزء كبير من مواطنيه في الحياة السياسية ويشترك في تحمل المسؤولية، ويمارس عملية التضامن، وهو أشبه بأفكار النزعة التضامنية (مذهب الجماعية) الذي نشأ بوجه خاص في الولايات المتحدة الأمريكية، ويرى حدوث خلل في التوازن بين الحقوق الفردية والالتزامات الاجتماعية، وضرورة قيام المواطنين والمواطنات بتطوير قدر أكبر من روح الجماعة وتحمل قدر أكبر من المسؤولية تجاه المجتمع"¹.

فالمجتمع المدني "جزء من المجتمع، متميز عن الدول والأسواق، يشار إليه بالقطاع الثالث أو غير الربحي، يضم بهذا المعنى كل الجمعيات وشبكات الترابط بين العائلة والدولة التي تكون فيها العضوية والفعاليات تطوعية، ومن هذه التجمعات المنظمات غير الحكومية المسجلة رسمياً والمكونة من أنواع عديدة ومختلفة من نقابات العمال والأحزاب السياسية والكنائس والجماعات الدينية الأخرى والمؤسسات المهنية والأعمال والجماعات الأهلية وجماعات الخدمة الذاتية والحركات الاجتماعية ووسائل الإعلام المستقلة. هذا هو (فضاء الترابط الإنساني غير القسري) كما ورد في تعريف مايكل والزر الشهير الذي أضاف إليها (مجموعة شبكات العلاقات الترابطية - التي تكونت من أجل العائلة والمعتقد الديني، والمصالح والإيديولوجيات التي تملأ هذا الفراغ)"².

"أو بمعنى أدق بأنه التنظيم الذاتي الديمقراطي المجتمعي، مستقلاً عن الدولة وخارج نطاق السوق"، وصفة ديمقراطي لاستبعاد أشكال خارج نطاق الديمقراطية تحمل في طياتها العنصرية

¹ توماس ماير وأودو فور هولت، مرجع سابق، ص 60.

² مايكل إدواردز، مرجع سابق، ص 41-42.

والتطرف والعنف والإجرام، وأما تعبير المجتمع، فيعني أنها ليست أنشطة شخصية، بل عمل والتزام عام¹.

"فالمجتمع المدني ليس حالة معينة أو مجموعة يمكن فصلها عن الآخرين بقدر ما هو عملية متواصلة، ويعتمد المجتمع المدني على مواقف أساسية يمكن التعبير عنها بمصطلحات: روح الجماعة، والجرأة الأدبية، والتضامن"².

إن التعريف الأهم من حيث الذبوع والانتشار، ومن حيث تضمنه سمات هذه المنظمات بدقة هو:

"المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرباة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها، هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو الممارسة أنشطة إنسانية متنوعة وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتواضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف"³.

هذا التعريف يلخص لنا، الغالبية العظمى من الأفكار والمفاهيم، التي تضمنها مفهوم المجتمع المدني، ومنذ بروزه الأول في الفكر السياسي وحتى الألفية الثالثة.

"وفي ظل كل هذا الارتباك حول المجتمع المدني، علينا أن نتذكر النقطة التي ذكرها الفيلسوف الاقتصاد النمساوي فريدريك إيه هايك (1899-1992)، والتي قال فيها إن الروابط الموجودة داخل المجتمع المدني تُنشأ لتحقيق هدف محدد، لكن المجتمع المدني ككل ليس له هدف واحد؛ إذ إنه النتيجة العفوية غير المخطط لها لكل هذه الروابط الهادفة"⁴.

2. الصيرورة التاريخية لتطور مفهوم المجتمع المدني:

المرحلة الأولى: البداية والتأسيس

شهدت فترة القرنين السابع عشر والثامن عشر انخياراً للنظام الاقتصادي السائد آنذاك وبروز الرأسمالية كطبقة جديدة. وكانت التحدي الأكبر الذي واجهه مفكري تلك الحقبة هو

¹ توماس ماير وأودو فور هولت، مرجع سابق، ص 61.

² المرجع نفسه، ص 62.

³ وائل السواح، الديمقراطية سلسلة التربية المدنية، ط1، منشورات بيت المواطن، دمشق، 2014، ص48.

⁴ توم جي بالمر، أخلاقيات الرأسمالية، ترجمة: محمد فتحي خضر، مؤسسة هندواوي، 2013، ص41.

كيفية تعريف مفهوم المجتمع المدني بحيث ينفصل عن المرجعيات الدينية والأرستقراطية، ويرتبط بالمجتمع ذاته دون الارتباط بتكليف إلهي أو إرث عائلي، مما يفتح المجال لإعادة بناء السياسة على أسس جديدة.

انطلقت هذه المحاولات من نظرية الحق الإلهي للملوك، لكنها تطورت تدريجيًا نحو نظريات تعبر عن السيادة الشعبية، وهو التحول الذي مهد الطريق للانتقال نحو الحداث السياسية. ويعتبر كل من هوبز ولوك ودي توكفيل ومونتسكيو وروسو وسبينوزا من أبرز المنظرين لهذه المرحلة.

فقد شكلت أفكار وكتابات توماس هوبز (1588-1679) حول العقد الاجتماعي والحق الطبيعي تهديدًا حقيقيًا لشرعية الحكم المطلق، نظرًا لأن تلك الأفكار تنص على أن الدولة تستمد وجودها وشرعيتها من إرادة الشعب الحرة، وهو ما يتعارض جذريًا مع نظرية حق الملوك الإلهي في الحكم التي تصور الملك كحاكم مطلق ومقدس يتمتع بكافة الصلاحيات.

أما الفيلسوف جان جاك روسو (1712-1778)، فيعتبر واضع الأسس العلمية لنظرية العقد الاجتماعي، حيث يرى أن البشرية تطورت من الحالة الطبيعية (حالة الإنسان المتوحش والمعزول) إلى مرحلة العقد الاجتماعي. وعلى الرغم من اتفاقه مع هوبز حول فكرة العقد الاجتماعي، إلا أنه توقف عند التناقض بين الأناية البشرية والإرادة العامة، حيث لاحظ أن السلطة عند روسو محددة وغير مقدسة، بينما هي عند هوبز مطلقة ومسيطرة على كافة الشؤون بما في ذلك الدين¹.

في الوقت ذاته، يرى جان جاك روسو أن العقد الاجتماعي شرط لازم لكل سلطة شرعية، وبالتالي شرط ضروري لكل نظام سياسي طبيعي يشكل مرحلة تاريخية نوعية في عملية الانتقال من الحالة الطبيعية إلى حالة المجتمع المدني. وهنا يربط روسو صلة جدلية بين تكوين المجتمع المدني وتأييده للعقد الاجتماعي.

على الرغم من وجود ظروف تاريخية أخرى جعلت المجتمع المدني يبرز بصورة مختلفة عند آدم فيرجسون (1723-1816)، إلا أنه سعى إلى نقل المجتمع المدني من الاعتماد على المصالح

¹ محمود كيشانة، المجتمع المدني أسسه واختباراته التاريخية، ط1، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية العتبة العباسية المقدسة،

لبنان، 2017، ص 55-57.

الخاصة، إلى تأسيسه على المشاعر الأخلاقية الفطرية، لم يكن المجتمع المدني في نظره قائمًا على المصالح الخاصة بهدف البقاء فحسب، بل كان تعبيرًا عن التطور الأخلاقي والعلمي. وتماشياً مع ذلك، كان المجتمع المدني عند هيجل يقوم على تأسيس علاقات أخلاقية مشتركة، بديلاً عن العلاقات الذاتية القائمة على المصلحة أو المنافع المتبادلة، ورغم إيمانه بالروابط القائمة على المحبة والتعاون والإيثار لتأسيس مجتمع مدني قوي وراسخ، إلا أنه يشار التساؤل حول ما إذا كان يؤمن بقدرة تلك الروابط على مواجهة ضغوط السوق والنظام الرأسمالي الناشئ. فقد تحول المجتمع المدني شيئاً فشيئاً إلى أداة لصناعة الثروة والمال، وانتقل من الاجتماع والعمومية إلى الخصوصية، وهو ما شكل مصدر قلق لفيرجسون¹.

لذلك، كان فيرجسون يقف على أعتاب بدايات التطور الناضج لمجتمع السوق، واستبق ما سيفعله مجيء الرأسمالية بالجماعة الأخلاقية المتجسدة التي كانت بالنسبة له نموذجاً للمجتمع المدني، لكنه لم يستطع رؤية المستقبل بوضوح كبير، حيث كان تسليع العلاقات الإنسانية حوالي عام 1767 في وضع أكثر تقدماً على نحو لافت مما كان عليه أيام جون لوك، فقد كانت عملية تسليع العلاقات الاجتماعية تقوض المجتمع المدني القديم وتمهد الطريق لظهور مجتمع جديد، وقد استطاع آدم فيرجسون التعبير عن بعض الموضوعات الأساسية التي ستشكل مدارك الاقتصاد السياسي البريطاني الكلاسيكي لاحقاً، في الوقت نفسه، سعى إلى إضفاء صفة أخلاقية على أفكار لوك، ومحاولة إحياء التقاليد القديمة للحياة الأخلاقية. إلا أن فهم العلاقات الاجتماعية الرأسمالية الجديدة كان يتطلب دراسة متأنية للمعايير الجديدة، وهي المهمة التي كرس آدم سميث نفسه لها.

أما آدم سميث فقد قدم أول مجتمع مدني برجوازي، حيث عمل جاهداً على دمج الأنشطة الاقتصادية والأسواق القائمة على تقسيم العمل مع المجتمع المدني. ومن ثم، ساهم على غرار لوك في ترسيخ المبدأ الليبرالي القائل بأن أنشطة الناس في الأسواق هي التي تصنع لحمة المجتمع المدني وليس السياسة، وبناءً على ذلك، أصبحت الفضيلة العمومية تنبع من النتائج غير المقصودة للفعل الاقتصادي الذي يهتم بالمصلحة الذاتية، وليس من السياسة. وهذا يعني أن آدم سميث حاول إقامة مجتمعه المدني على أسس اقتصادية وقوانين السوق،

¹ جون إهرنبرغ، مرجع سابق، ص 193.

محاوياً تهميش الجانب السياسي قدر الإمكان. لكنه في سبيل ذلك لم يستطع التخلص من مبدأ المصلحة الذاتية، حيث أصبحت رغبات وشهوات الأفراد المهتمين بمصالحهم الشخصية هي الأساس للوصول إلى الفضيلة العمومية، وليس الصالح العام كصالح عام بحد ذاته¹.

المرحلة الثانية : التطور والازدهار

شهد القرن التاسع عشر قطيعة شبه كاملة مع النظام الاقطاعي، فبعد أن حققت الرأسمالية ثورتها الصناعية نقلت السياسة من الميدان الديني والعرفي إلى الميدان الاجتماعي، أي جعلتها حقيقية إنسانية تعاقدية، وتم تصفية النظام الحرفي ونشوء الاقتصاد النقدي وتحلل الملكيات الاقطاعية، وقادت هذه التطورات إلى انسلاخ الأفراد عن رحم علاقاتهم القديمة، مما طرح بقوة مشكلة إعادة بناء المجتمع المدني الصناعي على أسس جديدة وفهم حقيقته الجديدة، وتصدى لهذه الإشكاليات النظرية كبار فلاسفة القرن التاسع عشر، وفي مقدمتهم هيغل وماركس الذين سيطروا عملياً على فكر هذا القرن.

فالمجتمع المدني بوصفه مجموع هذه الروابط يمثل تقدماً نوعياً بالمقارنة مع الطبيعة الخام، لكنه لا يجد مضمونه الحقيقي إلا في الدولة التي تجسد ما هو مطلق، أي الحرية والقانون والغاية التاريخية في أعلى تجلياتها، فالمجتمع المدني يظل مجتمع المصالح الفردية والمشاريع الخصوصية، أي مجتمع الانقسام والتملك الفردي والصراع، ولا يجد خلاصه إلا في الدولة السياسية، القوية، الشمولية.

إن هيغل كان يريد السلطة التشريعية بالمعنى الحديث، إلا أنه يربطها بنظام دولة الطوائف الوسيط، لفرض النظام والتعددية، على المجتمع المدني، وهو بهذا الموقف يكون متخلفاً عن نظرية الحق الطبيعي.

ويرى أن المجتمع المدني يمر "بثلاث لحظات ، هي :

1- لحظة منظومة الحاجات، وهي اللحظة التي يقوم فيها الإنسان الجزئي بالسعي لتلبية حاجاته الذاتية، بواسطة العمل، وفي هذا السعي لإشباع الذات بواسطة العمل يقوم بإشباع الحاجات الموضوعية، أي حاجات غيره من الناس.

¹ جون إهرنبرغ، مرجع سابق، ص 194.

2- لحظة تحقيق العدالة القانونية، وهي اللحظة التي يتم فيها تطبيق القانون بواسطة المؤسسة القضائية بغرض المحافظة على الشخصية والملكية وصيانتها من الاعتداء، وإلغاء أي اعتداء عليهما.

3- لحظة رعاية وضمان أمن ورفاهية أفراد المجتمع المدني، بوصفها أمراً مشتركاً وليست فردية جزئية، وسد الثغرات في تطبيق العدالة، وتتجلى هذه اللحظة في السلطة العامة والنقابات¹.

تتلخص رؤية هيغل في أن المجتمع المدني الذي نشأ في العصر الحديث يمثل الحلقة الوسيطة بين الأسرة والدولة، إذ لولا وجود الدولة لما أمكن قيام هذا المجتمع، ويمكن إيجاز عرض لتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الأوروبي الحديث، منبهين إلى الملاحظات التالية:

يمكن القول بصورة عامة إن مفهوم المجتمع المدني كان قبل هيغل يُعتبر البديل لسلطتين: سلطة الكنيسة من جهة، وسلطة الحكم المطلق من جهة أخرى، أما مع هيغل، فقد أصبح المجتمع المدني يُمثل مرحلة تطويرية في المجتمع الأوروبي تقع بين الأسرة والدولة.

وبناءً على ذلك، فإن مفهوم المجتمع المدني يحمل ثلاث دلالات وفقاً لثلاثة اعتبارات: اعتباره البديل عن سيطرة الكنيسة على المجتمع من ناحية، والبديل عن سلطة الدولة الإمبراطورية القائمة على ثنائية الراعي والرعية من ناحية ثانية، والبديل عن هيمنة الأسرة الممثلة في الأب الذي يتحول في النظام البطريركي إلى شيخ القبيلة من ناحية ثالثة، ومن ثم، يتضح أن هذا المفهوم قد برز ليعبر عن التطور الذي شهدته أوروبا في العصر الحديث جراء انتقالها من المجتمع الزراعي الإقطاعي إلى المجتمع الصناعي البرجوازي بفعل التحول النوعي الذي طرأ على قطاعي التجارة والصناعة².

المرحلة الثالثة : المراجعة والتجاوز

عاد مفهوم المجتمع المدني إلى الواجهة بقوة في أعقاب الحرب العالمية الأولى بفضل جهود المفكر الماركسي الإيطالي أنطونيو غرامشي (1891-1937)، الذي تأثر بشكل كبير بالأحداث الجذرية التي عصفت بأوروبا آنذاك، فقد شهد غرامشي نجاح الثورة البلشفية في روسيا عام

¹ محمد عثمان الخشت، المجتمع المدني والدولة، ط1، نخصة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 70.

² محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2005، ص178.

1917 التي مكنت الطبقة العاملة من الاستيلاء على السلطة، ولكنه أيضًا شاهد صعود الحركات الفاشية والنازية في إيطاليا وألمانيا على التوالي، هذه التطورات المتناقضة أثارت لديه تساؤلات حول الشروط الاجتماعية والسياقات المحددة التي مكنت الثورة الشيوعية من النجاح في روسيا على الرغم من اختلافها الجذري عن الواقع الأوروبي.

استنادًا إلى هذه الملاحظات، حاول غرامشي إعادة تقييم استراتيجيات الحزب الشيوعي للوصول إلى السلطة والحفاظ عليها، فقد رأى أنه لا يكفي السيطرة على جهاز الدولة فحسب، بل يجب أيضًا تحقيق "الهيمنة" على المجتمع من خلال منظمات المجتمع المدني والعمل الثقافي، وأكد غرامشي على أن هناك مجالين رئيسيين يضمنان استقرار سيطرة الطبقة البرجوازية: المجال الأول هو مجال الدولة وأجهزتها حيث تتحقق السيطرة المباشرة (السياسية)، والمجال الثاني هو مجال المجتمع المدني الذي يشمل الأحزاب والنقابات والجمعيات ووسائل الإعلام والمدارس والكنائس¹، حيث تتحقق الهيمنة الأيديولوجية والثقافية.

ويرى غرامشي أنه يجب على الحزب الشيوعي، تبني استراتيجية جديدة تركز على العمل في مستوى المجتمع المدني وتعبئة المثقفين لكسب "معركة الهيمنة" الأيديولوجية والثقافية، فقط من خلال تحقيق هذه الهيمنة، سيتمكن الحزب من عبور الخطوة الثانية وهي السيطرة على جهاز الدولة، في مقابل استراتيجية الانقلاب العسكري أو شبه العسكري، اقترح غرامشي عملية طويلة الأمد للتربية والتعبئة الشاملة للمجتمع، أي السيطرة التدريجية والفكرية على المؤسسات والمنظمات التي تنظم علاقات الناس اليومية.

من خلال هذه النظرية، أبرز غرامشي الدور المحوري الذي تلعبه المؤسسات والمنظمات غير الحكومية في المجتمع المدني في صياغة الوعي الجمعي وتشكيل التوجهات الأيديولوجية والثقافية للمجتمع، كما قدم رؤية جديدة حول كيفية تحقيق التغيير الاجتماعي الجذري، ليس من خلال الانقلابات العسكرية فحسب، بل أيضًا من خلال العمل التربوي والتعبئة الشعبية على المدى الطويل. تأتي هذه النظرية كمحاولة لتكييف الماركسية مع السياقات المختلفة وتجاوز الافتراضات البسيطة حول الصراع الطبقي والثورة.

¹ ANTONIO Gramsci, Selection from the Prison Notebook, translated by: Quintin Hoare, New York, international publishers, 1992, p. 267.

إن تصور غرامشي للمجتمع المدني وعلاقته بالدولة والهيمنة الطبقية يشكل إحدى أبرز مساهماته الفكرية. فقد انتقد غرامشي النظرة الضيقة للماركسية التقليدية التي تركز على الجوانب الاقتصادية للصراع الطبقي وتهمّل الأبعاد الثقافية والأيدولوجية. في رأيه، لا يمكن فهم استمرار سيطرة البرجوازية دون النظر إلى كيفية ترسيخها لهيمنتها الفكرية ضمن المجتمع المدني، ولا يكفي امتلاك السلطة السياسية والاقتصادية فحسب، بل يجب أيضاً فرض الهيمنة الثقافية على الجماهير من خلال الأحزاب والنقابات والمدارس والكنائس ووسائل الإعلام وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني. فهذه المؤسسات تلعب دوراً محورياً في ترويج أفكار وقيم وأيدولوجيات معينة تخدم مصالح الطبقة المهيمنة وتضمن استمرار قبولها واستسلام الطبقات الأخرى لها.

ولتحقيق التغيير الحقيقي، أكد غرامشي على ضرورة شن "حرب المواقع" داخل المجتمع المدني، حيث يجب على القوى الثورية العمل على كسب "معركة الهيمنة" وإعادة صياغة الوعي الجماعي. ولا يمكن تحقيق ذلك بالاعتماد على المثقفين التقليديين المنبثقين من الطبقة الحاكمة، بل يتطلب الأمر "مثقفين عضويين" ينبثقون من صفوف الجماهير ويعملون على تعبئتهم وثقيفهم.

من هنا جاءت حاجة غرامشي لإعادة تعريف المثقف وتحليل دوره والرهان الكبير الذي وضعه عليه في التحويل الاجتماعي، واعتبر الهيمنة لا قيمة لها إلا كجزء أو مستوى من مستويات العمل لتحقيق السيطرة الاجتماعية، إنها ليست منافية للسياسة ولكن مكملتها، وإن كانت متميزة عنها. فالمجتمع المدني والمجتمع السياسي أو الدولة يسيران جنباً إلى جنب ويجمع بينهما في كل نظام وحدة ديناميكية للسيطرة الاجتماعية¹.

المرحلة الرابعة : الانفتاح

تعد هذه المرحلة ارتباطاً لمفهوم المجتمع المدني في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وبتراث المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي، ولكن بعد تنقيته المفهوم من المبادئ الماركسية التي

¹ مي رأفت عامر، (التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني) Theoretical Foundations of Civil Society، الموسوعة

السياسية، 2019-06-22، تاريخ آخر دخول: 2024-02-13 20:36، متاح على الرابط التالي-<https://political-encyclopedia.org/dictionary/>

<https://political-encyclopedia.org/dictionary/>التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني

كان يتبناها غرامشي، وبهذا التنقيح، احتفظ مفهوم المجتمع المدني بفكرة وجود منظمات وهيئات ومؤسسات اجتماعية خاصة تعمل بجانب الدولة ولكن بشكل مستقل عنها وليس تحت سيطرتها.

غاب مفهوم المجتمع المدني في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وطوال المرحلة اللاحقة أي مرحلة الحرب الباردة، وصولاً إلى انهيار المعسكر الشيوعي عام 1989، فقد شهدت أواخر تلك الحقبة الزمنية ما أصبح يُعرف بصحوة المجتمع المدني، في خضم انتقال العديد من الدول نحو الديمقراطية، وهي الحركة التي أطلق عليها صامويل هنتغتون (1927-2008) "الموجة الثالثة للديمقراطية"، مشيراً إلى انتقال العديد من الدول والمجتمعات في حركة تحويلية سريعة من نظم حكم سلطوية أو ذات حزب واحد إلى نظم حكم تقوم على التعددية الحزبية والسياسية، وقد بدأت هذه الموجة في البرتغال في عام 1974، وانتقلت من جنوب أوروبا إلى أمريكا اللاتينية ثم جنوب آسيا لتنفجر أخيراً في أوروبا الشرقية، ورأى هنتغتون أنه ما كان لهذا التحول الديمقراطي أن يتم بنجاح لولا منظمات المجتمع المدني، فهي التي قامت بتدعيم الديمقراطية وجعلها غير قابلة للانكفاء أو الارتداد.

لقد كانت تنظيمات المجتمع المدني فاعلة أساسية في التحولات التي حدثت في شرق أوروبا نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، على سبيل المثال، في بولندا تزعمت الكنيسة الكاثوليكية وحركة "التضامن" النقابية حركات الاحتجاج التي أسقطت الحاكم الشيوعي المستبد، ولم تقتصر هذه التنظيمات على بولندا فحسب، بل امتدت إلى العديد من دول شرق أوروبا، حيث تقاربت أسماؤها ما بين "المنتدى المدني" في تشيكوسلوفاكيا و"المنتدى الجديد" في ألمانيا الشرقية السابقة و"المنتدى الديمقراطي" في المجر، وضمت هذه التنظيمات العديد من قطاعات المجتمع كالمثقفين والطلبة ورجال الدين وغيرهم، وكان هدفها الأول والمشارك إسقاط النظم الشيوعية المتسلطة في تلك الدول، وقد نجحوا في ذلك، وقد انتقلت هذه الحركات إلى إفريقيا أيضاً، حيث لعبت على سبيل المثال الجمعية القانونية الكينية منذ منتصف الثمانينيات دوراً بارزاً في التغيير، وفي زامبيا استطاعت جمعيات الضغط والنقابات القيام بدور مماثل، وهو ما حدث في الزائير أيضاً عام 1990، وينطبق الأمر كذلك على العديد من دول آسيا وأمريكا اللاتينية.

فالمجتمع المدني اليوم أصبح يمثل الشبكة الواسعة من المنظمات التي طورها المجتمع، ولقد مرت هذه المرحلة بدورها بثلاث مراحل:

- 1- مرحلة الانفتاح على المجتمع المدني من قبل الأحزاب والقوى والنظم السياسية.
 - 2- مرحلة التعامل مع المجتمع المدني بوصفه منظمات مستقلة موازية للدولة ومشاركة في تحقيق المهام التي تراجعت عنها الدولة (توافقت مع انتشار العولمة).
 - 3- مرحلة تحول المجتمع المدني إلى قطب قائم بذاته في مواجهة القطب الذي تمثله الدولة¹.
- وقد طور عالم الاجتماع الأمريكي جيفري ألكسندر مفهومًا حديثًا ومهمًا في هذا المجال من خلال نظريته عن "المجال المدني" Civil Sphere.

"المجال المدني في نظرية جيفري ألكسندر: رؤية سوسولوجية ثقافية"

المجال المدني كنظام رمزي:

يرى ألكسندر المجتمع المدني كمجال رمزي يتجاوز التعريفات التقليدية "فالمجتمع المدني هو فكرة تم تداولها من قبل، وفي أعقاب حركة التضامن وثوراتها الديمقراطية اللاحقة، شهدنا إحياءً كبيراً للحديث عن المجتمع المدني، لكن الكثير منه يعكس صدى أزمنة سابقة، نحن بحاجة إلى مفهوم جديد للمجتمع المدني باعتباره مجالاً مدنيًا، فهو عالم من القيم والمؤسسات التي تولد القدرة على النقد الاجتماعي والاندماج الديمقراطي في آن واحد، ويعتمد هذا المجال على التضامن، على المشاعر تجاه الآخرين الذين لا نعرفهم ولكننا نحترمهم من حيث المبدأ، لا من واقع التجربة"²، من قبيل الواجب الإنساني.

هذا المفهوم يؤكد على البعد الثقافي للمجتمع المدني، حيث يشكل نظامًا من الرموز والمعاني المشتركة.

الرموز الثنائية والخطاب المدني:

من المفاهيم المركزية في نظرية ألكسندر فكرة "الرموز الثنائية" التي تشكل الخطاب المدني، هذه الرموز تتضمن ثنائيات مثل الحرية/القمع، العقلانية/العاطفة، الصدق/الخداع. يشرح ألكسندر أن "هذه الرموز الثنائية تشكل المعايير الأخلاقية التي يتم من خلالها تقييم الأفراد والمؤسسات في المجال المدني"³.

¹ مي رأفت عامر، مرجع سابق.

² Jeffrey C. Alexander, **The Civil Sphere**, 1st edition, Oxford University Press, United Kingdom, 2006, p. 4.

³ Jeffrey C. Alexander, (**The Meaningful Construction of Inequality and the Struggles Against It: A "Strong Program" Approach to How Social Boundaries Change**), 1st edition, Cultural Sociology, United Kingdom, 2007, p25.

التضامن المدني والعدالة:

يؤكد ألكسندر على أهمية بناء التضامن عبر الاختلافات الاجتماعية والثقافية كأساس للمجتمع المدني القوي، في دراسته حول التغيير الاجتماعي، يشير إلى أن "التضامن المدني هو الأساس الذي يمكن من خلاله مواجهة عدم المساواة والظلم الاجتماعي"¹.

المؤسسات التصحيحية والأزمات الاجتماعية:

يقدم ألكسندر مفهوم "المؤسسات التصحيحية" كجزء أساسي من المجتمع المدني. في دراسته حول الأزمات الاجتماعية، يوضح كيف تلعب هذه المؤسسات دورًا حيويًا في "تحويل المشاكل الخاصة إلى قضايا عامة، مما يسمح بمعالجتها على مستوى المجتمع ككل"².

المجال المدني في سياقات مختلفة:

في دراسته للمجال المدني في أمريكا اللاتينية، يستكشف ألكسندر كيف يتشكل المجتمع المدني في سياقات ثقافية وسياسية مختلفة. يؤكد على أن "المجال المدني ليس مفهومًا ثابتًا، بل يتكيف ويتحول استجابة للظروف المحلية والتاريخية"³.

تقدم نظرية جيفري ألكسندر عن المجتمع المدني رؤية ثقافية غنية تتجاوز التعريفات التقليدية، من خلال التركيز على الأبعاد الرمزية والثقافية، يفتح ألكسندر آفاقًا جديدة لفهم دور المجتمع المدني في الديمقراطيات المعاصرة.

3. الأسس الأخلاقية للمجتمع المدني:

سعى آدم فيرغسون، أحد كبار مفكري عصر التنوير الإسكتلندي في القرن الثامن عشر، إلى كبح جماح السلطة السياسية التعسفية والحد من نفوذ المصلحة الخاصة، من خلال تأسيس المجتمع المدني على مجموعة من المشاعر الأخلاقية الفطرية، وكان عمله جزءًا من توجه أوسع نحو النظر إلى المجتمع المدني باعتباره شرطًا طبيعيًا للتطور الأخلاقي والتقدم العقلي، بدلاً من اعتباره وسيلة اصطناعية للبقاء فحسب. واعتقد بعض المفكرين لعصر التنوير أنهم يستطيعون

¹ Jeffrey C. Alexander, **The Dark Side of Modernity**, Polity Press, Cambridge, 2013, p27

² Jeffrey C. Alexander, (**The Societalization of Social Problems: Church Pedophilia, Phone Hacking, and the Financial Crisis**), American Sociological Association, Vol. 83, No. 6, 2018, 1049-1078,p1052.

³ Jeffrey C. Alexander., Tognato, C. (Eds.), **The Civil Sphere in Latin America**, Cambridge University Press, Cambridge, 2018, p3.

العثور على دليل على البُعد الطبيعي للمجتمع المدني في ردود فعل البالغين تجاه حماية الأطفال العاجزين، وفي الميل الإنساني العام للعيش في جماعات اجتماعية¹.

أما فرغسون نفسه، فقد أرجع الروح الاجتماعية التي يتمتع بها البشر إلى قدرة كل فرد منهم على وضع نفسه مكان الآخر، ورؤية العالم من منظور ذلك الآخر، وهذا الإحساس بالتعاطف، الذي يمكّن الأفراد من المشاركة في حياة الآخرين ويجعل الحكم الأخلاقي ممكناً من خلال التوفيق بين الفردية والمجتمع المدني القائم على العلاقات الأخلاقية المشتركة.

في حين نظر هوبز ولوك إلى المجتمع المدني باعتباره نتاجاً للعقد وضماناً للسياسة من قبل أفراد اجتمعوا لتحقيق غاية مقصودة، إلا أن تركيزهما على الصراعات الشخصية فشل في تقديم تفسير مقنع للروابط الاجتماعية، فمن الواضح أن الناس غالباً ما تقودهم الأنانية.

وَشَنَّ فِيرغسون هجوماً أخلاقياً على منطق المصلحة الذاتية، مُؤسِّساً المجتمع المدني على حب البشرية، وهي خاصية تختلف بشكل لافت عن المصالح التجارية التي وضعها بعض المفكرين في صميم التنظيم البشري، وأكد أن العاطفة وقوة العقل اللتين هما رباط المجتمعات وقوتها، كانتا من نِعَم الله، وهما صفتان متأصلتان في الطبيعة البشرية، وحدٌّ من أن المصلحة الذاتية وحدها ليست هي الباعث على الروابط الاجتماعية في نطاقها الكلي. فقد اتفق مع العديد من معاصريه على أن رغبة البقاء والعيش هي المنبع الأصلي للفعل الإنساني، لكنه أدرك جيداً أن الناس يشكلون المجتمعات لأسباب أوسع من مجرد البقاء، فهم قبل كل شيء كائنات أخلاقية، ولا يمكن للعقل الآلي والتقدم الفردي أن يوفر حياة متحضرة، فالمرء لن يولي اعتباراً لأقرانه من البشر إلا بقدر ما يؤثرون في مصلحته، وسيطبع منطق الربح والخسارة كل تعامل، وستعمل أوصاف النافع أو الضار على تمييز رفاقه في المجتمع، مثلما يميز بين شجرة مثقلة بالثمار وأخرى ترهق الأرض أو تحجب الرؤية².

أكد فرغسون أن هذا ليس تاريخ الجنس البشري. فلاحظ - من خلال تأمله لحياة البشر الحقيقية في المجتمع - أن الرأفة والتعاون المتبادل والإحسان تميز التفاعلات البشرية بقدر ما تميزها الجشع والوحشية والقسوة، فالأنانية ستدفع الناس للعيش بمفردهم وفي منافسة مع

¹ جون إهرنبرغ، مرجع سابق، ص 183.

² جون إهرنبرغ، مرجع سابق، ص 184-185.

أفرائهم، لكن القدرة الطبيعية على التجمع تمكننا من العيش مع الآخرين ومساعدتهم والاستفادة من ميلهم للقيام بالشيء نفسه. فالأنانية تفصلنا عن رفاقنا، بينما التضامن يمكننا من إطلاق العنان لروحنا الأصيلة، التي من خلالها ننظر إلى أنفسنا على أننا لسنا سوى جزء من مجتمع محبوب، وأننا لسنا سوى أفراد أعضاء في مجتمع يكون رفاهه العام هدف غيرتنا السامية، وقاعدة سلوكنا العظمى¹.

في أي موقف أو بأي وسيلة تتشكل هذه السجية الرائعة؟ فهل هي موجودة في مواطن التظاهر والسطحية والتفاخر التي تروجها الموضوعة، ويتبختر فيها اللطف المتكلف؟ أم في المدن العظيمة والغنية، حيث يعيش البشر متنافسين بعرباتهم وهندامهم وسمعة ثروتهم؟ أم في البلاطات الباهرة، حيث نتعلم الابتسام بلا شعور بالسرور، ونبدي الحنان من دون عاطفة، وفي السر، نجرح بعضنا بعضاً بأسلحة الحسد والغيرة.

وكما أشرنا سابقاً، فرغم محاولات فيرغسون وتحذيراته ورؤيته بأن الشؤون الاقتصادية تهدم الحياة العامة للمجتمع المدني، وما ستفعله الرأسمالية بالجماعة الأخلاقية المتجسدة التي تمثل بالنسبة له نموذج المجتمع المدني، إلا أن نظرتة وتحذيراته كانت تحتاج إلى نظرية أعم وأقوى، وبرؤية أكبر من رؤيته لتكون نظرية متكاملة عن المجتمع المدني الأخلاقي².

ولا ينبغي أن نعتبر أن السعي لتحقيق أقصى قدر من المنفعة الشخصية مناف لت تحقيق المصلحة الاجتماعية في كل الأحوال فقد أثبتت ذلك تجارب الحياة اليومية التي سجلتها علمياً بحوث الإيثار وحب الغير وعلم نفس المساعدة، مدى التأثير الإيجابي للعمل من أجل الآخرين، مع الشعور بالارتياح وزيادة تقدير الفرد.

وهناك أيضاً بلا شك بعض المواقف التي يكون فيها - ولو مؤقتاً - التعاقب المباشر للمنفعة الشخصية في حالة صراع مع مصالح الجماعة أو احتياجات الآخرين، كما توجد على الأقل أربعة دوافع هامة تجعل الأفراد يسلكون هذا السلوك الموجه للتضافر المجتمعي³، وهي :

¹ المرجع نفسه، ص 184-185.

² جون إهرنبرغ، مرجع سابق، ص 193.

³ توماس ماير وأودو فور هولت، مرجع سابق، ص 68.

المحبة والمشاركة الوجدانية، القواعد والمعايير، المعتقدات الأخلاقية والقيم، النفعية ومبدأ تبادل المنفعة.

1- المحبة والمشاركة الوجدانية:

يعتبر الإيثار والتعاطف أو المشاركة الوجدانية من أهم وأنبىل الدوافع، فالمشاعر العاطفية العميقة والحميمية هي من أقوى الدوافع للمشاركة والمساهمة، وعندما نكون حبا واهتماما خاصا لشخص أو مجموعة ما، تنبع لدينا رغبة طبيعية للعطاء والمشاركة معهم وفعل ما هو في مصلحتهم، هذه المشاعر الوجدانية لا يمكن فرضها أو التخطيط لها اجتماعيا¹، لكنها تنشأ بشكل طبيعي داخل الإنسان تجاه من يحبهم ويعتز بهم، أما بالنسبة لبقية الناس، فتميل للتعامل معهم بمشاعر أقل حميمية وتعلقا.

2- القواعد والمعايير :

يعتمد الدافع المثالي الثاني للمشاركة المجتمعية على اتباع القواعد التي حددها المجتمع مسبقا، حيث تضع المجتمعات قواعد ومعايير ومحددات سلوكية متفق عليها، والتي تشكل دافعا للمشاركة المجتمعية، فالأفراد يلتزمون بهذه القواعد تجنباً للعقوبات القانونية أو النبذ الاجتماعي المترتب على مخالفتها، لذلك، يصبح اتباع هذه المعايير والتصرف بما يتوافق معها سببا يدفعنا للمساهمة في المجتمع والانخراط في الأنشطة المجتمعية.

3- المعتقدات الأخلاقية والقيم:

من منظور المجتمعات الديمقراطية، تصبح المشاركة المجتمعية أكثر فاعلية عندما تنبع من قيم ومعتقدات أخلاقية راسخة لدى الأفراد، فالإيمان بأهمية هذه المشاركة لاستمرارية المجتمع ككل، يدفع الناس للانخراط والمساهمة بشكل أكبر. لا يمكن لأي مجتمع أن يستمر دون وجود قاعدة مشتركة من القيم والمبادئ التي تجمع أفرادها. ولحسن الحظ، لا تزال قيم وتقاليد المجتمع التقليدية محل احترام واهتمام من قبل الشباب بشكل خاص، رغم تمنيههم أن يبادر غيرهم أولاً بالعمل الجماعي، مما يوحي أن: "الكل يتمنى وجود العمل الجماعي المشترك، لكن لا أحد يريد أن يبادر بالخطوة الأولى"².

¹ المرجع نفسه، ص 68.

² توماس ماير وأودو فورهلوت، مرجع سابق، ص 70.

4- الانتفاع وتبادل المنفعة:

لكي تصبح المعتقدات الأخلاقية والقيم دافعاً حقيقياً للمشاركة، يجب توضيح المنافع العملية المترتبة على اتباعها أو التخلي عنها. فعندما يرى الناس أن المشاركة والعمل الجماعي سينتج عنه نتائج إيجابية وفوائد ملموسة للمجتمع بشكل عام، سيكونون أكثر حماساً واندفاعاً للقيام بذلك. لكن هذا يتطلب أيضاً تعاون الآخرين وإسهامهم بالشكل المناسب، وهو ما يبني على معرفة جيدة بسلوكياتهم ومستوى ثقة معين بناءً على الخبرات السابقة معهم¹.

فالمجتمع بحاجة إلى رأس مال اجتماعي من أجل التغلب على المآزق الاجتماعية، ولكي يستطيع تحقيق النجاح، ويمكن تعريف رأس المال الاجتماعي قياساً على ما قاله روبرت ديفيد بوتنام (1941) "بأنه القدرة العامة لدى أعضاء المجتمع واستعدادهم للتعاون، والمصدر الأساسي للرأس المال الاجتماعي هو فلسفة الثقة"².

انتشار ثقافة الثقة المتبادلة في المجتمع يُعتبر من أسس القيم وأغلاها، حيث لا يمكن تقدير ثمنها بالمال، فالاستعداد للتعاون والمشاركة لا يتطلب دائماً تكاليف باهظة أو بذل جهود جسيمة أو ارتباطه بمواقف معينة. إن ترسيخ هذه الثقة عملية طويلة الأمد، تستند إلى تجارب الحياة اليومية، وتحتاج إلى التجديد والتعزيز المستمرين. وبالنظر إلى كل ما تم تناولته بالتفصيل فيما سبق شرحه، "يتضح أن تولد فلسفة الثقة هذه بواسطة الدوافع الأربعة " المحبة والمشاركة الوجدانية" و"القواعد والمعايير" و"المعتقدات والقيم" و"النفعية وتبادل المنفعة" وحدها هو أمر مستبعد، بل إن تضافها سويها هو الحل، وهذه الدوافع الأساسية الأربعة تطابق جوانب المجتمع الأربعة، وهي: الأسرة، والدولة والمجتمع المدني والسوق أو النظام الاقتصادي، وتشارك الجوانب الأربعة كلها في حاجتها إلى رأس المال الاجتماعي من ناحية، وقيامها بإنتاج رأس المال هذا وتقويته من ناحية أخرى لكنها في الوقت ذاته جوانب قائمة على التبادل وتقوم على بعضها البعض".

رغم أهمية جانب الثقة من جهة، والنظام والانضباط من جهة أخرى، فإننا بحاجة أيضاً لمجتمع حر ومتسامح، والنقاش يدور حالياً ليس حول ما إذا كان يجب أن تكون لدينا فضائل

¹ المرجع نفسه، ص 69-70.

² المرجع نفسه، ص 76.

أخلاقية، بل كيفية تنميتها؟ هل نميها عن طريق الاعتماد على الجهود التطوعية أم باللجوء إلى وسائل إلزامية؟ وكيف يمكننا الحصول على أفضل مجتمع ممكن؟

نظراً للتراجع المستمر للقيم الأخلاقية، تزداد جاذبية فكرة تدخل الدولة بقوة، فإذا كان المجتمع المدني ضعيفاً لدرجة عدم قدرته على تنمية القيم الصحيحة، فيجب على الدولة التدخل، وإذا كان هذا يعني فقدان قدر من الحرية، فلتكن على ذلك، خاصةً عندما نواجه جهات تيارات يسارية تبدو مؤمنة بـ "الخيار"، الذي قد يعني نسبة أخلاقية وتهرباً من المسؤولية، لكنها في الوقت نفسه تكرر "الخيار" الذي يعني للأفراد اتخاذ قرارات مدروسة بشأن أطفالهم وتعليمهم ووظائفهم وجوانب أخرى من حياتهم¹.

لكن الحرية والفضيلة ليستا متناقضتين، ومن الخطأ افتراض ضرورة التضحية بإحدهما لصالح الأخرى، فالمجتمعات الحرة والمتسامحة قادرة على تنمية القيم والفضائل الأخلاقية من خلال التربية والتوعية والمشاركة الإيجابية للمواطنين في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم ومجتمعاتهم².

4. أركان المجتمع المدني:

يستند المجتمع المدني على جملة من الدعائم الأساسية، بغض النظر عن المقاربتين المتعارضتين؛ إحداهما تنادي بالاستقلالية المطلقة للمجتمع المدني عن الدولة وعدم خضوعه لأي شكل من أشكال الرقابة، والأخرى ترى أن الدولة هي المهيمنة على المجتمع المدني والمتحكمة فيه، وقد استنبطت هذه الدعائم من أهمية المجتمع المدني والإيمان بدوره المحوري في المجتمع ككل، إذ يمكن تجاوز هذه الاختلافات والتوصل إلى قاسم مشترك في قضية أركان المجتمع المدني، وبناءً على ذلك، يمكن تلخيصها فيما يلي:

¹ دون إي إيبرلي، بناء مجتمع من المواطنين: المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: هشام عبد الله، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 422.

² الموضوع نفسه.

الركن الأول: الإرادة الحرة:

من المسلمّ به أن المجتمع المدني بمؤسساته ينطوي على التطوع الحر القائم على السعي لتوفير أرضية مشتركة للتواصل بين الأفراد من جهة والسلطة من جهة أخرى. ويستند هذا التطوع على إرادة حرة خالية من أي نوع من الإكراه.

الركن الثاني: التنظيم:

يتجلى التنظيم في ضرورة وجود لوائح تنظم العمل داخل المؤسسة أو الهيئة أو الجمعية التي تنتمي إلى المجتمع المدني، وتحدد شروط العضوية فيها، فضلاً عن ذلك، يجب وجود نظام عام يحدد العلاقات بين مؤسسات المجتمع المدني بعضها ببعض، وبينها وبين الدولة.

الركن الثالث: قبول التعددية:

يُعد قبول التعددية من الأركان الجوهرية للمجتمع المدني، وبالتالي، يتعين على المجتمع المدني، وهو في طور تأسيس قيم نبيلة وإيجابية داخل المجتمع، أن يؤمن بالآخر وبحقوقه كاملة غير منقوصة¹.

II. المجتمع المدني مكوناته، وظائفه، وعلاقته بالدولة:**1. مكونات المجتمع المدني:**

يتألف المجتمع المدني من مجموعة من المؤسسات التي تتسم بكونها تنظيمات طوعية تستند إلى الإرادة الحرة والمصلحة المشتركة أو المصالح المتبادلة، وفقاً للقواعد التنظيمية الخاصة بكل رابطة وبموجب القوانين التي ارتضاها المجتمع العام، وتتميز هذه المؤسسات بأنها غير حكومية من جهة، وغير موروثية من جهة أخرى، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر:

الجمعيات الخيرية على اختلاف أنواعها، والتي تسعى إلى تقديم المساعدة والدعم للفئات المحتاجة في المجتمع؛ والنقابات المهنية، التي تمثل مصالح العاملين في مختلف القطاعات وتدافع عن حقوقهم؛ والاتحادات التعاونية، التي تهدف إلى تعزيز التعاون والتضامن بين أعضائها لتحقيق مصالحهم المشتركة؛ والاتحادات الطلابية والشبابية ونوادي هيئات التدريس، والتي تعتبر ذات صبغة نقابية وتسعى إلى خدمة مصالح منتسبيها؛ والنوادي بشكل عام، والتي تقوم على روابط مصلحة وتهدف إلى تنمية مهارات أعضائها وتوفير الأنشطة الترفيهية والثقافية لهم؛

¹ محمود كيشانة، مرجع سابق، ص 70 - 71.

ومنظمات حقوق الإنسان، التي تعمل على حماية وتعزيز حقوق الإنسان وتسليط الضوء على الانتهاكات التي تحدث في هذا المجال؛ والمؤسسات الصحافية المستقلة، والتي تلعب دوراً حيوياً في نشر المعلومات والأخبار وتشكيل الرأي العام؛ والأحزاب السياسية، طالما كانت خارج السلطة، فهي تمثل تيارات فكرية وسياسية متنوعة وتسعى للوصول إلى السلطة عبر الوسائل الديمقراطية، أما إذا وصلت إلى السلطة من خلال التداول الديمقراطي، فإنها تصبح جزءاً من الدولة وتخرج من نطاق المجتمع المدني¹.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المؤسسات، على تنوعها واختلاف أهدافها، تشترك في كونها تعبر عن الإرادة الحرة للأفراد وتستند إلى مبدأ التطوع والمشاركة الفاعلة في الحياة العامة، كما أنها تلعب دوراً محورياً في تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان، وتسهم في تنمية المجتمع وتحقيق التقدم والازدهار على مختلف الأصعدة.

وهناك من يضيف إلى هذه المنظمات هيئات تقليدية كالطرق الصوفية والأوقاف التي كانت بمثابة أساس المجتمع المدني في المجتمعات العربية منذ مئات السنين قبل ظهور المنظمات الحديثة.

2. وظائف المجتمع المدني:

كما تتعدد مكونات المجتمع المدني وخصائصه كذلك تتعدد أدواره، مما يجعل الإحاطة بها وحصرها أمراً صعباً، وعليه فإننا نقتصر على بعضها فقط وذلك في النقاط التالية²:

1.2- تحقيق النظام والانضباط:

إن الانضمام إلى مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني هو أداة لضبط سلوك الأفراد والجماعات، ذلك أن كل منظمة أو جمعية لها نظامها الخاص والذي يتضمن مجموعة من القواعد تحدد الحقوق والواجبات لكل عضو نتيجة لانضمامه إلى عضويتها، ويعتبر التزام الأعضاء بهذه القواعد شرطاً لقبولهم واستمرارهم فيها.

¹ محمد عثمان الخشت، مرجع سابق، ص 22-23.

² حسام شحادة، المجتمع المدني، ط1، بيت المواطن للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2015، ص 23.

2.2- تحقيق الديمقراطية:

تضطلع مؤسسات المجتمع المدني بدور محوري في إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية راسخة في المجتمع. فهي تعمل على ترسيخ قيم النزوع للعمل التطوعي والجماعي، وتشجيع المبادرة الذاتية للمواطنين والمشاركة الفاعلة في الأنشطة المجتمعية. كما تؤكد على ضرورة احترام التنوع والاختلاف بين الأفراد والجماعات، وقبول الآخر واحترام حقه في الاختلاف. علاوة على ذلك، تروج لإدارة الخلافات والنزاعات بطرق سلمية تقوم على التسامح والاحترام المتبادل والتعاون وقبول التنافس البناء. إضافة إلى تأكيدها على الالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة العامة في عمل المؤسسات وأنشطتها المختلفة¹. كما تعمل على تأكيد أهمية بناء المؤسسات وتطويرها باستمرار باعتبارها ركيزة المجتمع المدني القوي. هذه القيم التي تغرسها وتنشرها مؤسسات المجتمع المدني تشكل في مجملها ثقافة مدنية ديمقراطية، تحترم المبادئ الديمقراطية من التعددية والحوار والتعاون والمشاركة الشعبية الفاعلة في إدارة شؤون المجتمع..

3.2- التنشئة الاجتماعية والسياسية:

وهذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد، من خلال غرس مجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد المنتمين إليه، وعلى أرساء قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن والاستعداد لتحمل المسؤولية، والمبادرة بالعمل الإيجابي والاهتمام والتحمس للشؤون العامة للمجتمع ككل من خلال ممارسته اليومية في جمعيته.

4.2- وظيفة تجميع المصالح:

تقوم مؤسسات المجتمع المدني بدور محوري في تجميع وتمثيل مصالح أعضائها تجاه القضايا والتحديات التي تواجههم. فهي تعمل على تبلور مواقف جماعية من خلال الحوار والتشاور، مما يمكّن الأعضاء من التحرك بشكل موحد لحل مشاكلهم وضمان حقوقهم ومصالحهم استناداً إلى هذه المواقف المشتركة، تمارس هذه الوظيفة بشكل رئيسي النقابات العمالية والمهنية والمنظمات الدفاعية عن مصالح فئات معينة. فمن خلالها، يتعلم الأعضاء كيفية دراسة قضاياهم ومشاكلهم والأوضاع المجتمعية بشكل عام، وتحديد السبل الكفيلة بالحفاظ على

¹ المرجع نفسه، ص 22.

مصالحهم في مواجهة مصالح فئات أخرى، وتكشف البرامج والمطالب التي تطرحها هذه المنظمات عن وحدة مصالح الأعضاء وأهمية تضامنهم لحمايتهم وتنفيذ هذه المطالب. ومن خلال تحركهم الجماعي لتنفيذها، يكتشف الأعضاء قيمة التضامن ويكتسبون مهارات التفاوض والحوار مع الأطراف الأخرى، لذلك لا تقتصر نتائج هذه الوظيفة على العمل المباشر لمؤسسات المجتمع المدني فحسب، بل تمتد لتشمل المجتمع ككل، حيث توفر لأعضائها خبرات قيمة في ممارسة الديمقراطية والمشاركة السياسية والمجتمعية بشكل فعال¹.

5.2- الوساطة والتوفيق:

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني بمثابة وسيط بين الحكام والمحكومين، من خلال توفير قنوات للاتصال، ونقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين في الاتجاهين بطريقة سلمية، وتسعى جماعات المصالح في هذا الإطار إلى خلق أرضية للوفاق بين الطرفين سعياً للاستقرار، فالحكومة مثلاً قد تقوم بسن تشريع لا يرضي الجماهير، فتقوم منظمات المجتمع المدني بالتدخل لدى الحكومة للتأثير عليها بغية الوصول إلى نقطة توافقية، ومن هذا المنطق نرى أن المجتمع المدني لا يحقق الحماية للمواطنين ضد الحكومة فحسب وإنما يوفر الحماية لأطراف المجتمع كلها، فالحكومة معرضة لخطر الاضطرابات والاحتجاجات العنيفة مما يعرض المجتمع ككل للخطر².

6.2- وظيفة حسم الصراعات وحلها:

من خلال مؤسسات المجتمع المدني تحل معظم النزاعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية وبذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني تجنب أعضاءها المشقة وتوفر عليهم الجهد والوقت، وتجنبهم كثيراً من المشاكل التي تترتب على العجز عن حل ما ينشأ بينهم من منازعات، وتسهم بذلك في توطيد وتقوية أسس التضامن الجماعي، وإذا كانت الديمقراطية هي صيغة لإدارة الصراع في المجتمع بوسائل سلمية، فإن حل المنازعات بين الأعضاء بوسائل ودية داخل مؤسسات المجتمع المدني هو أساس ممارسة الصراع سلمياً على مستوى المجتمع بين الطبقات والقوى الاجتماعية والسياسية، تشمل هذه الخبرة

¹ حسام شحادة ، مرجع سابق، ص 23-24.

² المرجع نفسه، ص 24.

والثقافة الاعتراف بالآخر وبحقوقه ومصالحه والحوار معه والوصول إلى حلول وسط من خلال التفاوض¹.

7.2- التعبير والمشاركة الفردية والجماعية :

يوفر وجود مؤسسات المجتمع المدني قنوات آمنة للأفراد لعرض آرائهم ووجهات نظرهم والتعبير بحرية وسلمية عن مصالحهم، حتى لو كانت تتعارض مع سياسات الحكومة، تلعب هذه الوظيفة دوراً مهماً في تعزيز شعور المواطنين بالانتماء والمواطنة الفاعلة، وتمنحهم الثقة في قدرتهم على المبادرة والعمل التطوعي الإيجابي دون قيود، بل وتشجعهم الحكومات على ذلك من أجل خدمة المجتمع بشكل مستقل دون الاعتماد عليها، وفي الوقت نفسه، يطمئن وجود هذه المؤسسات المواطنين إلى أن حقوقهم وحررياتهم محمية، حيث توفر لهم ملاذاً آمناً والحماية في حالة تعدي الدولة عليهم أو انتهاك حقوقهم، بهذه الطريقة، تساهم مؤسسات المجتمع المدني في تمكين المواطنين وتحفيزهم للمشاركة الفاعلة في الشأن العام بكل حرية وأمان².

8.2- ملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها :

مع قدوم الثمانينيات من القرن العشرين، شهد العالم ظاهرة واسعة الانتشار تمثلت في انسحاب الدولة من العديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي، لاسيما في مجالات النشاط الاقتصادي وتوفير خدمات التعليم والرعاية الصحية، فضلاً عن تخليها عن دورها كصاحب عمل ملتزم بتعيين وتشغيل الموظفين في القطاع الحكومي. فقد بدأت الحكومات تعاني من تفاقم أزمة الديون وعجزها عن سدادها، وفي الوقت ذاته عجزها عن الاستمرار في أداء نفس الأدوار التي باتت تشكل عبئاً ثقيلاً لا تستطيع تحمله.

وعندما بدأت الدولة بالانسحاب من هذه المجالات، تركت وراءها فراغاً كبيراً يحتاج إلى من يملأه ويساعدها في أداء تلك الوظائف. وهنا كان لابد أن يتحرك المجتمع المدني لشغل هذا الفراغ، وإلا تعرض المجتمع للانحيار، خصوصاً مع وجود مشاعر عدم الرضا لدى الفئات التي كانت تستفيد من الدور السابق للدولة وتعتمد عليها في إشباع احتياجاتها، والتي قد تشعر بأن الحكومة قد تخلت عنها.

¹ المرجع نفسه، ص 25.

² الموضوع نفسه.

إلى جانب الأزمة الاقتصادية والمالية، هناك حالة أخرى يمكن أن تختفي فيها الدولة وتعجز عن أداء وظائفها تجاه المجتمع، ألا وهي حالة الغزو والاحتلال الأجنبي أو اندلاع الحرب الأهلية، حيث تصبح الدولة عاجزة عن ممارسة أدوارها بشكل طبيعي.

9.2- توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين :

رغم أن أحد الأدوار الرئيسية لمؤسسات المجتمع المدني هو الدفاع عن المصالح المشتركة لفئات محددة، إلا أنها تضطلع أيضاً بمهمة توفير المساعدة والعون للفئات المحتاجة والضعيفة في المجتمع، فهي تقدم خدمات خيرية واجتماعية هادفة إلى مساندة هذه الشرائح المهمشة والمحرومة.

تتنوع أشكال المساعدات التي تقدمها ما بين مساعدات مالية ومساعدات خدمية عينية، فهي قد تقوم ببناء مدارس أو مستشفيات لتوفير خدمات التعليم أو الرعاية الصحية مجاناً أو بأسعار رمزية تتناسب مع ذوي الدخل المحدود، كما تقدم المعونات للأرامل والأيتام وضحايا الكوارث والمعاقين وأسر السجناء، عبر إنشاء مراكز للتأهيل والرعاية الاجتماعية، وتمويل مشروعات صغيرة لإعادة الأسر المععدة.

علاوة على ذلك، تعمل هذه المؤسسات على رفع مهارات الفئات المحتاجة من خلال تنظيم دورات تدريبية، كتعليم الفتيات مهنة الخياطة والحيكة على سبيل المثال. بهذه الطريقة، تساهم منظمات المجتمع المدني في تحسين أوضاع الفقراء والمهمشين وتمكينهم اقتصادياً واجتماعياً وتوفير الرعاية والدعم اللازمين لهم¹.

10.2- الحوكمة الرشيدة:

هي نظام إداري وإشرافي يحدد الأدوار والمسؤوليات والعلاقات بين مختلف الأطراف المعنية بالمؤسسة، ويوضح القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الرشيدة المتعلقة بعمل وأنشطة المنظمة. إنه نظام يهدف إلى تعزيز العدالة والشفافية والمساءلة على مستوى المؤسسة، مما يعزز الثقة والمصداقية في بيئة العمل، وتعتبر الحوكمة عملية توجيه المؤسسة نحو تحقيق رسالتها وحماية مصالح الأعضاء والجمهور العام وأصولهم. وهي تتعلق بالموازنة بين المسؤوليات الاستراتيجية

¹ حسام شحادة، مرجع سابق، ص 26-27.

والتشغيلية بطريقة منظمة ومدروسة. كما ترتبط الحوكمة الرشيدة بالقيادة والتأكد من إدارة المنظمة وتسيير أعمالها بفعالية وكفاءة.

بشكل عام، تُعرف الحوكمة بأنها النظم والعمليات المعنية بضمان التوجيه العام للمؤسسة وفعالية الإشراف والرقابة عليها، وكذلك مساءلتها أمام جميع الأطراف ذات العلاقة¹.

3. العلاقة بين المجتمع المدني والدولة

على مر التاريخ، كان المجتمع المدني خاضعاً لسيطرة الدولة وليس العكس، باستثناء بعض الأفكار التي شاعت لفترة من الزمن على يد بعض المفكرين، بل إن المجتمع المدني قد استُخدم في بعض الدول وفي أوقات معينة كغطاء للعملية السياسية أو كوسيلة للتظاهر بالديمقراطية. وفي هذا السياق، يشير عزمي بشارة إلى أن المجتمع المدني قد لعب دوراً مريباً خارج نطاق أوروبا، حيث يشبهه بدور القابلة التي تتستر على عملية إجهاض سياسية، أو بدور العميل المزدوج الذي يعادي السياسة باسم الديمقراطية، ثم يدير ظهره لها بحجة كونها معركة سياسية². وبالتالي، فإن المجتمع المدني، من وجهة نظره، إذا كان بمعزل عن السياسة وخارج سياق النضال من أجل الديمقراطية، يصبح بمثابة عملية إجهاض. ومن هنا، فقد شبه بشارة الوضع بأنه صراع ثقافي عالمي يماثل الصراع الاقتصادي العالمي، حيث يقول: "وكما توجد حروب على الوكالات الأجنبية في الاقتصاد، كذلك يوجد تنافس بين النخب الثقافية على وكالات الأفكار"، لا سيما وأن مؤسسات المجتمع المدني التي يدور حولها الحديث في كثير من الأحيان تعتمد في تمويلها على أموال المساعدات الغربية³.

في تناوله لطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، يستعرض جون كين خمس صيغ أفرزها الفكر الغربي في هذا الصدد⁴:

¹ حامد خليل، (الوطن العربي والمجتمع المدني)، دراسات إستراتيجية، مجلة فصلية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، جامعة دمشق، العدد 01، السنة 01، أيلول 2000، ص 12.

² عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط7، بيروت، لبنان، 2012، ص 22.

³ محمود كيشانة، مرجع سابق، ص 138.

⁴ محمد مرسي، (بين الدولة والمجتمع)، إضاءات بتاريخ 2017/01/16، تم الاطلاع عليه في 2024/02/23 على الساعة 22:30،

<https://www.ida2at.com/between-the-state-and-civil-society>

الصيغة الأولى: كما يمثلها هوبز وغيره، ترى أن رسالة الدولة تكمن في الانقلاب على مجتمع الطبيعة المفتقر للأمن، وإحلال المجتمع المدني محله، وهو مجتمع يندمج مع الدولة وتشكل هي حجر الزاوية فيه، غير أن هوبز، كما يشير جون إهرنبرغ، قد أخفق في إدراك أن الذات لم تعد في حاجة إلى سلطة صاحب السيادة أو السياسة الآمرة، إذ يمكن للحفاظ على الذات أن يتلاءم مع حماية الملكية، وبالتالي، فإن نظريته السياسية الصرفة لم تستوعب أن القوى الاقتصادية بمقدورها تنظيم المجتمع المدني، شريطة أن يعمل في مناخ يسوده الحرية وتتوافر فيه شروطها، وفي ظل دولة ذات سيادة محدودة¹.

الصيغة الثانية: التي يجسدها لوك وكانط والاتجاه الإسكتلندي، فتنظر إلى المجتمع المدني بوصفه حالة طبيعية، وأن دور الدولة لا يتمثل في قلب نظامه، وإنما في الحفاظ عليه ورعايته وتطويره. بيد أن ما يؤخذ على جون لوك أنه منح الدولة سلطة لا محدودة، وهذه السلطة ستقتضي بداية على الأمن الذي يفترض أنها مكلفة بتحقيقه، وهذا بدوره يجعل من المجتمع المدني أداة مكبلة، ويصبح وجوده أمراً مستحيلاً.

الصيغة الثالثة: تؤكد أن الدولة شر لا مفر منه، ويجب مقاومتها والحد من سلطانها إلى أدنى حد ممكن.

الصيغة الرابعة: تمثل المنظور الهيجلي الذي يعتبر الدولة مكملة للمجتمع المدني، لكنها تتجاوزه وتهمين عليه، وتشكل شرطاً لإضفاء البعد الأخلاقي والعمومي عليه.

الصيغة الخامسة: تؤكد على أهمية استقلالية المجتمع المدني عن الدولة، وأهميته ليس فقط في كبح جماح سلطتها والحد من نفوذها، وإنما أيضاً في الحد من هيمنة الأغلبية الشعبية على الأفراد والأقليات، ويمثل هذا المنظور كل من توكفيل وجون ستيوارت ميل.

ويجب التنبيه إلى أن العلاقة بين المجتمع المدني والدولة تختلف من ثقافة لأخرى ومن منطقة إلى أخرى، ولما كانت الدول القومية في الجزء الأكبر من العالم النامي نتاجاً كولونيالياً يتميز اقتصاد السوق فيه بالهشاشة؛ فإن المجتمعات المدنية في الجنوب لا بد وأن تكون مختلفة عن مثيلاتها التي ظهرت في الشمال².

¹ جون إهرنبرغ، مرجع سابق، ص 170.

² مايكل إدواردز، مرجع سابق، ص 20.

ومع ذلك، فإننا نخلص من هذه المراحل، بإيجابياتها وسلبياتها، إلى أن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ينبغي أن تكون علاقة وثيقة لا تنفصم عراها بأي حال، لأتھما شريكان في الهدف المتمثل في الارتقاء بالوطن والمواطن، فالدولة تشكل الحصن المنيع للمجتمع المدني إذا ما أدركت دوره وأمنت به، فتضع له القوانين واللوائح التي تنظم سير عمله، وتقدم له التوجيه والإرشاد والمساندة، مع وضع نظام لمراقبته ومتابعته. أما المجتمع المدني، فيقوم بدور المساعد للدولة في حل العديد من الإشكاليات التي تعجز هي عن حلها، أو يكشف عن مواطن الخلل في المجتمع التي قد لا تكون الدولة على دراية بها، ويسعى إلى تقديم أنماط المساعدة التي تتوافق معها، وذلك خدمة للمواطنين.

قد يتصور البعض أن ثمة علاقة تضاد أو تنافر بين الدولة والمجتمع المدني، باعتبار أن الأولى تستند إلى الإكراه والإجبار، في حين يرتكز الثاني على الحرية كأساس، باعتباره يقوم على التطوع الإرادي الحر، غير أنه ينبغي التركيز على نقاط الالتقاء التي تجمع بين الطرفين، والتي يمكن استغلالها لتحقيق المصلحة العامة، فالتأمل في طبيعة العلاقة بينهما يجدها متداخلة ومعقدة ومتشابكة، بحيث يصعب الفصل بينهما، فالدولة كيان أعلى يحتضن المجتمع المدني، والمجتمع المدني يكمل دور الدولة داخل المجتمع، ومن ثم كان لزاماً عليها أن تسانده وتضمن دوره، وكان عليه أن يكون العين التي ترى من خلالها الدولة سلبياتها.

اتخذ بعض المفكرين المهتمين بالمجتمع المدني مواقف متباينة إزاء علاقته بالدولة، غير أن أسوأ هذه المواقف تلك التي تبنت النهج الشمولي الجذري، حيث تتخذ الدولة صورة المسيطر والمهيمن والمستبد، وفي ظل مثل هذا النظام السياسي السلطوي، لا يكون للمجتمع المدني دور يذكر في إصلاح المجتمع والارتقاء به¹.

III. المجتمع المدني في العالم العربي:

1. إشكالية مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي:

إن استيعاب مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي ليس بالأمر اليسير، وذلك بسبب جملة الإشكاليات والمعضلات المتشابكة، لا سيما ما يتصل منها بذلك النقاش المحتدم بين مختلف

¹ المرجع نفسه.

الباحثين والمفكرين حول إمكانية تبين وجود المجتمع المدني من عدمه في الفكر والواقع الميداني، مما أحدث تشويشاً وخطأً في المفاهيم.

فبرهان غليون يحدد ثلاثة مصادر لهذا الاختلاط المفاهيمي:

أولها ناجم عن الاستخدام الذي يجعل المجتمع المدني رصيذاً لقيم الحرية ويضعه نقيضاً للسلطة والدولة، مع أن الخطأ الجسيم يكمن في الاعتقاد بأن الحرية بمفهومها السياسي المعاصر هي من أسباب تطور المجتمع المدني لا الدولة، وثانيها ينبع من مساواة مفهوم المجتمع المدني مع مفهوم الشأن الخاص، وثالثها يتجلى في محاولة حديثة لوضع المجتمع المدني في مقابل المجتمع الأهلي وتوظيفه توظيفاً سياسياً¹.

وبناءً على هذه المعطيات، يشير الباحث الطاهر لبيب إلى أن المجتمع المدني لا يحيل إلى ممارسة تم نظيرها، ولا إلى نظير واقع تمت ممارسته، لقد ارتفع شأنه سياسياً وانتشر انتشاراً سريعاً بفعل توظيفه السياسي، وقبل أن يتقيد بمعنى أو استعمال محدد، حتى الدولة التي نشأ في مواجهتها تستعمله لتعيين من هم أعضاؤه ومن هم "الخارجون عنه". ومما يدعم فكرة "استيراد" مفهوم المجتمع المدني من الغرب ما أشار إليه الباحث عزمي بشارة بتأكيده أنه ليس لدينا اقتصاد سوق يعيد إنتاج هذا المجتمع، فأى مجتمع مدني نقصد؟ إذ يعني تدعيم المجتمع المدني وجود مجتمع ينتج ذاته خارج الدولة، وهذا غير متحقق لدينا.

وهناك من ربط بين فكرة وجود المجتمع المدني والديمقراطية، كما أشار إليه الجابري الذي أكد أن غياب الديمقراطية يعني غياب المجتمع المدني، إلا أن الديمقراطية التي يقصدها ليست شكلية كما تعرفها عديد من الدول العربية، فالجابري يرفض ما تعرفه البلدان العربية من مظاهر الحداثة وأشكالها، حيث يرى أن بنى الدولة الحديثة قد فرضت فرضاً في معظم البلدان العربية، وما تعرفه هذه البلدان من مؤسسات وأحزاب وبرلمانات ونقابات وجمعيات ما هي إلا أشكال مشوهة لما تعرفه المجتمعات العربية الديمقراطية، لذا يمكن الإشارة إلى أن فكرة الديمقراطية

¹ برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، ط3، مركز الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2003، ص121.

ليست نتاجاً للتطور التاريخي والاجتماعي في المنطقة العربية، ولكن للخارج تأثيراً في وجودها ونشأتها¹.

غير أن ما يثيره نقل المفاهيم والمصطلحات الغربية إلى الثقافة العربية من إشكاليات، لا سيما في المجالين المعرفي والفلسفي، لا يمكن أن يكون مبرراً لغلق الأبواب لمنع دخولها، أو تجنب استعمالها، أو البحث عن بدائل يكتنفها الغموض ولا تستوعب المفهوم المقصود، لاسيما أن هناك ظواهر كونية تشترك فيها المجتمعات، ومن هذه الظواهر نزوع الإنسان بطبيعته إلى العمل الجماعي لتحقيق المنافع المشتركة.

2. جدلية التسمية في العالم العربي:

توارث المجتمع العربي تسمية "المجتمع الأهلي" وهي تعبير عربي أصيل، وإن كان يضم تحت التسمية الكل بما فيهم الحاكم والمحكوم، المستبد والعاقل والمظلوم، المتزمت والمتفتح المعتدل والمتطرف وعلى فرضية أن البعض يضع التسمية عوضاً للمجتمع المدني وكبديل له. فقضية نقل مفهوم "المجتمع المدني" من سياقه الغربي إلى واقع المجتمعات العربية إشكالية جوهرية، فثمة فارق دلالي بين هذا المصطلح ومفاهيم قريبة منه كـ "المجتمع الأهلي" و"الجمعيات الخيرية"، إذ يشير الأخير إلى كافة شرائح المجتمع بما فيها السلطة الحاكمة، بينما ينطوي مفهوم "المجتمع المدني" على معنى آخر يجعله الطرف المقابل لـ «الدولة» من جهة، والطرف المقابل لكل من القبيلة والطائفة والكنيسة من جهة أخرى ذلك أن لفظ «مدني» هنا لا تحيل إلى المدينة بوصفها نظام حياة يختلف عن نظام الحياة في البادية فحسب، بل تعني «المواطنة»، فهو أولاً وقبل كل شيء مجتمع المواطنين ولا يحتل أبداً أن يكون مجتمع الرعية ويتعارض مع مفهوم "الرعية" التي يرتبط معناها بالمجتمع الأهلي.

في حين لا تزال مفاهيم الأسرة أو العشيرة والقبيلة هي المحركات الفاعلة لحركة مجتمعاتنا، وفي جميع المجتمعات النامية²، تقوم هذه التجمعات على روابط غير تطوعية، ولا تستند إلى الإرادة الحرة، بل إلى رابطة الدم أو الميلاد والوراثة، والقيمة الأساسية التي تحكمها هي الولاء.

¹ نادية بلكريش، (المجتمع المدني ودوره النضالي في ترسيخ الديمقراطية في العالم العربي)، رواق ميلون، اطع عليه بتاريخ

<https://rowaq.maysaloon.fr/archives/8856#post-8856-footnote-67> 20:05، على الساعة 2024/01/28

² محمد عثمان الخشت، مرجع سابق، ص 14.

ومن ثم، يرى فريق من الباحثين عدم صواب اعتبار ما يتشكل من الأسرة أو العائلة أو أي رابطة عرقية من ضمن مؤسسات المجتمع المدني، فالروابط التي تخضع لها المجموعات العرقية، صغيرة كانت أم كبيرة، تختلف عن تلك التي يخضع لها المجتمع المدني، والقيمة التي تحكم إحداها لا تحكم الأخرى.

فالمجتمع المدني يقوم على رابطة تطوعية تستند إلى الإرادة الحرة للأفراد، وتحكمه قيم العقلانية والمصلحة المتبادلة والحوار والتسامح والاحترام المتبادل للاختلاف. إنه نسيج من العلاقات والمنظمات والروابط التي تنشأ بين الأفراد والجماعات بمحض إرادتهم، بعيداً عن سلطة الدولة وهيمنتها، ولكن في إطار القوانين والأنظمة التي تضعها الدولة¹.

لذلك، فإن الروابط العرقية والقبلية والعشائرية، على الرغم من أهميتها في المجتمعات النامية، لا تعتبر جزءاً من المجتمع المدني، بل تمثل تجمعات تقليدية تقوم على رابطة الدم والولاء العصبي، وليس على الاختيار الحر والعقلانية والمصلحة المتبادلة التي تحكم المجتمع المدني الحديث.

وارتبط ظهور فكرة "المجتمع المدني" في الأقطار العربية بعملية التحول الحضاري الكبرى من حضارة البادية والريف إلى حضارة المدينة والصناعة، إلا أن هذه العملية جرت بوتيرة متسارعة للغاية مقارنة بالتجربة الأوروبية، مما أفضى إلى تزامم وتعاقب سريع للنخب والتيارات المختلفة، هذا التدافع الحاد سهّل تبديل المواقع الاجتماعية والسياسية والأيدولوجية، نتيجة انهيار الحواجز التقليدية المؤسسية والطبقية، لذا تعين دراسة تشكل "المجتمع المدني" في السياق العربي من خلفية نظرية منبثقة من خصوصية المجتمعات العربية، بدلاً من الاعتماد على النماذج الغربية فحسب، لاختلاف السياقات التاريخية والاجتماعية وقياسات وتصورات ونماذج تجدد خلفيتها النظرية وأساسها الاجتماعي التاريخي في واقع آخر غير الواقع العربي، الواقع الأوروبي الأمريكي في الدرجة الأولى².

¹ الموضوع نفسه.

² محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص 197-199.

IV- المجتمع المدني الجزائري في ظل التعددية

سنكتفي بالتطرق للفترة التاريخية من بعد الانفتاح والتعددية السياسية، ما بعد دستور 1989 إلى غاية وقتنا الحاضر.

1. كرونولوجيا المجتمع المدني الجزائري:

لقد شهدت الساحة السياسية الجزائرية ظهور مفهوم المجتمع المدني في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث تبنت تطبيقاته وأطره خصائص اللحظة التاريخية التي برز فيها بتشعباتها السوسيوولوجية والفكرية، ولم يكن مستغرباً أن تتقبل بعض القوى الاجتماعية والسياسية هذا المفهوم أكثر من غيرها، وتعتنق أطره التنظيمية الجديدة وخطابه الفكري بعد إقرار التعددية السياسية والحزبية، لا سيما بعد صدور دستور 23 فيفري 1989 باعتباره أول دستور جزائري في ظل التعددية السياسية.

ويشير الفصل الرابع من الدستور المتعلق بالحريات والحقوق، في مادته 33، إلى الحق في الدفاع الفردي أو عبر الجمعيات عن الحقوق الأساسية للإنسان، وإلى ضمان الحريات الفردية والجماعية. وتتضح هذه الحقوق بشكل أوضح في نص المادة 41 التي تنص على ضمان حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع للمواطن. كما يدرج الدستور مادة خاصة لتمييز الجمعيات عن الأحزاب، وهي المادة 42 المتعلقة بالحق في إنشاء الأحزاب السياسية والتي تنص على أن هذا الحق معترف به ومضمون.

غير أن نشاط الجمعيات في الجزائر تأثر سلباً بالوضع الأمني الصعب الذي عاشته البلاد خلال سنوات الجمر، مما جعل أداءها مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالأداء الحزبي الضعيف آنذاك، فظهر نشاطها كصدى لذلك الأداء الحزبي الهزيل، وعلى الرغم من الأعداد الكبيرة للجمعيات التي تتزايد سنوياً، إلا أن أداءها ظل مشوباً بعلاقة حذرة، أما علاقة هذه الجمعيات بالأحزاب، فهي علاقة تداخل وتجاذب للمصالح والأدوار¹.

شهدت الدول المجاورة للجزائر كتونس وليبيا "الربيع العربي"، وتزامنت معها الاحتجاجات الشعبية في الجزائر، حيث نددت شعوب دول الجوار بأنظمة الحكم الاستبدادية، لكن الجزائر لم

¹ بوحنية قوي، (المجتمع المدني الجزائري: بين أيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي 1)، مركز الجزيرة للدراسات، 2014/03/10، أطلع عليه بتاريخ 2024/03/15، على الساعة 17:30، متاح على الرابط:

<https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/03/201431091032346288.html#a8>

تخترط بشكل مباشر في هذا المسار الاحتجاجي، إذ تابعته بحذر شديد وتوجس بسبب تجربتها المبررة والطويلة مع العنف والإرهاب، وفي محاولة لئفادي أي انزلاقات، سارعت السلطات الجزائرية إلى تلبية بعض مطالب المحتجين وإجراء إصلاحات تتيح المزيد من الانفتاح السياسي والنقابي، من ذلك رفع حالة الطوارئ المفروضة منذ بداية التسعينيات "العشرية السوداء"، فضلاً عن سن قوانين جديدة تنظم العمل الجمعي والحزبي والنقابي¹.

إصدار قانون 12/06 المؤرخ في 15 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات، عرفت المادة الثانية منه الجمعية على أنها " تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدية لمدة زمنية محددة أو غير محددة، يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعاً ولغرض غير مبرح من أجل ترقية الأنشطة لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني"، قد سعى إلى تقديم تعريف للجمعية لتمييزها عن باقي الفواعل الاجتماعية الأخرى، ووسع من مجال نشاطها².

وبرزت تشكيلات جديدة للمجتمع المدني تحت مسمى "التنسيقيات"، عملت على تنظيم احتجاجات للمطالبة بحقوق فئوية، ففي ورقلة بتاريخ 14 مارس 2013، خرج آلاف الشباب العاطلين بدعوة من اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق العاطلين، مطالبين بالحقوق الاجتماعية وإنهاء سياسات التهميش، ما أسفر عن مواجهات عنيفة مع قوات الأمن أدت لسقوط ضحية، وامتدت الاحتجاجات لتشمل عدداً من الولايات الجنوبية الأخرى، ومع محاولات التهدئة إلا أن الحركة هذه المرة كانت أكثر وعياً وتمسكاً بالمطالب وأكثر تنظيماً، وقد بلغ عدد الحركات الاحتجاجية سنة 2017 ما يقارب 12000 حركة احتجاجية، واستمرت حتى 2018³.

¹ الشوبكي عمرو، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2014، ص 320-326.

² بن ناصر بوطيب، (النظام القانوني للجمعيات في الجزائر - قراءة نقدية في ضوء القانون 06/12 -)، دفا تر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 10، جانفي 2014، ص 255.

³ بورني خديجة، المجتمع المدني في الجزائر التشكل والممارسة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علم الاجتماع، جامعة غرداية، 2023-2024، ص78.

وعادت الحركة الاحتجاجية بعد 22 فبراير 2019 إثر إعلان ترشح الرئيس بوتفليقة لولاية خامسة بعد 20 عامًا في السلطة، مما أشعل حركة احتجاجية اجتماعية واسعة ملأت الشارع رافضة للخطاب السياسي القائم، ومطالبة بانتقال السلطة إلى جيل جديد وإرساء أساليب حكم ديمقراطية حديثة تتماشى مع متطلبات العصر، شارك في هذه الحركة مختلف شرائح وفئات المجتمع من مثقفين وشباب ونساء وكبار، بالإضافة إلى أحزاب وتنظيمات، معبرين عن رفضهم للوضع القائم بشعارات متنوعة تطالب بالديمقراطية والمواطنة والعدالة الاجتماعية والانفتاح السياسي، ورافضين أي تدخل أجنبي في الشأن الداخلي للبلاد، استمرت هذه الاحتجاجات الشعبية الواسعة في الضغط للتغيير السياسي، محولة الشارع إلى ساحة للتفاوض الاجتماعي حول مستقبل البلاد، وتميزت بالتنظيم المحكم والسلمية¹.

استمرت الحركات الاحتجاجية الشعبية الواسعة لمدة 57 أسبوعًا متواصلة، محققة العديد من المطالب البارزة كاستقالة الرئيس بوتفليقة والإطاحة بشخصيات فاسدة في النظام السياسي، لكن هذا الزخم الاحتجاجي توقف مع انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد في الجزائر في أوائل عام 2020.

حيث اتخذت السلطات الجزائرية اعتبارًا من 17 مارس 2020 سلسلة من الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار الوباء، بما في ذلك فرض حظر التجوال وحالة الطوارئ الصحية، ومنع التجمعات والمظاهرات والتنقل بين الولايات، إضافة إلى إغلاق الأماكن العامة وتعليق العديد من الأنشطة الاقتصادية والتجارية والاجتماعية والثقافية، بهذه الإجراءات الصارمة، توقفت الاحتجاجات الشعبية الحاشدة بعد أكثر من عام من الاستمرار، وذلك بسبب تدابير مكافحة انتشار كوفيد-19 التي حالت دون التجمعات والتظاهرات، كما شرعت وزارة الداخلية في حركة تصفية للجمعيات غير الفعالة².

2. المرصد الوطني للمجتمع المدني

برز الدور المدني في المجتمع الجزائري بشكل لافت، خاصة في صورته المدنية والسلمية من خلال الحراك الشعبي في 22 فبراير 2019، وتقلص المشهد السياسي نتيجة الضغوط الشعبية

¹ المرجع نفسه، ص 78.

² المرجع نفسه، ص 79.

الرافضة لكل من له علاقة بالسلطة السياسية آنذاك، هذا التفاعل غير المتوازن دفع السلطات للتفكير جديا في تطوير المجتمع المدني وتقويته وذلك من خلال تأسيس "المرصد الوطني للمجتمع المدني" في محاولة لمأسسة العلاقة مع هذا القطاع الفاعل.

1.2. مفهوم المرصد الوطني للمجتمع المدني:

مع التعديل الدستوري لسنة 2020 وبناء على نص المادة 213 منه تم استحداث المرصد الوطني للمجتمع المدني باكورة الحراك الشعبي واعتراف من السلطات بدور المجتمع المدني في التغيير السلمي، ولعل أن إنشاء المرصد وتعيين أعضائه بالإضافة إلى هياكله وآليات عمله لتسريع وتيرة عمله، فإنه تم صدور المرسوم الرئاسي رقم 21-139 مؤرخ في 29 شعبان عام 1442 الموافق 12 أبريل سنة 2021 يتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني¹، والذي يهدف بحسب المادة الأولى منه إلى : إلى تحديد تشكيلة المرصد الوطني للمجتمع المدني ومهامه وتنظيمه سيره الذي يدعى في صلب النص "المرصد" وبالنظر إلى الأهمية التي توليها السلطات العليا ممثلة في رئيس الجمهورية للمرصد وعمله فقد تم تعيين السيد : عبد الرحمن حمزاوي، رئيس المرصد الجزائري للمجتمع المدني، والذي بدأ بمهامه بمجرد توليه المنصب بما في ذلك تحديد البرامج واقتراح آليات عمل مع الدعوة للمشاركة والمساهمة في المرصد وأعماله.

المرصد الوطني للمجتمع المدني هو هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية حيث يشكل إطارا للحوار والتشاور والاقتراح والتحليل والاستشراف في كل المسائل المتعلقة بالمجتمع المدني وترقية آدائه، كما يتمتع المرصد بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

2.2. مهام المرصد الوطني للمجتمع المدني:

حسب ما ورد في المادة 04 من المرسوم الرئاسي رقم : 21-139 المؤرخ في 12 أبريل 2021، يساهم المرصد في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة ويشترك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، ويقدم آراء وتوصيات واقتراحات بشأن وضعية المجتمع المدني وانشغالاته وآليات تعزيز دوره في الحياة العامة.

¹ المرسوم الرئاسي رقم : 21-139 المؤرخ في 12 أبريل 2021، المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد : 29 المؤرخة في 18 أبريل 2021.

كما يتولى المهام الآتية¹:

- تقييم أداء المجتمع المدني وتطويره على ضوء احتياجات المجتمع والإمكانيات المتاحة واقتراح تصور عام لدوره في التنمية الوطنية المستدامة ورصد الاختلالات التي تحول دون مشاركته الفعالة في الحياة العامة، وإخطار الجهات المختصة بذلك والقيام بكل عمل من شأنه ترقية نشاطه.
- إبداء الرأي والتوصيات والاقتراحات في مجال ترقية مشاركة المجتمع المدني في وضع السياسات العمومية وتنفيذها على جميع المستويات وفق مقاربة ديمقراطية تشاركية وتقديم المشورة لفائدة مختلف فعاليات المجتمع المدني بهدف دعم قدراتها الذاتية في مجال العمل الميداني.
- المساهمة في إرساء أسس للتشاور بين كل فعاليات المجتمع المدني والسلطات العمومية، قصد جعل المجتمع المدني مساهما فعالا في التنمية الوطنية المستدامة. والمشاركة في كل الأعمال التي تبادر بها الهيئات والمؤسسات العمومية ذات الصلة بنشاط المجتمع المدني.
- دراسة سبل إشراك وتطوير مساهمة الجالية الوطنية بالخارج في مختلف البرامج والنشاطات المتعلقة بالمجتمع المدني على المستوى الوطني، وإدماجها ضمن مسار التنمية الوطنية وتطوير الإعلام والاتصال معها.
- نشر القيم والمبادئ الوطنية واقتراح الآليات الأساسية لتشجيع العمل التطوعي والعمل للصالح العام في نشاط المجتمع المدني وتنمية روح الانتماء وتعزيز قدرات الأفراد على التواصل فيما بينهم.
- المبادرة أو المساهمة في أي دراسة تهدف إلى ترقية وتفعيل دور مختلف فعاليات المجتمع المدني في جميع المجالات.
- تنظيم المؤتمرات والأيام الدراسية والدورات التكوينية والندوات والجلسات الوطنية والمحلية للمجتمع المدني وكل عمل إعلامي أو تحسيبي له علاقة بمهامه.
- إبداء الرأي في مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بمهامه والتي يطلب رأيه فيها.

¹ المرسوم الرئاسي رقم : 21-139 المؤرخ في 12 أبريل 2021، المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد : 29 المؤرخة في 18 أبريل 2021.

- ترقية التشاور والتعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة بالتنسيق مع مصالح الوزير المكلف بالشؤون الخارجية.

يمكن للمرصد أن يلجأ إلى سبر الآراء حول كل مسألة تندرج ضمن مهامه¹.

3.2. المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية:

تميزت مرحلة ما بعد دستور 2016، بإنشاء عدة مجالس في شاکلة المجلس الأعلى للشباب، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي اللذين عرفا شكلا جديدا بصلاحيات استشارية واسعة وتفعيل دور مجلس المحاسبة، حيث تعتبر هذه المجالس حلقة وصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي يعمل على إرساء تشاور فعال بين مختلف أطراف المجتمع².

على الرغم من أن تكريس فكرة الديمقراطية التشاركية في الجزائر كان متباينا، إلا أن السمة البارزة التي كانت تميزه هو غياب آليات حقيقية على غرار تلك المطبقة في الأنظمة الغربية والتي تركزه بشكل فعال، غير أنه لا يمكن غض البصر عن بعض الملامح الإقرار نهج تشاركي يقحم المواطنين في عملية صنع وصياغة القرار في دستور 2016 ودستور 2020.

لصياغة أي تصور يتعلق بالسياسات العامة، لا بد من وجود مجتمع مدني يؤمن بقيم الديمقراطية التشاركية ويسعى لترسيخها عبر تنمية ثقافة المشاركة وتشجيعها. ويتطلب ذلك وضع أسس تمكن المواطنين من التفاعل الإيجابي مع القرارات المحلية، والمساهمة في خلق فضاء للحوار والنقاش، بهدف التداول حول رؤى مشتركة وتعزيز الاهتمام بالمصالح المشتركة لجميع الأطراف، للوصول إلى ثقافة اتفاق على المشترك.

جاءت الديمقراطية التشاركية لترسيخ مفهوم "ديمقراطية القرب"، وتعزيز العلاقة بين الناخب والمواطن، والبحث عن سبل لتعبئته، ومواجهة أزمة التمثيل. ولتجسيد الديمقراطية التشاركية المحلية عبر ديمقراطية القرب، يتطلب ذلك النقاش المباشر مع السكان، وتنظيم لقاءات للتعبير عن احتياجاتهم الحقيقية، وتأطير مشاركتهم في صنع القرار المحلي.

¹ المرسوم الرئاسي رقم : 21-139 المؤرخ في 12 أبريل 2021، المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد : 29 المؤرخة في 18 أبريل 2021.

² سي محمد بن زرق، الآليات الديمقراطية التشاركية في الإدارة المحلية الجزائرية، مذكرة ماجستير، قانون الإدارة العامة، كلية الحقوق، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2016-2017، ص 166-172.

يعتبر النقاش العام الوسيلة للوصول إلى أفضل السبل لتحديد القضايا التي يجب أن تكون محط اهتمام الجمهور، وجعل القرارات المتخذة تستجيب لانشغالاتهم. ولكن يجب أن يكون المشاركون في النقاش العام على علم بالمعلومات الكافية حول موضوع النقاش، لفتح المجال للمساهمة وتقديم آراء ومقترحات يمكن تبنيتها كمشاريع تنموية.

يتطلب تنظيم اللقاءات وتحضيرها التنسيق الدقيق بين جميع المشاركين، ووضع جدول أعمال يتضمن الأهداف، مبني على توسيع حرية التعبير، ومساواة الجميع في النقاش، واستقلالية الرأي كدعامة أساسية لصياغة قرارات الديمقراطية التشاركية، ويجب الإعداد له بشكل علمي، باعتباره آلية لتنسيق الديمقراطية التشاركية وتوسيع دائرة الفاعلين في صنع السياسات¹.

V- أبعاد فعالية المجتمع المدني

في دراستنا ضمن تخصص علم اجتماع التربية، نسلط الضوء على جوانب تربوية هامة تتجسد في المجتمع المدني، والتي تمثل أبعادًا أساسية لفاعليته ونشاطه:

يمثل الوعي الاجتماعي بأبعاده المتعددة من اليومي إلى الأيديولوجي ثم العلمي، رأس المال المعرفي للفاعلين داخل حقل المجتمع المدني، فهذا الرأسمال الرمزي يشكل الهايتوس الذي يحدد إدراكات الفاعلين لواقعهم الاجتماعي وممارساتهم تجاهه.

أما ثقافة المواطنة، فهي عبارة عن مجموعة الاستراتيجيات والتكتيكات التي يعتمدها الفاعلون من أجل الحفاظ على مواقعهم أو تحسينها داخل حقل المجتمع المدني، فالمواطنة بمثابة رأس المال الرمزي الذي يضفي الشرعية على ممارساتهم ويعزز هيمنتهم الثقافية.

أما التطوع الإرادي الحر، فهو يجسد استراتيجيات الفاعلين لتعبئة وتجنيد رأس المال الاجتماعي، من خلال شبكات العلاقات والروابط التضامنية التي تمكنهم من تحقيق أهدافهم داخل الحقل والدفاع عن مصالحهم الجمعية.

تتفاعل هذه العناصر الثلاثة وتتشابك في علاقة جدلية، حيث يعمل الوعي الاجتماعي كهايتوس يحدد أشكال الرأسمال الرمزي (المواطنة) والاجتماعي (التطوع) المعتمدة، فيما تسعى هذه الرساميل بدورها إلى إعادة إنتاج الهايتوس وتعزيزه في سيرورة لا متناهية داخل حقل المجتمع المدني.

¹ نادية بلكريش، مرجع سابق.

1. الوعي الاجتماعي

يُعد الوعي الاجتماعي من المواضيع السوسولوجية الحيوية في حياة الأفراد والمجتمعات، فهو نتاج التفاعل بين الإنسان وعالمه المادي المحيط، ويلعب دوراً محورياً في التطور الاجتماعي، إيجاباً أو سلباً، فالأفكار السائدة لدى الناس قد تسهم في تقدم المجتمع، حين يكون الوعي صحيحاً بالقضايا والتحديات المجتمعية، مما يدفع لاتخاذ الحلول المناسبة، أما الأفكار والمفاهيم الخاطئة فقد تعرقل التنمية وتحد من قدرة المجتمع على التقدم والازدهار، لذا يعد رفع الوعي الاجتماعي وتصحيح المفاهيم الخاطئة أمراً بالغ الأهمية لضمان تطور المجتمعات بشكل سليم ومستدام.

مفهوم الوعي الاجتماعي:

الوعي هو القدرة على الإدراك الواضح والفهم الصحيح للذات والمحيط الخارجي، فهو يمثل الأساس الذي تقوم عليه جميع المعارف والخبرات الإنسانية، ويتضمن الوعي إدراك الفرد لعلاقاته المتبادلة مع الآخرين والبيئة المحيطة من خلال المواقف المختلفة التي يمر بها.

كما يشير الوعي إلى استيعاب الإنسان لذاته ولمن حوله بشكل سليم عند تفاعله معهم في سبيل تلبية احتياجاته وتحقيق مصالحه الشخصية، لذلك، يعتبر الوعي شرطاً أساسياً لفهم الإنسان لنفسه وللعالم الذي يعيش فيه، وهو ما يمكنه من اتخاذ القرارات والسلوكيات الملائمة في مختلف الظروف والسيئات¹.

تعريف الوعي الاجتماعي:

يرى كارل ماركس أن ما يميز الإنسان ويجعله متفوقاً على الحيوانات هو امتلاكه للوعي، وينشأ هذا الوعي لدى البشر عندما يبدؤون في إنتاج وسائل العيش والمتطلبات الضرورية لاستمرار حياتهم، تلك الوسائل التي تتحدد في البداية بالظروف الطبيعية المحيطة وإمكاناتها². فإن وجود الإنسان الاجتماعي والمادي هو الذي يحدد وعيه، وليس العكس، فالوعي البشري لا ينشأ من فراغ، بل هو محصلة التفاعل المستمر بين الذات والعالم المادي المحيط بها، لذلك

¹ أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1982، ص 81.

² عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، سلسلة عالم المعرفة، العدد 44، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1981، ص 102.

يعتبر ماركس الوعي منتجًا تاريخيًا متطورًا عبر الزمن، كما يرى ماركس أن الإنسانية في حقيقتها لا تتأسس إلا من خلال العالم المادي الملموس، فقط من خلال انخراط الإنسان وتفاعله مع هذا الواقع المادي، يستطيع ممارسة قوته وسلطته الحقيقية، وبالتالي تأكيد وجوده الفعلي كإنسان¹.

بعبارة أخرى، لا ينشأ وعي الإنسان أولاً ليحدد بعد ذلك وجوده، بل إن وجوده الاجتماعي والمادي هو الذي يشكل ويحدد وعيه، وذلك من خلال تفاعله المستمر مع العالم المحيط به عبر مسيرته التاريخية. وهذا التفاعل مع الواقع المادي هو ما يمنح الإنسان قوته وسلطته ويؤكد وجوده الحقيقي كإنسان، فعملية إنتاج الناس لوسائل المعيشة لا تؤدي فقط إلى تلبية احتياجاتهم المادية، بل تسهم أيضًا في تشكيل وعيهم العقلي وطريقة تفكيرهم. فعندما ينتج البشر مقومات حياتهم المادية، فإنهم في الواقع يبدؤون أيضًا في إنتاج حياتهم العقلية والفكرية. يُعرّف أوليدوف مفهوم "الوعي الاجتماعي بأنه عملية إعادة إنتاج البشر للواقع الاجتماعي المحيط بهم في شكل أفكار وتصورات ورؤى ذهنية، وذلك في مرحلة تاريخية محددة من مراحل تطور المجتمع².

مستويات الوعي الاجتماعي:

للوعي الاجتماعي ثلاثة مستويات أو أبعاد رئيسية³، وهي:

1. **الوعي اليومي المباشر (العفوي):** وهو الوعي المرتبط بخبرات الحياة اليومية وحاجات الناس المباشرة، يتسم بالتفصيل والتجزئة والعفوية ويرتبط بالخصائص النفسية والاجتماعية للأفراد، يعكس هذا الوعي خصائص المراحل الاجتماعية السابقة والخبرات الماضية للجماهير.
2. **الوعي النظري الأيديولوجي:** وهو الوعي الذي ينعكس في إدراك وتصوير طبقي للمجتمع وعلاقاته وتناقضاته، وكذلك تصور العلاقة مع الطبيعة، يحاول من منظور تاريخي ومعاصر فهم جوهر الواقع الاجتماعي وقوانينه وسيروته.

¹ Eagleton Terry, **Why Marx was right**, Yale University Press, London, 2011, P135.

² أوليدوف، **الوعي الاجتماعي**، ترجمة: ميشيل كيلو، دار ابن خلدون، بيروت، 1982، ص31.

³ عبد الباسط عبد المعطي، **الوعي التنموي العربي: ممارسة بحثية**، دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1983، ص25، 26، 56.

3. **الوعي العلمي:** وهو الوعي الذي طورته قوى الإنتاج ووظفته لخدمة مصالحها الإنتاجية والأيدولوجية، ويعد نتاجاً لتراكمات الماضي والاتصال العلمي مع مجتمعات أخرى سواء عن طريق الاستعارة أو التبعية أو التطويع.

بهذه المستويات الثلاثة، يغطي الوعي الاجتماعي كافة جوانب الواقع والخبرات البشرية بدءاً من اليومي المباشر مروراً بالتصورات الأيدولوجية التطبيقية ووصولاً إلى المنظور العلمي المبني على قوى الإنتاج وتراكمات المعرفة عبر التاريخ.

2. ثقافة المواطنة

تعريف المواطنة:

تعرف المواطنة على أنها "مجموعة الالتزامات المتبادلة بين الأشخاص والدولة، فالشخص يحصل على بعض الحقوق السياسية والمدنية نتيجة انتمائه إلى مجتمع سياسي معين وعليه في الوقت نفسه أن يؤدي بعض الواجبات"¹.

فهي "مجموعة من الممارسات الحية المتحركة التي تشمل الممارسات السياسية والمدنية والقانونية والثقافية والتربوية، والتي تكونت عبر الوقت نتيجة للحركات الاجتماعية والسياسية والقوي الفكرية"².

وهي معرفة الحقوق والواجبات تجاه المجتمع، فالمواطنة الصالحة تعني أن يكون الفرد على دراية بحقوقه وواجباته نحو المجتمع الذي ينتمي إليه، وأن يشارك بشكل فعال في عملية صنع القرارات وإيجاد الحلول للتحديات التي تواجه مجتمعه، كما تتطلب التعاون والعمل الجماعي مع الآخرين برفض العنف والتطرف في التعبير عن الآراء، فضلاً عن امتلاك قدرات التفكير النقدي، ويقع على عاتق الدولة ضمان تحقيق العدالة والمساواة لجميع الأفراد دون تمييز بسبب اللون أو الجنس أو المعتقد³.

3. التطوع الإرادي الحر

¹ محمد عاطف غيث وآخرون، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995، ص 56.

² MacDonald Lawrence Gerard, Traditional approaches to citizenship education, globalization towards a peace education framework A doctorate dissertation, Dalhousie University Canada, 2003.

³ عادل رسمي النجدي، برنامج مقترح في الدراسات الاجتماعية لتنمية مفهوم المواطنة لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية، ورقة مقدمة إلى ندوة التربية وبناء المواطنة، 29-30 سبتمبر، كلية التربية، جامعة البحرين، 2001.

يُمثل العمل التطوعي أحد الروابط الاجتماعية الأساسية التي تجمع أفراد المجتمع ببعضهم البعض، فهو يرتبط بشكل وثيق بمختلف جوانب الحياة الإنسانية ومتطلباتها المتنوعة، ويُعد العمل التطوعي انعكاساً للثقافة والقيم السائدة لدى الأفراد داخل المجتمع، حيث ينبع من مبادئ التعاون والتكافل والإيثار، نتيجةً لهذه الطبيعة المتجذرة في النسيج الاجتماعي والثقافي، تعددت القراءات النظرية والمداخل الفكرية في تفسير مفهوم العمل التطوعي وتحليل أبعاده المختلفة.

تعريف العمل التطوعي:

يعرف العمل التطوعي: " بأنه ممارسة إنسانية وسلوك اجتماعي يمارسه الفرد من تلقاء نفسه وبرغبة منه، ولا ينتظر من ورائه أي مردود مادي ويقوم على اعتبارات أخلاقية أو اجتماعية أو إنسانية"¹.
و" يقصد به تلك الجهود الإنسانية المبذولة من طرف أفراد المجتمع بصورة فردية أو جماعية، ويقوم بصفة أساسية على الرغبة والدافع الذاتي، ولا يهدف المتطوع إلى تحقيق مقابل مادي أو ربح خاص بل اكتساب شعور الانتماء إلى المجتمع وتحمل بعض المسؤوليات التي تسهم في تلبية احتياجات اجتماعية معينة"².

أنواع العمل التطوعي:

1. **العمل التطوعي الفردي:** وهو عمل أو سلوك اجتماعي يمارسه الفرد من تلقاء نفسه وبرغبة منه وإرادة ولا يبغى منه أي مردود مادي، ويقوم على اعتبارات أخلاقية أو اجتماعية أو إنسانية أو دينية.
2. **العمل التطوعي الجماعي:** هو نشاط تطوعي يقوم به مجموعة من الأفراد لديهم نفس الرؤية والتصوير تجاه قضية أو هدف محدد، يتميز بعدم خضوعه للتنظيم الرسمي والهيكلي المؤسسي الصارم، حيث ينبثق من مبادرة ذاتية لمجموعة متجانسة سواء كانوا أصدقاء أو جيراناً أو مجموعة من المهتمين بالقضية نفسها.

¹ عدنان بن خليل باشا، "العمل التطوعي وأثره على الفرد والمجتمع"، ندوة العمل التطوعي وآفاق المستقبل، المنعقدة في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، من 28 إلى 29/10/1433 هـ، ص 204.

² نافذ حماد ورندة زينو، (العمل التطوعي ومجالاته في السنة النبوية)، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإسلامية، المجلد 19، العدد 01، غزة، فلسطين، يناير 2011، ص 44.

يتميز بقدر من المرونة والاستقلالية في اتخاذ القرارات والتحرك وفقاً لرؤية المجموعة، دون قيود مؤسسية أو تعليمات إدارية محددة، كما يشجع على روح الفريق والعمل الجماعي والترابط المجتمعي من أجل تحقيق أهداف تطوعية مشتركة.

تشمل أمثلة العمل التطوعي الجماعي حملات التشجير، وأنشطة رعاية المسنين والأيتام، وتنظيم المعارض والفعاليات الخيرية، وبرامج محو الأمية والتدريس المجاني، حيث يتعاون أعضاء المجموعة معاً لتحقيق نتائج أكبر وأكثر تأثيراً في المجتمع.

2. العمل التطوعي المؤسسي: وهو أكثر تقدماً من العمل التطوعي الفردي وأكثر تنظيمياً وأوسع تأثيراً في المجتمع، في الوطن العربي توجد مؤسسات متعددة وجمعيات أهلية تساهم في أعمال تطوعية كبيرة لخدمة المجتمع.

وتحتل المؤسسات دوراً محورياً في إضفاء الطابع المؤسسي على العمل التطوعي وتعزيز فعاليته في المجتمع، فهناك العديد من المؤسسات، سواء كانت جمعيات أهلية أو مؤسسات حكومية، التي تولي أهمية كبيرة للعمل التطوعي وتساهم من خلاله في تطوير المجتمع وتلبية احتياجاته، تعمل هذه المؤسسات على تجميع الجهود والطاقات الاجتماعية المبعثرة للأفراد وتوجيهها بشكل منسق ومنظم نحو تحقيق أهداف محددة، فعلى سبيل المثال، قد لا يستطيع الفرد بمفرده القيام بعمليات محو الأمية، لكنه يمكن أن يساهم بالتبرع المادي، بينما تتولى المؤسسات الاجتماعية المختصة تجميع هذه الجهود المبعثرة وتنسيقها لتحقيق أثر أكبر وأكثر فعالية في مجال محو الأمية¹.

آثار العمل التطوعي على الفرد والمجتمع:

1. يعبئ التطوع الطاقات البشرية والمادية ويوجهها ويحولها إلى عمل مثمر.
2. تحويل الطاقات الخاملة أو العاجزة إلى طاقات قادرة عاملة ومنتجة.
3. تنمية قدرات الشباب ومهاراتهم الشخصية والعلمية والعملية.
4. يتيح العمل التطوعي للشباب التعرف على الثغرات التي تشوب نظام الخدمات في المجتمع.
5. توفير الطاقات البشرية المتنوعة والمتخصصة لتنمي المجتمع وتأهيله.

¹ معلوي بن عبد الله الشهري، (العمل التطوعي وعلاقته بأمن المجتمع)، دراسة مطبقة على العاملين في مجال العمل التطوعي بالمؤسسات الخيرية بمدينة الرياض، كلية الدراسات العليا قسم العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006، ص35.

6. توفير الكثير من الأموال لصرفها في مشاريع تنمية تخدم المجتمع.
7. تحقيق روح المحبة والتكافل بين أفراد المجتمع.
8. تنمية روح التنافس بين الجماعات التطوعية بما يعكس جودة الخدمات.
9. تحقيق الأمن الشامل وحماية المجتمع من الأمراض الاجتماعية كالجرمة والمخدرات وغيرها...
10. يساعد في القضاء أو التقليل من نسب البطالة.
11. يتيح للشباب الفرصة للتعبير عن آرائهم وأفكارهم في القضايا العامة التي تهم المجتمع.
12. يوفر للشباب فرصة المشاركة في تحديد الأولويات التي يحتاجها المجتمع، والمشاركة في اتخاذ

القرارات.¹

¹ مساعد بن منشط اللحياي، (التطوع" مفهومه وأهميته وآثاره الفردية والاجتماعية وعوامل نجاحه ومعوقاته")، أبحاث وأوراق عمل المؤتمر العلمي الأول للخدمات التطوعية بالمملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1418، ص 188-189.

خلاصة الفصل

لا بد من التأكيد على الدور المحوري الذي يلعبه المجتمع المدني في بناء مجتمعات أكثر ديمقراطية وتنمية مستدامة، فرغم التحديات والقيود التي قد تواجهها منظماتها في بعض البلدان، أثبتت هذه المنظمات قدرتها على التأثير والمساهمة الفعالة في مواجهة الأزمات والتحديات الكبرى.

لقد برهنت جائحة كوفيد-19 على أهمية المجتمع المدني كشريك أساسي للحكومات والقطاعات الأخرى في التصدي لآثار الاجتماعية والاقتصادية للأزمات، حيث تصدرت منظماته الصفوف الأمامية في توفير المساعدات الإنسانية والتوعية الصحية والدعم النفسي للفئات الضعيفة والمتضررة.

لكي يستمر المجتمع المدني في لعب هذا الدور المحوري، يجب توفير البيئة المواتية لعمل منظماته وإشراكها في عمليات صنع القرار على جميع المستويات، كما يتعين تعزيز قدراتها التنظيمية والمالية والبشرية، وتشجيع مشاركة المواطنين في أنشطتها لضمان تمثيلها الحقيقي لمصالح المجتمع.

الفصل الخامس : إجراءات الدراسة الميدانية

الفصل الخامس : إجراءات الدراسة الميدانية

تمهيد

1. الدراسة الاستطلاعية

2. منهج الدراسة

3. تحديد مجتمع البحث والعينة

1.3. المجتمع الأصلي للدراسة

2.3. عينة الدراسة

3.3. خصائص العينة

4. أدوات جمع البيانات

5. قياس صدق الأداة

6. حدود الدراسة

1.6. المجال الزمني

2.6. المجال المكاني

7. أساليب المعالجة الإحصائية

خلاصة الفصل

تمهيد:

من أجل الإلمام بالأسس المنهجية للدراسة اتبعنا في هذا الفصل إجراءات منهجية معينة، حيث قمنا بدراسة استطلاعية لمعرفة صدق وثبات أداة الدراسة، ثم الدراسة الأساسية (الرئيسية) حيث قمنا بعرض المنهج والمجتمع الأصلي للدراسة وعينة الدراسة وكيفية اختيارها وحجمها والأداة المستعملة في الدراسة، كما قمنا بشرح التقنيات الإحصائية المستخدمة في المعالجة الإحصائية للبيانات المتحصل عليها من التطبيق النهائي لأدوات البحث على عينة الدراسة.

1. المرحلة الاستطلاعية:

تعتبر المرحلة الاستطلاعية خطوة أساسية في البحث العلمي، حيث تمكن الباحث من الاطلاع عن كثب على الظاهرة موضوع الدراسة وجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بها، كما تتيح له استكشاف الظروف والسياقات التي تحيط بالظاهرة، مهياً بذلك الأرضية المناسبة للانطلاق في الدراسة الأساسية.

فبعد الاطلاع على الدراسات المشابهة وبعض الكتب المتخصصة قمنا بإعداد أسئلة تخدم بحثنا وتهدف الدراسة الاستطلاعية التي قمنا بها إلى الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، وقد قمنا بزيارة ميدانية، إلى كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية وذلك من أجل الحصول على المعلومات والتعرف على مجتمع الدراسة، وتحديد عينة البحث.

قام الباحث بزيارات للكلية وتمثلت عينة الدراسة الاستطلاعية في مقابلات مع 12 أستاذا يمثلون مختلف التخصصات من الجنسين.

فائدة المرحلة الاستطلاعية:

تمثلت فائدة المرحلة الاستطلاعية في التعمق أكثر في الأسئلة سواء من خلال المقابلات التي أجريت مع الأساتذة، أو من خلال الأسئلة التي تم بناؤها على أساسها في الاستمارة. في هذه المرحلة أدرك الباحث صعوبة الحصول على معلومات من كل الأساتذة، فتم العدول عن فكرة إجراء مسح شامل للكلية والاكتفاء بعينة ممثلة عشوائياً.

2. منهج الدراسة :

يعتبر المنهج من العناصر الأساسية التي ينبغي توفرها في أي دراسة علمية لأهميته في توجيه الباحث نحو الوصول إلى أهدافه وللتحقق من الفرضيات التي انطلقت منها دراسته وكما هو معروف فإن طبيعة الموضوع هي التي تحدد نوع المنهج الملائم للدراسة.

وقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الكمي، الذي يستخدم البيانات الكمية للحصول على معلومات حول الظاهرة محل الدراسة، يعتمد هذا المنهج على قياس المتغيرات باستخدام أدوات كمية معيارية مثل الاستبيانات.

المنهج الكمي:

نوع من البحوث المسحية وهي بحوث تعنى بجمع البيانات من خلال استعمال أدوات قياس كمية يتم تطويرها وتخضع لشروط الصدق والثبات وتعالج بياناتها إحصائياً ويمكن تعميم نتائجها على المجتمع الأصلي¹

يُعرّف المنهج الكمي هو وسيلة لاختبار النظريات الموضوعية من خلال فحص العلاقة بين المتغيرات، ويمكن قياس هذه المتغيرات بدورها، عادةً على أدوات، بحيث يمكن تحليل البيانات المرقمة باستخدام الإجراءات الإحصائية، ويكون للتقرير المكتوب النهائي هيكل محدد يتكون من مقدمة، وأدبيات ونظرية، وطرق، ونتائج، ومناقشة وأولئك الذين ينخرطون في هذا الشكل من البحث لديهم افتراضات حول اختبار النظريات استنتاجياً، وبناء وسائل حماية ضد التحيز، والتحكم في التفسيرات البديلة، والقدرة على تعميم النتائج وتكرارها².

3. تحديد مجتمع البحث واختيار العينة:

1.3 المجتمع الأصلي للدراسة:

مجتمع الدراسة هو كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة زيان عاشور بالجلفة وتتكون من 4 أقسام موزعة كالتالي:

عدد الأساتذة	القسم
89	علم الاجتماع والديمغرافيا
58	علم النفس والفلسفة
56	التاريخ والآثار
48	علم المكتبات والإعلام والاتصال
251	المجموع

الجدول رقم (04) يبين إحصائيات أساتذة كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية.

¹ عبد الرحمن محمد السعدني، مدخل إلى البحث العلمي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص 216.

² Creswell, J. W. , Educational research: Planning, conducting, and evaluating quantitative and qualitative research (3rd ed.). Upper Saddle River, NJ: Merrill, 2008, P 23.

2.3. عينة الدراسة:

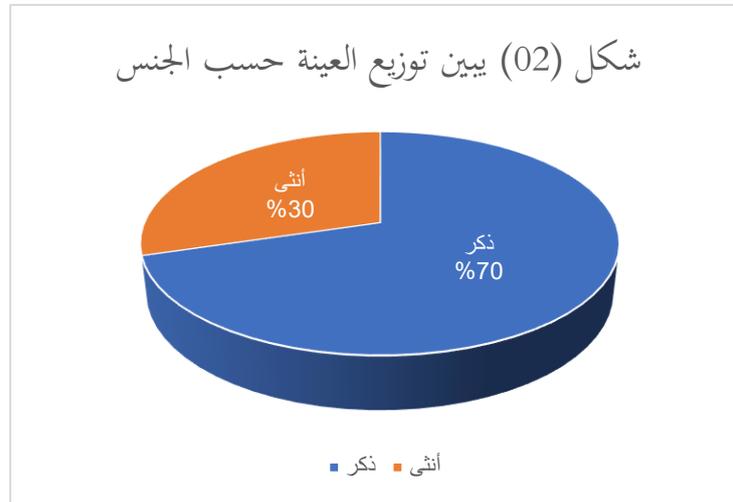
اشتمل مجتمع البحث على أساتذة كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة زيان عاشور بالجلفة والذي يبلغ عددهم 251 أستاذا يشغلون الرتب التالية¹: أستاذ مساعد (أ)، أستاذ مساعد (ب)، أستاذ محاضر (أ)، أستاذ محاضر (ب)، أستاذ التعليم العالي، واستعملنا العينة العشوائية البسيطة لأن كل مفردة تعتبر ممثلة لمجتمع الدراسة، حيث قدر حجمها بـ 155 أستاذا بنسبة تقدر بـ 61.75%.

3.3. خصائص العينة:

الجدول رقم (05): يبين توزيع العينة وفقا لمتغير الجنس.

النسبة المئوية	التكرار	الجنس
70.32	109	ذكر
29.68	46	أنثى
%100	155	المجموع

شكل (02) يبين توزيع العينة حسب الجنس



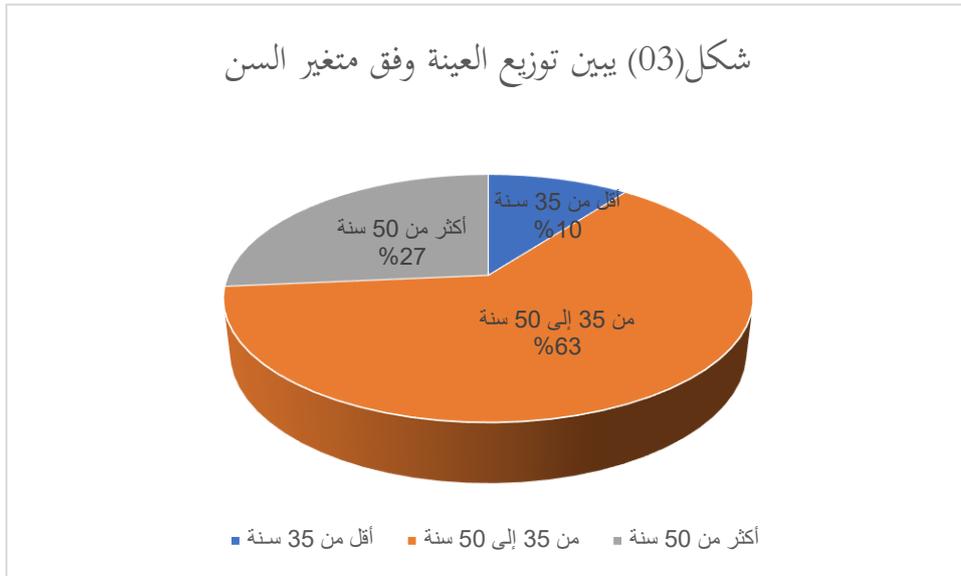
من خلال الجدول رقم (05) الذي يبين توزيع العينة وفقا لمتغير الجنس، نلاحظ تفاوتاً كبيراً بين نسبة الذكور (70.32%) والإناث (29.68%)، هذا التباين الواضح في التوازن

¹ غياب فئة (الأساتذة المؤقتين) في الإحصائيات نتيجة التوظيف الأخير لسنة 2023 والاكتفاء بالأساتذة المتربصين.

الجندي داخل المؤسسة الأكاديمية، قد يُعزى لعدة عوامل اجتماعية وثقافية، في مقدمتها تأثير للأدوار الجنديرية التقليدية في المجتمع، حيث قد تواجه النساء تحديات أكبر في متابعة المسار الأكاديمي، كما قد يشير هذا التوزيع إلى وجود عوائق هيكلية في النظام الأكاديمي تؤثر على تقدم النساء في المناصب العليا.

الجدول رقم (06): يبين توزيع العينة وفق متغير السن.

النسبة المئوية %	التكرارات	الفئات العمرية
63.23	98	من 35 إلى 50 سنة
26.45	41	أكثر من 50 سنة
10.32	16	أقل من 35 سنة
%100	155	المجموع

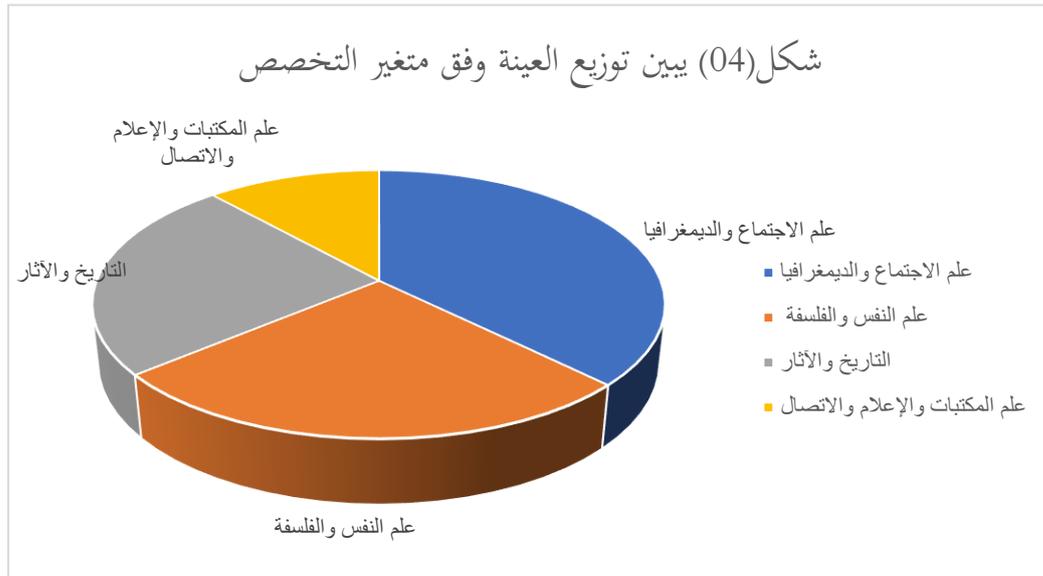


من خلال الجدول رقم (06) الذي يوضح توزيع العينة وفق متغير السن، نجد أن الفئة العمرية من 35 إلى 50 سنة تشكل الغالبية (63.23%)، هذا التركيز في الفئة العمرية المتوسطة يشير إلى وجود كادر أكاديمي ناضج ومستقر، ومع ذلك، فإن النسبة المنخفضة للأساتذة الأقل من 35 سنة (10.32%) تشير إلى بطء في عملية تجديد الكوادر الأكاديمية، قد يعكس هذا التوزيع العمري طبيعة المسار الأكاديمي الذي يتطلب سنوات عديدة من الدراسة والبحث

للوصول إلى مناصب التدريس العليا، كما قد يشير إلى تحديات في توظيف الأكاديميين الشباب بسبب محدودية الفرص أو الموارد المتاحة.

الجدول رقم (07): يبين توزيع العينة وفق متغير التخصص.

النسبة المئوية %	التكرارات	التخصص
37.42	58	علم الاجتماع والديمغرافيا
26.45	41	علم النفس والفلسفة
24.52	38	التاريخ والآثار
11.61	18	علم المكتبات والإعلام والاتصال
%100	155	المجموع



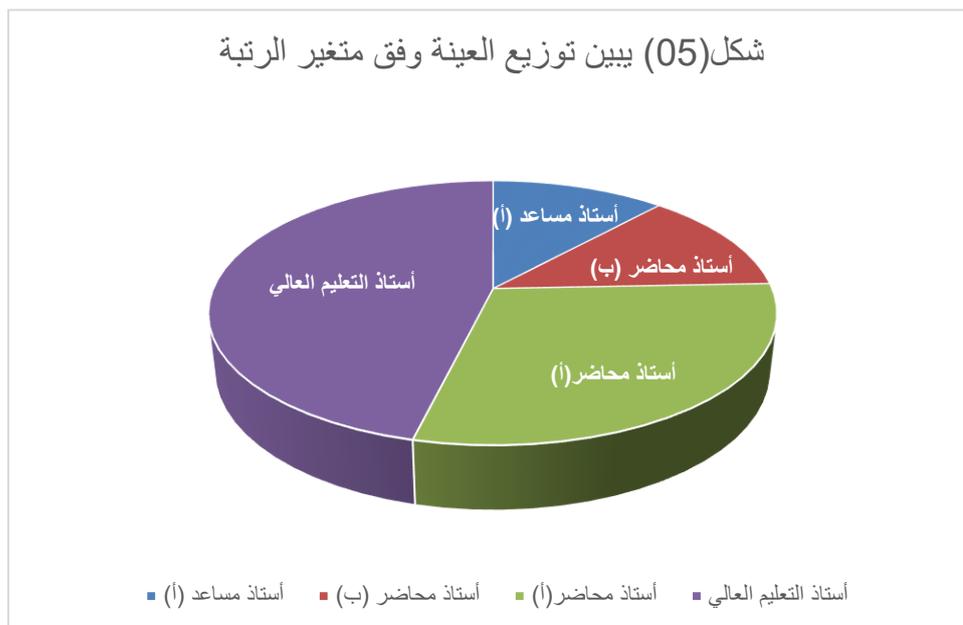
من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن أساتذة علم الاجتماع والديمغرافيا يمثلون النسبة الأكبر بواقع 37.42%، يليهم أساتذة علم النفس والفلسفة بنسبة 26.45%، ثم أساتذة التاريخ والآثار بنسبة 24.52%. في حين يشكل أساتذة علم المكتبات والإعلام والاتصال النسبة الأقل بواقع 11.61% فقط من إجمالي العينة البالغ 155 أستاذًا.

هذا التوزيع يعكس إلى حد كبير الوزن النسبي لكل تخصص في المجتمع الأصلي، حيث يبدو أن تخصص علم الاجتماع والديمقراطية هو الأكثر، يليه تخصصات علم النفس، والتاريخ والآثار، بينما يعتبر تخصص علم المكتبات والإعلام والاتصال الأقل حضوراً، هذا التوزيع غير المتكافئ بين التخصصات قد يعكس عدة عوامل، أولاً، قد يشير إلى أولويات المؤسسة في التركيز على هذا المجال، ثانياً، قد يعكس الطلب في سوق العمل على هذه التخصصات، ثالثاً، نتيجة لتاريخ المؤسسة وتطورها، حيث كان هذا التخصص من أوائل التخصصات التي تم إنشاؤها.

الجدول رقم (08): يبين توزيع العينة وفقاً لمتغير الرتبة الحالية.

النسبة المئوية %	التكرارات	الرتبة
35.48	55	أستاذ التعليم العالي
22.58	35	أستاذ محاضر (أ)
9.68	15	أستاذ محاضر (ب)
9.03	14	أستاذ مساعد (أ)
%100	155	المجموع

شكل (05) يبين توزيع العينة وفق متغير الرتبة

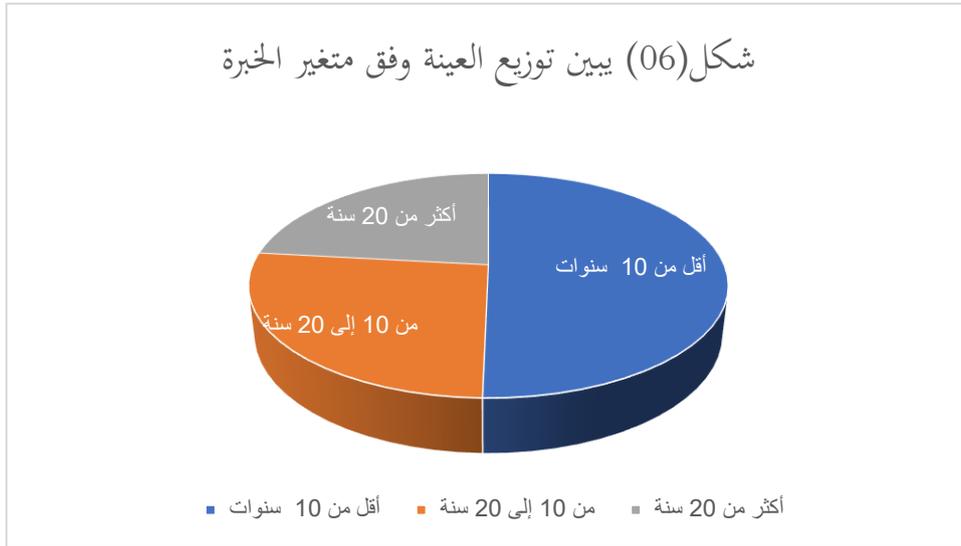


من خلال الجدول رقم (07) يظهر لنا أن رتبة "أستاذ التعليم العالي" هي الأكثر تمثيلاً في عينة الدراسة بنسبة 35.48%، تليها رتبة "أستاذ محاضر (أ)" بنسبة 22.58%، ثم رتبة "أستاذ محاضر (ب)" بنسبة 9.68%، وأخيراً رتبة "أستاذ مساعد (أ)" بنسبة 9.03% من إجمالي العينة البالغة 155 أستاذاً، هذا التوزيع يعكس إلى حد كبير الهيكل الهرمي للرتب الأكاديمية في المؤسسة التعليمية التي أجريت فيها الدراسة، وتعني هذه الرتب الترقية، يبدو أن الرتب الأعلى مثل أستاذ التعليم العالي هي الأكثر وتعني سنوات خبرة وإنجازات أكاديمية، بينما تقل نسبة الرتب الأدنى مثل أستاذ مساعد وأستاذ محاضر والتي تعني سنوات أقل وتفسر بتوظيف سنة 2023.

الجدول (09): يبين توزيع العينة وفقاً لمتغير الخبرة

النسبة المئوية %	التكرارات	الخبرة
50,32	78	أقل من 10 سنوات
26,45	41	من 10 إلى 20 سنة
23,23	36	أكثر من 20 سنة
100	155	المجموع

شكل (06) يبين توزيع العينة وفق متغير الخبرة



من خلال الجدول رقم (09) يتبين لنا توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير الخبرة الأكاديمية. حيث تشكل فئة "أقل من 10 سنوات" النسبة الأكبر بواقع 50.32%، وتليها فئة "من 10 إلى 20 سنة" بنسبة 26.45%، ثم فئة "أكثر من 20 سنة" بنسبة 23.23% من إجمالي العينة البالغ 155 أستاذاً. هذا التوزيع

يشير إلى أن غالبية أفراد العينة هم من ذوي الخبرة الأكاديمية المحدودة نسبياً، حيث تمثل فئة الخبرة الأقل من 10 سنوات نصف العينة تقريباً. في المقابل، تقل نسبة الأساتذة ذوي الخبرة الطويلة، ويعكس هذا التوزيع الهيكل العمري للأساتذة في المؤسسة التعليمية، ويفسر بسياسة التوظيف لفائدة حاملي شهادة الماجستير والدكتوراه سنة 2023.

4. أدوات جمع البيانات :

1.4. المقابلة:

تم الاعتماد على تقنية المقابلة مع إعداد دليل المقابلة لعينة من 8 أساتذة.

أولاً: نموذج تحليل المقابلات:

1. تحليل السرد والتجارب الشخصية:

- استخراج القصص والأمثلة الشخصية التي تعكس تطور دور الأستاذ.
- تحديد النقاط التحولية في المسيرات المهنية للأساتذة.

2. تحليل التحديات والحلول:

- تصنيف التحديات المشتركة في تطبيق المعرفة الأكاديمية.
- تحليل الاستراتيجيات المبتكرة للتغلب على هذه التحديات.

3. تحليل الابتكارات التعليمية:

- تحديد الأساليب المبتكرة في التدريس وربط المناهج بالقضايا المجتمعية.
- تقييم فعالية هذه الأساليب من حيث تأثيرها على الطلاب والمجتمع.

4. تحليل استراتيجيات التوازن:

- مقارنة الأساليب المختلفة للموازنة بين المسؤوليات الأكاديمية والمجتمعية.
- تحديد أفضل الممارسات في إدارة الوقت والموارد.

5. تحليل تأثير التكنولوجيا:

- تقييم التغيرات في أنماط التواصل والتعليم بسبب التكنولوجيا.
- تحديد الفرص والتحديات في استخدام المنصات الرقمية.

6. تحليل نماذج التعاون:

- دراسة أمثلة ناجحة للتعاون بين التخصصات والمؤسسات.
- تحديد العوامل التي تسهم في نجاح المشاريع التعاونية.

7. تحليل القيم والأخلاقيات:

- استخراج الأساليب المستخدمة لدمج القيم الأخلاقية في التدريس والبحث.
- تحليل كيفية تعامل الأساتذة مع المعضلات الأخلاقية.

8. تحليل الرؤى المستقبلية:

- تجميع وتصنيف الاقتراحات لتحسين العلاقة بين الجامعة والمجتمع.
- تحديد الاتجاهات المستقبلية المشتركة في رؤى الأساتذة.

9. تحليل مقارن:

- مقارنة الإجابات بين الأقسام المختلفة والأجيال المختلفة من الأساتذة.
- تحديد الاختلافات والتشابهات في النهج والرؤى.

10. استخلاص التوصيات:

- صياغة توصيات عملية بناءً على الخبرات والرؤى المشتركة.
- تحديد مجالات التطوير المحتملة في السياسات الجامعية والممارسات الأكاديمية.

ثانياً: إجابات المبحوثين:

1. تطور الدور الأكاديمي وربط المعرفة بالمجتمع :

1أ (علم الاجتماع): بدأت مسيرتي بالتركيز على النظريات، لكنني أدركت تدريجياً أهمية ربط هذه النظريات بالواقع المحلي، الآن، أركز على دراسة القضايا المجتمعية الملحة مثل البطالة والهجرة.

2أ (الفلسفة): تحولت من التدريس النظري البحث إلى استكشاف كيفية تطبيق الأفكار الفلسفية في حل المعضلات الأخلاقية اليومية. هذا التحول جعل الفلسفة أكثر ارتباطاً بحياة الطلاب والمجتمع.

2. تحدي في تطبيق المعرفة:

3أ (علم الاجتماع): واجهت صعوبة في تطبيق نظريات التغيير الاجتماعي على مجتمعنا المحافظ، كان عليّ تكيف النظريات الغربية لتناسب السياق المحلي، وهذا تطلب الكثير من البحث الميداني والحوار مع المجتمع.

4 (التاريخ): التحدي الأكبر كان في مواجهة التحيزات التاريخية المترسخة. عندما قدمت تفسيرات جديدة لأحداث تاريخية، واجهت مقاومة من بعض الأوساط التقليدية، كان علي تطوير مهارات الإقناع والتواصل لتقديم وجهات نظر بديلة.

3. ابتكار في التدريس:

5 (الفلسفة): بدأت في تنظيم لقاءات دورية، حيث يناقش الطلاب والجمهور قضايا فلسفية معاصرة، هذا جعل الفلسفة أكثر حيوية وارتباطاً بالحياة اليومية.

6 (المكتبات): مشاركة الطلاب في إنشاء المحتوى وإدارته، مما يعزز مهاراتهم في إدارة المعلومات الرقمية.

4. استراتيجية التوازن:

7 (علم الاجتماع): أدمج البحث الأكاديمي مع العمل المجتمعي من خلال إشراك طلاب في مشاريع بحثية تخدم المجتمع المدني.

8 (التاريخ): تنظيم رحلات ميدانية منتظمة لمواقع تاريخية، حيث يقوم الطلاب بإجراء أبحاث ميدانية، هذا يساعد في ربط البحث الأكاديمي بالواقع التاريخي والثقافي للمجتمع.

تحليل المقابلات:

1. تحول الدور الأكاديمي نحو المشاركة المجتمعية:

يتضح من إجابات الأساتذة وجود اتجاه عام نحو تعزيز الارتباط بين الجامعة والمجتمع المدني، هذا التحول يتجلى في زيادة التركيز على القضايا المجتمعية المعاصرة وتطبيق المعرفة النظرية في سياقات عملية، على سبيل المثال، نجد أن أساتذة علم الاجتماع يركزون بشكل متزايد على دراسة المشكلات الاجتماعية الملحة، بينما يسعى أساتذة الفلسفة إلى ربط المفاهيم الفلسفية بالحياة اليومية، هذا التوجه يعكس وعياً متزايداً بأهمية الدور الاجتماعي للأكاديميين وضرورة تجاوز الأطر النظرية البحتة.

2. تحديات تطبيق المعرفة الأكاديمية:

تكشف المقابلات عن مجموعة من التحديات التي يواجهها الأساتذة في محاولاتهم لتطبيق المعرفة الأكاديمية على أرض الواقع، تتراوح هذه التحديات بين صعوبة تكييف النظريات الغربية للسياق المحلي، ومواجهة المقاومة المجتمعية للأفكار الجديدة، إلى تحديات تقنية مثل مواكبة

التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات، هذه التحديات تسلط الضوء على الحاجة إلى مقاربات مبتكرة وقدرة على التكيف لدى الأكاديميين لجسر الفجوة بين النظرية والتطبيق.

3. الابتكار في التدريس والتواصل المجتمعي:

يظهر الأساتذة قدراً كبيراً من الإبداع في تطوير أساليب تدريس وتواصل جديدة، تتراوح هذه الابتكارات بين تنظيم فعاليات عامة للنقاش، وإنشاء منصات رقمية تفاعلية، إلى دمج التكنولوجيا في عملية التعليم والبحث، هذه المبادرات تهدف إلى جعل المعرفة الأكاديمية أكثر وصولاً وارتباطاً بالجمهور العام، مما يعزز دور الجامعة كمركز للتنوير والتغيير الاجتماعي.

4. استراتيجيات التوازن بين الجامعة والمجتمع:

تعكس إجابات الأساتذة وعياً بأهمية الموازنة بين المتطلبات الأكاديمية والمشاركة المجتمعية، تتنوع الاستراتيجيات المستخدمة بين دمج البحث الأكاديمي مع المشاريع المجتمعية، وتنظيم أنشطة ميدانية تخدم الأهداف البحثية والمجتمعية معاً، هذه الاستراتيجيات تشير إلى تحول في فهم الدور الأكاديمي، حيث لم يعد ينظر إلى البحث والتدريس والخدمة المجتمعية كأنشطة منفصلة، بل كجوانب متكاملة للعمل الأكاديمي.

5. دور التكنولوجيا في تعزيز التواصل الأكاديمي-المجتمعي:

يبرز استخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي كعامل مهم في تغيير طبيعة التفاعل بين الأكاديميين والمجتمع، يستخدم الأساتذة منصات مختلفة لنشر المعرفة والنقاشات الأكاديمية، وتوسيع نطاق تأثيرهم خارج أسوار الجامعة، حيث أصبحت الوسائط الرقمية أداة أساسية للتواصل والتأثير، فالأساتذة يستخدمون التكنولوجيا لنشر رسائلهم الأخلاقية وقيمهم على نطاق أوسع. حسب مفهوم "المجال العام" لهايرماس، حيث تصبح المنصات الرقمية فضاءً للنقاش الأخلاقي والتحفيز على العمل التطوعي.

6. التعاون بين التخصصات والمؤسسات:

يعكس تجسيدا عملياً للقيم الأخلاقية التي يدعو إليها الأساتذة، من خلال المشاركة في مشاريع تعاونية، خاصة مع مؤسسات المجتمع المدني، يقدم الأساتذة نموذجاً حياً للتطوع والعمل الجماعي، يعزز احتمالية انخراط الطلاب والمجتمع في أنشطة تطوعية مماثلة.

تظهر المقابلات اتجاهات متزايدة نحو التعاون بين التخصصات المختلفة وبين الجامعات والمؤسسات المجتمعية، هذا التعاون يتجلى في مشاريع بحثية مشتركة، وبرامج تعليمية متداخلة

التخصصات، وشراكات مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الثقافية، يعكس هذا الاتجاه إدراكاً متزايداً لتعقيد القضايا المجتمعية المعاصرة وضرورة مقاربتها من زوايا متعددة.

تقدم هذه المقابلات نظرة غنية ومتنوعة لكيفية تكيف الأساتذة الجامعيين مع المتطلبات المتغيرة لدورهم في المجتمع المعاصر، يظهر جلياً أن هناك تحولاً نحو نموذج أكاديمي أكثر انخراطاً في المجتمع المدني، يسعى إلى تحقيق توازن بين التميز الأكاديمي والتأثير الاجتماعي، في حين أن هذا التحول يواجه تحديات متعددة، فإنه يفتح أيضاً آفاقاً جديدة للإبداع والابتكار في التعليم العالي.

2.4. الاستمارة:

تمّ الاعتماد على تقنية الاستمارة لجمع البيانات من خلال المحاور التالية:

المحور الأول : السلطة الرمزية للأستاذ الجامعي يحتوي على 22 سؤالاً موزعة كالتالي:
سلطة الهايتوس (7 أسئلة) والسلطة الثقافية (8 أسئلة) والسلطة الأخلاقية (7 أسئلة).

المحور الثاني : الوعي الاجتماعي يحتوي على 9 أسئلة

المحور الثالث : ثقافة المواطنة يحتوي على 9 أسئلة

المحور الرابع : التطوع الإرادي الحر يحتوي على 10 أسئلة

ويتم الإجابة عليه وفق تدرج ثلاثي البدائل (دائماً، أحياناً، لا أبداً) حسب طبيعة السؤال مع إضافة غير ذلك وفتح السؤال في حالات الأسئلة التي تتطلب إجابات إضافية.

5. قياس صدق وثبات الاستبيان:

يقصد بصدق الأداة قدرة الاستبانة على قياس المتغيرات التي صممت لقياسها، وللتحقق من صدق الاستبانة المستخدمة في البحث نستخدم على مايلي:

أولاً : الصدق الظاهري :

للتحقق من صدق محتوى أداة البحث والتأكد من أنها تخدم أهداف البحث تم عرضها على هيئة محكمين مكونة من أساتذة مختصين في علم الاجتماع يعملون في جامعتي غرداية والجلفة، وطلب إليهم دراسة الأداة وإبداء رأيهم فيها من حيث مدى مناسبة كل عبارة للمحتوى.

وقد تمت دراسة ملاحظات المحكمين واقتراحاتهم وتم إجراء التعديلات في ضوء توصيات وآراء هيئة التحكيم لتصبح الاستبانة أكثر فهما وتحقيقاً لأهداف البحث، وهذا ما اعتبرناه بمثابة الصدق الظاهري للأداة، وبذلك اعتبرت الأداة صالحة لقياس ما وضعت لأجله.

ثانياً: ثبات أداة الدراسة

بعد أن أجرينا الاختبار على عينة عشوائية مكونة من 12 أستاذاً بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بالجلفة، تم حساب معامل صدق وثبات الاستبيان.

جدول رقم (10) معامل ألفا كرونباخ

Reliability			
Scale: ALL VARIABLES			
Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	12	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	12	100.0
a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.			
Reliability Statistics			
Cronbach's Alpha		N of Items	
.945		51	

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS V.26

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن معامل الثبات الكلي لأداة البحث بلغ (0.945) وهو معامل ثبات جيد ومناسب لأغراض البحث، كما تعتبر جميع معاملات الثبات المحاور البحث وأبعادها مرتفعة ومناسبة لأغراض البحث، وبهذا نكون قد تأكدنا من ثبات أداة البحث مما يجعلنا على ثقة كاملة بصحتها وصلاحيتها لتحليل النتائج.

6. حدود الدراسة:

1.6. المجال الزمني:

يقصد بها المدة الزمنية التي استغرقتها الدراسة لجمع البيانات والمعلومات ومن المعلوم أن هذه المدة الزمنية تتحدد بطبيعة الموضوع ومنه شملت مرحلتين تمثلتا فيما يلي:

المرحلة الأولى: شملت المرحلة قراءات لكل ما له علاقة بالموضوع والاطلاع على الدراسات السابقة لاعتمادها في الدراسة، وهنا تقريبا تم الانتهاء من بناء الفصل المنهجي، وبناء تصور حول الدراسة وكيفية إجرائها ميدانيا.

المرحلة الثانية: شملت هذه المرحلة التحقيق الميداني الذي بدأ من منتصف جانفي 2024 إلى غاية نهاية أبريل 2024، قمنا خلالها بالزيارات الميدانية لجمع المعلومات والاحصائيات، كما قمنا في هذه الفترة بمقابلات مع الأساتذة قصد جمع أكبر كم من المعطيات حول بناء الاستبيان، ولما تم بناء الاستبيان الأولي وزعناه على العينة الضابطة، وبعد الحصول على بيانات الأساتذة وإحصائيات الأقسام، انتقلنا إلى المرحلة الثانية وهي إرسال الاستبيان الإلكتروني المحكم، عبر البريد الإلكتروني لجميع الأساتذة، ومن مميزات الاستبيان الإلكتروني أنك تحدده بشرط إلزامية إعطاء الإجابات وهذه الميزة تجعل الاستبيان المحفوظ عندك مقبولا بصورة آلية لأن جميع الحقول تم ملؤها، ومنه عملية جمع البيانات تعتمد على مدى استجابة الباحثين، وهنا كررنا العملية ثلاث مرات، لأننا واجهنا صعوبة في أن الأساتذة لا يستعملون البريد المهني، مما اضطرنا لاستعمال البريد الشخصي، وأحيانا أرقام الهاتف عبر الرسائل القصيرة (إرسال الرابط فقط)، والميزة الثانية في الاستبيان الإلكتروني هي سهولة استيراد البيانات في برنامج SPSS وبعد استكمال التفريغ بدأنا في التحليل والمناقشة على ضوء فرضيات الدراسة.

2.6. المجال المكاني :

أجريت الدراسة بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة الجلفة.

7. أساليب المعالجة الإحصائية :

بعد مرحلة التطبيق تم تفريغ البيانات بواسطة الأدوات المستعملة (الاستمارة) بغرض تحليلها ومعالجتها إحصائيا بواسطة برنامج SPSS وهو برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وعلى أساسه قمنا بمعالجة بيانات الباحثين وقياس فرضيات البحث، وقمنا بحساب المعطيات، لنقوم بعد ذلك بقراءتها وتحليلها والتوصل إلى نتائج تبني على أساسها استنتاجات الدراسة.

خلاصة الفصل:

بعد عرضنا في هذا الفصل لأهم الخطوات والإجراءات المنهجية المتبعة في دراستنا الميدانية والتي تعتبر الركيزة الأساسية لأي بحث علمي، وذلك بدءاً بتحديد مجالات الدراسة (المجال المكاني والبشري والزمني) واختيار عينة عشوائية مستعملين المنهج الكمي كمنهج للدراسة، ثم حددنا الاستمارة كأداة لجمع البيانات، بعدها حددنا الأساليب الإحصائية المناسبة لمعالجة البيانات من أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة وإثبات صحة فروضها من عدم صحتها وفي الفصل التالي سنقوم بعرض ومناقشة وتحليل النتائج المتحصل عليها.

الفصل السادس : تحليل ومناقشة الفرضيات

الفصل السادس : تحليل ومناقشة الفرضيات

تمهيد

1. عرض ومناقشة الفرضية الأولى

2. عرض ومناقشة الفرضية الثانية

1. عرض ومناقشة الفرضية الثالثة

الاستنتاج العام

خاتمة

الاقتراحات والتوصيات

قائمة المراجع

تمهيد :

يمثل هذا الفصل جوهر دراستنا، حيث نقدم تحليلاً دقيقاً ومناقشة عميقة للفرضيات الثلاث الرئيسية التي شكلت أساس بحثنا. سنتناول كل فرضية على حدة، مستعرضين النتائج وتفسيراتها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة.

سنبدأ بتحليل الفرضية الأولى المتعلقة بتأثير سلطة الهايتوس للأستاذ الجامعي على الوعي الاجتماعي، ثم ننتقل إلى الفرضية الثانية التي تبحث في علاقة السلطة الثقافية للأستاذ بتعزيز ثقافة المواطنة، وأخيراً، سندرس الفرضية الثالثة التي تتناول تأثير السلطة الأخلاقية للأستاذ على التطوع الإرادي الحر.

في ختام الفصل، سنقدم استنتاجاً عاماً يجمع خلاصة تحليلنا للفرضيات الثلاث، مجيبين على إشكالية البحث الرئيسية ومبرزين الدلالات النظرية والتطبيقية لنتائجنا.

1. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

بناء على الفرضية الأولى القائلة " كلما ارتفعت سلطة الهايتوس للأستاذ الجامعي أثرت في زيادة الوعي الاجتماعي لأفراد المجتمع المدني " سنقوم بدراسة العلاقة من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم 11: يبين العلاقة بين تقييم علاقات الأستاذ الجامعي مع زملائه في العمل والمساهمة في تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطياف الإيديولوجية في المجتمع المدني.

المجموع		المساهمة في تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطياف الإيديولوجية في المجتمع المدني							
		لا أبدا		أحيانا		دائما			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
34.84	54	5.56	3	12.96	7	81.48	44	قوية	تقييم علاقاتك مع الزملاء في العمل؟
40.00	62	12.90	8	41.94	26	45.16	28	متوسطة	
25.16	39	56.41	22	17.95	7	25.64	10	محدودة	
100%	155	21.29	33	25.81	40	52.90	82	المجموع	

يبين الجدول العلاقة بين تقييم علاقات الأستاذ مع الزملاء في العمل التي تمثل سلطة الهايتوس ومساهمته في تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطياف الإيديولوجية في المجتمع المدني التي تمثل الوعي الإيديولوجي كمؤشر عن الوعي الاجتماعي.

بحيث يبين الاتجاه العام للجدول إلى أن أعلى نسبة هي 52.90% من الأساتذة الذين يساهمون "دائماً" في تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطياف الإيديولوجية في المجتمع، تليها نسبة 25.81% للذين يساهمون "أحيانا"، ثم 21.29% للذين "لا يساهمون أبداً".

من خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يظهر أن الفئة الأعلى نسبة هي 40.00% للأساتذة الذين علاقاتهم مع الزملاء في العمل "متوسطة"، ويمثلها أعلى نسبة 45.16% من الذين يساهمون "دائماً" في تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطياف الإيديولوجية في المجتمع، ثم تليها فئة الأساتذة الذين علاقاتهم مع الزملاء في العمل "قوية" بنسبة 34.84% وتمثلها أعلى نسبة 81.48% من الذين يساهمون "دائماً" في تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطياف الإيديولوجية في المجتمع، وأخيراً فئة الأساتذة الذين علاقاتهم مع الزملاء في العمل "محدودة" بنسبة 25.16% وتمثلها أعلى نسبة 56.41% من الأساتذة الذين "لا يساهمون أبداً" في تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطياف الإيديولوجية في المجتمع المدني.

نلاحظ علاقة طردية بين تقييم علاقات الزملاء في العمل وإسهام الأستاذ في تقريب وجهات النظر المختلفة في المجتمع، فكلما كانت العلاقات أقوى كان التقريب أكثر، حيث تمثل فئة "قوية" أعلى نسبة للإسهام "دائماً"، بينما تمثل فئة "محدودة" أعلى نسبة لعدم الإسهام "أبداً".

في الحقل الأكاديمي، يتنافس الأساتذة الجامعيون على امتلاك رأس المال الرمزي، المتمثل في المكانة العلمية والأكاديمية والاحترام والتقدير من قبل الزملاء والطلاب، ويعتمد ذلك بشكل كبير على حجم الرأسمال الاجتماعي الذي يمتلكه الأستاذ، أي شبكة علاقاته داخل الحقل، فالأساتذة الذين يمتلكون شبكات علاقات قوية مع الزملاء والأطراف المختلفة في المجتمع، يحظون بمكانة رمزية أعلى داخل الحقل الأكاديمي، ويمكنهم استثمار هذا الرأسمال الرمزي للحصول على مزايا وامتيازات أكبر، مثل المناصب الإدارية أو الجوائز والتكريمات العلمية.

فبالأساتذة الذين لديهم علاقات قوية مع زملائهم هم الأكثر مساهمة في تقريب وجهات النظر المختلفة ونشر الوعي الإيديولوجي في المجتمع المدني، ويمكن تفسير ذلك بأن هؤلاء الأساتذة قد طوروا هابيتوساً مجالياً يتسم بالانفتاح والتواصل والتفاعل الإيجابي مع الآخرين داخل الحقل الأكاديمي.

هذا الهايتوس المجالي القائم على العلاقات القوية يجعلهم أكثر استعدادًا لتقبل وجهات النظر المختلفة، وأكثر قدرة على التواصل والحوار مع مختلف الأطراف، مما يسهل مساهمتهم في تقريب وجهات النظر المتباينة.

في المقابل، الأساتذة ذوو العلاقات المحدودة مع الزملاء، لم يطوروا هايتوسًا مجاليًا يتسم بالانفتاح بل على العكس هايتوسهم يميل إلى الانغلاق والانعزال النسبي داخل الحقل الأكاديمي. وهذا ما يجعلهم أقل انفتاحًا على الآراء المختلفة، وأقل قدرة على التواصل والحوار مع مختلف الأطراف، مما يحد من مساهمتهم في تقريب وجهات النظر ونشر الوعي الإيديولوجي.

وفي حقل المجتمع المدني، من وجهة نظر غرامشي، يعتبر الأساتذة "مثقفين عضويين" أكثر فعالية، حيث يستطيعون بناء "كتلة تاريخية" أوسع من التحالفات والقوى الاجتماعية المؤثرة في المجتمع المدني، ويلعبون دور "الأمراء الحديثين" القادرين على توجيه الوعي الإيديولوجي وتعزيز الهيمنة الثقافية للأفكار التي يروجون لها.

وعلى العكس من ذلك، فالأساتذة ذوو العلاقات المحدودة مع الزملاء يواجهون صعوبات في التأثير على الوعي الإيديولوجي بشكل فعال، مما يحد من قدرتهم على بناء تحالفات واسعة مؤثرة في المجتمع المدني، ويضعف من دورهم كمثقفين عضويين في توجيه الهيمنة الثقافية.

بشكل عام، تُظهر هذه النتائج أهمية العلاقات الاجتماعية للأساتذة الجامعيين في تحديد دورهم ومكانتهم داخل الحقل الأكاديمي والمجتمع ككل، فالعلاقات القوية تعزز قدرتهم على التأثير في الوعي الإيديولوجي وتوجيه الهيمنة الثقافية، بينما تضعف العلاقات المحدودة هذه القدرة.

الجدول رقم 12 : يبين علاقة امتلاك الأستاذ الجامعي لشبكة علاقات مع أفراد المجتمع والمساهمة في

تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطياف الأيديولوجية في المجتمع المدني

المجموع		المساهمة في تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطياف الأيديولوجية في المجتمع المدني							
		لا أبداً		أحياناً		دائماً			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%			
46.45	72	11.11	8	8.33	6	80.56	58	قوية	امتلاك شبكة علاقات مع أفراد المجتمع
37.42	58	20.69	12	43.10	25	36.21	21	متوسطة	
16.13	25	52.00	13	36.00	9	12.00	3	ضعيفة	
100%	155	21.29	33	25.81	40	52.90	82	المجموع	

يبين الجدول العلاقة بين امتلاك شبكة علاقات مع أفراد المجتمع التي تمثل سلطة الهأيتوس ومساهمته في تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطياف الأيديولوجية في المجتمع المدني التي تمثل الوعي الأيديولوجي كمؤشر عن الوعي الاجتماعي.

يبين الاتجاه العام للجدول أن أعلى نسبة هي 52.90% من الأساتذة الذين يساهمون "دائماً" في تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطياف الأيديولوجية في المجتمع المدني، تليها نسبة 25.81% للذين يساهمون "أحياناً"، ثم 21.29% للذين "لا يساهمون أبداً".

من خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يظهر أن الفئة الأعلى نسبة هي 46.45% للأساتذة الذين امتلاكهم لشبكة علاقات مع أفراد المجتمع "قوية"، ويمثلها أعلى نسبة 80.56% من الذين يساهمون "دائماً" في تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطياف الأيديولوجية في المجتمع، ثم تليها فئة الأساتذة الذين امتلاكهم لشبكة علاقات مع أفراد المجتمع

"متوسطة" بنسبة 37.42% وتمثلها أعلى نسبة 43.10% من الذين يساهمون "أحياناً" في تقريب وجهات النظر، وأخيراً فئة الأساتذة الذين امتلاكهم لشبكة علاقات مع أفراد المجتمع "ضعيفة" بنسبة 16.13% وتمثلها أعلى نسبة 52.00% من الأساتذة الذين "لا يساهمون أبداً" في تقريب وجهات النظر.

نلاحظ علاقة طردية بين امتلاك الأستاذ لشبكة علاقات مع أفراد المجتمع وإسهامه في تقريب وجهات النظر المختلفة في المجتمع، فكلما كانت شبكة العلاقات أقوى كان التقريب أكثر، حيث تمثل فئة "قوية" أعلى نسبة للإسهام "دائماً"، بينما تمثل فئة "ضعيفة" أعلى نسبة لعدم الإسهام "أبداً".

وفقاً لنظرية بورديو، يتشكل الهايتوس من خلال التفاعلات والممارسات اليومية للفرد في مختلف المجالات التي ينتمي إليها، في هذه الحالة، تلعب علاقات الأستاذ الجامعي مع أفراد المجتمع دوراً محورياً في تشكيل هايتوسه المجالي والاجتماعي على التوالي، هذا الهايتوس بدوره يؤثر على طريقة تفكير الأستاذ وسلوكياته، فالهايتوس المنفتح والمتواصل يسهل مساهمته في تقريب وجهات النظر المختلفة، بينما الهايتوس المغلق والمحدود العلاقات يحد من هذه المساهمة.

ويعتبر الرأسمال الاجتماعي مورداً هاماً يمكن للأفراد استثماره للحصول على فوائد ومكاسب في مختلف المجالات، في حالة الأساتذة الجامعيين، يساعدهم امتلاك رأسمال اجتماعي قوي على تقريب وجهات النظر المختلفة، سواء داخل الحقل الأكاديمي أو في المجتمع ككل، وفي هذا الصدد، يمكن اعتبار قدرة هؤلاء الأساتذة على تقريب وجهات النظر المختلفة كنوع من استراتيجيات الصراع على الهيمنة داخل المجتمع المدني، فمن خلال لعب دور "الوسيط" و"المقرب" بين الأطراف المتباينة، يزيدون من رأسمالهم الرمزي ومكانتهم داخل الحقل، وبالتالي، يكسبون مزيداً من الرأسمال الرمزي والسلطة على مستوى المجتمع ككل.

في المقابل، الأساتذة ذوو الرأسمال الاجتماعي الضعيف (شبكات علاقات محدودة) يفتقرون إلى هذا الرأسمال الرمزي، ولا يمتلكون القدرة على فرض هايتوس معين على فئات المجتمع المدني، مما يحد من سلطتهم الرمزية على مستوى المجتمع ككل.

أما من وجهة نظر غرامشي لا يختلف الأمر كثيرا فهو يعتبر الأساتذة الجامعيين الذين يمتلكون شبكات علاقات قوية بمثابة "المثقفين العضويين" في المجتمع، فهم يقومون بدور محوري في توجيه الوعي الجمعي وتشكيل الأفكار والقيم السائدة في المجتمع المدني من خلال تأثيرهم وانخراطهم في شبكات العلاقات المختلفة، ومن خلال قدرتهم على تقريب وجهات النظر المختلفة وفرض وجهات نظر معينة على فئات المجتمع المدني، ويساهمون بترسيخ نموذج معين من التفكير والقيم والإيديولوجيا في المجتمع، مما يضمن استمرار الهيمنة والسيطرة الثقافية للطبقة المهيمنة.

ويعبر غرامشي، عن ذلك الشخص بـ "الأمير الحديث" تلك القوة القادرة على توحيد الطبقات والفئات المختلفة في المجتمع المدني تحت قيادتها الفكرية والثقافية، ويمكن اعتبار الأساتذة أصحاب الشبكات القوية من العلاقات كنوع من "الأمراء الحديثين"، القادرين على توحيد وجهات النظر المتباينة في المجتمع من خلال قدرتهم على التواصل والتأثير على مختلف الفئات، ويشير إلى أن الصراع من أجل السلطة والهيمنة في المجتمع الحديث يتم في مجال الثقافة والأفكار، بدلاً من الصراع المباشر أو العنيف، ويمكن اعتبار قدرة الأساتذة على تقريب وجهات النظر المختلفة وفرض هايتوس معين على المجتمع المدني كنوع من استراتيجيات "حرب المواقع" هذه، حيث يتم الصراع على السلطة والهيمنة في المجال الثقافي والفكري.

في هذا السياق، يستخدم الأساتذة ذوو الشبكات القوية من العلاقات رأسمالم الاجتماعي والرمزي للتأثير على الوعي الجمعي وتوجيهه نحو تبني هايتوس معين يخدم مصالح الطبقة المهيمنة وضمان استمرار هيمنتها الثقافية، ويتم ذلك بطرق رمزية وغير مباشرة، من خلال التواصل والتفاعل مع مختلف فئات المجتمع المدني عبر شبكات العلاقات الواسعة.

يمكن القول إن امتلاك الأستاذ لشبكة علاقات قوية مع أفراد المجتمع يساهم في تقريب وجهات النظر المختلفة في المجتمع المدني، فالانفتاح والتواصل مع مختلف الأطراف يسهل عملية التقريب والتفاهم، بينما تعيق الشبكة الضعيفة من العلاقات ذلك.

الجدول رقم 13: يبين علاقة امتلاك الأستاذ الجامعي لشبكة علاقات مع أفراد المجتمع ومدى تفاعل أفراد المجتمع المدني مع المحتوى التوعوي الذي يقدمه.

المجموع	مدى تفاعل أفراد المجتمع المدني مع المحتوى التوعوي الذي تقدمه								
	منخفض		متوسط		كبير				
	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار			
46.45	72	27.78	20	40.28	29	31.94	23	قوية	امتلاك شبكة علاقات مع أفراد المجتمع
37.42	58	43.10	25	50.00	29	6.90	4	متوسطة	
16.13	25	56.00	14	36.00	9	8.00	2	ضعيفة	
100%	155	38.06	59	43.23	67	18.71	29		المجموع

يبين الجدول العلاقة بين امتلاك الأستاذ الجامعي لشبكة علاقات مع أفراد المجتمع التي تمثل سلطة الهابيتوس ومدى تفاعل أفراد المجتمع المدني مع المحتوى التوعوي الذي يقدمه كمؤشر عن الوعي الاجتماعي.

يبين الاتجاه العام للجدول أن أعلى نسبة هي 43.23% لمدى تفاعل أفراد المجتمع المدني بشكل "متوسط" مع المحتوى التوعوي الذي يقدمه الأستاذ الجامعي، تليها نسبة 38.06% لتفاعل "منخفض"، ثم 18.71% لتفاعل "كبير".

من خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يظهر أن الفئة الأعلى نسبة هي 46.45% للأساتذة الذين يمتلكون شبكة علاقات "قوية" مع أفراد المجتمع، ويمثلها أعلى نسبة 40.28% لتفاعل أفراد المجتمع المدني بشكل "متوسط" مع المحتوى التوعوي، ثم تليها فئة الأساتذة الذين يمتلكون شبكة علاقات "متوسطة" بنسبة 37.42% وتمثلها أعلى نسبة 50.00% لتفاعل أفراد المجتمع المدني بشكل "متوسط" مع المحتوى التوعوي، وأخيراً فئة الأساتذة الذين يمتلكون شبكة

علاقات "ضعيفة" بنسبة 16.13% وتمثلها أعلى نسبة 56.00% لتفاعل أفراد المجتمع المدني بشكل "منخفض" مع المحتوى التوعوي.

نلاحظ علاقة طردية بين امتلاك الأستاذ الجامعي لشبكة علاقات مع أفراد المجتمع وتفاعل أفراد المجتمع المدني مع المحتوى التوعوي الذي يقدمه، فكلما كانت شبكة العلاقات أقوى كان التفاعل أكبر. حيث تمثل فئة "قوية" أعلى نسبة للتفاعل "المتوسط"، بينما تمثل فئة "ضعيفة" أعلى نسبة للتفاعل "المنخفض".

في سياق نظرية بيير بورديو، يمكن تفسير هذه النتائج من خلال مفهوم "رأس المال الاجتماعي" والهايتوس، فالأساتذة الذين يمتلكون شبكة علاقات قوية مع أفراد المجتمع، يتمتعون برأس مال اجتماعي كبير، والذي يتشكل من خلال الممارسة الاجتماعية، أي طريقة تفكيرهم وممارساتهم الاجتماعية التي تسمح لهم بالتواصل والتفاعل مع مختلف شرائح المجتمع بشكل فعال، وهذا يمنحهم قدرة أكبر على نشر الوعي الاجتماعي والتأثير على الآخرين.

فالأساتذة ذوو الشبكات القوية قد طوروا هايتوسًا يتسم بالانفتاح والتواصل والقدرة على التأثير على الآخرين، مما يسهل انتشار المحتوى التوعوي الذي يقدمونه وتفاعل الأفراد معه. وفي المقابل، الأساتذة ذوو الشبكات الضعيفة، لديهم رأس مال اجتماعي محدود، وهايتوس يتسم بالانغلاق والعزلة النسبية عن المجتمع، مما يحد من قدرتهم على نشر الوعي الاجتماعي بشكل فعال.

لذلك، فإن امتلاك الأستاذ الجامعي لشبكة علاقات قوية مع أفراد المجتمع، وما يترتب على ذلك من رأس مال اجتماعي وهايتوس مناسب، يلعب دورًا مهمًا في تحديد مدى تفاعل هؤلاء الأفراد مع المحتوى التوعوي الذي يقدمه، وبالتالي في نجاحه في نشر الوعي الاجتماعي.

ومن وجهة نظر غرامشي فالأساتذة الجامعيون هم "المتقفون العضويون" كل يعمل لطبقته، ويؤدون دورًا محوريًا في نشر الأفكار والقيم والمعتقدات التي تعزز الهيمنة الثقافية للطبقة وتبرر هيمنتها.

من هذا المنطلق، يرى غرامشي أن المحتوى التوعوي الذي يقدمه الأساتذة الجامعيون لأفراد المجتمع هو جزء من "حرب المواقع" الرامية إلى ترسيخ الهيمنة الثقافية للطبقة المهيمنة وتعزيز مكانتها داخل المجتمع، والأساتذة الذين يمتلكون شبكات علاقات قوية مع أفراد المجتمع هم الأكثر نجاحًا في نشر هذه الهيمنة الثقافية، حيث يتفاعل أفراد المجتمع بشكل أكبر مع محتواهم

التوعوي، فهؤلاء الأساتذة يتمتعون برأس مال اجتماعي أكبر، مما يمنحهم نفوذًا وتأثيرًا أوسع داخل المجتمع. وهذا يسهل عملية نشر الهيمنة الثقافية للطبقة المهيمنة عبر "المواقع" المختلفة في المجتمع.

في المقابل، الأساتذة الذين لديهم شبكات علاقات ضعيفة هم أقل نجاحًا في نشر الهيمنة الثقافية، حيث يتفاعل أفراد المجتمع بشكل محدود مع محتوهم التوعوي. ويفسر ذلك برأس مالهم الاجتماعي المحدود، وعدم قدرتهم على الوصول إلى "المواقع" المختلفة في المجتمع بفعالية.

فشبكات العلاقات القوية للأساتذة الجامعيين مع أفراد المجتمع تعزز من دورهم وتساهم في هؤلاء الأفراد مع المحتوى التوعوي الذي يقدمه، فالعلاقات القوية تسهل انتشار المحتوى التوعوي وتزيد من تفاعل الأفراد معه، بينما تعيق العلاقات الضعيفة ذلك.

الجدول رقم 14: يمثل العلاقة بين التزام الأستاذ الجامعي بالمواعيد خلال الأنشطة التطوعية ودوره في

تشكيل هوية الطلاب الاجتماعية والثقافية

المجموع		الدور في تشكيل هوية الطلاب الاجتماعية والثقافية						
		منعدم		مقبول		مهم جدا		
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
47.74	74	4.05	3	14.86	11	81.08	60	دائما
32.26	50	6.00	3	36.00	18	58.00	29	أحيانا
20.00	31	19.35	6	48.39	15	32.26	10	لا أبدا
100%	155	7.74	12	28.39	44	63.87	99	المجموع

يبين الجدول العلاقة بين الالتزام بالمواعيد خلال الأنشطة التطوعية التي تمثل سلطة الهايتوس والدور في تشكيل هوية الطلاب الاجتماعية والثقافية التي تمثل الوعي الاجتماعي.

يشير الاتجاه العام للجدول إلى أن أعلى نسبة هي 63.87% من الأساتذة يرون أن دورهم في تشكيل هوية الطلاب الاجتماعية والثقافية "مهم جداً"، تليها نسبة 28.39% لمن يرونه "مقبولاً"، ثم 7.74% لمن يرونه "منعدمًا".

من خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يظهر أن الفئة الأعلى نسبة هي 47.74% للأساتذة الذين يلتزمون "دائماً" بالمواعيد خلال الأنشطة التطوعية، ويمثلها أعلى نسبة 81.08% من الذين يرون دورهم في تشكيل هوية الطلاب الاجتماعية والثقافية "مهم جداً"، ثم تليها فئة الأساتذة الذين يلتزمون "أحياناً" بالمواعيد بنسبة 32.26% وتمثلها أعلى نسبة 58% من الذين يرون دورهم "مهم جداً"، وأخيراً فئة الأساتذة الذين "لا يلتزمون أبداً" بالمواعيد بنسبة 20% وتمثلها أعلى نسبة 48.39% من الذين يرون دورهم "مقبولاً".

نلاحظ علاقة طردية بين الالتزام بالمواعيد خلال الأنشطة التطوعية وإدراك الأستاذ لدوره في تشكيل هوية الطلاب الاجتماعية والثقافية، فكلما كان الالتزام أكبر كان إدراك الدور أكثر أهمية. حيث تمثل فئة "دائماً" أعلى نسبة لمن يرون دورهم "مهم جداً"، بينما تمثل فئة "لا أبداً" أعلى نسبة لمن يرونه "مقبولاً".

فالأساتذة الجامعيون يكتسبون هابيتوساً مجالياً خاصاً بالحقل الأكاديمي من خلال ممارساتهم داخل هذا الحقل، ويؤثر هذا الهابيتوس المجالي على طريقة تفكيرهم وسلوكياتهم وتصرفاتهم، فالذين لديهم التزام قوي بالمواعيد والانضباط في الأنشطة التطوعية، يعكس هابيتوساً مجالياً يتسم بالمسؤولية والالتزام والانضباط، وهذا الهابيتوس القوي يجعلهم أكثر وعياً بأهمية دورهم في تشكيل هوية الطلاب الاجتماعية والثقافية.

في المقابل، الأساتذة الذين لا يلتزمون بالمواعيد والانضباط في الأنشطة التطوعية، يعكس هابيتوساً مجالياً أقل التزاماً ومسؤولية، وهذا الهابيتوس الأقل قوة يجعل هؤلاء الأساتذة أقل وعياً بأهمية دورهم في تشكيل هوية الطلاب الاجتماعية والثقافية، لذلك، فإن قوة الهابيتوس المجالي للأستاذ الجامعي كما يعكسها التزامه بمسؤولياته وانضباطه في الأنشطة الأكاديمية والتطوعية تلعب دوراً مهماً في إدراكه لأهمية دوره في تشكيل هوية الطلاب الاجتماعية والثقافية.

ومن وجهة نظر غرامشي يرى أن المثقفين العضويين هم الذين يمتلكون القدرة على صياغة "الوعي الذاتي" للطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة في المجتمع. فهم ليسوا مجرد ناقلي المعرفة، بل هم صانعو الوعي الجمعي والممثلون الفكريون للمصالح الطبقية.

وفي هذا السياق، يمكن اعتبار الأساتذة الذين يتمتعون بانضباط مهني عالٍ، مثقفين عضويين يمتلكون المقدرة على صياغة وعي طلابهم وتوجيه تصوراتهم الإيديولوجية نحو ما يعززون به من آراء وأفكار تعبر عن وجهات نظرهم، وإدراكهم لأهمية دورهم في تشكيل هوية الطلاب يجعلهم أكثر فاعلية في صياغة هذه الهوية بما يتوافق مع توجهاتهم الفكرية، أما الأساتذة ذوو العلاقات المحدودة والانضباط المهني الأقل، فيمكن اعتبارهم مثقفين عضويين أقل فاعلية في صياغة الوعي الجمعي للطلاب، حيث تكون قدرتهم على التأثير في تصورات الطلاب وتوجيهها نحو آرائهم الخاصة أضعف، لذلك، لا يكفي أن يكون الأستاذ الجامعي

مثقفًا عضويًا من الناحية الشكلية فقط، بل يجب أن يمتلك القدرة الفعلية على صياغة الوعي الذاتي للطلاب وتوجيه تصوراتهم الإيديولوجية، وهذا ما يتحقق من خلال امتلاكه لانبساط مهني عالٍ.

يمكن القول إن الالتزام بالمواعيد والالتزامات في الأنشطة التطوعية يعكس لدى الأستاذ سلطة هابيتوس قوية، وهذه السلطة تنعكس في وعيه بأهمية دوره في تشكيل هوية الطلاب الاجتماعية والثقافية، أي ارتباط سلطة الهابيتوس بمستوى الوعي الاجتماعي.

الجدول رقم 15: يبين علاقة اهتمام لأستاذ الجامعي بالهندام والمظهر الخارجي ودوره في تشكيل هوية الطلاب الاجتماعية والثقافية

المجموع		الدور في تشكيل هوية الطلاب الاجتماعية والثقافية						
		منعدم		محدود		مهم جدا		
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
68.39	106	8.49	9	21.70	23	69.81	74	أنيق
30.32	47	2.13	1	44.68	21	53.19	25	عادي
1.29	2	100	2	0.00	0	0.00	0	لا أهتم
100%	155	7.74	12	28.39	44	63.87	99	المجموع

يبين الجدول العلاقة بين اهتمام الأستاذ الجامعي بالهندام والمظهر الخارجي والذي يمثل سلطة الهابيتوس، ودوره في تشكيل هوية الطلاب الاجتماعية والثقافية والتي تمثل الوعي الاجتماعي.

يشير الاتجاه العام للجدول إلى أن أعلى نسبة هي 63.87% من الأساتذة الذين يرون أن لهم دورًا "مهمًا جدًا" في تشكيل هوية الطلاب الاجتماعية والثقافية، تليها نسبة 28.39% للذين يرون أن دورهم "محدود"، ثم 7.74% للذين يرون أن دورهم "منعدم". من خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يظهر أن الفئة الأعلى نسبة هي 68.39% للأساتذة الذين اهتمامهم بالهندام والمظهر الخارجي "أنيق"، ويمثلها أعلى نسبة 69.81% من الذين يرون أن لهذا الاهتمام دورًا "مهمًا جدًا" في تشكيل هوية الطلاب الاجتماعية والثقافية، ثم تليها فئة الأساتذة الذين اهتمامهم بالهندام والمظهر الخارجي "عادي" بنسبة 30.32% وتمثلها أعلى نسبة 53.19% من الذين يرون أن لهذا الاهتمام دورًا "مهمًا جدًا"، وأخيرًا فئة

الأساتذة الذين "لا يهتمون" بالهندام والمظهر الخارجي بنسبة 1.29% وتمثلها نسبة 100% من الذين يرون أن لهذا الاهتمام دورًا "منعدماً" في تشكيل هوية الطلاب الاجتماعية والثقافية.

نلاحظ علاقة طردية بين اهتمام الأستاذ الجامعي بالهندام والمظهر الخارجي ودوره في تشكيل هوية الطلاب الاجتماعية والثقافية، فكلما كان الاهتمام أكبر كان الدور أكثر أهمية، حيث تمثل فئة "أنيق" أعلى نسبة للدور "المهم جدًا"، بينما تمثل فئة "لا أهتم" نسبة أعلى نسبة للدور "المنعدم".

ففي الحقل الأكاديمي، يكتسب الأساتذة الجامعيون هويتهم مجاليًا يتشكل من خلال تفاعلهم وعلاقتهم داخل هذا الحقل. ويؤثر هذا الهايتوس المجالي على طريقة تفكيرهم وسلوكياتهم وتصرفاتهم داخل الحقل الأكاديمي.

فالأساتذة الذين يهتمون بهندامهم ومظهرهم الخارجي هم الذين طوروا هويتهم مجاليًا يتسم بالاهتمام بالصورة الذاتية والانطباع الذي يعطونه للآخرين. هذا الهايتوس يجعلهم يدركون أهمية المظهر الخارجي في التأثير على الطلاب وتشكيل هويتهم الاجتماعية والثقافية.

في المقابل، الأساتذة الذين لا يهتمون بهندامهم ومظهرهم الخارجي، قد طوروا هويتهم مجاليًا لا يولي اهتمامًا كبيرًا للصورة الذاتية والانطباع الخارجي. وهذا الهايتوس يجعلهم لا يدركون بشكل كبير دور المظهر الخارجي في التأثير على الطلاب وتشكيل هويتهم الاجتماعية والثقافية. لذلك، فإن طبيعة الهايتوس المجالي للأستاذ الجامعي، والذي يتشكل من خلال تفاعلاته وعلاقاته داخل الحقل الأكاديمي، تلعب دورًا مهمًا في تحديد مدى إدراكه لأهمية المظهر الخارجي وتأثيره على الطلاب وهويتهم الاجتماعية والثقافية.

ووفقًا لغرامشي، يلعب المثقفون دورًا حاسمًا في الصراع الطبقي والنضال من أجل الهيمنة الثقافية، إذ يميز غرامشي بين نوعين من المثقفين: المثقفون التقليديون والمثقفون العضويون.

المثقفون التقليديون هم أولئك الذين ينتمون إلى النخبة الحاكمة ويعملون على ترسيخ ثقافتها وقيمها وأفكارها السائدة في المجتمع، أما المثقفون العضويون فهم أولئك الذين ينتمون من الطبقات الشعبية والكادحة، ويعملون على تطوير وعي طبقي جديد وثقافة مضادة للثقافة الهيمنة، واستنادًا لذلك يجب على المثقف العضوي أن يكون على اتصال وثيق بالجماهير الشعبية ومتجذرًا في واقعها ومعاناتها، وهذا يتطلب من المثقف العضوي أن يكون قريبًا من الناس في مظهره وهندامه وأسلوب حياته، بحيث لا يبدو منفصلاً عنهم أو غريبًا عليهم.

لذلك، فإن الهندام والمظهر الخارجي للمثقف العضوي له أهمية كبيرة في قدرته على التواصل مع الجماهير والتأثير فيها، فالمظهر البسيط جدا لا يعبر عن الطبقة، خصوصا حينما يعبر غرامشي عن عدم وجود مثقف لطبقة الفلاحين لعدم الانسجام معها، إلا أن أصول الكثير من المثقفين العضويين ترجع لتلك الطبقة (الأوساط الفلاحية)، وبغية لذلك، وجب الانتباه للمظهر المنسجم مع الطبقة، مما يساعد على كسب ثقتهم وتعزيز تأثيره الثقافي والفكري عليهم.

في المقابل، إذا بدا المثقف العضوي بمظهر نخبوي جدا أو مغترب عن الواقع الشعبي، فإن ذلك قد يضعف من قدرته على التواصل مع الجماهير وإيصال رسالته الثقافية والسياسية إليهم بشكل فعال، مما يبني عنه ارتباطه وتموضعه كمثقف النخبة الحاكمة وبالتالي مثقف تقليدي لا عضوي.

يمكن القول إن اهتمام الأستاذ الجامعي بالهندام والمظهر الخارجي يسهم بدور كبير في تشكيل هوية الطلاب الاجتماعية والثقافية ويعكس انطبعا لدى المتلقي ويعزز الاهتمام والتأثر، فالاهتمام بالمظهر المناسب، للمكان والوضع المناسب، يعكس صورة إيجابية ويؤثر في الأفراد، بينما عدم الاهتمام يضعف من هذا الدور.

الجدول رقم 16: يبين علاقة بين لغة الخطاب التي يستعملها الأستاذ الجامعي خلال

المحاضرات والسعي لربط المعرفة النظرية بالتطبيقات الميدانية في المجتمع المدني

المجموع		السعي لربط المعرفة النظرية بالتطبيقات الميدانية في المجتمع المدني							
		لا أبداً		أحياناً		دائماً			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%			
29.68	46	4.35	2	23.91	11	71.74	33	أكاديمية راقية	لغة الخطاب التي تستعملها خلال محاضراتك
67.74	105	0.95	1	28.57	30	70.48	74	أكاديمية مبسطة	
2.58	4	25	1	50.00	2	25.00	1	عامية	
100%	155	2.58	4	27.74	43	69.68	108	المجموع	

يبين الجدول العلاقة بين لغة الخطاب التي يستعملها الأستاذ الجامعي خلال محاضراته والتي تمثل سلطة الهايتوس، والسعي لربط المعرفة النظرية بالتطبيقات الميدانية في المجتمع المدني التي تمثل الوعي الاجتماعي.

يظهر الاتجاه العام للجدول أن أعلى نسبة هي 69.68% من الأساتذة الذين يسعون "دائماً" لربط المعرفة النظرية بالتطبيقات الميدانية في المجتمع المدني، تليها نسبة 27.74% للذين يفعلون ذلك "أحياناً"، ثم 2.58% للذين "لا يفعلون ذلك أبداً".

من خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يتضح أن الفئة الأعلى نسبة هي 67.74% للأساتذة الذين يستعملون لغة "أكاديمية مبسطة" خلال محاضراتهم، ويمثلها أعلى نسبة 70.48% من الذين يسعون "دائماً" لربط المعرفة النظرية بالتطبيقات الميدانية، ثم تليها فئة الأساتذة الذين يستعملون لغة "أكاديمية راقية" بنسبة 29.68% وتمثلها أعلى نسبة 71.74% من الذين يسعون "دائماً" لربط المعرفة النظرية بالتطبيقات الميدانية، وأخيراً فئة الأساتذة الذين

يستعملون اللغة "العامية" بنسبة 2.58% وتمثلها أعلى نسبة 50% من الذين يسعون "أحياناً" لربط المعرفة النظرية بالتطبيقات الميدانية.

نلاحظ علاقة طردية بين استعمال لغة أكاديمية (راقية أو مبسطة) وسعي الأستاذ لربط المعرفة النظرية بالتطبيقات الميدانية في المجتمع المدني، فكلما كانت اللغة أكثر أكاديمية كان السعي لربط المعرفة النظرية بالتطبيقات الميدانية أكبر، حيث تمثل فئتي "أكاديمية راقية" و"أكاديمية مبسطة" أعلى نسب للسعي "دائماً"، بينما تمثل فئة "عامية" أعلى نسبة للسعي "أحياناً".

إن طبيعة لغة الخطاب التي يستعملها الأستاذ الجامعي خلال محاضراته تلعب دوراً في مدى سعيه لربط المعرفة النظرية بالتطبيقات الميدانية في المجتمع المدني، فاللغة الأكاديمية تفتح المجال لذلك بشكل أكبر من اللغة العامية حينما نتكلم عن جانب المعرفة النظرية، فاللغة هي أحد أهم رموز السلطة في المجتمع، واللغة الأكاديمية تمثل سلطة رمزية في الحقل الأكاديمي، حيث تعكس امتلاك رأس مال ثقافي معين، واستعمال هذه اللغة يضفي هيبة ومصداقية على الأستاذ الجامعي ويعزز سلطته الرمزية، في المقابل، اللغة العامية تمثل انخفاضاً في رأس المال الثقافي والأكاديمي والعلمي، وبالتالي انخفاضاً في السلطة الرمزية للأستاذ داخل الحقل الأكاديمي. فاستعمالها يقلل من هيئته ومصداقيته ويضعف سلطته الرمزية.

فاستعمال الأساتذة للغة أكاديمية (راقية أو مبسطة) هو محاولة للاحتفاظ برأس المال الثقافي والأكاديمي والعلمي من خلال استراتيجيات التمييز التي تتبعها الطبقات المهيمنة لإبراز تميزها وتفردتها الثقافي، والحفاظ على تفوقها واحتكارها للرأس المال الرمزي بينما استعمال اللغة العامية يعني تراجعاً في هذا الرأس المال وهذه السلطة، وهذا يرتبط أيضاً ذلك بشكل وثيق بمفهوم الهايتوس، فهائيتوس الأستاذ الجامعي يعبر عن هائيتوس مجالي يتضمن استعمال اللغة الأكاديمية والتمسك بها، باعتبارها جزءاً من رأس المال الثقافي والأكاديمي والعلمي الذي يضفي عليهم السلطة الرمزية، فاستعمال اللغة الأكاديمية يعكس ذلك ويعزز سلطتهم الرمزية، بينما استعمال اللغة العامية يتعارض مع هذا الهايتوس ويضعف سلطتهم الرمزية.

هذا الهايتوس المجالي القائم على اللغة الأكاديمية يجعلهم أكثر قدرة على نقل المعرفة النظرية وربطها بالتطبيقات الميدانية، وأكثر انفتاحًا على المجتمع المدني ومتطلباته، مما يسهل سعيهم لربط المعرفة النظرية بالتطبيقات الميدانية فيه.

لا تُعتبر اللغة الأكاديمية التي يتوشح بها المثقفون الجامعيون مجرد أداة للتواصل الفكري والمعرفي، بل هي رمز لهيمنة ثقافية تُمارسها النخبة المشرفة على إنتاج المعارف وصياغتها بحسب منظورها الطبقي. فبموجب نظرية غرامشي، يتخذ هؤلاء المثقفون دور "العضويين" الذين يُنتجون ويُعيدون إنتاج الخطابات والرموز التي تكرر سيطرة الطبقة المهيمنة وتضمن استمرار هيمنتها على المجتمع بأسره.

لهذه الغاية، يستخدم أولئك المثقفون لغة مركبة، متميزة عن اللغة العامية، ليس فقط لغرض التواصل العلمي والأكاديمي، بل أيضًا لاحتكار المعرفة والسيطرة على مفاتيحها وإقصاء الآخرين عنها، وبالتالي إضفاء الشرعية على أنفسهم كحراس لها وكممثلين لصوت العقل والمنطق والعلم، فاللغة الأكاديمية بهذا المعنى تعدو كونها مجرد وسيلة للتعبير، لتصبح أحد الرموز الرئيسية لرأس المال الثقافي والرمزي للطبقة المهيمنة التي تحتكر السلطة والمعرفة، وتمارس هيمنتها الثقافية على المجتمع من خلال آلياتها المؤسسية المتمثلة في الجامعات والمعاهد البحثية وغيرها.

الجدول رقم 17: يمثل علاقة بين لغة الخطاب التي يستعملها الأستاذ الجامعي خلال المحاضرات ومدى تفاعل أفراد المجتمع المدني مع المحتوى التوعوي الذي يقدمه

المجموع		مدى تفاعل أفراد المجتمع المدني مع المحتوى التوعوي الذي تقدمه							
		لا أبداً		أحياناً		دائماً			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
29.68	46	19.57	9	32.61	15	47.83	22	أكاديمية راقية	لغة الخطاب التي تستعملها خلال محاضراتك
67.74	105	43.81	46	49.52	52	6.67	7	أكاديمية مبسطة	
2.58	4	25	1	50.00	2	25.00	1	عامية	
100%	155	36.13	56	44.52	69	19.35	30	المجموع	

يبين الجدول العلاقة بين لغة الخطاب التي يستعملها الأستاذ الجامعي خلال المحاضرات، والتي تمثل سلطة الهايتوس، ومدى تفاعل أفراد المجتمع المدني مع المحتوى التوعوي الذي يقدمه، والذي يمثل الوعي الاجتماعي.

يشير الاتجاه العام للجدول إلى أن أعلى نسبة هي 44.52% لأفراد المجتمع المدني الذين يتفاعلون "أحياناً" مع المحتوى التوعوي الذي يقدمه الأستاذ الجامعي، تليها نسبة 36.13% للذين "لا يتفاعلون أبداً"، ثم 19.35% للذين يتفاعلون "دائماً".

من خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يظهر أن الفئة الأعلى نسبة هي 67.74% للأساتذة الذين يستعملون لغة أكاديمية مبسطة خلال محاضراتهم، ويمثلها أعلى نسبة 49.52% لأفراد المجتمع المدني الذين يتفاعلون "أحياناً" مع المحتوى التوعوي الذي يقدمونه، تليها فئة الأساتذة الذين يستعملون لغة أكاديمية راقية بنسبة 29.68%، وتمثلها أعلى نسبة 47.83% لأفراد المجتمع المدني الذين يتفاعلون "دائماً" مع المحتوى التوعوي الذي يقدمونه، وأخيراً، فئة

الأساتذة الذين يستعملون لغة عامية بنسبة 2.58%، وتمثلها أعلى نسبة 50% لأفراد المجتمع المدني الذين يتفاعلون "أحياناً" مع المحتوى التوعوي الذي يقدمونه.

نلاحظ علاقة طردية بين استعمال لغة أكاديمية راقية وتفاعل أفراد المجتمع المدني مع المحتوى التوعوي، حيث تمثل هذه الفئة أعلى نسبة للتفاعل "دائماً"، في المقابل، تمثل فئة اللغة العامية أعلى نسبة للتفاعل "أحياناً" فقط وتكافئها اللغة الأكاديمية المبسطة في نسبة التفاعل "أحياناً".

فلغة الخطاب التي يستعملها الأستاذ خلال محاضراته لها دور في مدى تفاعل أفراد المجتمع المدني مع المحتوى التوعوي الذي يقدمه، واستعمال لغة أكاديمية مبسطة من قبل الأستاذ الجامعي خلال محاضراته يسهل عملية تفاعل أفراد المجتمع المدني مع المحتوى التوعوي الذي يقدمه، بينما تعيق اللغة الأكاديمية الراقية هذا التفاعل.

ويمكن فهم ذلك من خلال تعاملنا مع الحقل الأكاديمي على أنه فضاء اجتماعي له قواعده وديناميكيته الخاصة، والتي تؤثر على ممارسات الفاعلين داخله، فيكتسب الأساتذة الجامعيون داخله هابيتوساً مجالياً خاصاً، والذي يشمل طرق التفكير واللغة والأساليب التي يستخدمونها في التدريس والتواصل مع الآخرين، ويتشكل هذا الهابيتوس من خلال تجاربهم وتفاعلاتهم داخل الحقل الأكاديمي، بالإضافة إلى رأسمالم الثقافي والاجتماعي.

في ذات السياق، يمكن اعتبار أن استخدام لغة أكاديمية راقية من قبل الأساتذة الجامعيين أثناء محاضراتهم جزءاً من هابيتوسهم المجالي، والذي يعكس تأثير الحقل الأكاديمي عليهم وعلى طريقة تواصلهم. فاستخدام المصطلحات المعقدة والأسلوب الرسمي يعتبر جزءاً من رأس المال الرمزي داخل هذا الحقل، ويساهم في إضفاء الشرعية والهيبية على خطابهم.

لكن هذا الهابيتوس المجالي الذي يتسم بالتعقيد اللغوي قد يؤدي إلى صعوبة في التواصل مع أفراد المجتمع المدني، الذين لا ينتمون إلى نفس الحقل، ولديهم هابيتوسات مختلفة، وهذا ما يفسر تدني مستوى تفاعلهم مع المحتوى التوعوي الذي يقدمه هؤلاء الأساتذة.

من ناحية أخرى، استخدام لغة أكاديمية مبسطة من قبل الأساتذة الجامعيين يعكس هابيتوساً مجالياً مختلفاً، يتسم بالبساطة واليسر في التواصل، وهذا الهابيتوس قد يكون نتيجة

لرأس مال ثقافي واجتماعي مختلف، أو لتجارب وتفاعلات خاصة داخل الحقل الأكاديمي، فالأساتذة الذين يتبنون هذا الهايتوس المجالي القائم على البساطة اللغوية يكونون أكثر قدرة على التواصل مع أفراد المجتمع المدني، لأن خطابهم يكون أقرب إلى هايتوساتهم وأساليب تفكيرهم، وهذا يسهل عملية نقل المعرفة والمحتوى التوعوي إليهم، ويزيد من مستوى تفاعلهم معه.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن النظر إلى مستوى تفاعل أفراد المجتمع المدني مع المحتوى التوعوي على أنه شكل من أشكال رأس المال الرمزي داخل الحقل الأكاديمي، فكلما زاد تفاعل المجتمع مع المحتوى التوعوي، زادت شرعية ومكانة الأستاذ الجامعي داخل هذا الحقل، لذلك يكون لدى بعض الأساتذة حافز لاستخدام لغة أكاديمية مبسطة، بهدف زيادة تفاعل المجتمع مع محتوهم التوعوي، وبالتالي زيادة رأس مالهم الرمزي داخل الحقل الأكاديمي.

بحسب غرامشي، لا ينبغي اعتبار المثقفين الأكاديميين الذين يستخدمون اللغة الأكاديمية "عضوين" للطبقة المهيمنة، بل هم مثقفون عضويون للمجتمع المدني الذي يمثل مصالح الطبقات الكادحة والمضطهدة، فبلغتهم الأكاديمية المبسطة، لا يسعون إلى احتكار المعرفة وإقصاء العامة عنها، بل إلى نشرها وجعلها في متناول الجميع كأداة لتحريرهم وتمكينهم، ولذا، لا يدعون امتلاك الشرعية على مفاتيح المعرفة، بل يرون أنفسهم صوتاً للمجتمع المدني ومصالحه، معتمدين على رصيدهم الرمزي كمثقفين عضويين للكادحين في مواجهة هيمنة النخب الحاكمة.

في النهاية، تلعب لغة الخطاب التي يستخدمها الأستاذ الجامعي دوراً محورياً في تحديد مدى تفاعل أفراد المجتمع المدني مع المحتوى التوعوي الذي يقدمه، وهذه اللغة ترتبط بشكل وثيق بهائيتوسه المجالي وموقعه داخل الحقل الأكاديمي.

الجدول رقم 18: يبين علاقة بين لغة الخطاب التي يستعملها الأستاذ الجامعي خلال

المحاضرات واستخدام أمثلة حياتية لشرح المفاهيم الأكاديمية

المجموع		استخدام أمثلة حياتية لشرح المفاهيم الأكاديمية							
		لا أبداً		أحياناً		دائماً			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		لغة الخطاب التي تستعملها خلال محاضراتك	
29.68	46	0.00	0	26.09	12	73.91	34		أكاديمية راقية
67.74	105	0.00	0	30.48	32	69.52	73		أكاديمية مبسطة
2.58	4	25	1	50.00	2	25.00	1		عامية
100%	155	0.65	1	29.68	46	69.68	108	المجموع	

يبين الجدول العلاقة بين لغة الخطاب التي يستعملها الأستاذ الجامعي خلال المحاضرات والتي تمثل سلطة الهايتوس، واستخدامه لأمثلة حياتية لشرح المفاهيم الأكاديمية والتي تمثل الوعي الاجتماعي.

يظهر الاتجاه العام للجدول أن أعلى نسبة هي 69.68% للأساتذة الذين يستخدمون "دائماً" أمثلة حياتية لشرح المفاهيم الأكاديمية، تليها نسبة 29.68% للذين يستخدمونها "أحياناً"، ثم 0.65% للذين "لا يستخدمونها أبداً".

من خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يظهر أن الفئة الأعلى نسبة هي 67.74% للأساتذة الذين يستعملون لغة "أكاديمية مبسطة" خلال المحاضرات، ويمثلها أعلى نسبة 69.52% من الذين يستخدمون "دائماً" أمثلة حياتية لشرح المفاهيم الأكاديمية، ثم تليها فئة الأساتذة الذين يستعملون لغة "أكاديمية راقية" بنسبة 29.68% وتمثلها أعلى نسبة 73.91%

من الذين يستخدمون "دائماً" أمثلة حياتية، وأخيراً فئة الأساتذة الذين يستعملون لغة "عامية" بنسبة 2.58% وتمثلها أعلى نسبة 50% من الذين يستخدمون "أحياناً" أمثلة حياتية.

نلاحظ علاقة طردية بين استعمال لغة أكاديمية راقية أو مبسطة واستخدام أمثلة حياتية لشرح المفاهيم الأكاديمية، فكلما كانت اللغة أكثر أكاديمية كان استخدام الأمثلة الحياتية أكثر. حيث تمثل فئة "أكاديمية مبسطة" أعلى نسبة للاستخدام "دائماً"، بينما تمثل فئة "عامية" أعلى نسبة للاستخدام "أحياناً".

يرى بورديو أن التصنيفات اللغوية تعكس التفاوتات الطبقية والتميزات الثقافية داخل المجتمع، فاللغة المعيارية هي لغة النخبة، بينما تظل اللهجات الشعبية "المحلية"، "المهمشة" لغات "غير مشروعة" أو "دونية" مقارنة باللغة المعيارية. أما اللغات الوسيطة فهي محاولات للحصول على الشرعية دون التخلي عن الارتباط باللغات المحلية، كما ينظر إلى هذه العلاقات اللغوية على أنها جزء من الصراع الأوسع على رأس المال الثقافي والسلطة الرمزية داخل المجتمع، حيث تستخدم الفئات المختلفة اللغة كسلاح في هذه المعركة من أجل الهيمنة والشرعية الاجتماعية.

ومن منظور غرامشي، يمكن اعتبار استخدام الأساتذة للغة الأكاديمية واستعانتهم بالأمثلة الحياتية لشرح المفاهيم جزءاً من دورهم كمتقنين عضوين للطبقات الشعبية والمجتمع المدني، فهم لا يسعون لاحتكار المعرفة واللغة الأكاديمية، بل لنشرها وتقريبها من عامة الناس باستخدام أمثلة من واقعهم المعيش، بذلك، يتخذون موقفاً مناهضاً لهيمنة النخب الفكرية والثقافية ويحاولون تمكين الجماهير وتسليحهم بالمعرفة كأداة لتحررهم، معتمدين على مكانتهم الرمزية كمتقنين عضوين للمجتمع المدني في مواجهة الطبقات المهيمنة.

يمكن القول إن لغة الخطاب التي يستعملها الأستاذ الجامعي تشكل جزءاً من هايتوسه الأكاديمي الذي يمثل سلطة رمزية في الفضاء الأكاديمي واستخدامه الأمثلة الحياتية يعكس وعيه الاجتماعي بضرورة تقريب المفاهيم الأكاديمية من واقع الطلبة لتسهيل فهمهم.

الجدول رقم 19: يبين العلاقة بين قدرة الأستاذ الجامعي على إقناع الآخرين ومدى تفاعل أفراد المجتمع المدني مع المحتوى التوعوي الذي يقدمه

المجموع		مدى تفاعل أفراد المجتمع المدني مع المحتوى التوعوي الذي تقدمه							
		منخفض		متوسط		كبير			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
63.23	98	27.55	27	42.86	42	29.59	29	جيدة	القدرة
36.13	56	55.36	31	44.64	25	0.00	0	متوسطة	على إقناع الآخرين
0.65	1	100	1	0.00	0	0.00	0	محدودة	
100%	155	38.06	59	43.23	67	18.71	29	المجموع	

يبين الجدول العلاقة بين قدرة الأستاذ الجامعي على إقناع الآخرين التي تمثل سلطة الهابيتوس، ومدى تفاعل أفراد المجتمع المدني مع المحتوى التوعوي الذي يقدمه الأستاذ، والذي يمثل الوعي الاجتماعي.

يظهر الاتجاه العام للجدول أن أعلى نسبة هي 43.23% لمدى تفاعل أفراد المجتمع المدني "متوسط" مع المحتوى التوعوي الذي يقدمه الأستاذ، تليها نسبة 38.06% لمدى تفاعل "منخفض"، ثم 18.71% لمدى تفاعل "كبير".

من خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يتضح أن الفئة الأعلى نسبة هي 63.23% للأساتذة الذين لديهم قدرة "جيدة" على إقناع الآخرين، ويمثلها أعلى نسبة 42.86% لمدى تفاعل أفراد المجتمع المدني "متوسط" مع المحتوى التوعوي الذي يقدمه الأستاذ، تليها فئة الأساتذة الذين لديهم قدرة "متوسطة" على إقناع الآخرين بنسبة 36.13%، وتمثلها أعلى نسبة 55.36% لمدى تفاعل أفراد المجتمع المدني "منخفض" مع المحتوى التوعوي الذي يقدمه

الأستاذ، وأخيراً فئة الأساتذة الذين لديهم قدرة "محدودة" على إقناع الآخرين بنسبة 0.65%، وتمثلها نسبة 100% مدى تفاعل أفراد المجتمع المدني "منخفض" مع المحتوى التوعوي الذي يقدمه الأستاذ.

نلاحظ علاقة طردية بين قدرة الأستاذ على إقناع الآخرين ومدى تفاعل أفراد المجتمع المدني مع المحتوى التوعوي الذي يقدمه، فكلما كانت قدرة الأستاذ على الإقناع أقوى، كان تفاعل أفراد المجتمع المدني مع المحتوى التوعوي أكبر. حيث تمثل فئة "جيدة" أعلى نسبة مدى تفاعل "متوسط"، بينما تمثل فئة "محدودة" أعلى نسبة مدى تفاعل "منخفض".

يمكن تحليل هذه النتائج وفقاً لنظرية بورديو، حيث تمثل قدرة الأستاذ على إقناع الآخرين سلطة الهايتوس، وهي القدرة على التأثير والإقناع والسيطرة على الآخرين من خلال امتلاك رأس المال الرمزي (المكانة والسلطة والشهرة). ويمثل مدى تفاعل أفراد المجتمع المدني مع المحتوى التوعوي الذي يقدمه الأستاذ الوعي الاجتماعي، أي مدى استجابة المجتمع واستيعابه للأفكار والقضايا التي يطرحها الأستاذ.

فالأساتذة الذين لديهم قدرة عالية على الإقناع (سلطة هايتوس قوية) يستطيعون التأثير على أفراد المجتمع المدني بشكل أكبر، وبالتالي يزداد تفاعلهم مع المحتوى التوعوي الذي يقدمونه (وعي اجتماعي أكبر). بينما الأساتذة ذوي القدرة المحدودة على الإقناع (سلطة هايتوس ضعيفة) لا يستطيعون التأثير على المجتمع بشكل كبير، وبالتالي يقل تفاعل أفراد المجتمع المدني مع ما يقدمونه من محتوى توعوي (وعي اجتماعي منخفض).

وفي نظر غرامشي، يتجلى الأستاذ الجامعي القادر على استمالة القلوب والعقول بفصاحة لسانه ونفاذ بصيرته كواحد من المثقفين "العضويين" الذين يعكسون تطلعات المجتمع المدني وطموحات أفراد الكادحين نحو التحرر، فبخطابه الجذاب وقدرته على إشراك الجماهير، يكون قادراً على بث روح الوعي الاجتماعي وتسليح العامة بالمعارف الكفيلة بتمكينهم من مقاومة هيمنة النخب الفكرية واحتكارها للخطاب والحقيقة، ومن هنا يستمد شرعيته ومصداقيته كمدافع عن قضايا المجتمع المدني وحامل لأصوات الكادحين، مستنداً إلى قدرته على النفاذ إلى عقول الناس وقلوبهم بلغة تخاطب واقعهم وتطلعاتهم نحو الحرية والكرامة.

يمكن القول إن قدرة الأستاذ الجامعي على إقناع الآخرين تساهم في مدى تفاعل أفراد المجتمع المدني مع المحتوى التوعوي الذي يقدمه، فالقدرة العالية على الإقناع تزيد من تأثير الأستاذ وجاذبيته، وبالتالي تزيد من تفاعل الآخرين مع ما يقدمه من محتوى توعوي.

الجدول رقم 20: يبين علاقة قدرة الأستاذ الجامعي على إقناع الآخرين والمساهمة في تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطياف الأيديولوجية في المجتمع.

المجموع		المساهمة في تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطياف الأيديولوجية في المجتمع							
		لا أبدا		أحيانا		دائما			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%			
63,23%	98	18,37	18	18,37	18	63,27	62	جيدة	القدرة على إقناع الآخرين
36,13%	56	25,00	14	39,29	22	35,71	20	متوسطة	
0,65%	1	100	1	0	0	0	0	محدودة	
100,00%	155	21,29%	33	25,81%	40	52,90%	82	المجموع	

يبين الجدول العلاقة بين قدرة الأستاذ الجامعي على إقناع الآخرين والتي تمثل سلطة الهابيتوس، ومساهمته في تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطياف الأيديولوجية في المجتمع والتي تمثل الوعي الأيديولوجي كمؤشر عن الوعي الاجتماعي.

يشير الاتجاه العام للجدول إلى أن أعلى نسبة هي 52.90% من الأساتذة الذين يساهمون "دائماً" في تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطياف الأيديولوجية في المجتمع، تليها نسبة 25.81% للذين يساهمون "أحيانا"، ثم 21.29% للذين "لا يساهمون أبداً".

من خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يظهر أن الفئة الأعلى نسبة هي 63.23% للأساتذة الذين قدرتهم على إقناع الآخرين "جيدة"، ويمثلها أعلى نسبة 63.27% من الذين

يساهمون "دائماً" في تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطياف الإيديولوجية في المجتمع، ثم تليها فئة الأساتذة الذين قدرتهم على إقناع الآخرين "متوسطة" بنسبة 36.13% وتمثلها أعلى نسبة 39.29% للذين يساهمون "أحياناً" في تقريب وجهات النظر، وأخيراً فئة الأساتذة الذين قدرتهم على إقناع الآخرين "محدودة" بنسبة 0.65% وتمثلها نسبة 100% من الأساتذة الذين "لا يساهمون أبداً" في تقريب وجهات النظر.

نلاحظ علاقة طردية بين قدرة الأستاذ على إقناع الآخرين وإسهامه في تقريب وجهات النظر المختلفة في المجتمع، فكلما كانت القدرة على الإقناع أكبر كان التقريب أكثر، حيث تمثل فئة "جيدة" أعلى نسبة للإسهام "دائماً"، بينما تمثل فئة "محدودة" أعلى نسبة لعدم الإسهام "أبداً".

يمكن تحليل هذه النتائج وفق نظرية بورديو، حيث تعتبر قدرة الأستاذ على إقناع الآخرين جزءاً من سلطة الهابيتوس (الهابيتوس الخطابي) اللغوي والتواصلي للأستاذ الجامعي، والذي يشكل بدوره جزءاً من هابيتوسه الأكبر، فالأستاذ الذي نشأ في بيئة تشجع على الحوار والنقاش والتعبير عن الرأي، وتلقى تعليماً يعزز هذه المهارات، سيكون لديه هابيتوس لغوي وتواصلي أقوى يمكنه من الإقناع بشكل أفضل، من ناحية أخرى، يرتبط الهابيتوس بشكل وثيق بمفهوم رأس المال الرمزي، فالأستاذ الذي يمتلك قدرة عالية على الإقناع يكتسب رأس مال رمزي أكبر داخل الحقل الأكاديمي، ما يعزز مكانته وسلطته الرمزية ويزيد من قدرته على التأثير والإقناع، وبالتالي فالقدرة العالية على الإقناع لا تعكس فقط الهابيتوس اللغوي والتواصلي للأستاذ، بل تعزز أيضاً رأسماله الرمزي وسلطته داخل الحقل الأكاديمي، ما يمكنه من المساهمة بشكل أكبر في تقريب وجهات النظر المختلفة في المجتمع.

في المقابل، الأستاذ الذي لديه قدرة محدودة على الإقناع قد يكون ذلك بسبب هابيتوس لغوي وتواصلي أضعف، ناتج عن تنشئة اجتماعية مختلفة وتجارب سابقة لم تعزز هذه المهارات، كما أنه سيفتقر إلى رأس المال الرمزي الكافي داخل الحقل الأكاديمي، ما يقلل من سلطته وقدرته على التأثير والإقناع والمساهمة في تقريب وجهات النظر، لذلك تلعب القدرة على الإقناع دوراً محورياً في تحديد الهابيتوس والرأسمال الرمزي للأستاذ الجامعي، وبالتالي مدى قدرته على المساهمة في تقريب وجهات النظر المختلفة في المجتمع.

وإذا ما رأيناها من وجهة نظر غرامشي، فيمثل الأستاذ الجامعي صنفاً من المثقفين العضويين الذين ينتجون ويشكلون الوعي الأيديولوجي للطبقات المختلفة في المجتمع المدني، تعكس قدرة الأستاذ على الإقناع امتلاكه للمهمنة الفكرية التي تمكنه من ممارسة دوره كمثقف عضوي قادر على توجيه الرأي العام وتشكيل السلطة الأخلاقية والروحية للمجتمع، يشكل الصراع بين المثقفين العضويين للطبقات المهيمنة والمهيمنة عليها صراعاً بين المثقف العضوي والتقليدي، حيث يسعى كل طرف لفرض رؤيته الأيديولوجية وتحقيق هيمنته الفكرية، في هذا الصراع، يمتلك المثقفون العضويون القادرون على الإقناع والخطاب المؤثر ميزة القوة التي تمكنهم من كسب تأييد الجماهير وتوحيد الوعي الجمعي تحت رؤيتهم الأيديولوجية، لذلك، تعتبر قدرة الأستاذ الجامعي على الإقناع سلاحه الرئيسي في معركة المهمنة الثقافية من أجل تشكيل الكتلة الأيديولوجية المهيمنة في المجتمع المدني.

إن قدرة الأستاذ على إقناع الآخرين تساهم في تقريب وجهات النظر المختلفة في المجتمع المدني، فالقدرة الجيدة على الإقناع تفتح مجالاً للتواصل والتفاهم وتقريب وجهات النظر مهما اختلفت إيديولوجياتها، بينما تعيق القدرة المحدودة على الإقناع ذلك.

الجدول رقم 21: يبين العلاقة بين قدرة الأستاذ الجامعي على إقناع الآخرين وتشجيع الطلاب على التفكير النقدي.

المجموع		تشجيع الطلاب على التفكير النقدي							
		لا أبداً		أحياناً		دائماً			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
63.23	98	3.06	3	6.12	6	90.82	89	جيدة	القدرة على إقناع الآخرين
36.13	56	0.00	0	32.14	18	67.86	38	متوسطة	
0.65	1	100	1	0.00	0	0.00	0	محدودة	
100%	155	2.58	4	15.48	24	81.94	127	المجموع	

يبين الجدول العلاقة بين قدرة الأستاذ الجامعي على إقناع الآخرين التي تمثل سلطة الهايبتوس ومساهمته في تشجيع الطلاب على التفكير النقدي الذي يمثل الوعي الاجتماعي.

يظهر الاتجاه العام للجدول أن أعلى نسبة هي 81.94% من الأساتذة الذين يشجعون "دائماً" الطلاب على التفكير النقدي، تليها نسبة 15.48% للذين يشجعونهم "أحياناً"، ثم 2.58% للذين "لا يشجعونهم أبداً".

من خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يظهر أن الفئة الأعلى نسبة هي 63.23% للأساتذة الذين قدرتهم على إقناع الآخرين "جيدة"، ويمثلها أعلى نسبة 90.82% من الذين يشجعون "دائماً" الطلاب على التفكير النقدي، ثم تليها فئة الأساتذة الذين قدرتهم على إقناع الآخرين "متوسطة" بنسبة 36.13% وتمثلها أعلى نسبة 67.86% من الذين يشجعون "دائماً" الطلاب على التفكير النقدي، وأخيراً فئة الأساتذة الذين قدرتهم على إقناع الآخرين

"محدودة" بنسبة 0.65% وتمثلها نسبة 100% من الأساتذة الذين "لا يشجعون أبدأ" الطلاب على التفكير النقدي.

نلاحظ علاقة طردية بين قدرة الأستاذ على إقناع الآخرين وتشجيع الطلاب على التفكير النقدي، فكلما كانت قدرته على الإقناع أكبر كان تشجيعه للتفكير النقدي أكثر، حيث تمثل فئة "جيدة" أعلى نسبة للتشجيع "دائماً"، بينما تمثل فئة "محدودة" أعلى نسبة لعدم التشجيع "أبدأ".

وفقاً لنظرية بورديو حول رأس المال الرمزي والهابيتوس، فقدرة الأستاذ على إقناع الآخرين تمثل شكلاً من أشكال رأس المال الرمزي الذي يكتسبه من خلال تراكم خبراته وسلطته الأكاديمية (الهابيتوس). وهذا الرأس المال الرمزي يمنحه قوة التأثير على الآخرين، بما في ذلك الطلاب، ويساعده على تشجيعهم على التفكير النقدي.

الهابيتوس هو مجموعة من الميول والتصرفات المكتسبة والمترسخة في الأفراد نتيجة تنشئتهم الاجتماعية وخبراتهم في مختلف المجالات. وبالنسبة للأستاذ الجامعي، فإن هابيتوسه يتشكل من خلال تكوينه الأكاديمي وخبرته في مجال التدريس والبحث العلمي.

تعتبر القدرة على الإقناع جزءاً مهماً من هابيتوس الأستاذ الجامعي، حيث تتطور هذه القدرة من خلال تجاربه في التواصل والمناقشات الأكاديمية، وعرض أفكاره وبجوثه على الآخرين، وإقناعهم بوجهات نظره العلمية. كما أن هذه القدرة ترتبط بمكانة الأستاذ الأكاديمية وسلطته الرمزية داخل الحقل الأكاديمي.

وبالتالي، فإن القدرة العالية على الإقناع تشير إلى امتلاك الأستاذ لهابيتوس قوي وراسخ، حيث يمتلك المهارات والخبرات اللازمة للتواصل بفعالية ونقل أفكاره بطريقة مقنعة، في حين أن القدرة المحدودة على الإقناع قد تعكس هابيتوس أقل تطوراً أو ضعفاً في المهارات التواصلية والإقناعية.

وفقاً لنظرية غرامشي، يُعتبر الأستاذ الجامعي أحد "المثقفين العضويين" الرئيسيين في البناء الفوقي للمجتمع المدني، يكمن دوره المحوري في صراع الهيمنة الثقافية من خلال تشكيل الوعي، فالأساتذة الذين يتمتعون بقدرة عالية على الإقناع هم مثقفون عضويون قادرين على

ممارسة الهيمنة الفكرية وغرس الوعي النقدي في عقول الطلاب، في المقابل، الأساتذة ذوو القدرة المحدودة على الإقناع يفتقرون للقوة الخطابية اللازمة للعب دور المثقف العضوي المؤثر في تنمية التفكير النقدي لدى الطلاب. إذ تشكل الجامعة حقل صراع إيديولوجي يحظى فيه المثقفون الأكثر قدرة على الإقناع بتأييد الطلاب وتوجيههم، لذلك، فالقدرة على الإقناع مؤشر مهم لهابيتوس الأستاذ الجامعي، وأن هذا الهابيتوس له دور حاسم في قدرته على تشجيع الطلاب على التفكير النقدي وتطوير مهاراتهم الفكرية والتحليلية.

فالأساتذة الذين يتمتعون برأس مال رمزي أكبر (قدرة إقناع جيدة) لديهم القدرة على ممارسة اللعبة بكفاءة من خلال أخذ الأدوار الفاعلة لتشجيع الطلاب على التفكير النقدي، بينما الأساتذة الذين يملكون رأس مال رمزي أقل (قدرة إقناع محدودة) يواجهون صعوبة أكبر في ذلك.

يمكن القول إن قدرة الأستاذ على إقناع الآخرين تساهم في مدى تشجيعه للطلاب على التفكير النقدي، فالقدرة العالية على الإقناع تمكنه من توجيه الطلاب نحو التفكير النقدي بشكل أفضل، بينما تعيق القدرة المحدودة ذلك.

الجدول رقم 22: يبين العلاقة بين مكانة وهيبة الأستاذ الجامعي في المجتمع وتشجيع الطلاب على التفكير النقدي.

المجموع		تشجيع الطلاب على التفكير النقدي							
		لا أبداً		أحياناً		دائماً			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
61.29	95	0.00	0	18.95	18	81.05	77	مرموقة	مكانة وهيبة
27.74	43	9.30	4	13.95	6	76.74	33	عادية	الأستاذ في المجتمع
10.97	17	41	7	29.41	5	29.41	5	لا توجد	
100%	155	7.10	11	18.71	29	74.19	115	المجموع	

يبين الجدول العلاقة بين مكانة وهيبة الأستاذ الجامعي في المجتمع والتي تمثل سلطة الهابيتوس، وتشجيع الطلاب على التفكير النقدي والذي يمثل الوعي الاجتماعي.

يشير الاتجاه العام للجدول إلى أن أعلى نسبة بلغت 74.19% من الأساتذة يشجعون "دائماً" طلابهم على التفكير النقدي، تليها نسبة 18.71% للذين يشجعون "أحياناً"، ثم 7.10% للذين "لا يشجعون أبداً".

من خلال توزيع البيانات بين المتغيرين، نلاحظ أن الفئة الأعلى نسبة هي 61.29% للأساتذة الذين لديهم مكانة وهيبة "مرموقة" في المجتمع، ويمثلها أعلى نسبة 81.05% من الذين يشجعون "دائماً" طلابهم على التفكير النقدي، تليها فئة الأساتذة الذين لديهم مكانة وهيبة "عادية" بنسبة 27.74%، ويمثلها أعلى نسبة 76.74% من الذين يشجعون "دائماً" طلابهم على التفكير النقدي، وأخيراً فئة الأساتذة الذين "لا توجد لديهم مكانة وهيبة" بنسبة 10.97%، ويمثلها أعلى نسبة 41.18% من الذين "لا يشجعون أبداً" طلابهم على التفكير النقدي.

نلاحظ علاقة طردية بين مكانة وهيبة الأستاذ الجامعي في المجتمع وتشجيع طلابه على التفكير النقدي، فكلما ارتفعت مكانته وهيبته زاد تشجيعه للتفكير النقدي، حيث تمثل فئة "مرموقة" أعلى نسبة للتشجيع "دائماً"، بينما تمثل فئة "لا توجد مكانة وهيبة" أعلى نسبة لعدم التشجيع "أبداً".

حسب نظرية بورديو، يمكننا الفهم أن الهيبة والمكانة للأستاذ الجامعي ليست مجرد ألقاب أو رموز فارغة، بل هي تعبير عن رأس مال رمزي ضخّم تراكم لديه على مر السنين، وهو نتاج معركة طويلة خاضها ضد قوى المجتمع وأنظمتها لفرض اعترافٍ برمزيته ومنزلته، فمن ينجح في هذه المعركة ينال شرعية وهيبة ورصيداً لا يستهان به من السلطة الرمزية.

هذه السلطة لا تأتي من فراغ، بل هي مكتسبة عبر سنوات من التكوين واستدماج أنماط التفكير وأساليب السلوك المرتبطة بمهنة التعليم والمنزلة الاجتماعية المصاحبة لها. بمعنى آخر، هذه السلطة جزء لا يتجزأ من هايتوس الأستاذ، من طريقة رؤيته للعالم وتعامله معه.

إذ ينظر الطلاب إلى أستاذهم، من خلال هايتوسه المشبع بسلطته ورأس ماله الرمزي، وما نراه هنا هو تجسيد للصراع الدائم بين مختلف أنواع رأس المال - الاقتصادي، الثقافي، الرمزي - وكيف يتحول إلى ميدان للقوى داخل الحقل الأكاديمي، فالأستاذ ذو المكانة والهيبة العالية يمتلك رصيماً ضخماً من رأس المال الرمزي، الذي يتشكل من العلامات الخارجية للاعتراف مثل الألقاب والجوائز وما إلى ذلك.

هذا الرصيد من رأس المال الرمزي يمنحه سلطة كبيرة داخل الحقل، وموقعاً متميزاً في هيكلية العلاقات التي تحكم هذا الحقل، فهو بمثابة اللاعب الرئيسي الذي يحدد قواعد اللعبة نفسها ويفرض رؤيته للعالم كرؤية مشروعة ومهيمنة.

عندما يشجع هذا الأستاذ طلابه على التفكير النقدي، فهو في الحقيقة يقوم بعملية إعادة إنتاج للهيمنة الرمزية الخاصة به، عبر فرض رؤيته المتحررة والنقدية على الطلاب، لكن في نفس الوقت، هذا التشجيع للتفكير النقدي يتعارض مع ميوله الهايتوسية الأصلية التي تميل إلى المحافظة والحفاظ على الوضع الراهن.

هنا نرى التناقض الكامن في هايتوس الأستاذ نفسه، حيث يسعى للحفاظ على سلطته من خلال تشجيع رؤية عالم قد تهدد في نهاية المطاف تلك السلطة ذاتها، لكن هذا هو جوهر عملية إعادة إنتاج الهيمنة الرمزية - عليها أن تظهر متجددة ومرنة لكي تحافظ على شرعيتها.

أما الأستاذ ذو المكانة المحدودة، فهو ضحية للعنف الرمزي الذي يمارسه أصحاب رأس المال الرمزي الأكبر عليه. فهابيتوسه مشبع بخضوعه واعترافه اللاواعي بهيمنة الآخرين، وهو ما يجعله عاجزاً عن فرض أي رؤية نقدية حقيقية على طلابه. محاولاته في التشجيع على التفكير النقدي لا تعدو كونها إعادة إنتاج للخضوع الرمزي الذي يعيشه.

هكذا نرى كيف تعمل الهيمنة الرمزية لصالح الطبقات المهيمنة وتؤيد بقاء الهياكل الاجتماعية القائمة، حتى عندما يبدو الأمر وكأنه محاولة للتجديد والتحرر من خلال التشجيع على التفكير النقدي. في النهاية، العنف الرمزي هو الذي يحكم ويهيمن.

أما من منظور نظرية غرامشي، يمكن النظر إلى الأستاذ الجامعي على أنه مثقف عضوي، عندما يشجع الأستاذ ذو المكانة والهيبة طلابه على التفكير النقدي، فهو في الحقيقة يعمل على تحصين هذه الهيمنة الثقافية وإضفاء الشرعية عليها.

فالتفكير النقدي الذي يروجه ليس نقداً حقيقياً للنظام القائم، بل هو محاولة لإعطاء انطباع بالحرية الفكرية والتجديد، في حين أنه في الواقع لا يتعدى حدود الأفكار والقيم المقبولة من قبل الطبقة المهيمنة.

من ناحية أخرى، الأستاذ ذو المكانة المحدودة يعكس حالة الهيمنة الثقافية المفروضة على الطبقات الدنيا في المجتمع. فهو نفسه ضحية لهذه الهيمنة، ولذلك فإن محاولاته لتشجيع التفكير النقدي تبقى محدودة وغير فعالة، إذ أنها لا تستطيع الخروج من إطار الأفكار والقيم المهيمنة.

يرى غرامشي أن الهيمنة الثقافية للطبقة المسيطرة لا تفرض فقط من خلال الدولة وأجهزتها القمعية، بل أيضاً من خلال "مجتمع مدني" شامل، وما يضم من مؤسسات ثقافية واجتماعية مثل المدارس والجامعات ودور العبادة والإعلام وغيرها، هذه المؤسسات تعمل على ترسيخ الهيمنة الثقافية للطبقة المسيطرة وجعلها تبدو طبيعية ومقبولة من قبل الجميع.

يمكن القول إن ارتفاع مكانة وهيبة الأستاذ في المجتمع تعطيه سلطة أكبر على طلابه وخارج الجامعة، ويزيد من قدرته على تشجيعهم على التفكير النقدي وأخذ دور فاعل في المجتمع، بينما تحد المكانة والهيبة المحدودة من ذلك وتجعل منه مثقفا تقليديا.

الجدول رقم 23: يمثل العلاقة بين مكانة وهيبة الأستاذ الجامعي في المجتمع ودوره في تشكيل هوية الطلاب الاجتماعية والثقافية.

المجموع		الدور في تشكيل هوية الطلاب الاجتماعية والثقافية							
		منعدم		محدود		مهم جدا			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%			
61.29	95	7.37	7	18.95	18	73.68	70	مرموقة	مكانة وهيبة
27.74	43	9.30	4	46.51	20	44.19	19	عادية	الأستاذ في المجتمع
10.97	17	41	7	35.29	6	23.53	4	لا توجد	
100%	155	11.61	18	28.39	44	60.00	93	المجموع	

يبين الجدول العلاقة بين مكانة وهيبة الأستاذ الجامعي في المجتمع التي تمثل سلطة الهابيتوس، ودوره في تشكيل هوية الطلاب الاجتماعية والثقافية التي تمثل الوعي الاجتماعي. يظهر الاتجاه العام للجدول أن أعلى نسبة هي 60% من الأساتذة يرون دورهم "مهم جداً" في تشكيل هوية الطلاب الاجتماعية والثقافية، تليها نسبة 28.39% للذين يرون دورهم "محدوداً"، ثم 11.61% للذين يرون دورهم "منعدمًا". من خلال التوزيع بين المتغيرين، نجد أن الفئة الأعلى نسبة هي 61.29% للأساتذة الذين مكانتهم وهيباتهم في المجتمع "مرموقة"، ويمثلها أعلى نسبة 73.68% من الذين يرون دورهم "مهم جداً" في تشكيل هوية الطلاب، ثم تليها فئة الأساتذة الذين مكانتهم وهيباتهم "عادية" بنسبة 27.74% وتمثلها أعلى نسبة 46.51% من الذين يرون دورهم "محدوداً"، وأخيراً فئة الأساتذة الذين "لا يشعرون بوجود" مكانة وهيبة بنسبة 10.97% وتمثلها أعلى نسبة 41% من الذين يرون دورهم "منعدمًا".

نلاحظ علاقة طردية بين مكانة وهيبة الأستاذ في المجتمع ودوره في تشكيل هوية الطلاب، فكلما كانت المكانة والهيبة أعلى كان الدور أكثر أهمية، حيث تمثل فئة "مرموقة" أعلى نسبة للدور "مهم جدًا"، بينما تمثل فئة "لا توجد" مكانة أعلى نسبة للدور "منعدم".

الهيبة والمكانة المرموقة للأستاذ الجامعي تشكل جزءًا من رأسماله الرمزي، وهي بمثابة الاعتراف المؤسسي والاجتماعي بشرعية نظامه المعرفي داخل الحقل الأكاديمي، هذه الشرعية تمنحه السلطة اللازمة لفرض تصورات ثقافية على الطلاب من خلال ممارسة العنف الرمزي، فالأستاذ الحائز على رصيد رأسمالي رمزي كبير، يصبح قادرًا على بث هايتوس المتشكل داخل الحقل الأكاديمي الذي ينتمي إليه، وإعادة إنتاجه لدى الطلاب عبر تزويدهم بالمضامين والأفكار والقيم المرتبطة بذلك الهايتوس، في محاولة لتوريث رؤيته للعالم الاجتماعي.

هكذا تتحقق الهيمنة الرمزية للأستاذ عبر فرض إدراكات تتماشى وهايتوس طبقته أو حقله، وبالتالي يضمن استمرارية إعادة إنتاج المجال ونظامه الرمزي للمعاني والقيم.

أما الأساتذة الفاقدون للرأسمال الرمزي الكافي، فإن قدرتهم على ممارسة العنف الرمزي والهيمنة الثقافية تضعف بشكل ملحوظ، وبالتالي تصبح مساهمتهم في تشكيل هايتوسات وعوالم رمزية لدى الطلاب محدودة للغاية.

ومن منطلق نظرية غرامشي، فإن السيطرة الطبقيّة لا تعتمد فقط على القوة المادية، بل أيضًا على الهيمنة الثقافية والفكرية التي تضمن موافقة الطبقات الدنيا على النظام الاجتماعي القائم وسلطة الطبقة المهيمنة، من هذا المنظور، يمكن النظر إلى الأساتذة ذوي المكانة والهيبة المرموقة في المجتمع على أنهم "مثقفون عضويون" للطبقات المهيمنة، حيث يلعبون دورًا محوريًا في نشر الأفكار والقيم والرؤى الخاصة بهذه الطبقات وتثبيتها في وعي الطلاب، مما يساهم في ترسيخ الهيمنة الثقافية للطبقات المسيطرة.

في المقابل، يمكن اعتبار الأساتذة الذين لا يتمتعون بمكانة وهيبة كبيرة في المجتمع على أنهم أقل قدرة على المساهمة في هذه الهيمنة الثقافية، حيث يصعب عليهم فرض أفكارهم وقيمهم على الطلاب بسبب نقص رأسمالمهم الرمزي.

وبالتالي، فإن العلاقة بين مكانة وهيبة الأستاذ الجامعي في المجتمع ودوره في تشكيل هوية الطلاب الاجتماعية والثقافية، تعكس إلى حد كبير مدى قدرته على المساهمة في الهيمنة الثقافية لصالحه، سواء بشكل مباشر عن طريق نشر أفكارها وقيمها، أو بشكل غير مباشر

عن طريق تثبيت الموافقة على النظام الاجتماعي القائم في وعي الطلاب، وهكذا تساهم المؤسسة التعليمية عبر آلياتها السالفة الذكر، في عملية إعادة إنتاج وتكريس الهيمنة الثقافية للفئات المسيطرة اجتماعيًا ورمزيًا، وذلك من خلال زرع هايتوساتها المهيمنة في أجسام وعقول الأجيال الجديدة، محققة بذلك استمرارية البنى الموضوعية والذهنية للمجتمع وأنظمتها الرمزية المشروعة.

يمكن القول إن مكانة وهيبة الأستاذ الجامعي في المجتمع تلعب دورًا في مدى تأثيره على تشكيل هوية طلابه الاجتماعية والثقافية، فالمكانة والهيبة العالية تمنحه سلطة رمزية تجعل تأثيره على الطلاب أكبر، بينما تقلل المكانة والهيبة المنخفضة من هذا التأثير.

الجدول رقم 24: يبين العلاقة بين مكانة وهيبة الأستاذ الجامعي في المجتمع ومدى تفاعل أفراد المجتمع المدني مع المحتوى التوعوي الذي يقدمه.

المجموع		مدى تفاعل أفراد المجتمع المدني مع المحتوى التوعوي الذي تقدمه							
		منعدم		محدود		مهم جدا			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
61.29	95	40.00%	38	36.84	35	23.16%	22	مرموقة	مكانة وهيبة
27.74	43	44.19%	19	48.84	21	6.98%	3	عادية	الأستاذ في المجتمع
10.97	17	12%	2	64.71	11	23.53%	4	لا توجد	
100%	155	38.06%	59	43.23	67	18.71%	29	المجموع	

يُظهر الجدول العلاقة بين مكانة وهيبة الأستاذ الجامعي في المجتمع التي تمثل سلطة الهابيتوس، ومدى تفاعل أفراد المجتمع المدني مع المحتوى التوعوي الذي يقدمه والذي يمثل الوعي الاجتماعي.

الاتجاه العام للجدول يُظهر أن أعلى نسبة 43.23% من أفراد المجتمع المدني تتفاعل بشكل "محدود" مع المحتوى التوعوي الذي يقدمه الأستاذ، تليها نسبة 38.06% لا تتفاعل "أبداً"، ثم 18.71% تتفاعل بشكل "مهم جداً".

من خلال التوزيع بين المتغيرين، يظهر أن الفئة الأعلى نسبة هي 61.29% للأساتذة الذين لهم مكانة وهيبة "مرموقة" في المجتمع، ويمثلها أعلى نسبة 40.00% من أفراد المجتمع المدني الذين لا يتفاعلون "أبداً" مع المحتوى الذي يقدمه التوعوي الأستاذ، ثم تليها فئة الأساتذة ذوي المكانة والهيبة "العادية" بنسبة 27.74% وتمثلها أعلى نسبة 48.84% من أفراد المجتمع الذين يتفاعلون بشكل "محدود" مع محتواه التوعوي، وأخيراً فئة الأساتذة الذين "لا يشعرون

بوجود "مكانة وهيبة بنسبة 10.97% وتمثلها أعلى نسبة 64.71% من أفراد المجتمع الذين يتفاعلون بشكل "محدود" مع محتواه التوعوي.

نلاحظ علاقة عكسية بين مكانة وهيبة الأستاذ في المجتمع وتفاعل أفراد المجتمع المدني مع المحتوى التوعوي الذي يقدمه، فمهما كانت المكانة والهيبة أكبر كان التفاعل أقل. حيث تمثل فئة "مرموقة" أعلى نسبة لعدم التفاعل "أبداً"، بينما تمثل فئة "لا توجد" أعلى نسبة للتفاعل "المحدود".

عندما يمتلك الأستاذ الجامعي رأس مال رمزي كبير ومكانة وهيبة مرموقة في المجتمع، فإنه يحصل على قوة واحترام كبيرين داخل حقله الأكاديمي، لكن في المقابل، قد ينشأ نوع من الهوة أو المسافة بينه وبين المجتمع المدني، فرأسماله الرمزي الكبير قد يجعله يبدو بعيداً ومرتفعاً عن مستوى فهم وتلقي العامة.

هذه المسافة الرمزية بين الأستاذ ذي المكانة المرموقة والمجتمع المدني قد تخلق نوعاً من الحاجز النفسي الذي يجعل المجتمع يشعر بالغرابة وعدم القدرة على التفاعل الحقيقي معه. فالمكانة المرموقة للأستاذ تضعه على قاعدة مختلفة عن قاعدة المجتمع المدني العادي.

بينما عندما يكون الأستاذ ذو مكانة وهيبة محدودة في المجتمع، فإن المسافة الرمزية تصبح أقل، وبالتالي يشعر المجتمع المدني بقربه منه ويزداد تفاعلهم معه. فانخفاض رأس ماله الرمزي وهيئته يجعله أكثر قرباً من مستوى وفهم العامة.

لذلك وفقاً لنظرية بورديو، فإن الأستاذ ذا المكانة المرموقة والرأسمال الرمزي الكبير سيكون أكثر صعوبة في تحقيق التفاعل الفعال مع المجتمع المدني بسبب الهوة الرمزية بينهما. بينما الأستاذ ذو المكانة المحدودة قد يكون أكثر قدرة على الاقتراب من المجتمع وتحقيق تفاعل أفضل معهم.

وفقاً لنظرية غرامشي، يمكن النظر إلى مكانة وهيبة الأستاذ الجامعي المرموقة في المجتمع على أنها جزء من الهيمنة الثقافية للطبقة المسيطرة أو النخبة الفكرية، حيث يمتلك الأستاذ رأس مال ثقافي وفكري كبير يجعله يحتل مكانة مرموقة ضمن البنية الفوقية (عالم الأفكار والثقافة) في المجتمع، هذه المكانة المرموقة للأستاذ الجامعي تمنحه قوة رمزية وسلطة معرفية تضعه في موقع المثقف "التقليدي" الذي ينتمي إلى النخبة الحاكمة ويعمل على ترسيخ أفكارها وقيمتها وهيمنتها الثقافية على المجتمع.

من هنا، يمكن تفسير عدم تفاعل المجتمع المدني مع محتوى الأستاذ التوعوي بأنه نتيجة للهوة الثقافية والمعرفية الناتجة عن سيطرة النخبة الفكرية (الأساتذة المرموقين) على إنتاج المعرفة وتوزيعها. فالمجتمع المدني يشعر بغربة تجاه خطاب الأستاذ المرموق الذي ينتمي لثقافة النخبة المهيمنة.

في المقابل، يمكن اعتبار الأستاذ ذو المكانة المحدودة بمثابة "المثقف العضوي" الذي ينتمي إلى ثقافة الطبقات الدنيا (المجتمع المدني) ويعبر عن قضاياها وتطلعاتها بلغة يفهمها ويتفاعل معها هذا المجتمع، لذلك يزداد تفاعل المجتمع المدني مع محتواه التوعوي لانتمائه لنفس بيئتهم الثقافية وفهمهم، وبالتالي، فإن نظرية غرامشي تفسر العلاقة العكسية بين مكانة الأستاذ وتفاعل المجتمع المدني من منظور الصراع بين الهيمنة الثقافية للنخبة والمقاومة التي يبديها المجتمع المدني تجاه هذه الهيمنة عبر تفاعله مع المثقفين العضويين الذين ينتمون إلى ثقافته الخاصة.

يمكن القول إن مكانة وهيبة الأستاذ في المجتمع أعاققت مدى تفاعل أفراد المجتمع المدني مع محتواه التوعوي، فالمكانة والهيبة المرموقة قد تُشكل حاجزاً أمام التفاعل، بينما قد تُسهل المكانة المحدودة عملية التفاعل.

مناقشة الفرضية الجزئية الأولى :

" كلما ارتفعت سلطة الهايتوس للأستاذ الجامعي أثرت في زيادة الوعي الاجتماعي لأفراد المجتمع المدني "

وبعد دراسة الجداول المقدمة لكل سؤال، يمكننا استنتاج ما يلي: بناءً على تحليل نتائج الجداول، يمكن تفسير العلاقات بين سلطة الهايتوس للأستاذ الجامعي والوعي الاجتماعي لأفراد المجتمع المدني على النحو التالي:

بناءً على تحليل نتائج الجداول المختلفة في الدراسة، يمكن استخلاص ما يلي فيما يتعلق بتأثير سلطة الهايتوس للأستاذ الجامعي على زيادة الوعي الاجتماعي لأفراد المجتمع المدني:

1. أظهرت نتائج الجداول 11 و12 و13 أن العلاقات الاجتماعية القوية للأستاذ الجامعي، سواء مع زملائه في العمل أو مع أفراد المجتمع، تعزز من قدرته على المساهمة في تقريب وجهات النظر المختلفة في المجتمع وزيادة تفاعل الأفراد مع المحتوى التوعوي الذي يقدمه.

2. بينت نتائج الجدولين 14 و15 أن التزام الأستاذ بالمواعيد والاهتمام بمظهره الخارجي، كجزء من هايتوسه، ينعكس إيجابياً على إدراكه لدوره في تشكيل هوية الطلاب الاجتماعية والثقافية.

3. أوضحت نتائج الجداول 16 و17 و18 أن استخدام الأستاذ للغة أكاديمية راقية أو مبسطة، كجزء من هايتوسه، يرتبط بسعيه لربط المعرفة النظرية بالتطبيقات الميدانية واستخدام أمثلة حياتية لشرح المفاهيم وزيادة تفاعل أفراد المجتمع مع محتواه التوعوي.

4. كشفت نتائج الجداول 19 و20 و21 عن وجود علاقة إيجابية بين قدرة الأستاذ على الإقناع وتفاعل أفراد المجتمع مع محتواه التوعوي وتقريب وجهات النظر المختلفة وتشجيع الطلاب على التفكير النقدي.

5. أظهرت نتائج الجدولين 22 و23 أن ارتفاع مكانة وهيبة الأستاذ في المجتمع تزيد من قدرته على تشجيع الطلاب على التفكير النقدي وتشكيل هويتهم الاجتماعية والثقافية.

6. بالمقابل، كشفت نتائج الجدول 24 عن علاقة عكسية بين مكانة وهيبة الأستاذ المرموقة في المجتمع وتفاعل الأفراد مع محتواه التوعوي.

تدعم معظم النتائج فرضية أن سلطة الهايتوس للأستاذ الجامعي تؤثر بشكل عام في زيادة الوعي الاجتماعي لأفراد المجتمع المدني، ومنه يمكن القول إن هذه الفرضية قد تحققت بدرجة كبيرة. فقد أظهرت النتائج وجود علاقة طردية قوية بين مختلف أبعاد سلطة الهايتوس للأستاذ الجامعي، كالعلاقات الاجتماعية، الالتزام، اللغة الأكاديمية، قدرة الإقناع، والمكانة، وبين مؤشرات الوعي الاجتماعي لأفراد المجتمع المدني، كتقريب وجهات النظر، التفاعل مع المحتوى التوعوي، تشكيل هوية الطلاب، والتفكير النقدي. وهذا يؤكد على الدور المحوري الذي يلعبه الأستاذ الجامعي، من خلال سلطة هايتوسه، في التأثير الإيجابي على المجتمع ونشر الوعي الاجتماعي. ومع ذلك، فقد كشفت النتائج أيضاً عن تحفظ جزئي يتعلق بتأثير المكانة المرموقة جداً للأستاذ على تفاعل الأفراد معه، مما يستدعي الانتباه إلى أهمية الحفاظ على التواصل والقرب مع أفراد المجتمع، حتى في ظل التمتع بمكانة مرموقة. وبشكل عام، فإن نتائج الدراسة تدعم بقوة الفرضية الجزئية الأولى، وتسلب الضوء على الدور الاستراتيجي للأستاذ الجامعي في صناعة التغيير الاجتماعي الإيجابي من خلال سلطة هايتوسه.

2. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

بناء على الفرضية الثانية القائلة "تؤثر السلطة الثقافية المرتفعة للأستاذ الجامعي في تعزيز ثقافة المواطنة لأفراد المجتمع المدني" سنقوم بدراسة العلاقة من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم 25: يبين علاقة قراءة الأستاذ الجامعي المتنوعة في مجال التخصص والمساهمة في حل القضايا الاجتماعية.

المجموع		المساهمة في حل القضايا الاجتماعية							
		لا أبدا		أحيانا		دائما			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
72.90%	113	12.39%	14	53.98%	61	33.63%	38	دائما	القراءة
26.45%	41	36.59%	15	56.10%	23	7.32%	3	أحيانا	المتنوعة
0.65%	1	100%	1	0.00%	0	0.00%	0	لا أبدا	في مجال التخصص
100.00%	155	19.35%	30	54.19%	84	26.45%	41	المجموع	

يبين الجدول العلاقة بين قراءة الأستاذ الجامعي المتنوعة في مجال التخصص التي تمثل السلطة الثقافية، ومساهمته في حل القضايا الاجتماعية التي تمثل ثقافة المواطنة.

يظهر الاتجاه العام للجدول إلى أن نسبة 54.19% من الأساتذة يساهمون "أحيانا" في حل القضايا الاجتماعية، تليها نسبة 26.45% للذين يساهمون "دائماً"، ثم 19.35% للذين "لا يساهمون أبداً".

ومن خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يتضح أن الفئة الأعلى نسبة هي 72.90% للأساتذة الذين يقرأون "دائماً" بشكل متنوع في مجال تخصصهم، ويمثلها أعلى نسبة 53.98% من الذين يساهمون "أحيانا" في حل القضايا الاجتماعية، ثم تليها فئة الأساتذة الذين يقرأون

"أحياناً" بنسبة 26.45% وتمثلها أعلى نسبة 56.10% من الذين يساهمون "أحياناً" في حل القضايا الاجتماعية، وأخيراً فئة الأساتذة الذين "لا يقرؤون أبداً" بنسبة 0.65% وتمثلها أعلى نسبة 100% من الذين "لا يساهمون أبداً" في حل القضايا الاجتماعية.

نلاحظ علاقة طردية بين قراءة الأستاذ المتنوعة في مجال تخصصه ومساهمته في حل القضايا الاجتماعية، فكلما زادت القراءة المتنوعة زادت المساهمة في حل القضايا الاجتماعية، حيث تمثل فئة "دائماً" أعلى نسبة للمساهمة "أحياناً"، بينما تمثل فئة "لا أبداً" أعلى نسبة لعدم المساهمة "أبداً".

يكشف هذا الجدول عن العلاقة الجدلية بين أنظمة التصنيف والهيمنة الثقافية داخل حقل التعليم العالي، فمؤشر "القراءة المتنوعة في مجال التخصص" يمثل في الواقع رأسمال ثقافي مشروع ومعتزف به ضمن منظومة المعرفة والسلطة الأكاديمية.

وبالتالي، يشكل امتلاك هذا الرأسمال الثقافي المتميز استراتيجية تميز للأساتذة الجامعيين في سعيهم للحفاظ على مواقعهم التنافسية ضمن بنية حقل التعليم العالي ومحاولة الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من رأس المال الرمزي المرتبط بالاعتراف الأكاديمي.

وارتباط هذا الرأسمال الثقافي المشروع بشكل واضح بمؤشر "المساهمة في حل القضايا الاجتماعية"، يعكس درجة تجسيد الهايتوس الفكري للأستاذ ضمن هايتوس العام للمواطنة، فالاستثمار في تراكم رأس المال الثقافي النخبوي ضمن حدود الحقل الأكاديمي لا ينفصل عن تفعيله العملي في الحقل الاجتماعي الأوسع، بل إن هذا التماثل بين الحقلين يعمل على إضفاء الشرعية على سلطة النخبة الأكاديمية في تعريف وفهم القضايا الاجتماعية وفقاً لمنظورها الخاص.

ومن ثم، تتجلى آليات العنف الرمزي من خلال فرض المعرفة الجامعية باعتبارها المعرفة الشرعية والمهيمنة على باقي أشكال المعارف غير المدرسية في المجتمع، الأمر الذي ينتج عنه شكل من أشكال الهيمنة الثقافية التي تعمل على ترسيخ البنى الهيمنة في المجتمع بدلاً من تحديها.

لذا، فإن نظرية الممارسة تحثنا على التساؤل حول الشروط الاجتماعية التي تسمح لبعض الفئات بتراكم أنواع معينة من رأس المال بينما تحرم فئات أخرى منها، كما تدعونا لفهم كيف

يتحول هذه الرساميل إلى قوى اجتماعية قادرة على فرض تعريفات شرعية معينة للواقع الاجتماعي وتكريس مصالح النخبة المهيمنة.

من منظور غرامشي، يمكن النظر إلى النخبة الأكاديمية على أنها تشكل جزءاً من المثقفين التقليديين الذين يلعبون دوراً مهماً في إنتاج وتوزيع الأفكار والمعارف السائدة في المجتمع، إذ يمثل الحقل الأكاديمي إحدى مؤسسات المجتمع المدني التي تساهم في ترسيخ الهيمنة الفكرية والثقافية للطبقة المسيطرة.

ومن خلال امتلاكهم لرأس المال الثقافي المشروع والمعترف به أكاديمياً، يستطيع الأساتذة الجامعيون ممارسة نوعاً من "القيادة الفكرية والأخلاقية" على المجتمع، حيث يقومون بدور المثقف التقليدي في تشكيل الوعي الجمعي وفرض تصوراتهم للواقع الاجتماعي باعتبارها المعرفة الشرعية.

لكن غرامشي يرى أن هذه الهيمنة الفكرية للنخبة المثقفة التقليدية لا تكون مطلقة، بل تواجه مقاومة من قبل المثقفين العضويين الذين ينشقون من صفوف الطبقات الكادحة ويعملون على تشكيل وعي نقدي بديل يعبر عن مصالح ومطالب هذه الطبقات المهمشة.

وفي سياق الجدول المعروض، يمكن اعتبار الأساتذة الذين يقرأون بشكل متنوع ويساهمون في حل القضايا الاجتماعية على أنهم يمثلون نوعاً من المثقفين العضويين الذين يسعون لتوظيف رأسمالم الثقافي في خدمة المصلحة العامة وتلبية احتياجات المجتمع، بدلاً من حصره في إطار المصالح الضيقة للنخبة الأكاديمية، أما الأساتذة الذين لا يقرأون بشكل متنوع ولا يساهمون في حل القضايا الاجتماعية، فيمكن النظر إليهم على أنهم يمثلون المثقفين التقليديين الذين ينغلقون على ذواتهم ويحصرن معارفهم ضمن حدود الحقل الأكاديمي، مما يعزز انفصالهم عن هموم المجتمع ويجعلهم أداة لتكريس الهيمنة الثقافية للنخب الحاكمة.

يمكن القول إن القراءة المتنوعة للأستاذ في مجال تخصصه تلعب دوراً في مدى مساهمته في حل القضايا الاجتماعية، فالقراءة المتنوعة توسع آفاقه وتعزز فهمه للقضايا المجتمعية، بينما تعيق محدودية القراءة ذلك.

الجدول رقم 26: يبين علاقة قراءة الأستاذ الجامعي المتنوعة في مجال التخصص والتعامل مع

التنوع الثقافي في مؤسسات المجتمع المدني

المجموع		التعامل مع التنوع الثقافي في مؤسسات المجتمع المدني							
		لا أتعامل مطلقاً		أتعامل بتحفظ		أتعامل باحترام			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
72.90%	113	2.65%	3	18.58%	21	78.76%	89	دائماً	القراءة المتنوعة في مجال التخصص
26.45%	41	29.27%	12	36.59%	15	34.15%	14	أحياناً	
0.65%	1	100%	1	0.00%	0	0.00%	0	لا أبداً	
100.00%	155	10.32%	16	23.23%	36	66.45%	103	المجموع	

يبين الجدول العلاقة بين قراءة الأستاذ الجامعي المتنوعة في مجال التخصص التي تمثل السلطة الثقافية، وتعامله مع التنوع الثقافي في مؤسسات المجتمع المدني الذي يمثل ثقافة المواطنة.

يظهر الاتجاه العام للجدول إلى أن نسبة 66.45% من الأساتذة يتعاملون "باحترام" مع التنوع الثقافي في مؤسسات المجتمع المدني، تليها نسبة 23.23% للذين يتعاملون "بتحفظ"، ثم 10.32% للذين "لا يتعاملون مطلقاً".

ومن خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يتضح أن الفئة الأعلى نسبة هي 72.90% للأساتذة الذين يقرأون "دائماً" بشكل متنوع في مجال تخصصهم، ويمثلها أعلى نسبة 78.76% من الذين يتعاملون "باحترام" مع التنوع الثقافي في مؤسسات المجتمع المدني، ثم تليها فئة الأساتذة الذين يقرأون "أحياناً" بنسبة 26.45% وتمثلها أعلى نسبة 36.59% من الذين يتعاملون "بتحفظ" مع التنوع الثقافي، وأخيراً فئة الأساتذة الذين "لا يقرأون أبداً" بنسبة

0.65% وتمثلها نسبة 100% من الذين "لا يتعاملون مطلقاً" مع التنوع الثقافي في مؤسسات المجتمع المدني.

نلاحظ علاقة طردية بين قراءة الأستاذ المتنوعة في مجال تخصصه وتعامله مع التنوع الثقافي في مؤسسات المجتمع المدني، فكلما زادت القراءة المتنوعة زاد التعامل باحترام مع التنوع الثقافي، حيث تمثل فئة "دائماً" أعلى نسبة للتعامل "باحترام"، بينما تمثل فئة "لا أبداً" أعلى نسبة لعدم التعامل "مطلقاً".

وتكمن أهمية هذه النتائج في كشفها لديناميكيات الهيمنة الرمزية داخل حقل التعليم العالي، فالقراءة المتنوعة تمثل في الواقع رأسمال ثقافي مشروع ومعتز به ضمن هذا الحقل، حيث يتم ترسيخه واعتباره معياراً للكفاءة والجدارة الأكاديمية. هذا يخلق نوعاً من "العنف الرمزي" تجاه الأساتذة الذين لا يمتلكون هذا الرأسمال الثقافي، حيث يتم استبعادهم رمزياً واعتبارهم غير أكفاء أو غير مؤهلين للتعامل مع التنوع الثقافي بشكل إيجابي.

في هذا السياق، تصبح القراءة المتنوعة للأستاذ الجامعي رمزاً للسلطة والهيمنة داخل حقل التعليم العالي، حيث تحدد من يمتلك الشرعية والاعتراف للتعامل مع قضايا مجتمعية حساسة مثل التنوع الثقافي. وبالتالي، فإن النتائج تكشف عن الطبيعة الهرمية والتراتبية لهذا الحقل، حيث يتم توزيع الفاعلين وفقاً لمقدار امتلاكهم لرأس المال الثقافي المشروع.

من زاوية أخرى، يمكن تفسير هذه النتائج من خلال مفهوم "الاستراتيجيات التمييزية" عند بورديو، والتي تشير إلى الطرق التي يسعى من خلالها الفاعلون إلى تمييز أنفسهم عن الآخرين داخل الحقل، فالقراءة المتنوعة للأساتذة تمثل استراتيجية تمييزية يستخدمونها لإبراز كفاءتهم وجدارتهم الأكاديمية، وللحصول على الاعتراف والشرعية داخل حقل التعليم العالي، على عكس ذلك، محدودية القراءة لدى البعض استراتيجية تمييزية سلبية، حيث يتم استبعادهم رمزياً واعتبارهم غير مؤهلين للتعامل مع قضايا حساسة مثل التنوع الثقافي، مما يضعف مكانتهم داخل الحقل ويحد من فرصهم في الحصول على الاعتراف والشرعية.

أما من منظور غرامشي، يمكن اعتبار مؤسسات المجتمع المدني بمثابة ساحات للصراع والنضال من أجل الهيمنة الثقافية والأيديولوجية، في هذا السياق، تلعب القراءة المتنوعة

للأساتذة الجامعيين دورًا حاسمًا في تشكيل وجهات نظرهم ومواقفهم تجاه التنوع الثقافي داخل هذه المؤسسات، ويمكن اعتبار الأساتذة الذين يقرأون بشكل متنوع في مجال تخصصهم "مثقفين عضويين" بالنسبة لطبقاتهم الاجتماعية (الأكاديميين)، حيث يساهمون في صياغة الوعي الجماعي وتشكيل الأفكار والقيم السائدة داخل هذه الطبقة، من خلال قراءاتهم المتنوعة، يكتسبون رؤى ومنظورات جديدة تساعد على التعامل بشكل إيجابي مع التنوع الثقافي في مؤسسات المجتمع المدني، في حين يمكن اعتبار الأساتذة الذين لا يقرأون بشكل متنوع "مثقفين تقليديين" الذين يميلون إلى الحفاظ على الأفكار والقيم السائدة داخل طبقتهم، ويعملون على استدامة الهيمنة الثقافية والأيدولوجية القائمة. لذلك، فإنهم يتعاملون بتحفظ أو يرفضون التنوع الثقافي في مؤسسات المجتمع المدني، باعتباره تهديدًا لهذه الهيمنة.

وفقًا لغرامشي، تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورًا حاسمًا في تشكيل الوعي الجماعي وتحديد ما هي الأفكار والقيم المهيمنة في المجتمع، من خلال القراءة المتنوعة، يستطيع الأساتذة الجامعيون المساهمة في صياغة وعي جديد أكثر انفتاحًا وقبولًا للتنوع الثقافي داخل هذه المؤسسات، وبالتالي المساهمة في تغيير الهيمنة الثقافية السائدة.

ومع ذلك، فإن عملية التغيير هذه تواجه مقاومة من قبل المثقفين التقليديين والقوى الحالية المهيمنة، الذين يسعون إلى الحفاظ على الوضع الراهن والهيمنة الثقافية القائمة. لذلك، يصبح المجتمع المدني ساحة للصراع بين هذه القوى المختلفة، حيث يتنافس المثقفون العضويون والتقليديون على الهيمنة الثقافية والأيدولوجية.

بشكل عام، تسلط هذه النتائج الضوء على الديناميات المعقدة للسلطة والهيمنة داخل حقل التعليم العالي، وكيف يتم ترسيخ معايير ثقافية محددة تحدد ما هو مشروع ومعترف به من رأس المال الثقافي، وتدعونا للتفكير بشكل نقدي في الآليات التي من خلالها يتم إنتاج واستدامة هذه الهيمنة الرمزية، والتي قد تؤدي إلى استبعاد بعض الفاعلين واحتكار السلطة والشرعية من قبل آخرين.

يمكن القول إن القراءة المتنوعة للأستاذ في مجال تخصصه تلعب دوراً في مدى تعامله مع التنوع الثقافي في مؤسسات المجتمع المدني، فالقراءة المتنوعة توسع آفاقه وتعزز فهمه وقبوله للتنوع الثقافي، بينما تعيق محدودية القراءة ذلك.

الجدول رقم 27: يبين علاقة قراءة الأستاذ الجامعي المتنوعة في مجال التخصص والمساهمة في ورشات توعية لأفراد المجتمع المدني

المجموع		مدى المساهمة في ورشات توعية لأفراد المجتمع المدني							
		لا أساهم		متوسطة		جيدة			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
72.90%	113	11.50%	13	46.02%	52	42.48%	48	دائماً	القراءة المتنوعة في مجال التخصص
26.45%	41	26.83%	11	58.54%	24	14.63%	6	أحياناً	
0.65%	1	100%	1	0%	0	0.00%	0	لا أبداً	
100.00%	155	16.13%	25	49.03%	76	34.84%	54	المجموع	

يبين الجدول العلاقة بين قراءة الأستاذ الجامعي المتنوعة في مجال التخصص التي تمثل السلطة الثقافية، والمساهمة في ورشات توعية لأفراد المجتمع المدني الذي يمثل ثقافة المواطنة.

يظهر الاتجاه العام للجدول أن نسبة 49.03% من الأساتذة يساهمون بشكل "متوسط" في ورشات توعية لأفراد المجتمع المدني، تليها نسبة 34.84% للذين يساهمون بشكل "جيد"، ثم 16.13% للذين "لا يساهمون أبداً".

من خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يتضح أن الفئة الأعلى نسبة هي 72.90% للأساتذة الذين يقرؤون "دائماً" بشكل متنوع في مجال تخصصهم، ويمثلها أعلى نسبة 46.02% من الذين يساهمون بشكل "متوسط" في ورشات التوعية، ثم تليها فئة الأساتذة الذين يقرؤون "أحياناً" بنسبة 26.45% وتمثلها أعلى نسبة 58.54% من الذين يساهمون بشكل "متوسط"

في ورشات التوعية، وأخيراً فئة الأساتذة الذين "لا يقرأون أبداً" بنسبة 0.65% وتمثلها أعلى نسبة 100% من الذين "لا يساهمون أبداً" في ورشات التوعية.

نلاحظ علاقة طردية بين قراءة الأستاذ المتنوعة في مجال تخصصه ومساهمته في ورشات توعية لأفراد المجتمع المدني، فكلما زادت القراءة المتنوعة زادت المساهمة في ورشات التوعية، حيث تمثل فئة "دائماً" أعلى نسبة للمساهمة "المتوسطة"، بينما تمثل فئة "لا أبداً" أعلى نسبة لعدم المساهمة "أبداً".

يكشف هذا الجدول ما يسميه بورديو بـ "الهائيتوس الطبقي" للأساتذة، والذي يتشكل من خلال تراكم رأسمالم الثقافي المتمثل في القراءة المتنوعة، فالأساتذة الذين يمتلكون قراءة متنوعة "دائماً" يكتسبون بذلك ما يعرفه بورديو بـ "الإحساس العملي" أو "حس اللعبة" داخل ميدان التعليم العالي، والذي يتيح لهم التصرف بطريقة طبيعية ومشروعة في أنشطة التوعية المجتمعية.

في المقابل، نجد أن الأساتذة الذين "لا يقرأون أبداً" يفتقرون إلى هذا الحس العملي، ويعانون من نوع من "هائيتوس الاستسلام" أو "الخضوع للضرورة" داخل الميدان الأكاديمي، الأمر الذي يجعلهم يستبعدون أنفسهم من المشاركة في الأنشطة المدنية بشكل طبيعي.

وتكمن قوة تحليل بورديو في فهمه لكيفية تشكل الهائيتوس الطبقي هذا من خلال عمليات "التأهيل" و"الاستدخال" داخل الحقول الاجتماعية المختلفة، فالميدان الأكاديمي يعمل على تأهيل وتدريب الأساتذة على امتلاك رأسمال ثقافي معين، وإكسابهم إحساساً عملياً بما هو مشروع وغير مشروع من الممارسات ضمن لعبة هذا الميدان.

ومن ثم، فإن الفروق في مستويات الرأسمال الثقافي للأساتذة لا تعكس فقط اختلافات في المعرفة والقراءة، بل هي امتدادات لعمليات التكوين والتأهيل الاجتماعي التي تحدد هائيتوساتهم وأنماط تصرفاتهم تجاه المجتمع المدني، فالأساتذة الأكثر رأسمالاً ثقافياً هم الذين تم تأهيلهم وإعدادهم بشكل أفضل للعب "لعبة" التوعية المجتمعية بطريقة طبيعية ومشروعة.

وفي نهاية المطاف، فالعلاقة الجدلية بين الرأسمال الثقافي والممارسات الاجتماعية هي جزء من "منطق إعادة الإنتاج" الذي يضمن استمرار الهيمنة الثقافية والطبقية داخل أي ميدان اجتماعي، فالفروق في الرأسمال تنعكس في الهائيتوسات والممارسات التي تؤدي بدورها إلى إعادة إنتاج هذه الفروق والتفاوتات عبر الأجيال.

أما غرامشي فيرى، أن كل طبقة اجتماعية لديها مثقفوها العضويون الذين يعبرون عن مصالحها ويدافعون عنها، وبالتالي، يمكن النظر إلى الأساتذة الجامعيين على أنهم المثقفون العضويون للطبقة المتوسطة والنخبة الفكرية في المجتمع، إذ لا تقتصر الهيمنة على الجانب القسري فقط، بل تشمل أيضاً الهيمنة الفكرية والثقافية التي يلعب المثقفون دوراً رئيسياً في بنائها وترسيخها عبر المؤسسات الثقافية والتعليمية.

فالمجتمع المدني ساحة للصراع بين مختلف القوى الاجتماعية والفكرية، حيث تسعى كل قوة لبناء هيمنتها الفكرية والأخلاقية، ومن هذا المنظور، يمكن اعتبار مساهمة الأساتذة في ورشات التوعية المجتمعية جزءاً من هذا الصراع على الهيمنة الفكرية داخل المجتمع المدني، وبالتالي يسعون لبناء هيمنة فكرية وأخلاقية بديلة داخل المجتمع المدني، في حين أن الأساتذة الذين لا يساهمون في ذلك يعززون الهيمنة الثقافية القائمة للنخب الفكرية والاجتماعية. وتشكل هذه المساهمات جزءاً من الصراع الأوسع على الهيمنة الفكرية داخل المجتمع المدني، والذي قد يؤدي في النهاية إلى تحولات اجتماعية وثقافية أعمق.

لذلك، يمكن القول إن نتائج الجدول تجسد رؤية بورديو وغرامشي، وكيفية ارتباط الرأسمال الثقافي بعمليات إعادة إنتاج السلطة والهيمنة الثقافية داخل حقل التعليم العالي، وكيف تترجم هذه العلاقة إلى تفاوتات في المواقف والممارسات تجاه قضايا المواطنة والمجتمع المدني.

يمكن القول إن القراءة المتنوعة للأستاذ في مجال تخصصه تلعب دوراً في مدى مساهمته في ورشات توعية لأفراد المجتمع المدني، فالقراءة المتنوعة توسع آفاقه وتعزز فهمه للقضايا المجتمعية، بينما تعيق محدودية القراءة ذلك.

الجدول رقم 28: يبين العلاقة بين حصول الأستاذ الجامعي على جوائز نظير جهوده البحثية والمساهمة في حل القضايا الاجتماعية.

المجموع		المساهمة في حل القضايا الاجتماعية							
		لا أبداً		أحياناً		دائماً			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%			
1.29%	2	100%	2	0%	0	0%	0	دولية	الحصول على جوائز نظير الجهود البحثية
21.29%	33	15.15%	5	51.52%	17	33.33%	11	وطنية	
77.42%	120	5.00%	6	45.00%	54	50.00%	60	لم تحصل	
100.00%	155	8.39%	13	45.81%	71	45.81%	71	المجموع	

يمثل الجدول العلاقة بين حصول الأستاذ الجامعي على جوائز نظير جهوده البحثية التي تمثل السلطة الثقافية، ومساهمته في حل القضايا الاجتماعية التي تمثل ثقافة المواطنة. يظهر الاتجاه العام للجدول أن نسبة 45.81% من الأساتذة يساهمون "دائماً" في حل القضايا الاجتماعية، والنسبة نفسها للذين يساهمون "أحياناً"، ثم 8.39% للذين "لا يساهمون أبداً".

من خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يتضح أن الفئة الأعلى نسبة هي 77.42% للأساتذة الذين لم يتحصلوا على جوائز نظير جهودهم البحثية، ويمثلها أعلى نسبة 50% من الذين يساهمون "دائماً" في حل القضايا الاجتماعية، ثم تليها فئة الأساتذة الذين تحصلوا على جوائز وطنية بنسبة 21.29% وتمثلها أعلى نسبة 51.52% من الذين يساهمون "أحياناً" في حل القضايا الاجتماعية، وأخيراً فئة الأساتذة الذين تحصلوا على جوائز دولية بنسبة 1.29% وتمثلها أعلى نسبة 100% للذين "لا يساهمون أبداً".

نلاحظ علاقة عكسية ضعيفة بين حصول الأستاذ على جوائز بحثية "وطنية" ومساهمته في حل القضايا الاجتماعية، فكلما لم يتحصل الأستاذ على جوائز بحثية، زادت نسبة مساهمته في حل القضايا الاجتماعية، ونجد أن الفئة الأكبر هي الأساتذة الذين تحصلوا على جوائز بحثية "وطنية"، ولديهم أعلى نسبة للمساهمة "أحياناً" في حل القضايا الاجتماعية، وفي المقابل الأساتذة الحاصلين على جوائز "دولية"، ولديهم أكبر نسبة في عدم المساهمة في حل القضايا الاجتماعية.

يشير بيير بورديو إلى سعي الفئات المهيمنة للحفاظ على امتيازاتها واستمرار هيمنتها داخل الحقول الاجتماعية باستخدام مفهوم "العمل الرامي إلى الإبقاء على توزيع رأس المال الموجود"، فتلجأ الفئات إلى "استراتيجيات الإبقاء" للمحافظة على توزيع رأس المال الحالي الذي يضمن لها الهيمنة والامتيازات. وتشمل هذه الاستراتيجيات محاولات الحفاظ على القواعد والبنى القائمة، وفرض رؤيتها للعالم، واحتكار الشرعية والاعتراف، كما ربط بورديو "استراتيجيات الإبقاء" بمفهوم "العنف الرمزي"، حيث تسعى الفئات المهيمنة إلى فرض هيمنتها الثقافية والرمزية على الفئات الأخرى من خلال آليات تبدو طبيعية ومشروعة، من هذه الآليات اعتلاء "المنصة"، فما تمثله الفئات الحاصلة على جوائز بحثية رفيعة، لا سيما الجوائز "الدولية"، يمثل القمة المرموقة أو "المنصة" داخل هذا الحقل، فامتلاكهم لرأس المال الثقافي والرمزي الكبير يمنحهم شرعية ومكانة مهيمنة داخل الحقل، ومن أجل الحفاظ على هذه المكانة المرموقة واستمرار هيمنتهم، تلجأ هذه الفئات إلى الابتعاد عن المشاركة في القضايا الخارجية للمجتمع، فالنزول من "المنصة" والانخراط في هذه القضايا قد يعرضهم لخطر فقدان جزء من شرعيتهم وسلطتهم داخل الحقل الأكاديمي.

في حين تسعى الفئات الأقل امتلاكاً لرأس المال الثقافي والرمزي، كالأساتذة الحاصلين على جوائز "وطنية"، وكذلك الأساتذة غير الحاصلين على جوائز، إلى اكتساب الشرعية من خلال المشاركة في القضايا الخارجية للمجتمع، فهذه المشاركة تمنحهم نوعاً من رأس المال الرمزي والاعتراف الاجتماعي الذي قد يساعدهم على الصعود نحو "المنصة" داخل الحقل الأكاديمي كوسيلة للحصول على الشرعية والتمكين.

ومن منظور نظرية غرامشي، يمكن اعتبار الأساتذة الجامعيين بمثابة مثقفين لهم دور مهم في المجتمع المدني، فالأساتذة الأكثر انخراطاً في القضايا المجتمعية بمثابة "مثقفين عضويين" يلعبون

دورًا نشطًا في صياغة الوعي الجماعي للمجتمع المدني، بينما يمكن اعتبار الأساتذة الأقل انخراطًا في هذه القضايا بمثابة "مثقفين تقليديين" أكثر ارتباطًا بالمؤسسات الحاكمة والنخب السائدة.

ووفقًا لغرامشي، فإن المثقفين العضويين هم الذين يساعدون على تنمية الوعي النقدي لدى الجماهير ويعملون على تحريرها من السيطرة الايديولوجية للنخب الحاكمة، وبالتالي، فإن انخراط الأساتذة الأقل راسمًا رمزيًا في القضايا المجتمعية يمكن اعتباره جزءًا من دورهم كمثقفين عضويين في المجتمع المدني، واعتبار الأساتذة الأكثر راسمًا رمزيًا والأقل انخراطًا في القضايا المجتمعية بمثابة مثقفين تقليديين يحافظون على الوضع الراهن ويدعمون السلطة الايديولوجية للنخب الحاكمة.

وبالتالي، فإن نظرية غرامشي للمجتمع المدني والمثقفين العضويين تقدم إطارًا نظريًا مفيدًا لتحليل الدور الذي يلعبه الأساتذة الجامعيون في المجتمع، وكيف يرتبط هذا الدور بمستوى رأس مالهم الرمزي داخل الحقل الأكاديمي، فهذه النتائج تعكس وجود نوع من "هيمنة الثقافة الأكاديمية" التي تميل إلى الانغلاق على ذاتها وتراكم رأس المال الرمزي، على حساب الانفتاح على القضايا المجتمعية، مما يسهم في إعادة إنتاج هذه الهيمنة الثقافية داخل الحقل الأكاديمي.

يمكن القول إن حصول الأستاذ على جوائز نظير جهوده البحثية يؤدي إلى ابتعاده عن المساهمة في حل القضايا المجتمعية، لانشغاله بالبحث العلمي أو تركيزه على المجالات الأكاديمية البحثية، بينما يساهم الأساتذة الآخرون بشكل أكبر في المساهمة في حل القضايا المجتمعية.

الجدول رقم 29: يبين العلاقة بين حصول الأستاذ الجامعي على جوائز نظير جهوده البحثية ومدى المساهمة في تغيير سلوكيات أفراد المجتمع المدني

المجموع		مدى المساهمة في تغيير سلوكيات أفراد المجتمع المدني							
		لا أساهم		متوسطة		جيدة			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
1.29%	2	100%	2	0.00%	0	0%	0	دولية	الحصول على
21.29%	33	12.12%	4	45.45%	15	42.42%	14	وطنية	جوائز نظير
77.42%	120	11%	13	40.00%	48	49.17%	59	لم أتحصل	الجهود البحثية
100.00%	155	12.26%	19	40.65%	63	47.10%	73	المجموع	

يبين الجدول العلاقة بين حصول الأستاذ الجامعي على جوائز نظير جهوده البحثية، والتي تمثل السلطة الثقافية، ومدى مساهمته في تغيير سلوكيات أفراد المجتمع المدني التي تمثل ثقافة المواطنة.

يظهر الاتجاه العام للجدول أن نسبة 47.10% من الأساتذة يساهمون بشكل "جيد" في تغيير سلوكيات أفراد المجتمع المدني، تليها نسبة 40.65% للذين يساهمون بشكل "متوسط"، ثم 12.26% للذين "لا يساهمون".

ومن خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يتضح أن الفئة الأعلى نسبة هي 77.42% للأساتذة الذين لم يتحصلوا على جوائز نظير جهودهم البحثية، ويمثلها أعلى نسبة 49.17% من الذين يساهمون بشكل "جيد" في تغيير سلوكيات أفراد المجتمع المدني، ثم تليها فئة الأساتذة الذين تحصلوا على جوائز وطنية بنسبة 21.29% وتمثلها أعلى نسبة 45.45% من الذين يساهمون بشكل "متوسط" في تغيير سلوكيات أفراد المجتمع المدني، وأخيراً فئة الأساتذة الذين

تحصلوا على جوائز دولية بنسبة 1.29% وتمثلها أعلى نسبة 100% من الذين "لا يساهمون" في تغيير سلوكيات أفراد المجتمع المدني.

نلاحظ علاقة عكسية بين حصول الأستاذ على جوائز نظير جهوده البحثية ومساهمته في تغيير سلوكيات أفراد المجتمع المدني، فكلما قلت الجوائز المحصل عليها زادت المساهمة في تغيير سلوكيات أفراد المجتمع المدني، حيث تمثل فئة "لم أتحصل" أعلى نسبة للمساهمة "جيدة"، بينما تمثل فئة "جوائز دولية" أعلى نسبة لعدم المساهمة.

تُعتبر الجوائز البحثية التي يحصل عليها الأساتذة الجامعيون شكلاً من أشكال رأس المال الرمزي والثقافي، حيث تمنحهم سلطة واعترافاً داخل الحقل الأكاديمي. ومع ذلك، فإن هذا الاعتراف والسلطة الرمزية قد تؤدي إلى انغلاقهم داخل الحقل الأكاديمي وابتعادهم عن المجتمع المدني والقضايا الاجتماعية، وفي المقابل، يبدو أن الأساتذة الذين لم يحصلوا على جوائز بحثية لديهم رأسمال ثقافي أقل داخل الحقل الأكاديمي، ولكنهم في الوقت نفسه أكثر انفتاحاً على المجتمع المدني وقضاياها. وهذا ما يفسر مساهمتهم الأكبر في تغيير سلوكيات أفراد المجتمع المدني.

وفقاً لبورديو، فإن هذه النتائج تعكس كيف تعمل الهيمنة الثقافية داخل الحقل الأكاديمي على تكريس وإعادة إنتاج التفاوتات والانقسامات الاجتماعية. فالأساتذة الذين يمتلكون رأس المال الثقافي والرمزي يميلون إلى الانغلاق على أنفسهم وإعادة إنتاج الخطاب الأكاديمي السائد، بينما يبقى الآخرون على هامش الحقل ولكن بإمكانهم التفاعل بشكل أكبر مع المجتمع المدني.

تشير النتائج إلى أن الحقل الأكاديمي يخضع لمنطق خاص به، حيث يتم تقدير وتكريس أشكال معينة من رأس المال الثقافي (مثل الجوائز البحثية) على حساب أشكال أخرى. هذا المنطق الداخلي للحقل هو الذي يحدد "قواعد اللعبة" ويرسم حدود ما هو مشروع وغير مشروع، ومن ثم يحدد من يمتلك السلطة والهيمنة داخل الحقل.

أما غرامشي، فيرى أن المجتمع المدني يمثل ساحة الصراع والتنافس بين مختلف القوى والفئات الاجتماعية للهيمنة على المجال العام والثقافي، ويلعب المتقفون دوراً محورياً في التأثير على الوعي الجمعي والهيمنة الثقافية، فالأساتذة الجامعيون الذين لم يحصلوا على جوائز بحثية

يمثلون نوعاً من "المثقفين العضويين" المرتبطين بالمجتمع المدني وقضاياه، فهم يشكلون قوة مضادة للهيمنة الثقافية السائدة داخل الحقل الأكاديمي، ويساهمون في تشكيل وعي جديد لدى المجتمع المدني وتغيير سلوكياته، وعلى العكس من ذلك، يمكن اعتبار الأساتذة الذين حصلوا على جوائز بحثية، خاصة الدولية منها، كنوع من "المثقفين التقليديين" الذين يمثلون الهيمنة الثقافية للنخبة الأكاديمية، فهم ينغمسون في الخطاب الأكاديمي العالمي ويتعدون عن القضايا المحلية والمجتمع المدني، أما المثقفون العضويون يقومون بخلق "هيمنة بديلة" في مواجهة الهيمنة الثقافية السائدة، وهذا ما يفعله الأساتذة الذين لم يحصلوا على جوائز بحثية، حيث يساهمون في تشكيل وعي جديد لدى المجتمع المدني وتغيير سلوكياته، بما يمثل تحدياً للهيمنة الثقافية للنخبة الأكاديمية.

لذلك، فإن التحليل الغرامشي يؤكد على أهمية المثقفين العضويين المرتبطين بالمجتمع المدني في مواجهة الهيمنة الثقافية السائدة، ويدعو إلى الحفاظ على صلة هؤلاء المثقفين بقضايا المجتمع المدني وعدم انجرارهم إلى الهيمنة الثقافية للنخبة الأكاديمية عند اكتسابهم رأسماً رمزياً داخل الحقل.

يمكن القول إن حصول الأستاذ على جوائز نظير جهوده البحثية قد يؤدي إلى ابتعاده عن المساهمة في تغيير سلوكيات أفراد المجتمع المدني، ربما لانشغاله بالبحث العلمي أو تركيزه على المجالات الأكاديمية البحتة، بينما يساهم الأساتذة الآخرون بشكل أكبر في تغيير سلوكيات المجتمع المدني.

الجدول رقم 30: يبين العلاقة بين حصول الأستاذ الجامعي على جوائز نظير جهوده البحثية ومكافحة ظواهر الانحدار والفساد الأخلاقي

المجموع		مكافحة ظواهر الانحدار والفساد الأخلاقي							
		لا أبداً		أحياناً		دائماً			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
1.29%	2	50%	1	0%	0	50%	1	دولية	الحصول على جوائز نظير الجهود البحثية
21.29%	33	0%	0	36.36%	12	63.64%	21	وطنية	
77.42%	120	20.83%	25	49.17%	59	30%	36	لم أتحصل	
100.00%	155	16.77%	26	45.81%	71	37.42%	58	المجموع	

يمثل الجدول العلاقة بين حصول الأستاذ الجامعي على جوائز نظير جهوده البحثية التي تمثل السلطة الثقافية، ومساهمته في مكافحة ظواهر الانحدار والفساد الأخلاقي

يظهر الاتجاه العام للجدول أن نسبة 45.81% من الأساتذة يساهمون "أحياناً" في مكافحة ظواهر الانحدار والفساد الأخلاقي، تليها نسبة 37.42% للذين يساهمون "دائماً"، ثم 16.77% للذين "لا يساهمون أبداً".

من خلال توزيع النسب بين المتغيرين، يتضح أن الفئة الأعلى نسبة هي 77.42% للأساتذة الذين "لم يتحصلوا" على جوائز بحثية، ويمثلها أعلى نسبة 49.17% من الذين يساهمون "أحياناً" في مكافحة ظواهر الانحدار والفساد الأخلاقي، تليها فئة الأساتذة الحاصلين على جوائز "وطنية" بنسبة 21.29%، ويمثلها أعلى نسبة 63.64% من الذين يساهمون "دائماً"، وأخيراً فئة الأساتذة الحاصلين على جوائز "دولية" بنسبة 1.29%، وتمثلها أعلى نسبة 50% من الذين "لا يساهمون أبداً" ونفس النسبة للذين يساهمون "دائماً".

يلاحظ وجود علاقة طردية بين حصول الأستاذ على جوائز بحثية "وطنية" ومساهمته في مكافحة ظواهر الانحدار والفساد الأخلاقي، فكلما زاد حصوله على جوائز بحثية "وطنية" زادت مساهمته، حيث تمثل فئة الحاصلين على جوائز "وطنية" أعلى نسبة للمساهمة "دائماً"، بينما تمثل فئة "لم يتحصل" أعلى نسبة للمساهمة "أحياناً".

يمكن تفسير الصراع ضد الفساد بشكل عام في إطار الصراع الرمزي على السلطة والشرعية داخل المجالات المختلفة، ولا يقتصر الصراع على حدود الحقل الأكاديمي فحسب، بل يمتد إلى كافة الميادين الاجتماعية التي تشهد تنافساً على امتلاك رأس المال الرمزي والمادي، فالفساد في جوهره يمثل انتهاكاً لقواعد اللعبة ومحاولاً للاستحواذ على المكاسب والموارد بطرق غير شرعية وفق أنظمة التصنيف السائدة، حيث يشكل الفساد تهديداً للنظام الاجتماعي القائم وللهيمنة الرمزية للسلطات المؤسسية الحاملة لرأس المال المشروع، لذلك تسعى هذه السلطات إلى مكافحة الفساد من أجل الحفاظ على شرعيتها وعلى امتيازاتها المستمدة من احتكارها لرأس المال الرمزي.

إن الصراع ضد الفساد هو في الحقيقة صراع بين الفاعلين الحاملين لرأس المال الثقافي والرمزي المعترف به، والفاعلين الذين يسعون إلى اكتساب المكاسب والنفوذ بشكل غير شرعي، متجاوزين القواعد والمعايير المرسومة من قبل السلطات الحاكمة للمجالات، لذا نجد أن النخب المهيمنة في مختلف الميادين، سواء الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية، تحشد قواها لمكافحة الفساد والحفاظ على احتكارها للسلطة الشرعية، فمكافحة الفساد تصب في خانة الاستراتيجيات الرامية إلى حماية رأس المال الرمزي واستبعاد المنافسين غير المشروعين.

ومن ناحية أخرى، يلجأ الفاعلون المحرومون من رأس المال المعترف به إلى الفساد كوسيلة للحصول على المكاسب والتموقع ضمن المجالات المختلفة، فالفساد بالنسبة لهم يعد استراتيجية لتحدي السلطة القائمة وقواعد اللعبة التي تحرمهم من الوصول إلى مراكز النفوذ، وهكذا يتجلى الصراع ضد الفساد كصورة من صور الصراع الأوسع على الهيمنة والشرعية داخل الفضاءات الاجتماعية المختلفة، حيث تدافع السلطات القائمة عن احتكارها للرأس المال الرمزي وتسعى إلى استبعاد المنافسين غير المشروعين، بينما يحاول هؤلاء المنافسون كسر القواعد واختراق الساحة بأي وسيلة ممكنة.

فمن منظور نظرية بورديو للرأسمال الثقافي، يمكن تفسير هذه النتائج بأن حصول الأستاذ الجامعي على جوائز بحثية، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، يمثل شكلاً من أشكال الرأسمال الثقافي المؤسسي المعترف به ضمن حقل التعليم العالي، هذا الرأسمال الثقافي يعزز من موقع الأستاذ ضمن الفضاء الاجتماعي، ويمنحه سلطة رمزية وشرعية تتجاوز حدود الحقل الأكاديمي لتشمل المجال العام.

بالتالي، فإن الأساتذة الحاصلين على جوائز بحثية يكتسبون رصيلاً من الهيبة والمكانة الاجتماعية، مما يعزز من دورهم كنخبة ثقافية مؤثرة في المجتمع، هذا الدور يتجسد في مساهمتهم الفاعلة في مكافحة الظواهر السلبية كالانحدار والفساد الأخلاقي، حيث يستثمرون رأسمالهم الثقافي والسلطة الرمزية المرتبطة به لتعزيز ثقافة المواطنة والقيم الإيجابية في المجتمع.

من جهة أخرى، يواجه الأساتذة الذين لم يحصلوا على جوائز بحثية تهميشاً نسبياً ضمن الحقل الأكاديمي، ما يضعف من سلطتهم الرمزية وقدرتهم على التأثير في القضايا المجتمعية. لذلك، تميل مساهمتهم في مكافحة ظواهر الانحدار والفساد الأخلاقي إلى التراجع أو عدم الانتظام.

تكشف هذه النتائج عن الطبيعة الهرمية للفضاء الاجتماعي والحقل الأكاديمي، حيث يكتسب الأساتذة الحائزون على الجوائز البحثية سلطة ثقافية أكبر تتيح لهم فرصة أوسع للتأثير في الشأن العام والمساهمة في قضايا المجتمع، بينما يبقى الآخرون في موقع هامشي أقل تأثيراً.

من منظور غرامشي، يمثل الصراع ضد الانحدار والفساد الأخلاقي جزءاً من الصراع الأوسع على الهيمنة الثقافية داخل المجتمع المدني. حيث تسعى النخب الثقافية والمؤسسات المهيمنة، ومن ضمنها الجامعات والأساتذة الجامعيين، إلى فرض رؤيتها وقيمها وأيديولوجيتها على باقي فئات المجتمع.

يمكن اعتبار الأساتذة الجامعيين الحاصلين على جوائز بحثية وطنية ودولية بمثابة "المثقفين العضويين" للطبقات والقوى الاجتماعية المهيمنة، حيث يعملون على إنتاج المعرفة وتكريس الإيديولوجيا السائدة التي تخدم مصالح هذه الطبقات والقوى.

وبالتالي، فإن مساهمتهم في "مكافحة ظواهر الانحدار والفساد الأخلاقي" تندرج ضمن جهودهم لترسيخ الهيمنة الثقافية للنظام القائم، وإعادة إنتاج علاقات القوة والسلطة الموجودة في المجتمع، في المقابل، يواجه الأساتذة الذين لم يحصلوا على جوائز بحثية تهميشاً وعزلة عن

دوائر صنع القرار والنخب الثقافية المهيمنة، ما يجعلهم أقل قدرة على المساهمة في تشكيل الوعي الجمعي والهيمنة الثقافية السائدة، وينظر إليهم على أنهم "المتقفون التقليديون" الذين لا يمتلكون الموارد والسلطة الكافية لفرض رؤيتهم الثقافية وأيديولوجيتهم على المجتمع بشكل فعال، وفي هذا السياق، تظهر مكافحة ظواهر الانحدار والفساد الأخلاقي كساحة للصراع على الهيمنة الثقافية بين المثقفين العضويين للنظام القائم والمثقفين التقليديين الذين قد يسعون إلى تقديم رؤى ثقافية وأيديولوجية بديلة.

إن هذا الصراع على الهيمنة الثقافية يتجاوز حدود الحقل الأكاديمي ليشمل كافة مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، حيث تسعى القوى المهيمنة إلى ترسيخ سيطرتها وإعادة إنتاج علاقات القوة القائمة، بينما تحاول القوى المعارضة أو المهمشة كسر هذه الهيمنة وتقديم بدائل ثقافية وأيديولوجية جديدة.

يمكن القول إن حصول الأستاذ على جوائز نظير جهوده البحثية التي هي مقياس لرأسمال ثقافي مرتفع، ما يمنحه فرصاً أوفر لمكافحة ظواهر الانحدار والفساد الأخلاقي، وهذا إما لأنه يدعم هيمنة النظام القائم وبالتالي تلميع صورته أو العكس من ذلك بتقديم إيديولوجية بديلة، بينما لا يستطيع الأساتذة الأقل رأسمال ثقافي والقابعين في أسفل الهرم، تولي هذا الدور والدخول في دواليب مكافحة الفساد، إنما يكتفون باستغلال ممارسات تسمح لهم بتحويل الرأسمال الرمزي إلى رأسمال ثقافي معترف به.

الجدول رقم 31: يبين علاقة عدد المقالات المنشورة للأستاذ الجامعي في آخر خمس سنوات ومدى المساهمة في دعم المشاريع المجتمعية في مؤسسات المجتمع المدني

المجموع		مدى المساهمة في دعم المشاريع المجتمعية في مؤسسات المجتمع المدني							
		لا أبداً		أحياناً		دائماً			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
27.10%	42	30.95%	13	19.05%	8	50.00%	21	أكثر من 7 مقالات	عدد المقالات المنشورة في آخر خمس سنوات
70.32%	109	24.77%	27	62.39%	68	12.84%	14	من 3 إلى 7 مقالات	
2.58%	4	50%	2	50%	2	0%	0	أقل من 3 مقالات	
100.00%	155	27.10%	42	50.32%	78	22.58%	35	المجموع	

يمثل الجدول العلاقة بين عدد المقالات المنشورة للأستاذ الجامعي في آخر خمس سنوات التي تمثل السلطة الثقافية، مدى المساهمة في دعم المشاريع المجتمعية في مؤسسات المجتمع المدني التي تمثل ثقافة المواطنة.

يشير الاتجاه العام للجدول إلى أن أكبر نسبة 50.32% من الأساتذة يساهمون "أحياناً" في دعم المشاريع المجتمعية، تليها نسبة 27.10% للذين لا يساهمون "أبداً"، ثم 22.58% للذين يساهمون "دائماً".

من خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يتضح أن الفئة الأعلى نسبة هي 70.32% للأساتذة الذين نشرروا من 3 إلى 7 مقالات، ويمثلها أعلى نسبة 62.39% من الذين يساهمون "أحياناً" في دعم المشاريع المجتمعية، ثم تليها فئة الأساتذة الذين نشرروا أكثر من 7 مقالات بنسبة 27.10% وتمثلها أعلى نسبة 50% من الذين يساهمون "دائماً"، وأخيراً فئة الأساتذة

الذين نشروا أقل من 3 مقالات بنسبة 2.58% وتمثلها نسبة متساوية 50% للذين يساهمون "أحياناً" والذين لا يساهمون "أبداً".

تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية بين عدد المقالات المنشورة للأستاذ الجامعي وبين مساهمته في دعم المشاريع المجتمعية، فكلما زاد عدد المقالات المنشورة زادت نسبة المساهمة. حيث تمثل فئة "أكثر من 7 مقالات" أعلى نسبة 50% من الذين يساهمون "دائمًا"، بينما تمثل فئة "أقل من 3 مقالات" أعلى نسبة 50% من الذين "لا يساهمون أبداً".

من منظور بورديو، يمكن تفسير هذه النتائج على أن عدد المقالات المنشورة للأستاذ الجامعي يمثل شكلاً من أشكال رأس المال الثقافي المؤسسي، الذي يعكس مكانته داخل الحقل الأكاديمي والسلطة الثقافية التي يتمتع بها، وتشير النتائج إلى أن الأساتذة الذين يمتلكون رصيلاً أعلى من رأس المال الثقافي (المتمثل في عدد المقالات المنشورة) يميلون إلى المشاركة بشكل أكبر في مؤسسات المجتمع المدني والمساهمة في دعم المشاريع المجتمعية، مما يعكس تجسيدا لثقافة المواطنة.

كما تتجلى أيضاً في العلاقة بين رأس المال الثقافي واستراتيجيات التمايز الاجتماعي، حيث يسعى الأساتذة ذوو الإنتاج العلمي المرموق إلى تعزيز مكانتهم الاجتماعية والتميز عن غيرهم من خلال المساهمة في المشاريع المجتمعية، وهو ما يعزز من رأسمالم الرمزي ويدعم هيمنتهم الثقافية.

وفقاً لبورديو، تشكل هذه العلاقات جزءاً من "صراع رمزي" تتنافس فيها الفئات الاجتماعية المختلفة لفرض تصنيفاتها وتعريفاتها للثقافة الشرعية والمشروعة، والسيطرة على موارد الإنتاج الرمزي. ويمثل حقل التعليم العالي ساحة رئيسية لهذه الصراعات حول السلطة الرمزية والهيمنة الثقافية.

من منظور غرامشي، يعتبر الأساتذة الجامعيون مثقفين عضوين للطبقات المهيمنة في المجتمع. ودورهم في دعم المشاريع المجتمعية عبر مؤسسات المجتمع المدني يعكس جزءاً من الصراع حول الهيمنة الثقافية والأيدولوجية بين مختلف القوى الاجتماعية.

فالمجتمع المدني ساحة للكفاح من أجل السيطرة على الإنتاج الثقافي والمعرفي والتأثير على الوعي الجمعي للمجتمع. وتسعى الطبقات المهيمنة إلى فرض هيمنتها الثقافية من خلال مؤسسات كالجوامع والإعلام والأحزاب السياسية وغيرها.

في هذا السياق، تُفسر مشاركة الأساتذة ذوي الإنتاج العلمي المرموق في المشاريع المجتمعية كجزء من استراتيجيات الهيمنة الثقافية للطبقات المسيطرة التي ينتمون إليها. حيث يسعون إلى ترسيخ ثقافتهم وقيمهم وتصوراتهم في المجتمع من خلال المساهمة في هذه المشاريع.

لكن غرامشي لا ينظر للمثقفين العضويين كمجرد ناقلين سلبيين للهيمنة الثقافية، بل يرى أنهم قادرون على لعب دور نقدي وتحرري إذا ما تبنا وعيًا ناقداً للواقع الاجتماعي، فمن خلال مؤسسات المجتمع المدني، يمكنهم نشر الوعي النقدي وتعزيز المشاركة الديمقراطية وتحدي الهيمنة القائمة، وبالتالي، فإن مساهمتهم في المشاريع المجتمعية قد تكون جزءًا من استراتيجية الهيمنة الثقافية للطبقات المهيمنة، أو قد تكون محاولة لتحدي هذه الهيمنة وإحداث تغييرات اجتماعية وسياسية، وذلك حسب مدى الوعي النقدي لدى هؤلاء المثقفين العضويين.

يمكن القول إن الأساتذة الذين يتمتعون بسلطة ثقافية أعلى، من خلال امتلاكهم لرأس المال ثقافي مؤسسي أكبر، لديهم استعداد أكبر لاستثمار هذا الرأس المال في مجالات تتعلق بثقافة المواطنة والمشاركة المجتمعية، ويعزز هذا النتائج فكرة بورديو حول العلاقة الجدلية بين أنظمة التصنيف والهيمنة الثقافية داخل الحقول الاجتماعية، حيث يساهم الرأس المال الثقافي في إعادة إنتاج الهيمنة الثقافية وتوزيع السلطة داخل الحقل الأكاديمي، ولكنه في الوقت نفسه يمكن استثماره في مجالات تتعلق بالمصلحة العامة وثقافة المواطنة.

الجدول رقم 32: يبين علاقة عدد المقالات المنشورة للأستاذ الجامعي في آخر خمس سنوات ومدى المساهمة في تغيير سلوكيات أفراد المجتمع المدني.

المجموع		مدى المساهمة في تغيير سلوكيات أفراد المجتمع المدني							
		لا أساهم		متوسطة		جيدة			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
27.10%	42	23.81%	10	28.57%	12	47.62%	20	أكثر من 7 مقالات	عدد المقالات المنشورة في آخر خمس سنوات
70.32%	109	13.76%	15	57.80%	63	28.44%	31	من 3 إلى 7 مقالات	
2.58%	4	0%	0	25.00%	1	75.00%	3	أقل من 3 مقالات	
100.00%	155	16.13%	25	49.03%	76	34.84%	54	المجموع	

يمثل الجدول علاقة عدد المقالات المنشورة للأستاذ الجامعي في آخر خمس سنوات التي تمثل السلطة الثقافية ومدى المساهمة في تغيير سلوكيات أفراد المجتمع المدني التي تمثل ثقافة المواطن.

يظهر الاتجاه العام للجدول أن 49.03% من الأساتذة يساهمون بشكل "متوسط" في تغيير سلوكيات أفراد المجتمع المدني، تليها نسبة 34.84% للذين لديهم مساهمة "جيدة"، ثم 16.13% للذين "لا يساهمون".

من خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يتضح أن الفئة الأعلى نسبة 70.32% هي للأساتذة الذين نشروا من 3 إلى 7 مقالات في آخر خمس سنوات، ويمثلها أعلى نسبة 57.80% من الذين يساهمون بشكل "متوسط" في تغيير سلوكيات أفراد المجتمع المدني، تليها

فئة الأساتذة الذين نشروا أكثر من 7 مقالات بنسبة 27.10%، وتمثلها أعلى نسبة 47.62% من الذين لديهم مساهمة "جيدة" في تغيير السلوكيات، وأخيراً فئة الأساتذة الذين نشروا أقل من 3 مقالات بنسبة 2.58%، وتمثلها أعلى نسبة 75% من الذين لديهم مساهمة "جيدة" في تغيير السلوكيات.

نلاحظ علاقة طردية بين عدد المقالات المنشورة للأستاذ ومدى مساهمته في تغيير سلوكيات أفراد المجتمع المدني، فكلما زاد عدد المقالات المنشورة زادت جودة المساهمة في التغيير السلوكي.

وفق نظرية بيير بورديو، يمكن اعتبار عدد المقالات المنشورة للأستاذ الجامعي بمثابة رأس مال ثقافي، حيث يحظى الأستاذ الذي ينشر عدداً أكبر من المقالات بمكانة أعلى داخل الحقل الأكاديمي ويمتلك سلطة ثقافية أكبر، وعليه، فإن امتلاك رأس المال الثقافي يسمح للأستاذ بالتأثير على ثقافة المواطنة وتغيير سلوكيات أفراد المجتمع المدني بشكل أفضل.

يُظهر الجدول السابق بشكل جلي كيف تتجسد علاقات القوة والهيمنة داخل الحقل الأكاديمي، وكيف تُترجم هذه العلاقات إلى أشكال رأسمال رمزي، وتحظى بالاعتراف والشرعية ضمن الفضاء الاجتماعي للمعرفة الجامعية، ويكشف عن وجود علاقة بين رأس المال الثقافي (عدد المقالات المنشورة) السلطة الثقافية المرتبطة به من جهة، وبين ثقافة المواطنة وتغيير السلوكيات المجتمعية من جهة أخرى، فالذين يمتلكون رأس المال الثقافي الأكبر (الأساتذة الأكثر نشرًا للمقالات) هم الأقدر على التأثير في ثقافة المواطنة وتغيير السلوكيات المجتمعية، وذلك بفضل السلطة الثقافية التي يتمتعون بها داخل الحقل الأكاديمي.

ويمكن تفسير هذه العلاقة من خلال مفهوم بورديو للهيمنة الرمزية، حيث يتم ترسيخ وإعادة إنتاج أنظمة الهيمنة الثقافية داخل الحقل الأكاديمي عبر آليات رمزية تتجسد في أشكال رأس المال الثقافي المختلفة، بما في ذلك عدد المقالات المنشورة، وبالتالي، فالذين يمتلكون رأس المال الثقافي الأكبر هم الأقدر على فرض رؤاهم وتصوراتهم وسلوكياتهم على أفراد المجتمع المدني، مما يعزز دورهم في تشكيل ثقافة المواطنة وفقاً لمنظورهم الخاص، فعدد المقالات العلمية المنشورة للأستاذ لا يمثل سوى رأسمال ثقافي موضوعي تم تحويله إلى رأسمال رمزي من خلال عملية التقدير الاجتماعي التي تتم وفقاً للمنظومة السائدة والإيديولوجيا المهيمنة داخل الحقل الأكاديمي.

وبالتالي، فإن امتلاك هذا الرأسمال الرمزي، المتمثل في عدد المقالات المنشورة، يُكسب الأستاذ نوعاً من السيادة الثقافية والسلطة الرمزية، التي تتيح له فرض الهاييتوس الخاص به وتصوراتهِ الذاتية على أفراد المجتمع المدني فيما يتعلق بمفهوم ثقافة المواطنة وسلوكياتها.

هنا نرى كيف تتحول أشكال رأس المال المختلفة، سواء المادية أو الرمزية، إلى عوامل تحدد موقع الفاعلين داخل بنية الحقل، وتمنحهم قوة وسلطة رمزية على الآخرين. فالأساتذة الأكثر تراكمًا لرأس المال الرمزي، ممثلاً بعدد المقالات العلمية، هم الأقدر على ممارسة العنف الرمزي تجاه المجتمع المدني، وفرض رؤيتهم ومعتقداتهم بشكل طبيعي ومُتقن، والذي يتم عبر آليات رمزية خفية تكرر وتعيد إنتاج هيمنة الأساتذة البارزين ثقافيًا على بقية أفراد المجتمع. فالاعتراف بأهمية عدد المقالات كرأس مال ثقافي ذو قيمة اجتماعية عالية داخل المجال الأكاديمي، فهو في حد ذاته عملية إعادة إنتاج للهيمنة والخضوع.

فهذه العملية الإيديولوجية لا تتم بشكل واضح وصريح، بل تأخذ مظهرًا طبيعيًا ومُبررًا اجتماعيًا، حيث يُضفي أفراد المجتمع المدني الشرعية على هذه الهيمنة الثقافية ويتقبلونها بشكل لا واعي، معتبرينها حقيقة موضوعية لا جدال فيها، وهكذا، تتم عملية الحفاظ على التراتبية الاجتماعية وإعادة إنتاجها باستمرار عبر هذا التبادل اللامتكافئ للرموز والمعاني الثقافية، حيث يفرض الأساتذة البارزون ثقافيًا هيمنتهم الرمزية على بقية أفراد المجال الاجتماعي، مستغلين امتلاكهم لرأس المال الرمزي المتمثل في الإنتاج العلمي المكثف.

ومن وجهة نظر غرامشي، الذي يرى أن الهيمنة لا تُفرض فقط من خلال القوة المادية والعسكرية، بل أيضًا من خلال السيطرة الثقافية والإيديولوجية على المجتمع المدني، وتلعب المؤسسات التعليمية والثقافية والعضوية دورًا حاسمًا في هذه العملية، حيث يقومون بنشر وتعزيز الأفكار والقيم والمعتقدات التي تخدم مصالح الطبقة المهيمنة، ويمكن اعتبار الأساتذة الجامعيين الذين ينشرون عددًا كبيرًا من المقالات العلمية بمثابة مثقفين عضوين للنخبة الحاكمة داخل الحقل الأكاديمي، فمن خلال إنتاجهم المعرفي المكثف، يساهمون في ترسيخ وإعادة إنتاج الهيمنة الثقافية للطبقة المسيطرة على المجتمع المدني.

يمكن القول إن الأساتذة الأكثر نشرًا للمقالات يمتلكون رأس مال ثقافي أكبر، وبالتالي سلطة ثقافية أكبر داخل الحقل الأكاديمي، وهذا يمنحهم القدرة على التأثير بشكل أكبر على سلوكيات أفراد المجتمع المدني وثقافة المواطنة.

الجدول رقم 33: يبين العلاقة بين المكانة والهيبة العلمية للأستاذ الجامعي داخل الجامعة والمساهمة في حل القضايا الاجتماعية.

المجموع		المساهمة في حل القضايا الاجتماعية							
		لا أبداً		أحياناً		دائماً			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
41.94%	65	3.08%	2	47.69%	31	49.23%	32	كبيرة	المكانة والهيبة العلمية في الجامعة
34.19%	53	35.85%	19	52.83%	28	11.32%	6	متوسطة	
23.87%	37	24%	9	64.86%	24	10.81%	4	ضعيفة	
100.00%	155	19.35%	30	53.55%	83	27.10%	42	المجموع	

يمثل الجدول العلاقة بين المكانة والهيبة العلمية للأستاذ الجامعي داخل الجامعة التي تمثل السلطة الثقافية، ومساهمته في حل القضايا الاجتماعية التي تمثل ثقافة المواطن. يظهر الاتجاه العام للجدول إلى أن نسبة 53.55% من الأساتذة يساهمون "أحياناً" في حل القضايا الاجتماعية، تليها نسبة 27.10% للذين يساهمون "دائماً"، ثم 19.35% للذين لا يساهمون أبداً.

ومن خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يتضح أن الفئة الأعلى نسبة هي 41.94% للأساتذة الذين لديهم مكانة وهيبة علمية "كبيرة" داخل الجامعة، ويمثلها أعلى نسبة 49.23% من الذين يساهمون "دائماً" في حل القضايا الاجتماعية، ثم تليها فئة الأساتذة الذين لديهم مكانة وهيبة علمية "متوسطة" بنسبة 34.19% وتمثلها أعلى نسبة 52.83% من الذين يساهمون "أحياناً" في حل القضايا الاجتماعية، وأخيراً فئة الأساتذة الذين لديهم مكانة وهيبة علمية "ضعيفة" بنسبة 23.87% وتمثلها أعلى نسبة 64.86% من الذين يساهمون "أحياناً" في حل القضايا الاجتماعية.

نلاحظ علاقة طردية بين المكانة والهيبة العلمية للأستاذ الجامعي ومساهمته في حل القضايا الاجتماعية، فكلما زادت المكانة والهيبة العلمية زادت المساهمة في حل القضايا الاجتماعية، حيث تمثل فئة "كبيرة" أعلى نسبة للمساهمة "دائماً"، بينما تمثل فئة "ضعيفة" أعلى نسبة للمساهمة "أحياناً".

حسب نظرية بورديو لرأس المال الثقافي، ترتبط المكانة والهيبة العلمية للأستاذ الجامعي ارتباطاً وثيقاً برأسماله الرمزي داخل حقل التعليم العالي، فالمكانة العلمية الكبيرة تعكس تراكمًا واسعاً لرأس المال الثقافي المؤسس والضمني الذي يكتسب شرعيته وفق قواعد اللعبة السائدة في الحقل الأكاديمي، وهذا الرأس مال الرمزي يمنح صاحبه السلطة المعرفية والتنظيمية اللازمة للمساهمة بفاعلية في حل القضايا الاجتماعية، باعتباره ممثلاً عن المؤسسة العلمية وحاملاً لرؤيتها ولغتها المشروعة، أما الأساتذة ذوو المكانة المتوسطة أو الضعيفة، فهم يفتقرون إلى هذا الرأس مال الرمزي، مما يقلل من سلطتهم الثقافية وقدرتهم على التأثير في المجتمع، ويتعزز هذا التصور من خلال النتائج التي تظهر انخفاض مساهمتهم في حل القضايا الاجتماعية. فهم لا يمتلكون "حق الكلمة" ولا السلطة الكافية لجعل أصواتهم مسموعة وآرائهم مؤثرة في المجال العام.

لفهم العلاقة بين المكانة والهيبة العلمية والمساهمة في حل القضايا الاجتماعية، يجب النظر إليها من منظور جدلية التضمن والاستبعاد التي تحكم ديناميكيات الحقول الاجتماعية، فالأساتذة ذوو المكانة الكبيرة هم من اكتسبوا الهايتوس المدمج بشكل عميق في منطوق الحقل الأكاديمي وقواعد لعبته الضمنية، لديهم القدرة على التعامل مع رموز السلطة وأدوات الإنتاج الرمزي بمهارة، والتحكم في لغة الحقل بطلاقة، مما يجعلهم محترفي اللعبة المعترف بهم وأصحاب الشرعية الكاملة، هذا الوضع المركزي داخل الحقل يخول لهم تراكم رأس المال الرمزي، ويمنحهم حق الكلمة والقدرة على فرض تعريفاتهم ورؤاهم للواقع، فهم يمتلكون سلطة التصنيف والتحديد لما هو مشروع وغير مشروع، مقبول أو مرفوض، ضمن الفضاء الاجتماعي للحقل.

وبالمقابل، يُستبعد الأساتذة ذوو المكانة المتوسطة أو الضعيفة من هذا المركز المهيمن، لافتقارهم للهايتوس الملائم والتحكم الكافي في لغة السلطة الرمزية. فهم لا يملكون بنفس الدرجة شرعية التصنيف وسلطة فرض رؤاهم وتعريفاتهم للأشياء داخل الحقل.

وتظهر هذه الديناميكية للتضمنين والاستبعاد من خلال النتائج التي تبين انخفاض مساهمة هذه الفئة في حل القضايا المجتمعية وممارسة ثقافة المواطنة. فهم محرومون من الأدوات الرمزية اللازمة للتعبير عن آرائهم وقضاياهم بشكل مشروع ومؤثر داخل المجال العام.

لذلك يتعرضون لنوع من العنف الرمزي المتمثل بجرمانهم من الاعتراف وإقصائهم عن المشاركة الفاعلة في صناعة الخطابات والسياسات المجتمعية. فأصواتهم تبقى مهمشة وآراؤهم غير مسموعة بسبب افتقارها لسلطة التصنيف والشرعية الكافية.

وبالتالي، تشكل المكانة والهيبة العلمية محدداً رئيسياً لمدى انخراط الأساتذة الجامعيين في ممارسات ثقافة المواطنة، فهي تعكس توزيعاً متفاوتاً للرأس المال الرمزي داخل الحقل الأكاديمي، وتحدد بشكل كبير قدرات الأفراد على المساهمة الفعالة في حل القضايا المجتمعية. وهكذا تتجسد علاقات القوة والهيمنة الثقافية في هذا المجال المؤسساتي المهم.

وهكذا تتجلى قوة الرموز وسلطة اللغة في إعادة إنتاج أنظمة الهيمنة والسيطرة الثقافية داخل الحقول الاجتماعية المختلفة، حيث يتم تكريس الاستبعاد والتهميش لفئات معينة من خلال سلب شرعيتها في التعبير عن نفسها وممارسة ثقافة المواطنة بكامل طاقتها.

فمن منظور غرامشي، تلعب الجامعة دوراً محورياً في تشكيل الوعي الجمعي والهيمنة الثقافية في المجتمع، فالأساتذة ذوو المكانة والهيبة العلمية الكبيرة يساهمون في ترسيخ الهيمنة الثقافية للطبقات المهيمنة من خلال سلطتهم الرمزية ورأس مالهم الثقافي داخل حقل التعليم العالي، فهم يمثلون الخطاب السائد ويعملون على إعادة إنتاجه وتكريسه ضمن المؤسسات الأكاديمية.

أما الأساتذة ذوو المكانة المتوسطة أو الضعيفة، فيمكن النظر إليهم كمتقنين محتملين من المجتمع المدني، لكنهم يعانون من عدم القدرة على ممارسة دور "الثقف العضوي" بشكل فعال بسبب افتقارهم للسلطة الرمزية الكافية، فهم لا يملكون ما يكفي من رأس المال الثقافي لمواجهة الهيمنة الثقافية للخطاب المهيمن ولغته المشروعة.

يقوم المثقفون العضويون ببناء تحالفات مع قوى المجتمع المدني، قصد التحدي للهيمنة الثقافية القائمة للطبقات المسيطرة، أما الأساتذة ذوي المكانة المحدودة فيفتقرون إلى القدرة على القيام بهذا الدور النضالي والتحرري، حيث يتم إقصاؤهم وتهميشهم داخل الحقل الأكاديمي نفسه، مما يحرمهم من فرصة ممارسة المساهمة الفاعلة في حل القضايا المجتمعية. إذ تتركس المؤسسات الأكاديمية من خلال توزيع رأس المال الرمزي بشكل متفاوت، نوعاً من

"الهيمنة الطوعية" التي تجعلهم يقبلون بوضعهم المهمش ويتقبلون الخطاب السائد كأمر لا مفر منه، ولكسر هذه الهيمنة الثقافية، يعمل هؤلاء الأساتذة على ممارسة دورهم كمتقنين عضويين، وبناء تحالفات مع القوى الشعبية والحركات الاجتماعية في المجتمع المدني من أجل خلق هيمنة بديلة تعكس مصالح الجماهير وتحقق العدالة والمساواة الحقيقية في المجتمع. يمكن القول إن المكانة والهيبة العلمية للأستاذ الجامعي داخل الجامعة تلعب دوراً في مدى مساهمته في حل القضايا الاجتماعية، فالمكانة العالية توفر له الاحترام والسلطة اللازمة لدعم مشاركته في القضايا المجتمعية، بينما تعيق المكانة المحدودة ذلك.

الجدول رقم 34: يبين العلاقة بين المكانة والهيبة العلمية للأستاذ الجامعي داخل الجامعة ومكافحة ظواهر الانحدار والفساد الأخلاقي

المجموع		مكافحة ظواهر الانحدار والفساد الأخلاقي							
		لا أبداً		أحياناً		دائماً			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%			
41.94%	65	3.08%	2	47.69%	31	49.23%	32	كبيرة	المكانة والهيبة العلمية في الجامعة
34.19%	53	35.85%	19	52.83%	28	11.32%	6	متوسطة	
23.87%	37	24%	9	64.86%	24	10.81%	4	ضعيفة	
100.00%	155	19.35%	30	53.55%	83	27.10%	42	المجموع	

يمثل الجدول العلاقة بين المكانة والهيبة العلمية للأستاذ الجامعي داخل الجامعة التي تمثل السلطة الثقافية ومكافحة ظواهر الانحدار والفساد الأخلاقي التي تمثل ثقافة المواطن.

يظهر الاتجاه العام للجدول أن نسبة 53.55% من الأساتذة يساهمون "أحياناً" في مكافحة ظواهر الانحدار والفساد الأخلاقي، تليها نسبة 27.10% للذين يساهمون "دائماً"، ثم 19.35% للذين "لا يساهمون أبداً".

من خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يتضح أن الفئة الأعلى نسبة هي 41.94% للأساتذة ذوي المكانة والهيبة العلمية "الكبيرة" داخل الجامعة، ويمثلها أعلى نسبة 47.69% من الذين يساهمون "أحياناً" في مكافحة ظواهر الانحدار والفساد الأخلاقي، ثم تليها فئة الأساتذة ذوي المكانة والهيبة العلمية "المتوسطة" بنسبة 34.19% وتمثلها أعلى نسبة 52.83% من الذين يساهمون "أحياناً" في مكافحة تلك الظواهر، وأخيراً فئة الأساتذة ذوي المكانة والهيبة العلمية "الضعيفة" بنسبة 23.87% وتمثلها أعلى نسبة 64.86% من الذين يساهمون "أحياناً" في مكافحة ظواهر الانحدار والفساد الأخلاقي.

نلاحظ علاقة طردية بين المكانة والهيبة العلمية للأستاذ الجامعي داخل الجامعة ومساهمته في مكافحة ظواهر الانحدار والفساد الأخلاقي، فكلما زادت المكانة والهيبة العلمية زادت المساهمة في مكافحة تلك الظواهر، حيث تمثل فئة "كبيرة" أعلى نسبة للمساهمة "أحياناً"، بينما تمثل فئة "ضعيفة" أعلى نسبة للمساهمة "أحياناً" أيضاً ولكن بنسبة أقل.

وفقاً لبوردينو، تشكل الجامعة حقلاً اجتماعياً خاصاً، حيث يتنافس الأكاديميون على امتلاك رأس المال الرمزي، والذي يتجسد في شكل هيئة علمية ومكانة أكاديمية، ويعتمد هذا الرأس المال الرمزي على مقدار رأس المال الثقافي والاجتماعي الذي يمتلكه الأستاذ الجامعي داخل هذا الحقل، إذ تُعتبر الهيبة الأكاديمية إحدى أهم مظاهر السلطة الثقافية التي يتمتع بها الأستاذ الجامعي داخل الحقل الأكاديمي، فهي تمنحه القدرة على فرض معايير ورؤيته الخاصة للعالم، وتحديد ما هو مشروع ومقبول ضمن إطار المعرفة والممارسات الأكاديمية، بعبارة أخرى - تسمح له الهيبة الأكاديمية بممارسة نوع من الهيمنة الرمزية داخل الحقل الجامعي -، ويمكن تفسير العلاقة بين الهيبة الأكاديمية للأستاذ الجامعي ومساهمته في مكافحة ظواهر الانحدار والفساد الأخلاقي من خلال قدرته على فرض معايير الأخلاقية والقيمية على الحقل الأكاديمي، فالأساتذة ذوو الهيبة الأكاديمية الكبيرة يمتلكون رأس المال الرمزي الكافي لتعريف ما يعتبر انحداً أو فساداً أخلاقياً، ولفرض هذه المعايير على الآخرين داخل الحقل الجامعي.

من ناحية أخرى، يواجه الأساتذة ذوو الهيبة الأكاديمية الضعيفة صعوبات في فرض معاييرهم الأخلاقية على الحقل الجامعي، نظراً لافتقارهم إلى رأس المال الرمزي الكافي، كما أن هابيتوسهم الأكاديمي قد يكون أقل ترسيخاً، مما يجعلهم أقل حماساً في مكافحة تلك الظواهر، ومع ذلك، فإن مساهمتهم في مكافحة الانحدار والفساد الأخلاقي، وإن كانت محدودة، قد تعكس رغبتهم في اكتساب المزيد من الهيبة الأكاديمية والاعتراف داخل الحقل الجامعي.

أما من وجهة نظر غرامشي، يمثل الأساتذة ذوو المكانة والهيبة العلمية الكبيرة "المثقفين التقليديين" الذين يعملون على ترسيخ الإيديولوجيا السائدة للطبقة الحاكمة وإعادة إنتاجها من خلال ممارساتهم التعليمية والبحثية داخل الجامعة، فمن خلال امتلاكهم لرأس المال الرمزي والسلطة الثقافية، يستطيعون فرض معاييرهم الأخلاقية والقيمية على الحقل الأكاديمي، وبالتالي المساهمة في الحفاظ على الهيمنة الثقافية للطبقة الحاكمة وتبرير سيطرتها على المجتمع.

في المقابل، قد يمثل الأساتذة ذوو المكانة والهيبة العلمية المتوسطة أو الضعيفة "المثقفين العضويين" المحتملين لطبقتهم، حيث يسعون إلى اكتساب المزيد من السلطة الثقافية لتحدي الإيديولوجيا السائدة وطرح رؤى ومعايير بديلة تعكس مصالح هذه الطبقات، ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبار محاربة ظواهر الانحدار والفساد الأخلاقي جزءاً من الصراع بين المثقفين التقليديين والعضويين على الهيمنة الثقافية داخل الجامعة، وهو صراع يرتبط في نهاية المطاف بالصراع الطبقي الأوسع في المجتمع، فالمثقفون التقليديون يسعون إلى الحفاظ على المعايير الأخلاقية السائدة التي تبرر هيمنة الطبقة الحاكمة، بينما قد يرى المثقفون العضويون في محاربة تلك الظواهر فرصة لتقويض الإيديولوجيا المهيمنة وتعزيز مشروعهم الثقافي البديل.

بشكل عام، يكشف هذا الجدول عن الطبيعة الهرمية والتنافسية للحقل الأكاديمي، حيث يسعى الأكاديميون إلى امتلاك رأس المال الرمزي والهيبة الأكاديمية من أجل فرض سلطتهم الثقافية ومعاييرهم على الآخرين. وتلعب هذه السلطة الثقافية دوراً حاسماً في تحديد ما هو مقبول أو غير مقبول ضمن إطار المعرفة والممارسات الأكاديمية، بما في ذلك ظواهر الانحدار والفساد الأخلاقي ومحاربتها.

يمكن القول إن المكانة والهيبة العلمية للأستاذ الجامعي داخل الجامعة تلعب دوراً في مدى مكافحته لظواهر الانحدار والفساد، فالمكانة العالية توفر له الاحترام والسلطة اللازمة تدعمه للقيام بذلك، بينما تعيق المكانة المحدودة ذلك.

الجدول رقم 35: يبين العلاقة بين تقلد الأستاذ الجامعي لمناصب إدارية ودوره في تشكيل هوية الطلاب الاجتماعية والثقافية.

المجموع		الدور في تشكيل هوية الطلاب الاجتماعية والثقافية							
		منعدم		محدود		مهم جدا			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%			
26.45%	41	41.46%	17	31.71%	13	26.83%	11	نعم	تقلد مناصب
73.55%	114	4%	5	71.93%	82	23.68%	27	لا	إدارية
100.00%	155	14.19%	22	61.29%	95	24.52%	38	المجموع	

يمثل الجدول العلاقة بين تقلد الأستاذ الجامعي لمناصب إدارية التي تمثل السلطة الثقافية ودوره في تشكيل هوية الطلاب الاجتماعية والثقافية التي تمثل ثقافة المواطنة.

يظهر الاتجاه العام للجدول أن 61.29% من الأساتذة يرون دورهم في تشكيل هوية الطلاب الاجتماعية والثقافية "محدودًا"، تليها نسبة 24.52% لمن يرونه "مهمًا جدًا"، ثم 14.19% لمن يرونه "منعدمًا".

من خلال التوزيع بين المتغيرين، يتضح أن الفئة الأعلى نسبة هي 73.55% للأساتذة الذين لم يتقلدوا مناصب إدارية، ويمثلها أعلى نسبة 71.93% من الذين يرون دورهم في تشكيل الهوية "محدودًا"، ثم تليها فئة الأساتذة الذين تقلدوا مناصب إدارية بنسبة 26.45% ويمثلها أعلى نسبة 41.46% من الذين يرون دورهم "منعدمًا".

نلاحظ علاقة عكسية بين تقلد الأستاذ لمناصب إدارية ودوره في تشكيل هوية الطلاب، فكلما تقلد الأستاذ مناصب إدارية قل دوره في ذلك، حيث تمثل فئة "نعم" أعلى نسبة لمن يرون دورهم "منعدمًا"، بينما تمثل فئة "لا" أعلى نسبة لمن يرون دورهم "محدودًا".

يشير بورديو إلى أن المؤسسات التعليمية هي بمثابة "حقول قوى" تتنافس فيها مختلف أنواع رأس المال الثقافي والرمزي، ويمثل الأستاذ الجامعي احتكارًا نسبيًا لرأس المال الثقافي المشروع

داخل حقل التعليم العالي، من خلال سلطته البيداغوجية وإنتاج المعرفة والخطاب العلمي، وهذا يمنحه سلطة رمزية في تشكيل الهويات الثقافية للطلاب وتعزيز انتمائهم للقيم الاجتماعية السائدة.

لكن عندما يتقلد الأستاذ مناصب إدارية، فإنه يكتسب أيضًا رأسمال مؤسسي وسلطة تنظيمية داخل مجال عمله، وهنا تظهر إشكالية الازدواجية بين دوره البيداغوجي ودوره الإداري، فمن جهة، يفترض أن يستخدم سلطته الإدارية لتعزيز دوره التربوي وتقوية صلته بالطلاب والمجتمع المدني، لكن في الواقع، غالبًا ما تؤدي ممارسة السلطة الإدارية إلى نوع من "التجريد المؤسسي" للأستاذ، حيث يصبح أكثر انغماسًا في المنطق البيروقراطي للمؤسسة، وأبعد عن التفاعل المباشر مع الطلاب وقضاياهم الاجتماعية.

هذا التجريد المؤسسي ينتج عنه نوع من "الهيمنة الرمزية" التي تفصل الأستاذ عن دوره البيداغوجي وترفعه عن الطلاب، فبدلاً من أن يكون مصدرًا للتطوير والتحرر الفكري، يصبح الأستاذ الإداري ممثلاً للسلطة المؤسسية والنظام الهرمي، الأمر الذي يحد من قدرته على التواصل الحقيقي مع الطلاب وفهم هوياتهم الاجتماعية وثقافتهم المتنوعة.

ويزداد هذا الانفصال عندما تكون هناك فجوة كبيرة بين الخلفيات الاجتماعية والثقافية للأساتذة وتلك الخاصة بالطلاب، فالأساتذة الذين ينحدرون من طبقات اجتماعية مرموقة ويتمتعون برأسمال ثقافي عالٍ، يجدون صعوبة في التواصل مع طلاب من خلفيات أقل ثقافيًا، خاصة عندما يمارسون سلطتهم الإدارية بطريقة تعزز رمزية الهيمنة الثقافية للمؤسسة.

أما غرامشي فيرى أن السلطة الثقافية والمعرفية للطبقات الحاكمة هي التي تضمن بقاء واستمرار هيمنتها على الطبقات الدنيا في المجتمع، وتتجلى هذه الهيمنة الثقافية من خلال مؤسسات الدولة مثل المؤسسات التعليمية والإعلامية والثقافية، التي تعمل على ترسيخ القيم والأفكار والرموز الثقافية للطبقة الحاكمة في وعي الجماهير، وبالتالي تحقيق نوع من "الإجماع الثقافي" الذي يضمن بقاء النظام الاجتماعي القائم، ويمكن اعتبار الأساتذة الجامعيين الذين يتقلدون مناصب إدارية عالية ممثلين لهذه الهيمنة الثقافية للنخب الحاكمة، حيث يتمتعون بسلطة معرفية ورمزية داخل مؤسسات التعليم العالي، ويشكلون جزءًا من البنية الفوقية للدولة التي تساهم في إعادة إنتاج النظام الاجتماعي السائد، ولكن عندما يتقلد هؤلاء الأساتذة

مناصب إدارية، فإنهم يتعدون عن دورهم البيداغوجي والثقافي في تشكيل هوية الطلاب وتعزيز انتمائهم للقيم الاجتماعية والثقافية.

وهنا تظهر إشكالية العلاقة بين المثقفين والسلطة، فالمثقف الجامعي في رأي غرامشي، يجب أن يكون صوت الطبقات الشعبية و مترجماً لتطلعاتها وقضاياها، وليس مجرد ناطق باسم السلطة والنظام القائم، لكن عندما يصبح المثقف الجامعي جزءاً من البنية الفوقية للدولة من خلال تقلده لمناصب إدارية، فإنه يتعد عن دوره التنويري ويصبح أكثر تجسيدا للهيمنة الثقافية للنخبة الحاكمة.

يمكن القول إن تقلد المناصب الإدارية يشكل نوعاً من رأس المال الرمزي والسلطة الثقافية للأستاذ الجامعي، ولكنه في نفس الوقت يؤدي إلى انفصامه عن دوره في تشكيل الهوية الاجتماعية والثقافية للطلاب، حيث تصبح السلطة التنظيمية والهيمنة الرمزية هي المحرك الرئيسي لتصرفه.

الجدول رقم 36: يبين العلاقة بين تقلد الأستاذ الجامعي لمناصب إدارية والتعامل مع التنوع الثقافي في مؤسسات المجتمع المدني.

المجموع		التعامل مع التنوع الثقافي في مؤسسات المجتمع المدني							
		لا أتعامل مطلقاً		أتعامل بتحفظ		أتعامل باحترام			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
26.45%	41	51.22%	21	19.51%	8	29.27%	12	نعم	تقلد مناصب إدارية
100%								لا	
73.55%	114	5.26%	6	24.56%	28	70.18%	80	المجموع	
100%	155	17.42%	27	23.23%	36	59.35%	92		

يمثل الجدول العلاقة بين تقلد الأستاذ الجامعي لمناصب إدارية التي تمثل السلطة الثقافية والتعامل مع التنوع الثقافي في مؤسسات المجتمع المدني التي تمثل ثقافة المواطنة.

يظهر الاتجاه العام للجدول أن نسبة 59.35% من الأساتذة يتعاملون "باحترام" مع التنوع الثقافي في مؤسسات المجتمع المدني، تليها نسبة 23.23% للذين يتعاملون "بتحفظ"، ثم 17.42% للذين "لا يتعاملون مطلقاً".

ومن خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يتضح أن الفئة الأعلى نسبة هي 73.55% للأساتذة الذين لا يتقلدوا مناصب إدارية، ويمثلها أعلى نسبة 70.18% من الذين يتعاملون "باحترام" مع التنوع الثقافي، ثم تليها فئة الأساتذة الذين تقلدوا مناصب إدارية بنسبة 26.45% وتمثلها أعلى نسبة 51.22% من الذين "لا يتعاملون مطلقاً" مع التنوع الثقافي.

نلاحظ علاقة عكسية بين تقلد الأستاذ الجامعي لمناصب إدارية والتعامل مع التنوع الثقافي في مؤسسات المجتمع المدني، فكلما ارتفعت نسبة تقلد المناصب الإدارية انخفضت نسبة التعامل باحترام مع التنوع الثقافي، حيث تمثل فئة "لا" أعلى نسبة للتعامل "باحترام"، بينما تمثل فئة "نعم" أعلى نسبة لعدم التعامل "مطلقاً".

إن نظرية بيير بورديو للرأس المال الثقافي وعلاقته بثقافة المواطنة تقدم لنا تحليلاً عميقاً لهذه النتائج، فتقلد المناصب الإدارية يعكس حيازة رأس مال رمزي مرتبط بهيمنة معينة ضمن حقل

التعليم العالي، هذا الرأسمال الرمزي يتجسد في شكل سلطة مؤسساتية تمنح الأستاذ الجامعي ما يسميه بورديو "الهائيتوس الرسمي" الذي يميل إلى التمرکز حول الذات والابتعاد عن ثقافة المواطنة والتنوع الثقافي.

يكشف هذا التحليل عن التوترات والصراعات الكامنة داخل حقل التعليم العالي، حيث تتصارع مختلف أنواع رؤوس الأموال الثقافية والرمزية والاجتماعية في سعيها للهيمنة والاحتكار، هذه الصراعات تؤثر بشكل مباشر على علاقة الأساتذة الجامعيين بثقافة المواطنة والتنوع الاجتماعي والثقافي.

فيمثل حقل التعليم العالي فضاءً اجتماعياً له خصوصيته وقواعده الخاصة، يتنافس فيه الفاعلون من أساتذة وإداريين على امتلاك واحتكار مختلف أنواع رؤوس الأموال الرمزية مثل المكانة والسلطة الأكاديمية، هذه الرساميل الرمزية هي التي تحدد مواقع الفاعلين داخل بنية الحقل ومدى قدرتهم على التأثير والسيطرة على قواعد اللعبة، وتقلد المناصب الإدارية يعتبر شكلاً من أشكال رأس المال الرمزي داخل هذا الحقل، حيث يمنح الفاعل قوة مؤسساتية تزيد من حظوظه في الهيمنة واحتكار السلطة الثقافية والمعرفية. لكن في المقابل، فإن هذه السلطة المؤسساتية تنتج لدى الفاعل هائيتوساً محافظاً يميل إلى حماية مكتسباته الرمزية والمادية، حتى لو كان ذلك على حساب قيم المواطنة والتنوع الثقافي.

فالفاعلون ضمن حقل التعليم العالي لا يمارسون نشاطهم بشكل محايد، بل تحركهم منطق الحفاظ على مواقعهم ورؤوس أموالهم الرمزية في سياق الصراعات والتنافس الدائم مع الفاعلين الآخرين. لذلك، فإن التعامل "بتحفظ" أو "عدم التعامل مطلقاً" مع التنوع الثقافي يصبح استراتيجية ممارسة للفاعلين الحائزين على مناصب السلطة، بهدف المحافظة على هيمنتهم ورأسماهم الرمزي داخل الحقل.

في المقابل، تظهر الممارسات المتسمة بـ "التعامل باحترام" مع التنوع الثقافي لدى الفاعلين غير الحائزين على سلطة مؤسساتية كبيرة، حيث لا تشكل لهم الثقافات المختلفة تهديداً على مواقعهم ورؤوس أموالهم الرمزية المحدودة أصلاً داخل الحقل أو خارجه.

بهذا المعنى، تكشف لنا نظرية الحقل والممارسة كيف تتحول الثقافة والمعرفة إلى ساحة صراع بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين داخل الحقل، كلٌ يسعى لتعزيز موقعه وتكريس هيمنته

على الآخرين، فالتعامل مع التنوع الثقافي لا يتم بمعزل عن هذه العلاقات القوة والسيطرة داخل حقل التعليم العالي.

أما من وجهة نظر غرامشي، فالهيمنة لا تقتصر على مجرد السيطرة القسرية من خلال أجهزة الدولة القمعية، بل تتجاوز ذلك لتشمل نشر الإيديولوجيا المهيمنة للطبقة الحاكمة عبر المؤسسات الثقافية والتربوية مثل الجامعات والمدارس، إذ تسعى الطبقات المسيطرة لترسيخ هيمنتها الثقافية من خلال إنتاج وتعزيز "السليقة الشعبية" التي تجعل الناس يقبلون بشكل طوعي السلطة القائمة وأيديولوجيتها المهيمنة، ويلعب المثقفون في هذا السياق دورًا محوريًا، حيث يساهمون في إنتاج وترويج الخطاب الثقافي والمعرفي الذي يخدم مصالح الطبقات الحاكمة.

يبدو أن الأساتذة الجامعيين الذين يتقلدون مناصب إدارية يميلون بشكل أكبر إلى "عدم التعامل مطلقًا" مع التنوع الثقافي في مؤسسات المجتمع المدني، وهذا قد يعكس دورهم كمثقفين يساهمون في ترسيخ الهيمنة الثقافية للنخب الحاكمة، حيث يتبنون موقفًا متحفظًا أو رافضًا للتنوع الثقافي الذي قد يهدد الإيديولوجيا والقيم المهيمنة، بينما يظهر الأساتذة الذين لا يشغلون مناصب إدارية استعدادًا أكبر للتعامل "باحترام" مع التنوع الثقافي، وهذا قد يعني أنهم أقل ارتباطًا بأجندة الهيمنة الثقافية للنخب الحاكمة، وأكثر قربًا من ثقافة المواطنة والمجتمع المدني.

فالمجتمع المدني يمثل ساحة الصراع بين الهيمنة الثقافية للطبقات المسيطرة والمقاومة الشعبية لهذه الهيمنة. ومن هنا، يمكن اعتبار مؤسسات المجتمع المدني كفضاءات محايدة نسبيًا للتعبير عن التنوع الثقافي والهويات المختلفة التي تتحدى الإيديولوجيا المهيمنة، لذلك، فإن تحفظ أو رفض الأساتذة الجامعيين الذين يتقلدون مناصب إدارية للتعامل مع التنوع الثقافي في مؤسسات المجتمع المدني قد يعكس محاولاتهم للحفاظ على الهيمنة الثقافية للنخب الحاكمة وإضعاف المقاومة لهذه الهيمنة، في المقابل، يمكن اعتبار الأساتذة الذين يتعاملون "باحترام" مع التنوع الثقافي كقوى مضادة للهيمنة الثقافية تساهم في دعم وتعزيز التنوع الثقافي والهويات المختلفة التي تتحدى الإيديولوجيا المهيمنة، وبالتالي، فإن هذه النتائج تكشف عن الصراع الدائر بين الهيمنة الثقافية للنخب الحاكمة والمقاومة الشعبية داخل حقل التعليم العالي، حيث يلعب الأساتذة الجامعيون دورًا محوريًا إما في ترسيخ هذه الهيمنة أو مقاومتها من خلال مواقفهم تجاه التنوع الثقافي والمجتمع المدني.

يمكن القول إن تقلد الأستاذ الجامعي لمناصب إدارية يؤثر سلباً على مدى تعامله باحترام مع التنوع الثقافي في مؤسسات المجتمع المدني، فالانغماس في السلطة يجعله يحافظ على مكاسبه الشخصية بالنزوع إلى الحيادية في التعامل ويبعده عن القيم المدنية والمواطنة.

الجدول رقم 37: يبين العلاقة بين تقلد الأستاذ الجامعي لمناصب إدارية وتشجيع نشر ثقافة التسامح والقبول لدى أفراد المجتمع المدني.

المجموع		تشجيع نشر ثقافة التسامح والقبول لدى أفراد المجتمع المدني							
		تقبل الآخر		الحوار		محرارة التعصب			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
26.45%	41	31.71%	13	29.27%	12	39.02%	16	نعم	تقلد مناصب
73.55%	114	12.28%	14	47.37%	54	40.35%	46	لا	إدارية
100%	155	17.42%	27	42.58%	66	40.00%	62	المجموع	

يمثل الجدول العلاقة بين تقلد الأستاذ الجامعي لمناصب إدارية التي تمثل السلطة الثقافية وتشجيع نشر ثقافة التسامح والقبول لدى أفراد المجتمع المدني التي تمثل ثقافة المواطنة.

يشير الاتجاه العام في الجدول إلى أن 42.58% من الأساتذة الذين يشجعون على نشر ثقافة التسامح والقبول لدى أفراد المجتمع المدني عن طريق الحوار الذين، مقابل 40% من الأساتذة الذين يشجعون على نشر ثقافة التسامح والقبول لدى أفراد المجتمع المدني من خلال محرارة التعصب، أما 17.42% من الأساتذة الذين موقفهم حيادي فهم لا يشجعون على نشر ثقافة التسامح والقبول لدى أفراد المجتمع المدني ويكتفون بتقبل الآخر فقط.

ومن خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يتضح أن الفئة الأعلى نسبة هي 73.55% للأساتذة الذين لم يتقلدوا مناصب إدارية، وتمثلها أعلى نسبة 47.37% للأساتذة الذين يشجعون على نشر ثقافة التسامح والقبول لدى أفراد المجتمع المدني من خلال "الحوار"، ثم تليها فئة الأساتذة الذين يتقلدوا مناصب إدارية بنسبة 26.45% وتمثلها أعلى نسبة 39.02%

من الأساتذة الذين يشجعون على نشر ثقافة التسامح والقبول لدى أفراد المجتمع المدني من خلال "محرابة التعصب".

نلاحظ علاقة عكسية بين تقلد الأستاذ الجامعي لمناصب إدارية وتشجيعه لنشر ثقافة التسامح والقبول لدى أفراد المجتمع المدني، فكلما ارتفعت نسبة تقلد المناصب الإدارية انخفضت نسبة تشجيعه لنشر ثقافة التسامح والقبول لدى أفراد المجتمع المدني، حيث يظهر الاختلاف في أولويات كل فئة، فيركز الأساتذة الذين يتقلدون مناصب إدارية على "محرابة التعصب"، بينما يركز الآخرون على "الحوار".

وفقاً لبورديو، يميل أصحاب رأس المال الرمزي إلى الحفاظ على الوضع الراهن والهيمنة الثقافية القائمة، وهذا ما قد يفسر تركيزهم على "محرابة التعصب" كآلية لنشر ثقافة التسامح والقبول. فهم يسعون إلى إعادة إنتاج النظام الثقافي السائد وترسيخ قواعد اللعبة الحالية، بدلاً من تقبل الآخر واختلافه بشكل كامل.

أما الأساتذة الآخرون، الذين لا يحظون بنفس رأس المال الرمزي، فإنهم يميلون إلى تبني مواقف أكثر تحرراً وانفتاحاً على الاختلاف والتنوع، كما تظهره أولويتهم للحوار وتقبل الآخر لأن نتيجة الحوار في الأخير ربما تبقى الوضع على حاله، ويحث ذلك في كثير من الحالات التي يستعصي فيها الوصول إلى حل وسط يرضي الجميع، فهم يسعون إلى كسر احتكار الهيمنة الثقافية وإعادة توزيع رأس المال الرمزي بشكل أكثر عدالة.

إن هذا الصراع بين الحفاظ على الهيمنة الثقافية وتحديها هو جزء لا يتجزأ من ديناميكيات الحقل الأكاديمي، حسب بورديو. ويعكس أيضاً العلاقة بين رأس المال الرمزي وتشكيل ثقافة المواطنة، حيث يسعى أصحاب السلطة الثقافية إلى فرض تعريفهم للمواطنة وقيمها، بينما يحاول الآخرون تحدي هذا التعريف وإعادة صياغته بشكل أكثر انفتاحاً وشمولية.

ومن منظور نظرية الممارسة، يمكن فهم العلاقة بين تقلد الأستاذ الجامعي لمناصب إدارية وتشجيعه لنشر ثقافة التسامح والقبول كصراع داخل حقل التعليم العالي حول السيطرة على رأس المال الرمزي والثقافي، حيث يشكل الحقل الأكاديمي ساحة صراع بين الفاعلين، حيث يسعى كل منهم إلى تعزيز مكانته وامتلاك أكبر قدر ممكن من رأس المال الرمزي والثقافي، وتقلد المناصب الإدارية هو أحد الاستراتيجيات التي يلجأ إليها الفاعلون لتراكم هذا الرأسمال وتحقيق الهيمنة الثقافية داخل الحقل.

فالأساتذة الذين يتقلدون مناصب إدارية يمتلكون بالفعل رأسماً رمزياً وثقافياً كبيراً، مما يمنحهم سلطة تعريف المعايير والقواعد السائدة في الحقل، ولهذا السبب، نجد أنهم يركزون على "محرابة التعصب" كآلية لنشر ثقافة التسامح والقبول، حيث يسعون إلى الحفاظ على النظام الثقافي القائم والمحافظة على هيمنتهم الرمزية، في المقابل، نجد الأساتذة الذين لا يتقلدون مناصب إدارية يتبنون مواقف أكثر انفتاحاً وتحراً، فهؤلاء الفاعلون يفتقرون إلى رأس المال الرمزي والثقافي الكافي للسيطرة على الحقل، لذلك يسعون إلى تحدي القواعد والمعايير السائدة وإعادة توزيع رأس المال الرمزي لصالحهم.

ومن منظور نظرية غرامشي، يمكن فهم الصراع بين الأساتذة الجامعيين الذين يتقلدون مناصب إدارية وأولئك الذين لا يتقلدونها على أنه تجسيد للصراع بين المثقفين التقليديين والمثقفين العضويين، فيمثل الأساتذة الذين يتقلدون مناصب إدارية المثقفين التقليديين، الذين ينتمون إلى النخبة الحاكمة ويعملون على ترسيخ الهيمنة الثقافية للطبقة المسيطرة، فهم يسعون إلى الحفاظ على النظام القائم وإعادة إنتاج العلاقات الهرمية من خلال "محرابة التعصب"، والتي تعني في جوهرها رفض التغيير والاختلاف والمحافظة على الثقافة السائدة.

وعلى العكس من ذلك، يمثل الأساتذة الذين لا يتقلدون مناصب إدارية المثقفين العضويين، الذين ينبثقون من صفوف الطبقات المهمشة والمقهورة ويسعون إلى بناء هيمنة ثقافية بديلة. من خلال تبنينهم لمفهوم "الحوار" و"تقبل الآخر"، فإنهم يحاولون كسر احتكار الهيمنة الثقافية وإعادة توزيع رأس المال الرمزي بشكل أكثر عدالة، مما يعكس رغبتهم في إحداث تغيير جذري في النظام الثقافي السائد، وعليه يمكن اعتبار الصراع بين الأساتذة الجامعيين حول كيفية نشر ثقافة التسامح والقبول كجزء من الصراع الأوسع بين الهيمنة الثقافية التقليدية والهيمنة الثقافية البديلة. فالمثقفون التقليديون يسعون إلى الحفاظ على الوضع الراهن والهيمنة الثقافية القائمة، بينما يحاول المثقفون العضويون تحدي هذه الهيمنة وبناء بديل ثقافي جديد يعكس مصالح المجتمع المدني والطبقات المهمشة.

إن فهم آليات الهيمنة الثقافية في حقل التعليم العالي والمجتمع المدني، يتطلب النظر إليهما كمارسات مؤسسية معقدة تركز على استراتيجيات متعددة للفاعلين من أجل الحفاظ على مواقعهم الهرمية وامتيازاتهم الرمزية.

يمكن القول إن تقلد الأستاذ الجامعي لمناصب إدارية يؤثر على تشجيع نشر ثقافة التسامح والقبول لدى أفراد المجتمع المدني، فممارسة السلطة تحتم عليه إتقان فن إدارة الصراع، بطريقة تجنبه التصدعات الخطيرة، وتحفظ امتيازاته النوعية، وفي الأخير تحافظ على وحدة المؤسسة.

الجدول رقم 38: يبين العلاقة بين الطريقة التي ينتهجها الأستاذ الجامعي لتقييم الطلبة بموضوعية وعدل ومدى تشجيع أفراد مؤسسات المجتمع المدني على الانضباط بالقانون واحترامه.

المجموع		تشجيع أفراد مؤسسات المجتمع المدني على الانضباط بالقانون							
		منعدم		محدود		مهم جدا			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
41.94%	65	15.38%	10	36.92%	24	47.69%	31	عادلة	الطريقة المنتهجة لتقييم الطلبة
43.87%	68	11.76%	8	60.29%	41	27.94%	19	مقبولة	
14.19%	22	31.82%	7	36.36%	8	31.82%	7	محدودة	
100%	155	16.13%	25	47.10%	73	36.77%	57	المجموع	

يمثل الجدول العلاقة بين الطريقة التي ينتهجها الأستاذ الجامعي لتقييم الطلبة بموضوعية وعدل التي تمثل السلطة الثقافية ومدى تشجيع أفراد مؤسسات المجتمع المدني على الانضباط بالقانون واحترامه التي تمثل ثقافة المواطنة.

يشير الاتجاه العام في الجدول إلى أن 47.10% من الأساتذة يشجعون بشكل "محدود" أفراد مؤسسات المجتمع المدني على الانضباط بالقانون، تليها نسبة 36.77% للذين يشجعون ذلك بشكل "مهم جداً"، ثم 16.13% للذين لا يشجعون ذلك أي "منعدم".

من خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يتضح أن الفئة الأعلى نسبة هي 41.94% للأساتذة الذين ينتهجون طريقة "عادلة" لتقييم الطلبة، ويمثلها أعلى نسبة 47.69% من الذين يشجعون الانضباط بالقانون بشكل "مهم جداً"، تليها فئة الأساتذة الذين ينتهجون طريقة "مقبولة" لتقييم الطلبة بنسبة 43.87%، وتمثلها أعلى نسبة 60.29% من الذين يشجعون الانضباط بالقانون بشكل "محدود"، وأخيراً فئة الأساتذة الذين ينتهجون طريقة "محدودة" لتقييم الطلبة بنسبة 14.19%، وتمثلها نسبتان متساويتان الأعلى 36.36% للذين يشجعون الانضباط بالقانون بشكل "محدود"، والذين لا يشجعونه أي "منعدم".

نلاحظ وجود علاقة طردية بين انتهاج الأستاذ لطريقة عادلة وموضوعية لتقييم الطلبة ومدى تشجيعه للمؤسسات المجتمع المدني على الانضباط بالقانون واحترامه، فكلما كانت طريقة التقييم أكثر عدلاً وموضوعية، كان الأستاذ أكثر تشجيعاً لثقافة المواطنة والانضباط بالقانون.

يمكن تفسير هذه العلاقة من منظور نظرية بيير بورديو حول رأس المال الثقافي والسلطة الرمزية، إذ يُعتبر الأستاذ الجامعي، بحكم مكانته ومركزه داخل حقل التعليم العالي، صاحب سلطة رمزية تتجسد في قدرته على فرض معايير وطرق تقييم الطلبة، وتشكل هذه الطرق في حد ذاتها رأسماً ثقافياً مشروعاً ومعتزفاً به ضمن منظومة القيم والمعايير الأكاديمية السائدة. فكلما كانت طريقة التقييم أكثر عدلاً وموضوعية، كان الأستاذ يمتلك رأسماً ثقافياً أكبر، وبالتالي سلطة رمزية أكبر داخل الحقل.

من جهة أخرى، يُعتبر تشجيع مؤسسات المجتمع المدني على الانضباط بالقانون واحترامه جزءاً من ثقافة المواطنة، والتي تعكس القيم والمعايير المجتمعية السائدة، فالأساتذة الذين يمتلكون رأسماً ثقافياً أكبر، ويتمتعون بسلطة رمزية أكبر داخل حقل التعليم العالي، هم الأكثر قدرة على نشر وترسيخ هذه القيم والمعايير المجتمعية، فالأستاذ الجامعي الذي يمارس العدل والموضوعية في تقييم طلابه، سينقل هذه الممارسة بشكل طبيعي إلى المجتمع من حوله، حيث سيكون له تأثير على تشجيع أفراد مؤسسات المجتمع المدني على احترام القانون والانضباط به، فالعدل والموضوعية ليسا مجرد ممارسات أكاديمية لتقييم الطلاب، بل هما جزء من رأس المال الثقافي للأستاذ، وبالتالي يشكلان سلطته الرمزية داخل الحقل الأكاديمي

وخارجه، وعندما يمارس الأستاذ العدل بشكل حقيقي، فإنه يصبح جزءاً من هويته وسلوكه، وبالتالي سينعكس ذلك على تعامله مع المجتمع المحيط به.

وفقاً لغرامشي، تلعب المؤسسات التعليمية دوراً محورياً في عملية الهيمنة الثقافية، حيث تُساهم في نشر الإيديولوجيات والقيم الثقافية للطبقات المسيطرة، وتكريس هيمنتها على المجتمع. ومن خلال تقييم الطلبة بطريقة عادلة وموضوعية، يقوم الأستاذ الجامعي بدوره في ترسيخ قيم الانضباط والاحترام للقانون، والتي تعزز الهيمنة الثقافية للنخبة.

لذلك، فإن احترام الأستاذ للقانون وتشجيعه للانضباط به في المجتمع المدني هو امتداد طبيعي لممارسته للعدل والموضوعية داخل الحقل الأكاديمي، فهو يمتلك السلطة الرمزية والرأسمال الثقافي اللازمين لنشر هذه القيم وترسيخها في المجتمع، حيث يكون مثالا يحتذى به في احترام القانون والنظام.

يمكن القول إن الأساتذة الذين ينتهجون طرقاً أكثر عدلاً وموضوعية لتقييم الطلبة، والذين يمتلكون رأسمالاً ثقافياً أكبر، هم الأكثر تأثيراً في تشجيع ثقافة المواطنة وقيم الانضباط بالقانون واحترامه.

الجدول رقم 39: يبين العلاقة بين الطريقة التي ينتهجها الأستاذ الجامعي لتقييم الطلبة بموضوعية وعدل والتعامل مع التنوع الثقافي في مؤسسات المجتمع المدني.

المجموع	التعامل مع التنوع الثقافي في مؤسسات المجتمع المدني								
	لا أتعامل مطلقاً		أتعامل بتحفظ		أتعامل باحترام				
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%			
41.94%	65	20.00%	13	29.23%	19	50.77%	33	عادلة	الطريقة المنتهجة لتقييم الطلبة
43.87%	68	7.35%	5	19.12%	13	73.53%	50	مقبولة	
14.19%	22	54.55%	12	18.18%	4	27.27%	6	محدودة	
100%	155	19.35%	30	23.23%	36	57.42%	89	المجموع	

يمثل الجدول العلاقة بين الطريقة التي ينتهجها الأستاذ الجامعي لتقييم الطلبة بموضوعية وعدل التي تمثل السلطة الثقافية والتعامل مع التنوع الثقافي في مؤسسات المجتمع المدني التي تمثل ثقافة المواطنة.

يشير الاتجاه العام في الجدول إلى أن 57.42% من الأساتذة يتعاملون "باحترام" مع التنوع الثقافي في مؤسسات المجتمع المدني، تليها نسبة 23.23% للذين يتعاملون "بتحفظ"، ثم 19.35% للذين "لا يتعاملون مطلقاً"

من خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يتضح أن الفئة الأعلى نسبة هي 43.87% للأساتذة الذين ينتهجون طريقة "مقبولة" لتقييم الطلبة، ويمثلها أعلى نسبة 73.53% من الذين يتعاملون "باحترام" مع التنوع الثقافي، تليها فئة الأساتذة الذين ينتهجون طريقة "عادلة" لتقييم الطلبة بنسبة 41.94%، وتمثلها أعلى نسبة 50.77% من الذين يتعاملون "باحترام" مع التنوع الثقافي، وأخيراً فئة الأساتذة الذين ينتهجون طريقة "محدودة" لتقييم الطلبة بنسبة 14.19%، وتمثلها أعلى نسبة 54.55% للذين "لا يتعاملون مطلقاً" مع التنوع الثقافي.

يُلاحظ وجود علاقة طردية بين انتهاج الأستاذ لطريقة عادلة وموضوعية لتقييم الطلبة ومدى تعامله باحترام مع التنوع الثقافي في مؤسسات المجتمع المدني، فكلما كانت طريقة التقييم أكثر عدلاً وموضوعية، كان الأستاذ أكثر احتراماً للتنوع الثقافي.

يمكن تفسير هذه العلاقة بشكل أعمق من منظور مفهوم "حقول القوى" و"أنواع الرساميل" لدى بورديو، حيث يُعتبر الأستاذ الجامعي صاحب سلطة رمزية داخل "حقل التعليم العالي"، وهذه السلطة تستمد قوتها من امتلاكه لرأس المال الثقافي والرأسمال الرمزي.

فطريقة تقييم الطلبة بعدل وموضوعية هي في حد ذاتها تجسيد لرأس المال الثقافي المشروع والمُعترف به ضمن قواعد اللعبة الأكاديمية، فكلما امتلك الأستاذ رأسمالاً ثقافياً أكبر، كان أكثر قدرة على فرض طرق تقييم عادلة وموضوعية، مما يعزز سلطته الرمزية داخل الحقل الأكاديمي، ومن جانب آخر، فإن التعامل باحترام مع التنوع الثقافي في مؤسسات المجتمع المدني هو تجسيد لرأس المال الثقافي الذي يسمح للأستاذ بالتفاعل بشكل إيجابي مع مختلف الثقافات والخلفيات الاجتماعية، فالأستاذ الذي يمتلك رأسمالاً ثقافياً غنياً وقدرة على التعامل مع التنوع، يكون قادراً على فهم وتقدير الاختلافات الثقافية، وبالتالي التفاعل معها بطريقة محترمة، لذلك، فإن العلاقة التصاعدية بين طريقة تقييم الطلبة وتعامل الأستاذ مع التنوع الثقافي تنبع من حقيقة أن كلتا الممارستين تعكسان امتلاك الأستاذ لرأس المال الثقافي والسلطة الرمزية داخل حقل التعليم العالي وخارجه، فالأستاذ الذي يمارس العدل والموضوعية في تقييم طلابه، يكون قد اكتسب رأسمالاً ثقافياً كبيراً، مما يمنحه سلطة رمزية أكبر داخل الحقل الأكاديمي، وهو الأكثر قدرة على التعامل بشكل إيجابي مع التنوع الثقافي، حيث يمتلك الرأسمال الثقافي اللازم لفهم واحترام الاختلافات الثقافية.

ويرى غرامشي أن السيطرة والهيمنة في المجتمع لا تتحقق فقط من خلال القوة المادية والعسكرية، بل تعتمد بشكل كبير على الهيمنة الثقافية والإيديولوجية التي تفرضها الطبقة المهيمنة على باقي فئات المجتمع، حيث يمتلك الأساتذة سلطة كبيرة من خلال امتلاكهم للمعرفة، ويمكن تفسير طريقة تقييمهم للطلبة بعدل وموضوعية على أنها جزء من الهيمنة الثقافية التي يمارسونها، حيث يفرضون معايير ومفاهيم معينة لتقييم الطلبة تعكس قيمهم وإيديولوجيتهم الثقافية، فالهيمنة الثقافية لا تتحقق فقط من خلال فرض الأيديولوجية المهيمنة، بل أيضاً من خلال إقناع الفئات المهيمنة عليها بقبول هذه الأيديولوجية وتبنيها كجزء من

"الحس السليم"، ومن هذا المنظور، يمكن اعتبار تعامل الأساتذة الجامعيين باحترام مع التنوع الثقافي محاولة لإقناع مؤسسات المجتمع المدني بقبول الهيمنة الثقافية للنخبة الأكاديمية كجزء من "الحس السليم" والقيم المشتركة، مما سبق نستطيع فهم آلية عمل الهيمنة الثقافية في المجتمع، وكيف تستخدم النخب الثقافية والفكرية السلطة الرمزية لفرض معايير وقيم ثقافية معينة، وكذلك محاولات إضفاء الشرعية على هذه الهيمنة من خلال التعامل بطريقة إيجابية مع التنوع الثقافي والاجتماعي.

يمكن القول إن الطريقة العادلة والموضوعية لتقييم الطلبة هي علامة على امتلاك الأستاذ لرأس المال الثقافي المناسب لممارسة دوره الأكاديمي بشكل فعال، وهذا الرأس المال الثقافي هو أيضاً ما يمكنه من التعامل باحترام مع التنوع الثقافي في المجتمع المدني، حيث يمتلك القدرة على فهم وتقدير الاختلافات الثقافية، مما يسمح له بالتفاعل بشكل إيجابي مع مختلف الثقافات والخلفيات الاجتماعية.

الجدول رقم 40: يبين العلاقة بين الطريقة التي ينتهجها الأستاذ الجامعي لتقييم الطلبة بموضوعية وعدل ومكافحة ظواهر الانحدار والفساد الأخلاقي في المجتمع المدني.

المجموع		مكافحة ظواهر الانحدار والفساد الأخلاقي							
		لا أبدا		أحيانا		دائما			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
41.94%	65	16.92%	11	47.69%	31	35.38%	23	عادلة	الطريقة المنتهجة لتقييم الطلبة
43.87%	68	8.82%	6	52.94%	36	38.24%	26	مقبولة	
14.19%	22	45.45%	10	18.18%	4	36.36%	8	محدودة	
100.0%	155	17.42%	27	45.81%	71	36.77%	57	المجموع	

يمثل الجدول العلاقة بين الطريقة التي ينتهجها الأستاذ الجامعي لتقييم الطلبة بموضوعية وعدل التي تمثل السلطة الثقافية ومكافحة ظواهر الانحدار والفساد الأخلاقي في المجتمع المدني التي تمثل ثقافة المواطنة.

يشير الاتجاه العام في الجدول إلى أن 45.81% من الأساتذة يحاربون ظواهر الانحدار والفساد الأخلاقي "أحيانا"، تليها نسبة 36.77% للذين يحاربونها "دائماً"، ثم 17.42% للذين "لا يحاربونها أبداً".

من خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يتضح أن الفئة الأعلى نسبة هي 43.87% للأساتذة الذين ينتهجون طريقة "مقبولة" لتقييم الطلبة، ويمثلها أعلى نسبة 52.94% من الذين يحاربون ظواهر الانحدار والفساد الأخلاقي "أحيانا"، تليها فئة الأساتذة الذين ينتهجون طريقة "عادلة" لتقييم الطلبة بنسبة 41.94%، وتمثلها أعلى نسبة 47.69% من الذين يحاربونها "أحيانا"، وأخيراً فئة الأساتذة الذين ينتهجون طريقة "محدودة" لتقييم الطلبة بنسبة 14.19%، وتمثلها أعلى نسبتين متساويتين 45.45% للذين يحاربونها "دائماً" وللذين "لا يحاربونها أبداً".

نلاحظ وجود علاقة عكسية ضعيفة بين انتهاج الأستاذ لطريقة عادلة وموضوعية لتقييم الطلبة ومدى محاربتة لظواهر الانحدار والفساد الأخلاقي في المجتمع المدني فكانت أعلاها نسبة "أحيانا"، بينما نجد أقل قيمة الذين يرون أن تقييم الطلبة بالطريقة الحالية محدودا ولا يحاربون الانحدار الأخلاقي أي "لا أبدا".

يمكن تفسير هذه العلاقة من منظور نظرية "الهائيتوس" لبورديو، حيث يُعتبر الأستاذ الجامعي جزءًا من نخبة الطبقة المثقفة في المجتمع، ويمتلك هائيتوس (ميول وتصرفات) مرتبطًا بهذا الموقع الاجتماعي، فالهائيتوس الخاص بالأستاذ الجامعي يتضمن قيمًا ومبادئ أخلاقية وأكاديمية راسخة، تدفعه إلى انتهاج طرق تقييم عادلة وموضوعية للطلبة، وفي الوقت نفسه، تجعله أكثر حساسية تجاه ظواهر الانحدار والفساد الأخلاقي في المجتمع المدني.

فالأستاذ الذي يمتلك هائيتوس قويًا ومستقرًا في مجال التعليم العالي، يكون أكثر ميلًا إلى احترام القواعد والمبادئ الأكاديمية، بما في ذلك العدل والموضوعية في تقييم الطلبة. وفي الوقت نفسه، يكون لديه حساسية أكبر تجاه أي انحرافات أخلاقية أو فساد في المجتمع المدني، حيث يعتبرها تهديدًا لقيم النزاهة والأخلاق التي يؤمن بها.

كما يمكن تفسير هذه العلاقة من منظور مفهوم "رأس المال الرمزي" لبورديو، حيث يعتبر الأستاذ الجامعي صاحب سلطة رمزية داخل "حقل التعليم العالي"، وهذه السلطة تستمد قوتها من امتلاكه لرأس المال الثقافي والرمزي، فطريقة تقييم الطلبة بعدل وموضوعية هي في حد ذاتها تجسيد لرأس المال الثقافي المشروع والمعترف به ضمن قواعد اللعبة الأكاديمية، فكلما امتلك الأستاذ رأسمًا ثقافيًا أكبر، كان أكثر قدرة على فرض طرق تقييم عادلة وموضوعية، مما يعزز سلطته الرمزية داخل الحقل الأكاديمي.

ومن جانب آخر، فإن مكافحة ظواهر الانحدار والفساد الأخلاقي في المجتمع المدني هي تجسيد لرأس المال الرمزي الذي يمنحه الأستاذ مكانة اجتماعية وسلطة أخلاقية، حيث يُنظر إليه كحامل للقيم والمبادئ الأخلاقية السليمة في المجتمع.

وفقًا لغرامشي، يشكل المثقفون، بمن فيهم الأساتذة الجامعيون، جزءًا من "كتلة القيادة المعنوية والفكرية" التي تلعب دورًا محوريًا في إنتاج وترسيخ الهيمنة الثقافية، لذلك، فإن انحراف الأساتذة عن القيم والمبادئ الأكاديمية والأخلاقية المهيمنة يعني تقويضهم لدورهم كمثقفين في عملية الهيمنة الثقافية.

فعندما ينتهج الأستاذ طرقًا محدودة وغير عادلة في تقييم الطلبة، فإنه يهدد شرعية النظام التعليمي، فالعدل والموضوعية هما من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام التعليمي ويستمد شرعيته منها، وهذا يرتبط بشكل عكسي مع مدى محاربة الأستاذ لظواهر الانحدار والفساد الأخلاقي في المجتمع المدني، فكلما كانت طريقة تقييم الطلبة أقل عدلاً وموضوعية، كان الأستاذ أقل التزامًا بالقيم الأخلاقية السائدة، وبالتالي أقل حرصًا على محاربة ظواهر الانحدار والفساد في المجتمع المدني. ويمكن تفسير ذلك بأن الأستاذ الذي ينحرف عن القيم الأكاديمية المهيمنة، يكون أقل ارتباطًا بالهيمنة الثقافية بشكل عام، ومن ثم أقل حرصًا على الدفاع عنها والمحافظة عليها، وبالمقابل، فالأساتذة الذين يلتزمون بطرق تقييم عادلة وموضوعية للطلبة، يكونون أكثر ارتباطًا بالهيمنة الثقافية السائدة وقيمها الأكاديمية والأخلاقية ويحرصون على محاربة ظواهر الانحدار والفساد الأخلاقي في المجتمع المدني، باعتبارها تهديدًا للنظام الأخلاقي والاجتماعي القائم.

لذلك، فإن العلاقة بين طريقة تقييم الطلبة ومحاربة ظواهر الانحدار والفساد الأخلاقي تنبع من دور الأساتذة الجامعيين كمتقنين في عملية الهيمنة الثقافية، فكلما انحرفوا عن القيم والمبادئ الأكاديمية والأخلاقية المهنية، كانوا أقل حرصًا عن الدفاع عنها والمحافظة عليها.

يمكن القول إن الطريقة العادلة والموضوعية التي ينتهجها الأستاذ الجامعي في تقييم الطلبة هي انعكاس لامتلاكه رأس المال الثقافي المناسب لأداء دوره التربوي والأكاديمي على أكمل وجه، فهذا الرأسمال الثقافي المتمثل في القيم والمعايير الأخلاقية والعلمية الراسخة، هو ما يمكّن الأستاذ من الحفاظ على الموضوعية والنزاهة في تعامله مع الطلبة، بعيدًا عن أي تحيز أو انحراف، ومن جانب آخر، فإن هذا الرأسمال الثقافي القوي هو أيضًا ما يجعل الأستاذ حساسًا تجاه القضايا الأخلاقية والاجتماعية، ويدفعه إلى محاربة ظواهر الانحدار والفساد في المجتمع المدني.

مناقشة الفرضية الجزئية الثانية:

القائلة أن: "السلطة الثقافية المرتفعة للأستاذ الجامعي تؤثر في تعزيز ثقافة المواطنة لأفراد المجتمع المدني." وبعد دراسة الجداول المقدمة لكل سؤال، يمكننا استنتاج ما يلي:

بعد تحليل نتائج كل جدول، يمكن استخلاص النتائج التالية حول صحة الفرضية القائلة بأن "السلطة الثقافية المرتفعة للأستاذ الجامعي تؤثر في تعزيز ثقافة المواطنة لأفراد المجتمع المدني":

- الجداول من 25 إلى 27 تشير إلى وجود علاقة طردية بين القراءة المتنوعة للأستاذ في مجال تخصصه (مؤشر على السلطة الثقافية المرتفعة) وبين مساهمته في القضايا المجتمعية وتعزيز ثقافة المواطنة.

- الجداول 28 و29 و30 تظهر علاقة عكسية ضعيفة أو سلبية بين حصول الأستاذ على جوائز بحثية (مؤشر على السلطة الثقافية المرتفعة) وبين مساهمته في القضايا المجتمعية وثقافة المواطنة.

- الجدولان 31 و32 يؤكدان وجود علاقة طردية بين عدد المقالات المنشورة للأستاذ (مؤشر على السلطة الثقافية المرتفعة) وبين مساهمته في المشاريع المجتمعية وتغيير سلوكيات أفراد المجتمع المدني.

- الجداول 33 و29 تشير إلى وجود علاقة طردية بين المكانة والهيبة العلمية للأستاذ داخل الجامعة (مؤشر على السلطة الثقافية المرتفعة) وبين مساهمته في القضايا المجتمعية ومكافحة الفساد.

- الجداول 30 و36 و37 تظهر علاقة عكسية بين تقلد الأستاذ لمناصب إدارية (مؤشر على السلطة الثقافية المرتفعة) وبين دوره في تشكيل هوية الطلاب وتعامله مع التنوع الثقافي وتشجيع ثقافة التسامح.

- الجداول 38 و39 و40 تشير إلى وجود علاقة طردية بين طريقة تقييم الأستاذ للطلبة بموضوعية وعدل (مؤشر على السلطة الثقافية المرتفعة) وبين تشجيعه لثقافة المواطنة والتعامل مع التنوع الثقافي ومكافحة الفساد.

بناءً على تحليل نتائج الجداول، يمكن القول إن الفرضية القائلة بأن "السلطة الثقافية المرتفعة للأستاذ الجامعي تؤثر في تعزيز ثقافة المواطنة لأفراد المجتمع المدني" تحققت جزئياً. حيث تبين أن السلطة الثقافية المرتبطة بالممارسات الفعلية للأستاذ، كالقراءة المتنوعة والنشر العلمي والتدريس بموضوعية، لها تأثير إيجابي على تعزيز ثقافة المواطنة من خلال مساهمته في القضايا المجتمعية وتشجيع التنوع الثقافي ومكافحة الفساد.

في المقابل، السلطة الثقافية المتمثلة في التمثيلات الرمزية كالحصول على جوائز بحثية أو تقلد مناصب إدارية، لم ترتبط بالضرورة بممارسات فعلية لتعزيز ثقافة المواطنة، بل قد تكون لها آثار سلبية في بعض الحالات.

لذلك، يمكن استنتاج أن السلطة الثقافية للأستاذ الجامعي لا تؤثر بشكل تلقائي في تعزيز ثقافة المواطنة، بل يتحقق ذلك جزئياً عندما ترتبط هذه السلطة بالممارسات والأنشطة الأكاديمية والتربوية الفعلية التي تنعكس إيجاباً على المجتمع المدني.

3. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

بناء على الفرضية الثالثة القائلة "يؤدي ارتفاع السلطة الأخلاقية للأستاذ الجامعي إلى الإقبال على التطوع الإرادي الحر لأفراد المجتمع المدني" سنقوم بدراسة العلاقة من خلال الجداول التالية :

الجدول رقم 41: يبين علاقة مستوى إتقان الأستاذ الجامعي للمهام الأكاديمية وقيامه بمبادرات تطوعية فردية.

المجموع		القيام بمبادرات تطوعية فردية							
		لا أبدا		أحيانا		دائما			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%			
47.74%	74	20.27%	15	22.97%	17	56.76%	42	عال	مستوى إتقان المهام الأكاديمية
51.61%	80	17.50%	14	72.50%	58	10%	8	متوسط	
0.65%	1	100%	1	0%	0	0%	0	منخفض	
100%	155	19.35%	30	48.39%	75	32.26%	50	المجموع	

يمثل الجدول العلاقة بين مستوى إتقان الأستاذ الجامعي للمهام الأكاديمية التي تمثل السلطة الأخلاقية وقيامه بمبادرات تطوعية فردية التي تمثل التطوع الإرادي الحر.

يشير الاتجاه العام في الجدول إلى أن 48.39% من الأساتذة يقومون بمبادرات تطوعية فردية "أحيانا"، تليها نسبة 32.26% للذين يقومون بها "دائماً"، ثم 19.35% للذين "لا يقومون بها أبداً".

من خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يتضح أن الفئة الأعلى نسبة هي 51.61% للأساتذة الذين لديهم مستوى "متوسط" من إتقان المهام الأكاديمية، ويمثلها أعلى نسبة 72.50% من الذين يقومون بمبادرات تطوعية فردية "أحيانا"، تليها فئة الأساتذة الذين لديهم

مستوى "عال" من إتقان المهام الأكاديمية بنسبة 47.74%، وتمثلها أعلى نسبة 56.76% من الذين يقومون بها "دائمًا"، أما فئة الأساتذة الذين لديهم مستوى "منخفض" من إتقان المهام الأكاديمية فهي تمثل نسبة ضئيلة 0.65%، وتمثلها نسبة 100% من الذين "لا يقومون بمبادرات تطوعية فردية أبدًا".

يُلاحظ وجود علاقة طردية قوية بين مستوى إتقان الأستاذ للمهام الأكاديمية ومدى قيامه بمبادرات تطوعية فردية، فكلما ارتفع مستوى الإتقان، ازدادت نسبة الأساتذة الذين يقومون بالتطوع بشكل دائم.

يمكن تفسير هذه العلاقة من منظور نظرية رأس المال الرمزي لبورديو، حيث تعتبر السلطة الأخلاقية لأستاذ الجامعي نوعًا من رأس المال الرمزي، فهي تمنحه مكانة اجتماعية وسلطة معنوية داخل حقل التعليم العالي وفي المجتمع بشكل عام، وترتبط هذه السلطة الأخلاقية بالهايتوس الخاص بالأستاذ الجامعي، أي ميوله وتصرفاته المكتسبة من خلال موقعه الاجتماعي كجزء من النخبة المثقفة، فهو يتضمن قيمًا ومبادئ أخلاقية راسخة، مثل النزاهة والموضوعية والاحترام والمساواة، وهذه القيم تشكل جزءًا من الدوكسا (المسلمات) السائدة في حقل التعليم العالي، فإتقان المهام الأكاديمية هو في حد ذاتها تجسيد لرأس المال الثقافي المشروع والمعترف به ضمن قواعد اللعبة الأكاديمية، وتجسيد لأخلاقها المهنية.

كما أن القيام بمبادرات تطوعية فردية هو أيضًا تعبير عن هذا الهايتوس الأخلاقي، حيث يسعى الأستاذ إلى نشر القيم والمبادئ التي يحملها في المجتمع المدني، وتعزيز سلطته الرمزية كحامل للأخلاق والمبادئ السليمة، فالفاعل يستثمر رأس ماله الرمزي من خلال ممارسات وأنشطة (إتقان المهام الأكاديمية والتطوع) تعزز من موقعه داخل الحقل ومكانته الاجتماعية.

ووفقًا لنظرية غرامشي، يشكل المثقفون، بمن فيهم الأساتذة الجامعيون، جزءًا من "كتلة القيادة المعنوية والفكرية" التي تلعب دورًا محوريًا في إنتاج وترسيخ الهيمنة الثقافية، لذلك، فإن إتقان المهام الأكاديمية بشكل عالٍ يعني التزامًا أكبر بالمعايير والقيم الأكاديمية المهنية، وبمنح الأستاذ شرعية أكبر في أداء دوره كمثقف وجزء من الطبقة المسيطرة على الهيمنة الثقافية.

ومن الناحية الأخرى، فإن القيام بمبادرات تطوعية فردية هو تعبير عن الدور التوجيهي والقيادي للأستاذ في المجتمع المدني، حيث يسعى إلى ترسيخ القيم والمبادئ الأخلاقية السائدة، وتعزيز الهيمنة الثقافية من خلال هذه المبادرات، فالأستاذ الذي يتمتع بمستوى عالٍ من الإتقان الأكاديمي، يكون أكثر قدرة على الاضطلاع بدوره كمثقف وقائد معنوي وفكري في المجتمع المدني، من خلال القيام بمبادرات تطوعية تعكس القيم والمبادئ الأخلاقية التي يحملها، لذلك، فإن العلاقة بين إتقان المهام الأكاديمية والقيام بمبادرات تطوعية فردية تنبع من دور الأساتذة الجامعيين كمثقفين في عملية الهيمنة الثقافية، فكلما ارتفع مستوى إتقانهم للمهام الأكاديمية، كانوا أكثر شرعية وتمثيلاً للقيم والمبادئ الأكاديمية والأخلاقية المهيمنة، وبالتالي أكثر حرصاً على ترسيخ هذه الهيمنة من خلال القيام بأنشطة تطوعية في المجتمع المدني.

يمكن القول إن مستوى إتقان الأستاذ الجامعي للمهام الأكاديمية هو انعكاس لامتلاكه رأس المال الثقافي والأكاديمي المناسب لأداء دوره التربوي على أكمل وجه، فهذا الرأس المال الثقافي المتمثل في المعارف والمهارات والقيم الأخلاقية والعلمية الراسخة، هو ما يمكن الأستاذ من إتقان مهامه الأكاديمية بكفاءة عالية، ومن جانب آخر، فإن هذا الرأس المال الثقافي القوي هو أيضاً ما يدفع الأستاذ إلى القيام بمبادرات تطوعية فردية في المجتمع المدني، كتجسيد لدوره كمثقف وقائد معنوي وفكري، يسعى إلى نشر القيم والمبادئ الأخلاقية التي يحملها.

الجدول رقم 42: يبين علاقة مستوى إتقان الأستاذ الجامعي للمهام الأكاديمية ومشاركته في أنشطة تطوعية جماعية.

المجموع		المشاركة في أنشطة تطوعية جماعية							
		لا أبدا		أحيانا		دائما			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
47.74%	74	2.70%	2	43.24%	32	54.05%	40	عال	مستوى
51.61%	80	2.50%	2	90.00%	72	7.50%	6	متوسط	إتقان المهام
0.65%	1	0%	0	100%	1	0%	0	منخفض	الأكاديمية
100%	155	2.58%	4	67.74%	105	29.68%	46	المجموع	

يمثل الجدول العلاقة بين مستوى إتقان الأستاذ الجامعي للمهام الأكاديمية التي تمثل السلطة الأخلاقية ومشاركته في أنشطة تطوعية جماعية التي تمثل التطوع الإرادي الحر.

يشير الاتجاه العام في الجدول إلى أن 67.74% من الأساتذة يشاركون في أنشطة تطوعية جماعية "أحيانا"، تليها نسبة 29.68% للذين يشاركون "دائماً"، ثم 2.58% للذين "لا يشاركون أبداً".

من خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يتضح أن الفئة الأعلى نسبة هي 51.61% للأساتذة الذين لديهم مستوى "متوسط" من إتقان المهام الأكاديمية، ويمثلها أعلى نسبة 90% من الذين يشاركون في أنشطة تطوعية جماعية "أحيانا"، تليها فئة الأساتذة الذين لديهم مستوى "عال" من إتقان المهام الأكاديمية بنسبة 47.74%، وتمثلها أعلى نسبة 54.05% من الذين يشاركون "دائماً"، أما فئة الأساتذة الذين لديهم مستوى "منخفض" من إتقان المهام الأكاديمية فهي تمثل نسبة ضئيلة 0.65%، وتمثلها نسبة 100% من الذين يشاركون "أحيانا" في أنشطة تطوعية جماعية.

نلاحظ وجود علاقة طردية قوية بين مستوى إتقان المهام الأكاديمية والمشاركة في أنشطة تطوعية جماعية، فكلما ارتفع مستوى إتقان المهام الأكاديمية، ازدادت المشاركة في أنشطة تطوعية جماعية، بينما ينخفض ذلك عند انخفاض مستوى إتقان المهام الأكاديمية. يمكن تفسير العلاقة بين مستوى إتقان المهام الأكاديمية والمشاركة في أنشطة تطوعية جماعية من خلال نظرية رأس المال الرمزي لبورديو، حيث أن الأساتذة الذين لديهم مستوى عالٍ من إتقان المهام الأكاديمية يمتلكون رأس مال رمزي أكبر، وهذا يزيد من قدرتهم على المشاركة في الأنشطة التطوعية الجماعية، والتي بدورها تساهم في زيادة رأس مالهم الرمزي، كما أن هايتوسهم يجعلهم أكثر ميلاً للمشاركة في هذه الأنشطة، وهذا يتوافق مع الدوكسا المجتمعية (المسلّمات المقبولة في المجتمع)، بالإضافة إلى ذلك، تعتبر المشاركة في الأنشطة التطوعية الجماعية جزءاً من الممارسة التي يقوم بها الفاعل الاجتماعي (الأستاذ) في لعبة الحقل الأكاديمي.

من منظور غرامشي، يمكن اعتبار الأساتذة الذين لديهم مستوى عالٍ أو متوسط من إتقان المهام الأكاديمية ويشاركون بشكل دائم أو متكرر في الأنشطة التطوعية الجماعية هم "المثقفون العضويون" المرتبطون بالطبقة الكادحة أو العاملة في المجتمع، حيث أن مشاركتهم النشطة في الأنشطة التطوعية الجماعية، والتي تعتبر جزءاً من المجتمع المدني، تعكس ارتباطهم بقضايا وآمال الطبقة الكادحة، وتعبّر عن رؤيتهم لدور المثقف في خدمة هذه الطبقة والدفاع عن مصالحها.

في المقابل، يمكن اعتبار الأساتذة الذين لديهم مستوى منخفض من إتقان المهام الأكاديمية ولا يشاركون في الأنشطة التطوعية الجماعية هم "المثقفون التقليديون" الذين يعملون لصالح الطبقة البرجوازية المهيمنة وينشرون أفكارها وقيمها الثقافية. يمكن القول إن مستوى إتقان الأساتذة الجامعيين للمهام الأكاديمية يلعب دوراً في مدى مشاركتهم في أنشطة تطوعية جماعية، فكلما ارتفع مستوى الإتقان، ازدادت المشاركة في هذه الأنشطة، بينما ينخفض ذلك عند انخفاض مستوى الإتقان.

الجدول رقم 43: يبين علاقة مستوى إتقان الأستاذ الجامعي للمهام الأكاديمية والأثر الذي يتركه في الآخرين حينما يشارك في عمل تطوعي.

المجموع	الأثر الذي تتركه في الآخرين حينما يشارك في عمل تطوعي								
	لا شيء		عادي		إعجاب وتقدير				
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%			
47.74%	74	5.41%	4	12.16%	9	82.43%	61	عال	مستوى
51.61%	80	7.50%	6	33.75%	27	58.75%	47	متوسط	إتقان المهام
0.65%	1	100%	1	0%	0	0%	0	منخفض	الأكاديمية
100%	155	7.10%	11	23.23%	36	69.68%	108	المجموع	

يمثل الجدول العلاقة بين مستوى إتقان الأستاذ الجامعي للمهام الأكاديمية التي تمثل السلطة الأخلاقية والأثر الذي يتركه في الآخرين حينما يشارك في عمل تطوعي الذي يمثل التطوع الإرادي الحر.

يشير الاتجاه العام في الجدول إلى أن 69.68% من الأساتذة يحصلون على "إعجاب وتقدير" من الآخرين عند مشاركتهم في عمل تطوعي، تليها نسبة 23.23% للذين يحصلون على رد فعل "عادي"، ثم 7.10% للذين لا يحصلون على أي رد فعل.

من خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يتضح أن الفئة الأعلى نسبة هي 51.61% للأساتذة الذين لديهم مستوى "متوسط" من إتقان المهام الأكاديمية، ويمثلها أعلى نسبة 58.75% من الذين يحصلون على "إعجاب وتقدير" عند مشاركتهم في عمل تطوعي، تليها فئة الأساتذة الذين لديهم مستوى "عال" من إتقان المهام الأكاديمية بنسبة 47.74%، وتمثلها أعلى نسبة 82.43% من الذين يحصلون على "إعجاب وتقدير"، أما فئة الأساتذة الذين لديهم مستوى "منخفض" من إتقان المهام الأكاديمية فهي تمثل نسبة ضئيلة 0.65%، وتمثلها نسبة 100% من الذين لا يحصلون على أي رد فعل.

نلاحظ وجود علاقة طردية قوية بين مستوى إتقان الأستاذ الجامعي للمهام الأكاديمية والأثر الذي يتركه في الآخرين حينما يشارك في عمل تطوعي، فكلما ارتفع مستوى إتقانه للمهام الأكاديمية، ازداد احتمال حصوله على إعجاب وتقدير من الآخرين عند مشاركته في عمل تطوعي.

من منظور نظرية بورديو حول رأس المال الرمزي، يمكن اعتبار إتقان الأستاذ الجامعي للمهام الأكاديمية جزءًا من هابيتوسه الذي يشكل رأس ماله الرمزي في الحقل الأكاديمي، هذا الرأس المال الرمزي يمنحه مكانة واحترامًا في حقله، فعندما يشارك في عمل تطوعي، فإنه يترجم هذا الرأس المال الرمزي إلى شكل من أشكال الممارسة الاجتماعية، حيث يستثمر رأس ماله الرمزي في لعبة الحقل الأوسع للمجتمع ككل، هذه الممارسة التطوعية تعزز من مكانته وسمعته، وتكسبه إعجابًا وتقديرًا من الآخرين، مما يزيد من رأس ماله الرمزي في الحقل الاجتماعي العام.

هناك توافق بين هذا التحليل ونظرية غرامشي حول الهيمنة الثقافية والمثقف العضوي، حيث يعتبر الأستاذ الجامعي من "المثقفين العضويين" الذين يلعبون دورًا محوريًا في تشكيل الوعي الجماعي والهيمنة الثقافية في المجتمع، ومن خلال إتقانه للمهام الأكاديمية وممارسته للأعمال التطوعية، يساهم الأستاذ في ترسيخ قيم وأفكار معينة في المجتمع المدني، ويكسب احترامًا وتقديرًا كممثل للهيمنة الثقافية السائدة.

بينما يركز بورديو على دور رأس المال الرمزي والحقول في تحديد الممارسات الاجتماعية، يهتم غرامشي بدور المثقفين في الحفاظ على الهيمنة الثقافية وتشكيل الوعي الجماعي، لكن هناك تداخل واضح بين النظريتين، حيث يمكن اعتبار المثقف العضوي، بما في ذلك الأستاذ الجامعي، كفاعل اجتماعي يستثمر رأس ماله الرمزي في لعبة الحقل، ويساهم في ترسيخ الهيمنة الثقافية من خلال ممارساته الاجتماعية.

من منظور نظرية رأس المال الرمزي لبورديو، يمكن اعتبار إتقان المهام الأكاديمية جزءًا من رأس المال الرمزي للأستاذ الجامعي، حيث يضيف عليه مكانة واحترامًا في الحقل الأكاديمي، وعندما يشارك في عمل تطوعي، فإنه يترجم هذا الرأس المال الرمزي إلى شكل من أشكال الممارسة الاجتماعية، مما يعزز من مكانته وسمعته في المجتمع ككل.

وفقاً لنظرية غرامشي، يمكن اعتبار الأستاذ الجامعي من "المثقفين العضويين" الذين يلعبون دوراً محورياً في تشكيل الوعي الجماعي والهيمنة الثقافية، من خلال مشاركته في الأعمال التطوعية، يساهم الأستاذ في تعزيز قيم المجتمع المدني، ويكسب احتراماً وتقديراً من الآخرين. يمكن القول إن إتقان الأستاذ الجامعي للمهام الأكاديمية تلعب دوراً في مدى الأثر الذي يتركه في الآخرين حينما يشارك في عمل تطوعي، فكلما ارتفع مستوى إتقانه للمهام الأكاديمية، ازداد إعجاب وتقدير من الآخرين له، بينما يعيق ضعف إتقانه للمهام الأكاديمية ذلك.

الجدول رقم 44: يبين علاقة امتلاك الأستاذ الجامعي لشبكة علاقات مع أفراد المجتمع ومشاركته في أعمال تطوعية.

المجموع		المشاركة في أنشطة تطوعية جماعية							
		لا أبدا		أحيانا		دائما			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%			
46.45%	72	0.00%	0	47.22%	34	52.78%	38	قوية	امتلاك شبكة
37.42%	58	3.45%	2	77.59%	45	18.97%	11	متوسط	علاقات مع أفراد المجتمع
16.13%	25	8%	2	84%	21	8%	2	ضعيفة	
100%	155	2.58%	4	64.52%	100	32.90%	51	المجموع	

يمثل الجدول العلاقة بين امتلاك الأستاذ الجامعي لشبكة علاقات مع أفراد المجتمع التي تمثل السلطة الأخلاقية ومشاركته في أعمال تطوعية التي تمثل التطوع الإرادي الحر. يشير الاتجاه العام في الجدول إلى أن 64.52% من الأساتذة الجامعيين يشاركون في أعمال تطوعية "أحيانا"، تليها نسبة 32.90% للذين يشاركون "دائماً"، ثم 2.58% للذين "لا يشاركون أبداً".

من خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يتضح أن الفئة الأعلى نسبة هي 46.45% للأساتذة الذين يمتلكون شبكة علاقات "قوية" مع أفراد المجتمع، ويمثلها أعلى نسبة 52.78% من الذين يشاركون في أعمال تطوعية "دائماً". تليها فئة الأساتذة الذين يمتلكون شبكة علاقات "متوسطة" بنسبة 37.42%، وتمثلها أعلى نسبة 77.59% من الذين يشاركون "أحيانا". أما فئة الأساتذة الذين يمتلكون شبكة علاقات "ضعيفة" فهي تمثل نسبة 16.13%، وتمثلها أعلى نسبة 84% من الذين يشاركون "أحيانا".

نلاحظ وجود علاقة طردية قوية بين امتلاك الأستاذ الجامعي لشبكة علاقات مع أفراد المجتمع ومشاركته في أعمال تطوعية، فكلما كانت شبكة العلاقات أقوى، ازدادت مشاركته في الأعمال التطوعية.

من منظور نظرية رأس المال الرمزي لبوردديو، يمكن تفسير هذه العلاقة بامتلاك الأستاذ الجامعي لشبكة علاقات قوية مع أفراد المجتمع الذي يعبر عن قيمة التواضع وتوسيع العلاقات وهو ما يزيد من رأس ماله الرمزي ويعزز مكانته الاجتماعية، مما يسهل عليه المشاركة في الأعمال التطوعية باعتبارها ممارسة اجتماعية تعكس هابيتوس الطبقات الاجتماعية الأعلى، كما أن التطوع يُعد جزءًا من الدوكسا المجتمعية التي تحدد سلوك الفاعل الاجتماعي في لعبة الحقل.

أما من منظور نظرية غرامشي، فيعتبر الأساتذة الجامعيين الذين يمتلكون شبكات علاقات قوية مع أفراد المجتمع بمثابة "مثقفين عضويين" يلعبون دورًا في توجيه الهيمنة الثقافية للمجتمع المدني من خلال المشاركة في أعمال التطوع الإرادي الحر، يساهمون في تشكيل ما يسميه غرامشي "الحس السليم" للمجتمع المدني. فمن خلال مشاركتهم في الأعمال التطوعية، يتم ترسيخ قيم التضامن والتكافل الاجتماعي وروح العمل الجماعي كجزء من الهيمنة الثقافية السائدة.

كما يمكن النظر إلى الأعمال التطوعية باعتبارها إحدى المؤسسات التي تشكل المجتمع المدني، والتي تساهم في تعزيز الحس السليم في إطار الحس المشترك ذاته. فالمشاركة في هذه الأعمال تعكس اعترافًا بأهمية التضامن والعمل الجماعي لتحقيق المصلحة العامة.

من ناحية أخرى، قد يؤدي ضعف شبكات العلاقات بين الأساتذة الجامعيين وأفراد المجتمع إلى انفصالهم عن الحس الجمعي السليم، وبالتالي تفويض دورهم كمثقفين عضويين في توجيه الهيمنة الثقافية للمجتمع المدني.

يمكن القول إن امتلاك الأستاذ الجامعي لشبكة علاقات قوية مع أفراد المجتمع تلعب دورًا في زيادة مشاركته في الأعمال التطوعية، فكلما كانت شبكة العلاقات أقوى، ازدادت مشاركته في التطوع، بينما تعيق شبكة العلاقات الضعيفة ذلك.

الجدول رقم 45: يبين درجة الاحترام التي يحظى بها الأستاذ الجامعي في المجتمع وكيفية اختياره لنوع العمل التطوعي.

المجموع		كيفية اختيار نوع العمل التطوعي						التطوع السلطة الأخلاقية	
		حسب وقت الفراغ		حسب المهارة		كل عمل إنساني			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
46.45%	72	15.28%	11	15.28%	11	69.44%	50	قوية	درجة
37.42%	58	32.76%	19	13.79%	8	53.45%	31	متوسط	احترام أفراد
16.13%	25	44%	11	16%	4	40%	10	ضعيفة	المجتمع
100%	155	26.45%	41	14.84%	23	58.71%	91	المجموع	

يمثل الجدول العلاقة بين درجة الاحترام التي يحظى بها الأستاذ الجامعي في المجتمع التي تمثل السلطة الأخلاقية وكيفية اختياره لنوع العمل التطوعي التي تمثل التطوع الإرادي الحر.

يشير الاتجاه العام في الجدول إلى أن 58.71% من الأساتذة الجامعيين يختارون العمل التطوعي على أساس "كل عمل إنساني"، تليها نسبة 26.45% للذين يختارونه "حسب وقت الفراغ"، ثم 14.84% للذين يختارونه "حسب المهارة".

من خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يتضح أن الفئة الأعلى نسبة هي 46.45% للأساتذة الذين لديهم شبكة علاقات "قوية" مع أفراد المجتمع، ويمثلها أعلى نسبة 69.44% من الذين يختارون نوع العمل التطوعي على أساس "كل عمل إنساني"، تليها فئة الأساتذة الذين لديهم شبكة علاقات "متوسطة" بنسبة 37.42%، وتمثلها أعلى نسبة 53.45% من نفس الفئة السابقة، أما فئة الأساتذة الذين لديهم شبكة علاقات "ضعيفة" فهي تمثل نسبة 16.13%، وتمثلها أعلى نسبة 44% من الذين يختارون نوع العمل التطوعي "حسب وقت الفراغ".

نلاحظ وجود علاقة طردية قوية بين امتلاك الأستاذ الجامعي لشبكة علاقات مع أفراد المجتمع واختياره لنوع العمل التطوعي على أساس "كل عمل إنساني"، فكلما كانت شبكة العلاقات أقوى، ازداد اختيار الأستاذ لنوع العمل التطوعي على هذا الأساس.

من منظور نظرية رأس المال الرمزي لبوردو، يمكن القول إن امتلاك الأساتذة الجامعيين لشبكة علاقات قوية مع أفراد المجتمع، هو شكل من أشكال رأس المال الاجتماعي، حيث توفر لهم هذه الشبكات موارد واتصالات مهمة، وهذا الرأس المال الاجتماعي القوي يرتبط بدوره برأس المال الرمزي (المكانة، السمعة، الاحترام) الذي يحظون به، وهذا ما يعكس حيازة رأس مال رمزي يتيح لهم الحرية في اختيار نوع العمل التطوعي دون قيود، فهو يختار "كل عمل إنساني" انطلاقاً من هابيتوس طبقته الاجتماعية، وبالتالي، فإن اختيار هؤلاء الأساتذة للتطوع بناءً على "كل عمل إنساني" يعكس استثمارهم لرأس مالهم الاجتماعي والرمزي القوي في أنشطة تعزز من مكانتهم ومن هابيتوس طبقته التي تفضل الأعمال التطوعية "النبيلة"، أما الأساتذة ذوو الشبكات الضعيفة، فهم يفتقرون إلى رأس المال الاجتماعي والرمزي القوي، ولذلك يختارون التطوع بشكل أكثر نفعية بناءً على وقت الفراغ المتاح لهم، وهو ما يتماشى مع هابيتوس طبقتهم الأدنى.

ومن منظور رأس المال الثقافي، حيث قد يمتلك الأساتذة ذوو الشبكات القوية رأسماً ثقافياً أكبر (مستويات تعليم وثقافة أعلى) يمكنهم من اختيار الأعمال التطوعية بناءً على قيم ثقافية راقية مثل "كل عمل إنساني"، في حين أن الأساتذة ذوي الشبكات الضعيفة قد يفتقرون لهذا الرأس المال الثقافي، ولذلك يختارون التطوع وفقاً لعوامل أكثر براغماتية مثل وقت الفراغ.

بشكل عام، تظهر النتائج السابقة كيف تؤثر مختلف أنواع رأس المال (الاجتماعي، الرمزي، الثقافي) على ممارسات التطوع لدى الأساتذة الجامعيين، وكيف تعكس هذه الممارسات اختلافات الهابيتوس والمواقع داخل الفضاء الاجتماعي حسب نظرية بوردو.

ومن منظور غرامشي، يمكن اعتبار الأساتذة الجامعيين ذوي الشبكات القوية من المثقفين العضويين لطبقاتهم، حيث يعملون على تعزيز مصالح وهيمنة طبقاتهم الخاصة في المجتمع المدني من خلال ممارساتهم التطوعية، فاختيارهم للتطوع بناءً على "كل عمل إنساني" يروج لإيديولوجية وقيم طبقته المهيمنة تحت ستار المفاهيم الإنسانية المجردة، في محاولة لإضفاء

الشرعية على هيمنتهم الثقافية والاجتماعية، أما الأساتذة ذوو الشبكات الضعيفة، فيمكن اعتبارهم من المثقفين التقليديين الذين يعملون لصالح الطبقات المهيمنة، حيث لا يشاركون بشكل كبير في ترسيخ هيمنة طبقاتهم من خلال اختيارهم للأعمال التطوعية وفقاً لعوامل عملية فردية، فالعمل التطوعي ساحة للصراع الطبقي والمهيمنة الثقافية، تستغله الطبقات المهيمنة لفرض أيديولوجيتها وقيمها على المجتمع بينما يساهم المثقفون التقليديون في ترسيخ هذه الهيمنة حتى لو لم يكن ذلك لصالح طبقاتهم.

يمكن القول إن امتلاك الأستاذ الجامعي لشبكة علاقات قوية مع أفراد المجتمع تلعب دوراً في زيادة اختياره لنوع العمل التطوعي على أساس "كل عمل إنساني"، فهذه الشبكات القوية تمنحه رأس مال رمزي وهابيتوس طبقته المهيمنة، بينما تعيق شبكة العلاقات الضعيفة ذلك وتدفعه لاختيار العمل التطوعي حسب وقت الفراغ.

الجدول رقم 46: يبين علاقة درجة التقدير والاحترام التي يحظى بها الأستاذ الجامعي في المجتمع والأثر الذي يتركه في الآخرين حينما يشارك في عمل تطوعي.

المجموع		الأثر الذي تتركه في الآخرين حينما تشارك في عمل تطوعي							
		لا شيء		عادي		إعجاب وتقدير			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
46.45%	72	1.39%	1	15.28%	11	83.33%	60	قوية	درجة التقدير والاحترام التي تحظى بها في المجتمع
37.42%	58	8.62%	5	27.59%	16	63.79%	37	متوسط	
16.13%	25	40%	10	36%	9	24%	6	ضعيفة	
100%	155	10.32%	16	23.23%	36	66.45%	103	المجموع	

يمثل الجدول العلاقة بين درجة التقدير والاحترام التي يحظى بها الأستاذ الجامعي في المجتمع التي تمثل السلطة الأخلاقية والأثر الذي يتركه في الآخرين حينما يشارك في عمل تطوعي الذي يمثل التطوع الإرادي الحر.

يشير الاتجاه العام في الجدول إلى أن 66.45% من الأساتذة يتركون أثر "إعجاب وتقدير" في الآخرين حينما يشاركون في عمل تطوعي، تليها نسبة 23.23% للذين يتركون أثراً "عادياً"، ثم 10.32% للذين لا يتركون "أي شيء".

من خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يتضح أن الفئة الأعلى نسبة هي 46.45% للأساتذة الذين يمتلكون درجة احترام "قوية" مع أفراد المجتمع، ويمثلها أعلى نسبة 83.33% من الذين يتركون أثر "إعجاب وتقدير" في الآخرين حينما يشاركون في عمل تطوعي. تليها فئة الأساتذة الذين يمتلكون درجة احترام "متوسطة" بنسبة 37.42%، وتمثلها أعلى نسبة 63.79% من الذين يتركون أثر "إعجاب وتقدير". أما فئة الأساتذة الذين يمتلكون درجة

احترام "ضعيفة" فهي تمثل نسبة 16.13%، وتمثلها أعلى نسبة 40% من الذين لا يتركون "أي شيء" في الآخرين حينما يشاركون في عمل تطوعي.

يُلاحظ وجود علاقة طردية قوية بين امتلاك الأستاذ الجامعي لدرجة احترام من المجتمع وترك أثر "إعجاب وتقدير" في الآخرين حينما يشارك في عمل تطوعي، فكلما كانت درجة الاحترام أقوى، ازداد إعجاب الآخرين وتقديرهم له.

من منظور نظرية رأس المال الرمزي لبوردديو، يمكن تفسير هذه العلاقة بأن الأساتذة الذين يمتلكون درجة احترام قوية من أفراد المجتمع يمتلكون رأس مال رمزي أكبر، ما يعطيهم هابيتوس (ميول وطرق تفكير) تجعلهم أكثر ميلاً للمشاركة في الأعمال التطوعية. وبالتالي، فإن هذا الهابيتوس والرأس المال الرمزي يعززان من تقدير وإعجاب الآخرين بهم عندما يشاركون في هذه الأعمال، وهو ما يعيد إنتاج رأس مالهم الرمزي في لعبة الحقل الاجتماعي.

من جهة أخرى، وفقاً لنظرية غرامشي، يمكن اعتبار الأساتذة الذين يمتلكون درجة احترام قوية مثقفين عضويين يلعبون دوراً في الهيمنة الثقافية للطبقات المسيطرة على المجتمع المدني. فمشاركتهم في الأعمال التطوعية تعزز من هذه الهيمنة الثقافية وتكرس صورتهم كمثقفين تقليديين يحظون بتقدير وإعجاب الآخرين.

يمكن القول إن امتلاك الأستاذ الجامعي درجة احترام قوية مع أفراد المجتمع تلعب دوراً في مدى ترك أثر إعجاب وتقدير في الآخرين حينما يشارك في عمل تطوعي، فكلما كانت درجة الاحترام أقوى، ازداد إعجاب الآخرين وتقديرهم له، بينما تعيق درجة الاحترام الضعيفة ذلك.

الجدول رقم 47: يبين علاقة مشاركة الأساتذة الجامعي في المناسبات والفعاليات المجتمعية خارج الجامعة وقيامه بمبادرات تطوعية فردية.

المجموع		القيام بمبادرات تطوعية فردية							
		لا أبدا		أحيانا		دائما			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
29.03%	45	0.00%	0	37.78%	17	62.22%	28	دائما	المشاركة في المناسبات والفعاليات المجتمعية خارج الجامعة
49.68%	77	15.58%	12	55.84%	43	28.57%	22	أحيانا	
21.29%	33	55%	18	45%	15	0%	0	لا أبدا	
100%	155	19.35%	30	48.39%	75	32.26%	50	المجموع	

يمثل الجدول العلاقة بين مشاركة الأساتذة الجامعي في المناسبات والفعاليات المجتمعية خارج الجامعة التي تمثل السلطة الأخلاقية وقيامه بمبادرات تطوعية فردية التي تمثل التطوع الإرادي الحر.

يشير الاتجاه العام في الجدول إلى أن 48.39% من الأساتذة يقومون بمبادرات تطوعية فردية "أحيانا"، تليها نسبة 32.26% للذين يقومون بها "دائماً"، ثم 19.35% للذين "لا يقومون بها أبداً".

من خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يتضح أن الفئة الأعلى نسبة هي 49.68% للأساتذة الذين يشاركون "أحيانا" في المناسبات والفعاليات المجتمعية خارج الجامعة، ويمثلها أعلى نسبة 55.84% من الذين يقومون بمبادرات تطوعية فردية "أحيانا"، تليها فئة الأساتذة الذين يشاركون "دائماً" في تلك المناسبات والفعاليات بنسبة 29.03%، وتمثلها أعلى نسبة 62.22% من الذين يقومون بمبادرات تطوعية فردية "دائماً"، أما فئة الأساتذة الذين "لا

يشاركون أبدأً" في المناسبات والفعاليات المجتمعية خارج الجامعة فهي تمثل نسبة 21.29%، وتمثلها أعلى نسبة 55% من الذين "لا يقومون بمبادرات تطوعية فردية أبدأً".

نلاحظ وجود علاقة طردية قوية بين مشاركة الأستاذ الجامعي في المناسبات والفعاليات المجتمعية خارج الجامعة وقيامه بمبادرات تطوعية فردية، فكلما زادت مشاركته في تلك المناسبات والفعاليات، ازداد قيامه بالمبادرات التطوعية الفردية.

من منظور نظرية رأس المال الرمزي لبورديو، يمكن تفسير هذه العلاقة على أنها تعكس الهابيتوس (الميل والسلوكيات المكتسبة) للأساتذة الجامعيين، حيث يميل الأساتذة الذين يمتلكون مستوى عاليًا من رأس المال الرمزي (الاحترام والتقدير والمكانة) إلى المشاركة بشكل أكبر في المناسبات والفعاليات المجتمعية، وبالتالي يكونون أكثر ميلاً للقيام بمبادرات تطوعية فردية، فالتطوع هنا يعد ممارسة اجتماعية تساهم في تعزيز رأس المال الرمزي للفاعل الاجتماعي.

وفقاً لنظرية غرامشي، يعتبر الأساتذة الجامعيون كمتقنين عضوين يمثلون طبقة اجتماعية معينة ويساهمون في تشكيل الوعي الجمعي للمجتمع، ومن هذا المنظر، تعكس مشاركتهم في المناسبات والفعاليات المجتمعية وقيامهم بمبادرات تطوعية فردية دورهم كمتقنين عضوين في التأثير على المجتمع المدني وتعزيز قيم التضامن والمشاركة المجتمعية، كما أن هذه المشاركة والتطوع يمكن اعتبارها أدوات للمثقفين العضويين لمواجهة الهيمنة الثقافية للطبقات المسيطرة.

فهذه الممارسات (المشاركة والتطوع) تكتسي أهمية كبيرة من حيث كونها تعكس الصراع داخل حقل الجامعة من أجل امتلاك رأس المال الرمزي والمكانة، كما تعكس أيضاً دور المثقفين العضويين في مواجهة الهيمنة الثقافية للطبقات المسيطرة، وإحداث تغيير اجتماعي وثقافي من خلال نشر أفكار وقيم تتحدى الإيديولوجيا السائدة وتعزز الوعي الطبقي والتضامن الاجتماعي.

يمكن القول إن مشاركة الأستاذ الجامعي في المناسبات والفعاليات المجتمعية خارج الجامعة تلعب دوراً مهماً في مدى قيامه بمبادرات تطوعية فردية، فكلما زادت مشاركته في تلك المناسبات والفعاليات، ازداد قيامه بالمبادرات التطوعية الفردية، بينما تعيق عدم المشاركة ذلك.

الجدول رقم 48: يبين علاقة مشاركة الأستاذ الجامعي في المناسبات والفعاليات المجتمعية خارج الجامعة وقيامه بأعمال تطوعية جماعية.

المجموع		القيام بأعمال تطوعية جماعية							
		لا أبدا		أحيانا		دائما			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
29.03%	45	0.00%	0	28.89%	13	71.11%	32	دائما	المشاركة في المناسبات والفعاليات المجتمعية خارج الجامعة
49.68%	77	1.30%	1	75.32%	58	23.38%	18	أحيانا	
21.29%	33	9.09%	3	87.88%	29	3.03%	1	لا أبدا	
100%	155	2.58%	4	64.52%	100	32.90%	51	المجموع	

يمثل الجدول العلاقة بين مشاركة الأستاذ الجامعي في المناسبات والفعاليات المجتمعية خارج الجامعة التي تمثل السلطة الأخلاقية وقيامه بأعمال تطوعية جماعية التي تمثل التطوع الإرادي الحر.

يشير الاتجاه العام في الجدول إلى أن 64.52% من الأساتذة يقومون بأعمال تطوعية جماعية "أحيانا"، تليها نسبة 32.90% للذين يقومون بها "دائما"، ثم 2.58% للذين "لا يقومون بها أبدا".

من خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يتضح أن الفئة الأعلى نسبة هي 49.68% للأساتذة الذين يشاركون في المناسبات والفعاليات المجتمعية خارج الجامعة "أحيانا"، ويمثلها أعلى نسبة 75.32% من الذين يقومون بأعمال تطوعية جماعية "أحيانا"، تليها فئة الأساتذة الذين يشاركون "دائما" بنسبة 29.03%، وتمثلها أعلى نسبة 71.11% من الذين يقومون بها "دائما"، أما فئة الأساتذة الذين "لا يشاركون أبدا" فهي تمثل نسبة 21.29%، وتمثلها أعلى نسبة 87.88% من الذين يقومون بأعمال تطوعية جماعية "أحيانا".

نلاحظ وجود علاقة طردية قوية بين مشاركة الأستاذ الجامعي في المناسبات والفعاليات المجتمعية خارج الجامعة التي تمثل السلطة الأخلاقية وقيامه بأعمال تطوعية جماعية التي تمثل التطوع الإرادي الحر، فكلما ازدادت مشاركة الأستاذ في تلك المناسبات والفعاليات، ازداد قيامه بأعمال تطوعية جماعية.

من منظور نظرية رأس المال الرمزي لبوردديو، يمكن فهم هذه العلاقة في سياق لعبة الحقل الأكاديمي والمجتمعي، فالأستاذ الجامعي، بصفته فاعلاً اجتماعياً محترفاً، يسعى إلى اكتساب رأس المال الرمزي والاعتراف بشرعيته داخل هذين الحقلين المترابطين، لذا، فإن مشاركته في تلك المناسبات والفعاليات تمنحه فرصة التراكم المستمر لرأس المال الرمزي، وتعزز هابيتوسه نحو الانخراط في الأعمال التطوعية الجماعية، التي تعد ممارسة مشروعة ومرغوبة في الدوكسا السائدة داخل الحقلين.

أما عند غرامشي فتكشف عن دوره المحوري كمتقف عضوي في صراع الهيمنة الثقافية، فمن خلال انخراطه في تلك المناسبات والفعاليات، يتمكن الأستاذ من التواصل مع الجماهير والتعبير عن مصالحهم وتطلعاتهم، متحدياً بذلك الهيمنة الثقافية للطبقات المسيطرة، وعبر قيامه بالأعمال التطوعية الجماعية، يساهم في تعزيز قيم التضامن والعمل الجماعي، ويعمق جذوره في المجتمع المدني، مما يمنحه شرعية أكبر في نضاله ضد الهيمنة الثقافية السائدة.

فهذه الممارسات التطوعية الجماعية للأستاذ الجامعي تشكل استراتيجية فعالة لتراكم رأس المال الرمزي والحفاظ على موقعه المهيمن داخل الحقلين، فمن خلالها، يُظهر الأستاذ التزامه بالقيم المرغوبة في الدوكسا، ويكسب ثقة الآخرين وتقديرهم، مما يعزز شرعيته ويدعم مكانته كفاعل اجتماعي محترف، كما أن هذه الأعمال التطوعية تتيح له فرصة توسيع شبكة علاقاته الاجتماعية وتكوين روابط مع فاعلين آخرين، الأمر الذي قد يفتح له آفاقاً جديدة للحصول على مزيد من رأس المال الرمزي.

أما غرامشي فيتصورها أنها تعكس في جوهرها دور الأستاذ الجامعي كمتقف عضوي حقيقي، ملتزم بقضايا الجماهير وساعٍ لتحقيق تغيير اجتماعي إيجابي، من خلال تفاعله المباشر مع المجتمع وانخراطه في أنشطته التطوعية، يتمكن الأستاذ من فهم احتياجات الناس وتطلعاتهم على نحو أعمق، وبالتالي يصبح أكثر قدرة على التعبير عن مصالحهم والدفاع عنها في مواجهة الهيمنة الثقافية للنخب الحاكمة.

فوفق بورديو يكون التركيز على المصالح الذاتية للفاعل والصراع من أجل السيطرة داخل الحقول الاجتماعية، بينما غرامشي يركز على الدور التحرري للمثقفين في مواجهة الهيمنة وتمكين الجماهير.

يمكن القول إن مشاركة الأستاذ الجامعي في المناسبات والفعاليات المجتمعية خارج الجامعة تلعب دوراً إيجابياً في مدى قيامه بأعمال تطوعية جماعية، فكلما ازدادت مشاركته في تلك المناسبات والفعاليات، ازداد قيامه بتلك الأعمال، بينما تعيق عدم المشاركة في تلك المناسبات والفعاليات من قيامه بأعمال تطوعية جماعية.

الجدول رقم 49: يبين علاقة مشاركة الأستاذ الجامعي في المناسبات والفعاليات المجتمعية خارج الجامعة وانتمائه لمؤسسات تطوعية في المجتمع المدني.

المجموع		هل تنتمي لمؤسسات تطوعي في المجتمع المدني							
		لا أنتمي		متطوع فقط		عضو فعال			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
29.03%	45	31.11%	14	44.44%	20	24.44%	11	دائماً	المشاركة في المناسبات والفعاليات المجتمعية خارج الجامعة
49.68%	77	66.23%	51	28.57%	22	5.19%	4	أحياناً	
21.29%	33	84.85%	28	15.15%	5	0%	0	لا أبداً	
100%	155	60.00%	93	30.32%	47	9.68%	15	المجموع	

يمثل الجدول العلاقة بين مشاركة الأستاذ الجامعي في المناسبات والفعاليات المجتمعية خارج الجامعة التي تمثل السلطة الأخلاقية وانتمائه لمؤسسات تطوعية في المجتمع المدني التي تمثل التطوع الإرادي الحر.

يشير الاتجاه العام في الجدول إلى أن 60% من الأساتذة "لا ينتمون" لمؤسسات تطوعية في المجتمع المدني، تليها نسبة 30.32% للذين هم "متطوعون فقط"، ثم 9.68% للذين هم "أعضاء فعالون".

من خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يتضح أن الفئة الأعلى نسبة هي 49.68% للأساتذة الذين يشاركون "أحياناً" في المناسبات والفعاليات المجتمعية خارج الجامعة، ويمثلها أعلى نسبة 66.23% من الذين "لا ينتمون" لمؤسسات تطوعية في المجتمع المدني، تليها فئة الأساتذة الذين يشاركون "دائماً" بنسبة 29.03%، وتمثلها أعلى نسبة 44.44% من الذين هم "متطوعون فقط"، أما فئة الأساتذة الذين "لا يشاركون أبداً" فتمثل نسبة 21.29%، وتمثلها نسبة 84.85% من الذين "لا ينتمون" لمؤسسات تطوعية.

نُلاحظ وجود علاقة طردية قوية بين مشاركة الأستاذ الجامعي في المناسبات والفعاليات المجتمعية خارج الجامعة وانتمائه لمؤسسات تطوعية في المجتمع المدني، فكلما زادت مشاركته في هذه الفعاليات، ازداد انتماءه لمؤسسات تطوعية.

يمكن تفسير هذه العلاقة من خلال مفاهيم بورديو الرئيسية. فالأستاذ الجامعي فاعل اجتماعي، يمتلك رأس مال ثقافي متجسد في معارفه الأكاديمية، ورأس مال اجتماعي يتمثل في شبكة علاقاته داخل الجامعة وخارجها. عندما يشارك في المناسبات والفعاليات المجتمعية، فإنه يستثمر هذه الرساميل ويحولها إلى رأس مال رمزي، يتجلى في الاعتراف المجتمعي بمكانته كمثقف ملتزم، وهذا الاستثمار ليس عشوائياً، بل هو نتاج "هايتوس" الأستاذ، أي منظومته الإدراكية المتشكلة عبر مساره الشخصي والمهني، والتي تولد لديه استعداداً للمشاركة المجتمعية. يُضاف إلى ذلك "الدوكسا" السائدة في الحقل الأكاديمي، أي مجموعة المسلمات غير المكتوبة التي تحت الأستاذ على الانخراط في قضايا المجتمع، باعتباره واجباً أخلاقياً.

وبما أن الحقل الأكاديمي متداخل مع حقل المجتمع المدني، فإن الأستاذ يجد نفسه مدفوعاً للانتماء لمؤسسات تطوعية. هذا الانتماء يعزز رأس ماله الرمزي، ويقوي موقعه في "العبة الحقل" الأكاديمي، حيث يُنظر إلى نشاطه التطوعي كدليل على التزامه الأخلاقي، مما يزيد من شرعيته كسلطة معرفية وأخلاقية.

يرى غرامشي أن المثقفين يلعبون دوراً حاسماً في إنتاج "الهيمنة الثقافية"، أي القيادة الأخلاقية والفكرية للطبقة المسيطرة. هذه الهيمنة لا تُفرض بالقوة، بل تتحقق عبر الإقناع والرضا في مؤسسات المجتمع المدني كالجامعات والجمعيات التطوعية.

في هذا الإطار، يمكن النظر إلى الأستاذ الجامعي كـ "مثقف عضوي" يمثل الفئة الوسطى التي تطمح للهيمنة. فمشاركته في المناسبات والفعاليات المجتمعية ليست مجرد فعل فردي، بل هي استراتيجية جماعية لبناء الإجماع حول قيم وأفكار هذه الفئة، كالعقلانية والمواطنة والتضامن، والانتماء لمؤسسات تطوعية يمنح الأستاذ منصة منظمة لممارسة دوره كمثقف عضوي، فهذه المؤسسات تمثل "خنادق متقدمة" في المجتمع المدني، حيث يستطيع تحويل رؤيته النخبوية إلى "حس مشترك" يتبناه عموم الناس، على سبيل المثال، قد يستخدم الأستاذ خبرته في جمعية بيئية لنشر الوعي بقضايا الاستدامة، مما يعزز هيمنة الخطاب العلمي على الخطابات التقليدية.

في المقابل، تشير النتائج إلى أن الأساتذة الذين لا يشاركون أبدًا، أغلبهم لا ينتمون لمؤسسات تطوعية، يمكن اعتبار هؤلاء "مثقفين تقليديين" وفق غرامشي، يرون أنفسهم مستقلين عن صراعات المجتمع، لكن غرامشي يرى أن هذا الموقف يخدم الوضع الراهن، فبانسحابهم من الفضاء العام، يتكون الساحة للقوى المحافظة لترسيخ هيمنتها.

لذلك، فإن غرامشي سيعتبر الأساتذة الذين يشاركون دائمًا طليعة واعية بدورها التغييري، فانخراطهم المكثف في المناسبات المجتمعية وتطوعهم الدائم يعكس التزامهم بتحويل المجتمع المدني من مجرد ساحة للهيمنة إلى فضاء لبناء "إرادة جماعية" جديدة، تتجاوز المصالح الفئوية نحو المصلحة العامة.

يمكن القول إن المشاركة في الفعاليات المجتمعية خارج الجامعة تلعب دورًا محوريًا في مدى انخراط الأساتذة الجامعي في العمل التطوعي المؤسسي، فالمشاركة المتكررة تعزز الانتماء لمؤسسات المجتمع المدني، بينما يعيق الانعزال عن هذه الفعاليات ذلك الانتماء، هذه العلاقة تعكس جدلية عميقة بين السلطة الأخلاقية والتطوع الإرادي في بناء القيادة الثقافية للمجتمع.

الجدول رقم 50: يبين علاقة مساهمة الأستاذ الجامعي في الاصلاح والدفاع عن القيم في المجتمع وانتمائه لمؤسسات تطوعية في المجتمع المدني.

المجموع	هل تنتمي لمؤسسات تطوعي في المجتمع المدني						التكرار	%	من خلال	المساهمة في الإصلاح والدفاع عن القيم في المجتمع
	لا أنتمي		متطوع فقط		عضو فعال					
التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	أفعالي	من خلال	المساهمة في الإصلاح والدفاع عن القيم في المجتمع
70	42.86%	30	45.71%	32	11.43%	8	45.16%	أفعالي	من خلال	المساهمة في الإصلاح والدفاع عن القيم في المجتمع
75	70.67%	53	21.33%	16	8.00%	6	48.39%	أقوالي	من خلال	المساهمة في الإصلاح والدفاع عن القيم في المجتمع
10	80.00%	8	0.00%	0	20%	2	6.45%	لا أدافع	لا أدافع	المساهمة في الإصلاح والدفاع عن القيم في المجتمع
155	58.71%	91	30.97%	48	10.32%	16	100%	المجموع	المجموع	المجموع

يمثل الجدول العلاقة بين مساهمة الأستاذ الجامعي في الدفاع عن الأخلاق في المجتمع التي تمثل السلطة الأخلاقية وانتمائه لمؤسسات تطوعية في المجتمع المدني التي تمثل التطوع الإرادي الحر.

يشير الاتجاه العام في الجدول إلى أن 58.71% من الأساتذة "لا ينتمون" لمؤسسات تطوعية في المجتمع المدني، تليها نسبة 30.97% للذين هم "متطوعون فقط"، ثم 10.32% للذين هم "أعضاء فعالون".

من خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يتضح أن الفئة الأعلى نسبة هي 48.39% للأساتذة الذين يدافعون عن الأخلاق "من خلال أقوالهم"، ويمثلها أعلى نسبة 70.67% ممن "لا ينتمون" لمؤسسات تطوعية. تليها فئة الأساتذة الذين يدافعون عن الأخلاق "من خلال أفعالهم" بنسبة 45.16%، وتمثلها أعلى نسبة 45.71% ممن هم "متطوعون فقط". أما فئة الأساتذة الذين "لا يدافعون" عن الأخلاق فهي تمثل نسبة ضئيلة 6.45%، وتمثلها نسبة 80% ممن "لا ينتمون" لمؤسسات تطوعية.

نلاحظ وجود علاقة عكسية قوية بين مساهمة الأستاذ الجامعي في الدفاع عن الأخلاق في المجتمع وانتمائه لمؤسسات تطوعية في المجتمع المدني، فكلما زادت مساهمته في الدفاع عن الأخلاق، انخفض انتماءه لمؤسسات تطوعية، والعكس صحيح.

يمكن فهم هذه النتائج من خلال مفاهيم بورديو الرئيسية، فالأستاذ الجامعي، بوصفه فاعلاً اجتماعياً، يمتلك رأس مال رمزي متمثل في مكانته العلمية والأخلاقية، هذا الرأس المال يشكل "هايتوس" الأستاذ، أي نسقه الإدراكي والتقييمي الذي يوجه ممارساته الأخلاقية، في "حقل" الجامعة، تمثل الأخلاق "دوكسا" أو مجموعة المسلمات غير المنازع فيها، مما يجعل الدفاع عنها استراتيجية للحفاظ على المكانة وتعزيزها.

وما يثير الاهتمام هو النسبة العالية ممن يدافعون عن الأخلاق بالقول لا ينتمون لمؤسسات تطوعية، هذا يشير إلى أن "الممارسة" عند هؤلاء الأساتذة تتشكل بفعل "عبء الحقل" الأكاديمي، حيث يكون الخطاب الأخلاقي رأس مال رمزي قيّم، دون أن يترجم بالضرورة إلى رأس مال اجتماعي في حقل المجتمع المدني، في مقابل ذلك، نجد أن الأعلى لمن يدافعون بالفعل هم متطوعون، مما يعكس تناغماً بين الهايتوس الأكاديمي والممارسة الاجتماعية.

من وجهة نظر غرامشي فهو يقدم إطاراً تحليلياً ثرياً لفهم هذه الديناميكيات، فالأستاذ الجامعي، بوصفه مثقفاً، يلعب دوراً محورياً في إنتاج وإعادة إنتاج الهيمنة الثقافية. في هذا السياق، يمكن فهم الدفاع عن الأخلاق كجزء من وظيفة "المثقف التقليدي" الذي يسعى للحفاظ على النظام القائم من خلال تعزيز القيم السائدة.

لكن النتائج تكشف عن تباين في هذا الدور، في علاقة الدفاع عن الأخلاق قولاً، مع الانتماء لمؤسسات تطوعية، فهم يمثلون نموذج المثقف التقليدي بامتياز، إذ يعيدون إنتاج الخطاب الأخلاقي المهيم دون انخراط فعال في المجتمع المدني، الذي يراه غرامشي ساحة لبناء الإجماع أو تحديه.

أما الفاعلون والمتطوعون في الميدان، فهم مثال المثقف العضوي، إذ لا يكتفون بالخطاب بل ينخرطون في الممارسة، محاولين جسر الهوة بين المعرفة الأكاديمية والحياة اليومية، بالنسبة لغرامشي، هذا النوع من المثقفين قادر على تحويل المجتمع المدني إلى فضاء لبناء هيمنة مضادة، حيث تتجسد القيم الأخلاقية في مبادرات تطوعية ملموسة.

يمكن القول إن طبيعة الدفاع عن الأخلاق (قولاً أو فعلاً) تلعب دوراً حاسماً في مدى انخراط الأستاذ الجامعي في المجتمع المدني، فالدفاع بالفعل يحفز على التطوع الفعال، بينما يعيق الاكتفاء بالقول هذا الانخراط، مما يعكس توترًا بين الخطاب الأكاديمي والممارسة الاجتماعية.

الجدول رقم 51: يبين علاقة مساهمة الأستاذ الجامعي في الإصلاح والدفاع عن القيم في المجتمع والأثر الذي يتركه في الآخرين حينما يشارك في عمل تطوعي.

المجموع		الأثر الذي تتركه في الآخرين حينما يشارك في عمل تطوعي							
		لا شيء		عادي		إعجاب وتقدير			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
45.16%	70	11.43%	8	21.43%	15	67.14%	47	دائماً	المساهمة في الإصلاح والدفاع عن القيم
48.39%	75	9.33%	7	17.33%	13	73.33%	55	أحياناً	في المجتمع
6.45%	10	10.00%	1	80.00%	8	10%	1	لا أبداً	
100.00%	155	10.32%	16	23.23%	36	66.45%	103	المجموع	

يمثل الجدول العلاقة بين مساهمة الأستاذ الجامعي في الإصلاح والدفاع عن القيم في المجتمع التي تمثل السلطة الأخلاقية والدفاع عن القيم في المجتمع والأثر الذي يتركه في الآخرين حينما يشارك في عمل تطوعي تمثل التطوع الإرادي الحر.

يشير الاتجاه العام في الجدول إلى أن 66.45% من الأساتذة يلاقون "إعجاباً وتقديراً" من الآخرين حينما يشاركون في أعمال تطوعية، تليها نسبة 23.23% للذين يلاقون ردة فعل "عادية"، ثم 10.32% "لا شيء" من ردة الفعل.

من خلال التوزيع بين المتغيرين، يتضح أن الفئة الأعلى نسبة هي 48.39% للأساتذة الذين يساهمون في الإصلاح والدفاع عن القيم في المجتمع "أحياناً"، ويمثلها أعلى نسبة 73.33% من الذين يلاقون "إعجاباً وتقديراً" حينما يشاركون في أعمال تطوعية، تليها فئة

الأساتذة الذين يساهمون في ذلك "دائمًا" بنسبة 45.16%، وتمثلها أعلى نسبة 67.14% من الذين يلاقون "إعجابًا وتقديرًا" أيضًا، أما فئة الأساتذة الذين "لا يساهمون أبدًا" في الإصلاح والدفاع عن القيم فهي تمثل نسبة 6.45%، وتمثلها أعلى نسبة 80% من الذين يلاقون ردة فعل "عادية" حينما يشاركون في أعمال تطوعية.

نلاحظ وجود علاقة طردية قوية بين مساهمة الأستاذ الجامعي في الإصلاح والدفاع عن القيم في المجتمع والأثر الإيجابي الذي يتركه في الآخرين حينما يشارك في أعمال تطوعية، فكلما ازدادت مساهمته في الإصلاح والدفاع عن القيم، ازداد إعجاب الآخرين وتقديرهم له عند مشاركته في أعمال تطوعية.

على اعتبار أن الساحة الأكاديمية والجامعية بمثابة "حقل" خاص كما يصفه بورديو، له ديناميكياته وقواعده الخاصة وأنواع معينة من رؤوس الأموال الرمزية، وفي هذا الحقل، يكون للأساتذة الذين يساهمون بفاعلية في الإصلاح والدفاع عن القيم الأخلاقية في المجتمع نوعًا من رأس المال الرمزي الأخلاقي المتراكم، والذي يتجسد في هابيتوسهم المتجذر في هذه القيم والممارسات الإصلاحية.

هذا الرأس المال الرمزي الأخلاقي يمنحهم مكانة متميزة داخل حقل التعليم العالي، ويعزز من سلطتهم الأخلاقية والثقافية، وعندما ينخرطون في أنشطة تطوعية في المجتمع، يُنظر إلى هذه الأنشطة على أنها امتداد طبيعي لهابيتوسهم الأخلاقي وتجسيد لرأس مالهم الرمزي، هذا ما يفسر إعجاب الآخرين بهم وتقديرهم لهم، لأنهم يرونهم كفاعلين أخلاقيين حقيقيين يترجمون قيمهم إلى أفعال ملموسة.

من جانب آخر، يأتي تحليل غرامشي ليضيف بُعدًا آخر لهذه العلاقة من خلال مفهومي المثقف العضوي والهيمنة الثقافية، فالأساتذة المساهمون في الإصلاح والدفاع عن القيم هم بمثابة مثقفين عضويين حقيقيين، يعملون على نشر وعي أخلاقي وثقافي جديد في المجتمع، ويساهمون في صياغة هيمنة ثقافية جديدة قائمة على هذه القيم الإصلاحية، وبانخراطهم في أعمال تطوعية، يترجمون خطابهم النظري إلى ممارسات وأفعال ملموسة على أرض الواقع، هم يجسدون بذلك دور المثقف العضوي الحقيقي الذي لا ينحصر دوره في الخطاب النظري فحسب، بل يمتد ليشمل الممارسة العملية والتفاعل المباشر مع المجتمع، هذا ما يكسبهم إعجاب الآخرين وتقديرهم، لأنهم يرونهم كمثقفين يجسدون ما يدعون إليه ويترجمون أفكارهم

إلى واقع ملموس، بينما يفتقر الأساتذة الذين لا يساهمون في الإصلاح والدفاع عن القيم إلى هذا الرأسمال الرمزي الأخلاقي وهذه السلطة الثقافية، وبالتالي، عندما ينخرطون في أنشطة تطوعية، لا يُنظر إليهم على أنهم يجسدون قيمًا أخلاقية معينة، بل قد يُنظر إليهم ببساطة كأشخاص يؤدون واجبًا اجتماعيًا، هذا ما يفسر ردة الفعل الأقل إيجابية من الآخرين تجاه مشاركتهم في تلك الأنشطة.

يمكن القول إن مساهمة الأستاذ الجامعي في الإصلاح والدفاع عن القيم في المجتمع تلعب دورًا مهمًا في الأثر الإيجابي الذي يتركه في الآخرين حينما يشارك في أعمال تطوعية، فكلما ازدادت مساهمته في ذلك، ازداد إعجاب الآخرين وتقديرهم له، بينما تقل هذه الردة الفعل الإيجابية لدى الأساتذة الذين لا يساهمون في الإصلاح والدفاع عن القيم.

الجدول رقم 52: يبين علاقة مساهمة الأستاذ الجامعي في الإصلاح والدفاع عن القيم في المجتمع وانطباعه عند المشاركة في عمل تطوعي.

المجموع	الانطباع عند المشاركة في عمل تطوعي							
	لا شيء		تقدير الآخرين		الفخر والاعتزاز			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
45.16%	70	2.86%	2	15.71%	11	81.43%	57	من خلال أفعالي
48.39%	75	2.67%	2	42.67%	32	54.67%	41	من خلال أقوالي
6.45%	10	80.00%	8	10.00%	1	10%	1	لا أدافع
100%	155	7.74%	12	28.39%	44	63.87%	99	المجموع

يمثل الجدول العلاقة بين مساهمة الأستاذ الجامعي في الإصلاح والدفاع عن القيم في المجتمع التي تمثل السلطة الأخلاقية وانطباعه عند المشاركة في عمل تطوعي الذي يمثل التطوع الإرادي الحر.

يشير الاتجاه العام في الجدول إلى أن 63.87% من الأساتذة الجامعيين يشعرون بالفخر والاعتزاز عند المشاركة في عمل تطوعي، تليها نسبة 28.39% لمن يشعرون بتقدير الآخرين، ثم 7.74% لمن لا يشعرون بشيء.

من خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يتضح أن الفئة الأعلى نسبة هي 48.39% للأساتذة الذين يدافعون عن الأخلاق في المجتمع من خلال أقوالهم، ويمثلها أعلى نسبة 54.67% من الذين يشعرون بالفخر والاعتزاز عند المشاركة في عمل تطوعي. تليها فئة الأساتذة الذين يدافعون عن الأخلاق من خلال أفعالهم بنسبة 45.16%، وتمثلها أعلى نسبة 81.43% من الذين يشعرون بالفخر والاعتزاز عند المشاركة في عمل تطوعي. أما فئة الأساتذة

الذين لا يدافعون عن الأخلاق في المجتمع فهي تمثل نسبة ضئيلة 6.45%، وتمثلها نسبة 80% من الذين لا يشعرون بشيء عند المشاركة في عمل تطوعي.

نلاحظ وجود علاقة طردية قوية بين مساهمة الأستاذ الجامعي في الدفاع عن الأخلاق في المجتمع والشعور بالفخر والاعتزاز عند المشاركة في عمل تطوعي، فكلما ازدادت مساهمة الأستاذ في الدفاع عن الأخلاق، ازداد شعوره بالفخر والاعتزاز عند المشاركة في عمل تطوعي.

نعم، يمكنني إضافة بعض العبارات والمصطلحات الجديدة للمنظرين لتدعيم التحليل:

من منظور بورديو، يعتبر الأساتذة الذين يدافعون عن الأخلاق كحاملين لـ"رأس المال الأخلاقي" داخل حقل السلطة الرمزية في المجال الأكاديمي، فالدفاع عن الأخلاق يشكل جزءاً من "هابيتوس الفضيلة" لديهم، ويتوافق مع "الدوكسا" السائدة في هذا الحقل.

تُظهر النتائج أن انخراطهم في الأعمال التطوعية، باعتبارها إحدى "استراتيجيات الإضفاء للشرعية" على مواقعهم، تعزز من شعورهم بالفخر، وهو ما يرتبط بامتلاكهم لـ"السلطة الرمزية" داخل لعبة الحقل، فكلما ازداد "رأس مالهم الأخلاقي" ومشاركتهم في "الممارسات المشروعة"، ازداد تقديرهم لذواتهم، أما الذين لا يدافعون عن الأخلاق، فيفتقرون إلى هذا "رأس المال الأخلاقي" ولا ينخرطون في "الممارسات المعترف بها" مثل المشاركة التطوعية، لذا يعانون من "حرمان رمزي" ولا يشعرون بالفخر.

من وجهة نظر غرامشي، الأساتذة المدافعون عن الأخلاق والمشاركون في الأعمال التطوعية هم "مثقفون عضويون إيجابيون" يعملون على "تهذيب الهيمنة" الثقافية للطبقات المهيمنة عبر نشر "فلسفة ممارسة" تعزز الوعي الأخلاقي، هؤلاء يساهمون في بناء "هيمنة جديدة" في المجتمع المدني من خلال "الثقافة البديلة" التي ينشرونها، ويعملون على تشكيل "توافق جديد" حول القيم الأخلاقية بدلاً من "التوافق التقليدي" الذي تفرضه النخب المسيطرة.

أما الأساتذة الآخرون، فقد يكونون "مثقفين تقليديين" ينتمون إلى "الهيمنة القديمة" ولا يساهمون في تحدي الهيمنة الثقافية للطبقات المهيمنة أو تغيير "موازن القوى" في المجتمع المدني.

يمكن القول إن مساهمة الأستاذ الجامعي في الإصلاح والدفاع عن القيم في المجتمع تبرز في مدى شعوره بالفخر والاعتزاز عند المشاركة في عمل تطوعي، فكلما ازدادت مساهمته في

الإصلاح والدفاع عن القيم، ازداد شعوره بالفخر والاعتزاز، بينما تعيق عدم المساهمة في الإصلاح والدفاع عن القيم ذلك.

الجدول رقم 53: يبين علاقة إدماج الأستاذ الجامعي للقيم الأخلاقية في محاضراته ونشر مبادراته التطوعية على وسائل التواصل الاجتماعي.

المجموع		نشر المبادرات التطوعية على وسائل التواصل الاجتماعي							
		لا أبدا		أحيانا		دائما			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
59.35%	92	36.96%	34	27.17%	25	35.87%	33	دائما	إدماج القيم الأخلاقية في المحاضرات
33.55%	52	50.00%	26	46.15%	24	3.85%	2	أحيانا	
7.10%	11	36.36%	4	45.45%	5	18.18%	2	لا أبدا	
100%	155	41.29%	64	34.84%	54	23.87%	37	المجموع	

يمثل الجدول العلاقة بين إدماج الأستاذ الجامعي للقيم الأخلاقية في محاضراته التي تمثل السلطة الأخلاقية ونشر مبادراته التطوعية على وسائل التواصل الاجتماعي التي تمثل التطوع الإرادي الحر.

يشير الاتجاه العام في الجدول إلى أن 41.29% من الأساتذة "لا ينشرون مبادراتهم التطوعية على وسائل التواصل الاجتماعي أبداً"، تليها نسبة 34.84% للذين ينشرونها "أحياناً"، ثم 23.87% للذين ينشرونها "دائماً".

من خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يتضح أن الفئة الأعلى نسبة هي 59.35% للأساتذة الذين يدمجون القيم الأخلاقية في محاضراتهم "دائماً"، ويمثلها أعلى نسبة 36.96% من الذين "لا ينشرون مبادراتهم التطوعية على وسائل التواصل الاجتماعي أبداً"، تليها فئة الأساتذة الذين يدمجون القيم الأخلاقية في محاضراتهم "أحياناً" بنسبة 33.55%، وتمثلها أعلى نسبة 50% من الذين "لا ينشرون مبادراتهم أبداً"، أما فئة الأساتذة الذين "لا يدمجون القيم

الأخلاقية في محاضراتهم أبدًا" فهي تمثل نسبة ضئيلة 7.10%، وتمثلها أعلى نسبة 45.45% من الذين ينشرون مبادراتهم "أحياناً".

نلاحظ وجود علاقة عكسية ضعيفة بين إدماج الأستاذ الجامعي للقيم الأخلاقية في محاضراته ونشر مبادراته التطوعية على وسائل التواصل الاجتماعي، فكلما ازداد إدماج القيم الأخلاقية في المحاضرات، انخفض نشر المبادرات التطوعية على وسائل التواصل الاجتماعي.

يمكن تفسير هذه العلاقة العكسية من خلال مفهوم "الهابيتوس" لبورديو، حيث يُعتبر إدماج القيم الأخلاقية في المحاضرات جزءًا من الهابيتوس الأكاديمي للأستاذ الجامعي، وهي ممارسة تعكس رأس المال الرمزي والمكانة الاجتماعية للأستاذ داخل الحقل الأكاديمي. في حين أن نشر المبادرات التطوعية على وسائل التواصل الاجتماعي قد يُنظر إليه على أنه ممارسة تتعارض مع هذا الهابيتوس الأكاديمي التقليدي، وقد تُفسر على أنها محاولة للحصول على رأس مال رمزي من خارج الحقل الأكاديمي، وهو ما قد يُهدد مكانة الأستاذ داخل الحقل.

يمكن تفسير هذه العلاقة العكسية أيضًا من خلال نظرية غرامشي حول الهيمنة الثقافية والمثقف العضوي والتقليدي، حيث يُعتبر الأستاذ الجامعي جزءًا من المثقفين التقليديين الذين يُساهمون في تعزيز الهيمنة الثقافية للطبقة المسيطرة من خلال إدماج القيم الأخلاقية في محاضراتهم، والتي قد تكون انعكاسًا لقيم وأيديولوجيات هذه الطبقة، في المقابل، قد يُنظر إلى نشر المبادرات التطوعية على وسائل التواصل الاجتماعي على أنه محاولة للمشاركة في المجتمع المدني وتعزيز القيم والممارسات التي تتحدى هذه الهيمنة الثقافية، وهو ما قد يُهدد دور الأستاذ كمثقف تقليدي.

يمكن القول إن مكانة الأستاذ الجامعي داخل الحقل الأكاديمي ودوره كمثقف تقليدي تلعب دورًا في مدى نشر مبادراته التطوعية على وسائل التواصل الاجتماعي، فكلما ازداد إدماجه للقيم الأخلاقية في محاضراته، انخفض نشره لمبادراته التطوعية، بينما تعيق مكانته الاجتماعية ودوره التقليدي ذلك.

الجدول رقم 54: يبين علاقة إدماج الأستاذ الجامعي للقيم الأخلاقية في محاضراته ومشاركة قصصه الشخصية للتطوع خلال محاضراته.

المجموع		مشاركة قصص شخصية للتطوع خلال المحاضرات							
		لا أبدا		أحيانا		دائما			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
59.35%	92	19.57%	18	29.35%	27	51.09%	47	دائما	إدماج القيم الأخلاقية في المحاضرات
33.55%	52	57.69%	30	36.54%	19	5.77%	3	أحيانا	
7.10%	11	27.27%	3	18.18%	2	54.55%	6	لا أبدا	
100%	155	32.90%	51	30.97%	48	36.13%	56	المجموع	

يمثل الجدول العلاقة بين إدماج الأستاذ الجامعي للقيم الأخلاقية في محاضراته التي تمثل السلطة الأخلاقية ومشاركة قصصه الشخصية للتطوع خلال محاضراته التي تمثل التطوع الإرادي الحر.

يشير الاتجاه العام في الجدول إلى أن 36.13% من الأساتذة يشاركون قصصهم الشخصية للتطوع "دائماً" خلال محاضراتهم، تليها نسبة 32.90% للذين "لا يشاركونها أبداً"، ثم 30.97% للذين يشاركونها "أحياناً".

ومن خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يتضح أن الفئة الأعلى نسبة هي 59.35% للأساتذة الذين يدمجون القيم الأخلاقية في محاضراتهم "دائماً"، ويمثلها أعلى نسبة 51.09% من الذين يشاركون قصصهم الشخصية للتطوع "دائماً" أيضاً تليها فئة الأساتذة الذين يدمجون القيم الأخلاقية في محاضراتهم "أحياناً" بنسبة 33.55%، وتمثلها أعلى نسبة 57.69% من الذين "لا يشاركون قصصهم الشخصية للتطوع أبداً". أما فئة الأساتذة الذين "لا يدمجون القيم الأخلاقية في محاضراتهم أبداً" فهي تمثل نسبة ضئيلة 7.10%، وتمثلها أعلى نسبة 54.55% من الذين يشاركون قصصهم الشخصية للتطوع "دائماً".

ينظر بورديو إلى الحقل الأكاديمي على أنه حقل قوى تتنافس فيه مختلف أنواع رؤوس الأموال (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الرمزية) من أجل الهيمنة والشرعية، في هذا الحقل، يمتلك الأساتذة الجامعيون رأس مال ثقافي كبير نتيجة تراكماتهم المعرفية والعلمية، لكنهم يسعون للحصول على رأس مال رمزي أكبر لتعزيز مكانتهم ونفوذهم، ما يعتبر إدماجهم للقيم الأخلاقية في المحاضرات جزءاً من استراتيجيات الهابيتوس الأكاديمي للأساتذة لتحقيق التمايز والحفاظ على الهيمنة الرمزية داخل الحقل، فهذه الممارسة تعكس التزامهم بالإيديولوجيا المهيمنة وبالتالي تُضفي عليهم شرعية كلاعبين محوريين في إعادة إنتاج هيمنة النخبة الأكاديمية.

أما مشاركة القصص الشخصية للتطوع، فقد تُفسر على أنها استراتيجية للحصول على رأس مال رمزي جديد من خارج الحقل الأكاديمي التقليدي، وهو ما قد يُهدد مواقعهم ومكانتهم داخل هذا الحقل، لذلك، يلجأ الأساتذة الذين يمتلكون رأس مال ثقافي ورمزي كبير (من خلال إدماجهم للقيم الأخلاقية بشكل دائم) إلى مشاركة قصصهم للتطوع كاستراتيجية لتعزيز رأسمالهم الرمزي وتنويع مصادره، في محاولة للحفاظ على تفوقهم واستمرار هيمنتهم داخل الحقل الأكاديمي.

في المقابل، يميل الأساتذة الذين لا يمتلكون رأس مال ثقافي ورمزي كبير (من خلال عدم إدماجهم للقيم الأخلاقية) إلى مشاركة قصصهم للتطوع بشكل أكبر، لأنهم يفتقرون إلى الشرعية والمكانة داخل الحقل الأكاديمي، وبالتالي يسعون للحصول على رأس مال رمزي من مصادر خارجية كاستراتيجية للتعويض عن نقص رأسمالهم داخل هذا الحقل.

وبالتالي، تُظهر هذه النتائج أهمية رأس المال الرمزي والصراع من أجل الشرعية والهيمنة داخل الحقل الأكاديمي، وكيف يلجأ الأساتذة إلى استراتيجيات مختلفة لتعزيز مواقعهم ومكانتهم، سواء من خلال إدماج القيم الأخلاقية أو مشاركة القصص الشخصية للتطوع.

ومن وجهة نظر غرامشي، يمكن النظر إلى الحقل الأكاديمي على أنه أحد مؤسسات "المجتمع المدني" التي تلعب دوراً محورياً في إنتاج وإعادة إنتاج "الهيمنة الثقافية" للطبقة المسيطرة، وفي هذا السياق، يُعتبر الأستاذ الجامعي جزءاً من "المثقفين العضويين" الذين يعملون على ترسيخ أيديولوجيا وقيم الطبقة الحاكمة في الوعي الجماهيري.

ووفقاً لغرامشي، يُشكل إدماج القيم الأخلاقية في المحاضرات آلية رئيسية لنشر "الإيديولوجيا المهيمنة" وتكريس مفهوم "الهيمنة الطوعية"، حيث يتم قبول وتبني قيم وأفكار

الطبقة المسيطرة من قبل الجماهير بشكل تلقائي دون إكراه مباشر. وبهذا المعنى، يُساهم الأستاذ في عملية "التلقين الأيديولوجي" ويُعزز دوره كمثقف عضوي لخدمة مصالح الطبقة الحاكمة.

أما مشاركة القاص الشخصية للتطوع، فقد تُفسر على أنها محاولة للمشاركة في "المجتمع المدني" وتعزيز قيم ومبادئ المجتمع المدني التي قد تتحدى الهيمنة الثقافية للطبقة المسيطرة. وبالتالي، فإن الأستاذ الذي يشارك قصصه للتطوع يتعدى إلى حد ما عن دوره كمثقف عضوي ويحاول الانخراط في نشاطات المجتمع المدني.

لذلك، يلجأ الأساتذة الذين يدجون القيم الأخلاقية بشكل دائم إلى مشاركة قصصهم للتطوع كمحاولة للتوفيق بين دورهم كمثقفين عضويين وبين انفتاحهم على المجتمع المدني، وذلك للحفاظ على شرعيتهم ومكانتهم الاجتماعية، أما الأساتذة الذين لا يدجون القيم الأخلاقية، فقد يميلون إلى مشاركة قصصهم للتطوع بشكل أكبر لأنهم لا يُمثلون بالضرورة المثقف العضوي الذي يُكرس الهيمنة الأيديولوجية، وبالتالي لديهم مساحة أكبر للمشاركة في أنشطة المجتمع المدني.

وبناءً على ذلك، تكشف هذه النتائج عن التوترات والتناقضات التي يواجهها الأستاذ الجامعي في إطار صراع الهيمنة الثقافية، حيث يسعى للحفاظ على دوره كمثقف عضوي من جهة، وفي الوقت نفسه محاولة المشاركة في المجتمع المدني من جهة أخرى، وهذا يعكس طبيعة العلاقة المعقدة بين المثقفين والدولة والمجتمع المدني في نظرية غرامشي حول الهيمنة والصراع الطبقي.

يمكن القول إن إدماج الأستاذ الجامعي للقيم الأخلاقية في محاضراته يلعب دورًا في مدى مشاركته لقصصه الشخصية للتطوع خلال محاضراته، فكلما ازداد إدماجه للقيم الأخلاقية، ازدادت مشاركته لهذه القصص، بينما تعيق عدم إدماج القيم الأخلاقية ذلك، وتعكس هذه العلاقة الهابيتوس والرأس المال الرمزي للأساتذة، ودورهم كمثقفين عضويين في المجتمع المدني.

الجدول رقم 55: يبين علاقة إدماج الأستاذ الجامعي للقيم الأخلاقية في محاضراته واهتمام طلابه ومتابعيه بمبادراته التطوعية.

المجموع		اهتمام الطلاب والمتابعين بالمبادرات التطوعية							
		لا أبدا		أحيانا		دائما			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
59,35%	92	8,70	8	36,96	34	54,35	50	دائما	إدماج القيم الأخلاقية في المحاضرات
33,55%	52	32,69	17	63,46	33	3,85	2	أحيانا	
7,10%	11	9,09	1	45,45	5	45,45	5	لا أبدا	
100,00%	155	16,77%	26	46,45%	72	36,77%	57	المجموع	

يمثل الجدول العلاقة بين إدماج الأستاذ الجامعي للقيم الأخلاقية في محاضراته التي تمثل السلطة الأخلاقية واهتمام طلابه ومتابعيه بمبادراته التطوعية الذي يمثل التطوع الإرادي الحر. يشير الاتجاه العام في الجدول إلى أن 46.45% من الأساتذة يرى طلابهم ومتابعوهم اهتمامهم بالمبادرات التطوعية "أحيانا"، تليها نسبة 36.77% للذين يرونه "دائما"، ثم 16.77% للذين لا يرون ذلك "أبدا".

من خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يتضح أن الفئة الأعلى نسبة هي 59.35% للأساتذة الذين يدجون القيم الأخلاقية في محاضراتهم "دائما"، ويمثلها أعلى نسبة 54.35% من الطلاب والمتابعين الذين يهتمون "دائما" بالمبادرات التطوعية. تليها فئة الأساتذة الذين يدجون القيم الأخلاقية "أحيانا" بنسبة 33.55%، وتمثلها أعلى نسبة 63.46% من الطلاب والمتابعين الذين يهتمون "أحيانا" بالمبادرات التطوعية. أما فئة الأساتذة الذين "لا يدجون أبدا" القيم الأخلاقية في محاضراتهم فهي تمثل نسبة 7.10%، وتتوزع بالتساوي (45.45%) بين الطلاب والمتابعين الذين يهتمون "دائما" و"أحيانا" بالمبادرات التطوعية.

نلاحظ وجود علاقة طردية قوية بين إدماج الأستاذ الجامعي للقيم الأخلاقية في محاضراته واهتمام طلابه ومتابعيه بمبادراته التطوعية، فكلما زاد إدماج القيم الأخلاقية في المحاضرات، ازداد اهتمام الطلاب والمتابعين بالمبادرات التطوعية.

هذه النتائج تعكس بوضوح الصراعات الرمزية التي تحدث داخل حقل القوة الأكاديمي، في هذا الحقل المحفوف بالمجازات والرموز، يسعى كل فاعل لتراكم رأس المال الرمزي من أجل اكتساب الهيمنة والاعتراف.

الأستاذ الجامعي، ذلك الرأس المال الثقافي المجسد، يجد نفسه في معركة من أجل الشرعية، فهو يعلم أن قدرته على استدماج هايتوس السلطة الأخلاقية في محاضراته سيؤهله لكسب مزيد من الرموز والاعتراف داخل لعبة الحقل.

فعندما يجسد هذه القيم الأخلاقية، يتحصل على مزيد من رأس المال الرمزي، ذلك السحر الاجتماعي الذي يخوله السلطة وحق التكلم باسم الحقل بأكمله، وحينئذ، تصبح ممارساته التطوعية علامة على السخاء والكرم، رمزًا آخر للهيمنة الثقافية.

أما الطلاب ومتابعوه، فهم ليسوا سوى عوامل إضفاء للشرعية على هذه المعركة الرمزية العنيفة، فبايلائهم الاهتمام لتلك الممارسات التطوعية، يساهمون في ترسيخ هيمنة الأستاذ، ويعززون رأسماله الرمزي الذي يستمد قوته من اعترافهم به .

هكذا تدور حلقة الصراع الرمزي في حقل القوة الأكاديمي، حيث يجري تداول واستهلاك الرموز في لعبة لا نهاية لها من أجل شرعنة الهيمنة والاحتفاظ بالمكانة.

وفقًا لنظرية أنطونيو غرامشي حول الهيمنة الثقافية والمجتمع المدني، ينظر إلى الأساتذة الجامعيين على أنهم مثقفون تقليديون يؤدون دورًا محوريًا في ترسيخ الهيمنة الثقافية للطبقة الحاكمة البورجوازية، فعندما يدجون القيم الأخلاقية في محاضراتهم، فإنهم يساهمون في غرس هذه القيم والمعتقدات في عقول الطلاب.

هذا الإدماج للقيم الأخلاقية المهيمنة هو جزء من عملية الهيمنة الثقافية التي تسعى البورجوازية من خلالها إلى الحفاظ على نفوذها وسيطرتها على الجماهير، فالأساتذة يعملون كمتقنين تقليديين يحملون ويعززون أيديولوجية الطبقة الحاكمة تحت ستار "القيم الأخلاقية".

أما قيام هؤلاء الأساتذة بالمبادرات التطوعية، فهو في نظر غرامشي ليس إلا غطاءً لتلميع صورتهم وإضفاء الشرعية على دورهم كحراس للنظام الرأسمالي القائم. فهم يحاولون اكتساب

تأييد الجماهير من خلال هذه الأنشطة التطوعية التافهة، في محاولة لإخفاء دورهم الحقيقي كمتقنين تقليديين يخدمون مصالح البورجوازية.

لذلك، فإن اهتمام الطلاب والمتابعين بمبادرات الأساتذة التطوعية هو في الواقع تعزيز لهيمنة هؤلاء الأساتذة كمتقنين تقليديين، وإضفاء المزيد من الشرعية على دورهم في نشر الهيمنة الثقافية للطبقة الحاكمة.

وفقًا لغرامشي، التغيير الحقيقي لن يأتي إلا من خلال الكفاح الطبقي والنضال من أجل الثورة ضد الرأسمالية، ويجب على المثقفين العضويين المناضلين كشف زيف هذه "القيم الأخلاقية" المهيمنة، والعمل على بناء مجتمع مدني حقيقي يقوم على المساواة والعدالة الحقيقية، بعيدًا عن الهيمنة الثقافية للبورجوازية.

يمكن القول إن إدماج القيم الأخلاقية في المحاضرات الجامعية يلعب دورًا مهمًا في مدى اهتمام الطلاب والمتابعين بالمبادرات التطوعية، فالأستاذ الذي يقدم نموذجًا أخلاقيًا يحفز طلابه على المشاركة الإيجابية، بينما قد يعيق غياب هذا النموذج الأخلاقي اهتمام الطلاب بالعمل التطوعي.

الجدول رقم 56: يبين علاقة انضباط الأستاذ الجامعي والتزامه بالقوانين داخل الجامعة واهتمام الطلاب والمتابعين بالمبادرات التطوعية.

المجموع		اهتمام الطلاب والمتابعين بالمبادرات التطوعية							
		لا أبدا		أحيانا		دائما			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
75.48%	117	13.68%	16	39.32%	46	47.01%	55	دائما	الانضباط والالتزام بالقوانين داخل الجامعة
20.65%	32	28.13%	9	65.63%	21	6.25%	2	أحيانا	
3.87%	6	16.67%	1	83.33%	5	0.00%	0	لا أبدا	
100.00%	155	16.77%	26	46.45%	72	36.77%	57	المجموع	

يمثل الجدول علاقة انضباط الأستاذ الجامعي والتزامه بالقوانين داخل الجامعة التي تمثل السلطة الأخلاقية واهتمام طلابه ومتابعيه بمبادراته التطوعية الذي يمثل التطوع الإرادي الحر. يشير الاتجاه العام في الجدول إلى أن 46.45% من الأساتذة يرى طلابهم ومتابعوهم اهتمامهم بالمبادرات التطوعية "أحيانا"، تليها نسبة 36.77% للذين يرونه "دائما"، ثم 16.77% للذين لا يرون ذلك "أبداً".

من خلال التوزيع الموجود بين المتغيرين، يتضح أن الفئة الأعلى نسبة هي 75.48% للأساتذة الذين يلتزمون "دائماً" بالانضباط والقوانين داخل الجامعة، ويمثلها أعلى نسبة 47.01% من الذين يرون اهتمام طلابهم ومتابعيهم بالمبادرات التطوعية "دائماً"، تليها فئة الأساتذة الذين يلتزمون بالانضباط والقوانين "أحيانا" بنسبة 20.65%، وتمثلها أعلى نسبة 65.63% من الذين يرون اهتمام طلابهم ومتابعيهم "أحيانا"، أما فئة الأساتذة الذين لا يلتزمون أبداً بالانضباط والقوانين فهي تمثل نسبة ضئيلة 3.87%، وتمثلها أعلى نسبة 83.33% من الذين يرون اهتمام طلابهم ومتابعيهم "أحيانا" أيضاً.

نلاحظ وجود علاقة طردية قوية بين انضباط الأستاذ الجامعي والتزامه بالقوانين داخل الجامعة واهتمام طلابه ومتابعيه بالمبادرات التطوعية، فكلما ازداد انضباط الأستاذ والتزامه بالقوانين، ازداد اهتمام طلابه ومتابعيه بالمبادرات التطوعية.

وفقاً لنظرية رأس المال الرمزي لبوردو، يمكن اعتبار الجامعة نوعاً من "الحقول" كما يصفها بوردو، وهي فضاء اجتماعي له قواعده وديناميكياته الخاصة به. داخل هذا الحقل الأكاديمي، تسود دوكة معينة تتمثل في المعايير والممارسات المقبولة والمشروعة، والتي من بينها التزام الأستاذ بالقوانين والانضباط، فالأستاذ الذي يلتزم بالقوانين والانضباط هايتوس يتوافق مع دوكة هذا الحقل الأكاديمي، ويكسبه بالتالي رأس مال رمزي كبير، فهذا الهايتوس يجعل الأستاذ يحظى باحترام وتقدير كبيرين من قبل زملائه والطلبة، ويعتبر فاعلاً اجتماعياً مشروعاً داخل لعبة هذا الحقل.

من ناحية أخرى، تعتبر المبادرات التطوعية أيضاً جزءاً من الهايتوس المرغوب فيه في الحقل الأكاديمي، حيث تندرج ضمن القيم التي يروج لها هذا الحقل ويشجع عليها، لذلك، عندما يرى الطلاب التزام أستاذهم بالقوانين والانضباط، فإنهم يدركون أنه فاعل اجتماعي مشروع وله سلطة رمزية داخل هذا الحقل، وبالتالي فالطلاب يميلون إلى تقليد سلوك أستاذهم والانخراط في هذه المبادرات من أجل اكتساب رأس المال الرمزي في الحقل الأكاديمي، والحصول على المكانة والاعتراف المناسبين داخل لعبة هذا الحقل، أي أن رمزية التزام الأستاذ بالقوانين هو ما يمنحه هيمنة رمزية على الطلاب والمتابعين، وبالتالي، فإنهم يسعون إلى محاكاة سلوكه، بما في ذلك المشاركة في المبادرات التطوعية، من أجل الحصول على نفس رأس المال الرمزي واكتساب المكانة داخل الحقل الأكاديمي، فيحصل الأساتذة الأكثر امتلاكاً لرؤوس الأموال المختلفة (الرمزية، الثقافية المؤسسية والاجتماعية) على المزيد من السلطة والهيمنة، بينما يظل الطلاب في وضع تبعية يسعون فيه للحصول على هذه رؤوس الأموال من خلال محاكاة سلوك الأساتذة.

أما من منظور نظرية غرامشي، يمكن اعتبار الجامعة حقل مختلط في جزء منه مع المجتمع المدني، حيث تلعب دوراً في تشكيل الوعي الجمعي والقيم السائدة في المجتمع، ويمثل التزام الأستاذ بالقوانين والانضباط شكلاً من أشكال الهيمنة الثقافية التي تفرضها المؤسسات التعليمية على الطلاب.

فمن خلال التزامه بالقوانين والأنظمة، يساهم الأستاذ في ترسيخ الهيمنة الثقافية للقيم والمعايير المؤسسية، ويعمل على إعادة إنتاجها لدى الطلاب، ويعتبر غرامشي هذا الأستاذ بمثابة "المثقف التقليدي" الذي يلعب دوراً في تعزيز السلطة القائمة وحفظ الوضع الراهن.

من ناحية أخرى، تمثل المبادرات التطوعية جزءاً من الأنشطة المدنية التي تساهم في تشكيل الوعي الجمعي وتعزيز قيم التضامن والمشاركة المجتمعية، ويرى غرامشي في هذه المبادرات فرصة لتكوين "المثقفين العضويين" الجدد، الذين يمتلكون الوعي الكافي للمساهمة في تغيير المجتمع وبناء هيمنة ثقافية جديدة.، وبالتالي، يميل الطلاب إلى تقليد سلوك هذا الأستاذ والانخراط في المبادرات التطوعية، لأنهم يرونه نموذجاً للمثقف العضوي الجديد الذي يجمع بين احترام المؤسسات القائمة والسعي لتغييرها من الداخل. ويصبح هذا الأستاذ بمثابة قدوة يحتذى بها، حيث يكسبه التزامه بالقوانين مصداقية ومكانة داخل المؤسسة التعليمية، بينما تمنحه مشاركته في التطوع شرعية لدى الطلاب كممثل للقيم المجتمعية الجديدة.

يمكن القول إن التزام الأستاذ الجامعي بالانضباط والقوانين داخل الجامعة يجعله يمثل "المثقف التقليدي" الذي يعزز الهيمنة الثقافية للمؤسسات القائمة، بينما تمثل مشاركته في المبادرات التطوعية نموذجاً للمثقف العضوي الجديد الذي يسعى لبناء هيمنة ثقافية جديدة عن طريق رأس ماله الرمزي القائم على قيم المجتمع المدني، فتمنحه مشاركته في التطوع شرعية لدى الطلاب كممثل لقيم التضامن والمشاركة المجتمعية، وبالتالي، يصبح قدوة يحتذى بها الطلاب، الذين يمثلون كوادراً للمثقفين العضويين الجدد المستقبليين.

الجدول رقم 57: يبين علاقة مشاركة الأساتذ الجامعي في الأنشطة التطوعية على مستوى الجامعة واهتمام الطلاب والمتابعين بالمبادرات التطوعية.

المجموع		اهتمام الطلاب والمتابعين بالمبادرات التطوعية							
		لا أبدا		أحيانا		دائما			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
28.39%	44	2.27	1	4.55	2	93.18	41	دائما	المشاركة في الأنشطة التطوعية على مستوى الجامعة
43.23%	67	11.94	8	73.13	49	14.93	10	أحيانا	
28.39%	44	38.64	17	47.73	21	13.64	6	لا أبدا	
100.00%	155	16.77%	26	46.45%	72	36.77%	57	المجموع	

يمثل الجدول علاقة مشاركة الأساتذ الجامعي في الأنشطة التطوعية على مستوى الجامعة التي تمثل السلطة الأخلاقية واهتمام طلابه ومتابعيه بمبادراته التطوعية الذي يمثل التطوع الإرادي الحر.

يشير الاتجاه العام في الجدول إلى أن 46.45% من الأساتذة يرى طلابهم ومتابعوهم اهتمامهم بالمبادرات التطوعية "أحيانا"، تليها نسبة 36.77% للذين يرونه "دائماً"، ثم 16.77% للذين لا يرون ذلك "أبداً".

من خلال التوزيع الموجود داخل الجدول، يتضح أن الفئة الأكبر هي 43.23% للأساتذة الذين يشاركون "أحيانا" في الأنشطة التطوعية على مستوى الجامعة، ويمثلهم أعلى نسبة 73.13% من الذين يرون طلابهم ومتابعيهم مهتمين "أحيانا" بمبادراتهم التطوعية. تليها فئة الأساتذة الذين يشاركون "دائماً" في هذه الأنشطة بنسبة 28.39%، وتمثلها أعلى نسبة

93.18% من الذين يرون اهتمامًا "دائمًا" من طلابهم ومتابعيهم. أما فئة الأساتذة الذين "لا يشاركون أبدًا" في الأنشطة التطوعية فهي تمثل نسبة 28.39%، وتمثلها أعلى نسبة 47.73% من الذين يرون اهتمامًا "أحيانًا" فقط من طلابهم ومتابعيهم.

نلاحظ وجود علاقة طردية قوية بين مشاركة الأستاذ الجامعي في الأنشطة التطوعية على مستوى الجامعة واهتمام طلابه ومتابعيه بمبادراته التطوعية، فكلما زادت مشاركة الأستاذ في هذه الأنشطة، ازداد اهتمام طلابه ومتابعيه بها.

من منظور نظرية بورديو، يمكن تفسير العلاقة الملاحظة بين مشاركة الأستاذ الجامعي في الأنشطة التطوعية وإدراك الطلاب واهتمامهم بهذه المبادرات على أنها تعكس تأثير السلطة الرمزية والهايتوس الأكاديمي الذي يمارسه الأساتذة، فمن خلال ممارستهم التطوعية، يقوم الأساتذة بتكوين رأس مال رمزي وسلطة أخلاقية تُشكّل هايتوس الطلاب وتؤثر على ممارستهم وإدراكهم للأنشطة التطوعية، هذا التأثير يتجسد في اهتمام غالبية الطلاب بمبادرات أساتذتهم التطوعية، سواء بشكل دائم أو متقطع، ما يعكس قوة السلطة الرمزية للأساتذة وتأثيرها على والهايتوس الطلابي.

من وجهة نظر غرامشي، يمكن تفسير العلاقة بين مشاركة الأساتذة في الأنشطة التطوعية واهتمام الطلاب بهذه المبادرات على أنها تعكس دور الأساتذة كمتقنين عضوين في المجتمع المدني، من خلال ممارستهم التطوعية، يقوم الأساتذة بنشر قيم التضامن والمشاركة المجتمعية، ما يساهم في تعزيز الوعي الاجتماعي والسياسي لدى الطلاب ويحفزهم على المشاركة في الأنشطة التطوعية والمجتمعية، هذا الدور للأساتذة يعكس مفهوم المثقف العضوي الذي يسعى إلى تحرير الطبقات البسيطة من الهيمنة الثقافية للطبقات المسيطرة من خلال نشر الوعي والتثقيف، فمشاركة الأساتذة الجامعيين في الأنشطة التطوعية تساهم في تشكيل هايتوس واهتمامات الطلاب تجاه هذه الأنشطة، حيث تمنحهم سلطة رمزية وأخلاقية تؤثر على ممارسات الطلاب وإدراكهم للتطوع، في الوقت نفسه، تعكس هذه المشاركة دور الأساتذة كمتقنين عضوين يسعون إلى نشر قيم التضامن والمشاركة المجتمعية، ما يساهم في تعزيز الوعي الاجتماعي والسياسي لدى الطلاب ويحفزهم على المشاركة في الأنشطة التطوعية والمجتمعية، بينما قد تعيق عدم مشاركة الأساتذة في هذه الأنشطة من تحقيق هذه الآثار الإيجابية على الطلاب.

يمكن القول إن مشاركة الأساتذة الجامعيين في الأنشطة التطوعية على مستوى الجامعة تؤثر بشكل فعال في زيادة اهتمام طلابهم ومتابعيهم بمبادراتهم التطوعية، فكلما ارتفعت مشاركة الأساتذة في هذه الأنشطة، ازداد اهتمام الطلاب بها، بينما تعيق عدم مشاركة الأساتذة من اهتمام الطلاب بالتطوع.

مناقشة الفرضية الجزئية الثالثة:

"يؤدي ارتفاع السلطة الأخلاقية للأستاذ الجامعي إلى الإقبال على التطوع الإرادي الحر لأفراد

المجتمع المدني"

وبعد دراسة الجداول المقدمة لكل سؤال، يمكننا استنتاج ما يلي:

بناءً على تحليل الجداول، يمكن استنتاج مدى تحقق الفرضية الجزئية الثالثة القائلة "يؤدي ارتفاع السلطة الأخلاقية للأستاذ الجامعي إلى الإقبال على التطوع الإرادي الحر لأفراد المجتمع المدني" كما يلي:

- الجدول رقم 41 و42: توجد علاقة طردية قوية بين مستوى إتقان الأستاذ الجامعي للمهام الأكاديمية (انعكاس لسلطته الأخلاقية) وقيامه بمبادرات تطوعية فردية وجماعية (تطوع إرادي حر). مما يدعم الفرضية.

الجدول رقم 43: توجد علاقة طردية قوية بين إتقان الأستاذ للمهام الأكاديمية وترك أثر إيجابي في الآخرين عند مشاركته في التطوع، مما يشير إلى الإقبال على التطوع الإرادي الحر. وهذا يدعم الفرضية.

الجدول رقم 44 و45: توجد علاقة طردية قوية بين درجة احترام الأستاذ في المجتمع (سلطته الأخلاقية) ومشاركته في التطوع واختياره لنوعية التطوع، مما يدعم الفرضية.

الجدول رقم 46: توجد علاقة طردية قوية بين درجة احترام الأستاذ وترك أثر إيجابي في الآخرين عند التطوع، مما يشير إلى الإقبال على التطوع الإرادي الحر. وهذا يدعم الفرضية.

الجداول 47 و48 و49: توجد علاقة طردية قوية بين مشاركة الأستاذ في المناسبات المجتمعية (سلطته الأخلاقية) وقيامه بمبادرات تطوعية فردية وجماعية والانتماء لمؤسسات تطوعية، مما يدعم الفرضية.

الجدول رقم 50: توجد علاقة عكسية قوية بين مساهمة الأستاذ في الدفاع عن الأخلاق (سلطته الأخلاقية) وانتمائه لمؤسسات تطوعية، مما يتعارض مع الفرضية.

الجداول 51 و52: توجد علاقة طردية قوية بين مساهمة الأستاذ في الإصلاح والدفاع عن القيم (سلطته الأخلاقية) والأثر الإيجابي للتطوع وشعوره بالفخر، مما يدعم الفرضية.

الجدول رقم 53: توجد علاقة عكسية ضعيفة بين إدماج الأستاذ للقيم الأخلاقية ونشر مبادراته التطوعية، مما يتعارض جزئياً مع الفرضية.

الجدول رقم 54: توجد علاقة طردية بين إدماج الأستاذ للقيم الأخلاقية ومشاركة قصصه التطوعية، مما يدعم الفرضية.

الجدولان 55 و56: توجد علاقة طردية قوية بين إدماج الأستاذ للقيم الأخلاقية وانضباطه، واهتمام الطلاب بمبادراته التطوعية، مما يدعم الفرضية.

الجدول رقم 57: توجد علاقة طردية قوية بين مشاركة الأستاذ في أنشطة تطوعية بالجامعة واهتمام الطلاب بمبادراته التطوعية، مما يدعم الفرضية.

مع ملاحظة أن ما يتعلق بتمثلات السلطة الأخلاقية للأستاذ الجامعي هو ما يتحقق بشكل أكبر مما يتعلق بالأفعال والممارسات الفعلية للأستاذ الجامعي فمثلا :

- الجداول التي تتعلق بمستوى إتقان الأستاذ للمهام الأكاديمية، ودرجة احترامه في المجتمع (تمثلات السلطة الأخلاقية) تظهر علاقات طردية قوية مع التطوع والإقبال عليه.

- بينما الجداول المتعلقة بالأفعال الفعلية للأستاذ مثل نشر مبادراته التطوعية (53)، وانتمائه لمؤسسات تطوعية (50) هي التي أظهرت علاقات عكسية أو ضعيفة مع التطوع.

هذا يشير إلى أن السلطة الأخلاقية للأستاذ كتمثل ووضع اجتماعي لها تأثير إيجابي على الإقبال على التطوع، أما عندما يتعلق الأمر بالأفعال والممارسات الفعلية فقد لا تتحقق العلاقة بنفس القوة.

وهذا يعكس التوتر بين السلطة الأخلاقية النظرية للأستاذ كمتكف وبين ممارساته الفعلية، وكذلك التناقض بين دوره التقليدي والعضوي في المجتمع المدني.

وبشكل عام، تدعم معظم الجداول الفرضية القائلة بأن ارتفاع السلطة الأخلاقية للأستاذ الجامعي يؤدي إلى الإقبال على التطوع الإرادي الحر، باستثناء بعض الجداول التي تظهر علاقات عكسية أو ضعيفة، ويمكن القول إن الفرضية تحققت بنسبة كبيرة.

الاستنتاج العام

الاستنتاج العام :

بناءً على نتائج الفرضيات الجزئية الثلاث، يمكننا استنتاج ما يلي فيما يتعلق بالفرضية العامة القائلة بأن: "السلطة الرمزية للأستاذ الجامعي تؤثر في فاعلية المجتمع المدني" من خلال الأبعاد المعروضة في الفرضيات الجزئية:

1- تحققت الفرضية الجزئية الأولى بدرجة كبيرة، حيث أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي قوي لسلطة الهايتوس للأستاذ الجامعي على زيادة الوعي الاجتماعي لأفراد المجتمع المدني، من خلال العلاقات الاجتماعية، والالتزام، واللغة الأكاديمية، وقدرة الإقناع، والمكانة.

2- تحققت الفرضية الجزئية الثانية جزئياً، حيث تبين أن السلطة الثقافية المرتبطة بالممارسات الفعلية للأستاذ، كالقراءة المتنوعة والنشر العلمي والتدريس بموضوعية، لها تأثير إيجابي على تعزيز ثقافة المواطنة. بينما السلطة الثقافية الرمزية، كالحصول على جوائز أو تقلد مناصب إدارية، لم ترتبط بالضرورة بتعزيز ثقافة المواطنة.

3- تحققت الفرضية الجزئية الثالثة بنسبة كبيرة، حيث أظهرت معظم النتائج وجود علاقة طردية قوية بين ارتفاع السلطة الأخلاقية للأستاذ الجامعي والإقبال على التطوع الإرادي الحر لأفراد المجتمع المدني، خاصةً فيما يتعلق بتمثيلات السلطة الأخلاقية كإتقان المهام الأكاديمية واحترامه في المجتمع.

وبناءً على ما سبق، يمكن استنتاج أن الفرضية العامة تحققت بدرجة كبيرة، حيث أن السلطة الرمزية للأستاذ الجامعي، بأبعادها الثلاثة (سلطة الهايتوس، السلطة الثقافية، والسلطة الأخلاقية)، تؤثر بشكل عام في فاعلية المجتمع المدني من خلال زيادة الوعي الاجتماعي، وتعزيز ثقافة المواطنة، وتشجيع التطوع الإرادي الحر.

غير أن هذا التأثير يتباين بحسب الأبعاد المختلفة للسلطة الرمزية، إذ يتجلى بشكل أكثر وضوحاً فيما يخص سلطة الهايتوس والسلطة الأخلاقية، بينما يرتبط تأثير السلطة الثقافية بالممارسات الفعلية للأستاذ أكثر من التمثيلات الرمزية.

وخلاصة القول، فإن نتائج هذه الدراسة تلقي الضوء على الدور المحوري الذي يؤديه الأستاذ الجامعي، انطلاقاً من سلطته الرمزية، في التأثير الإيجابي على فاعلية المجتمع المدني، وتعزيز قيم المواطنة والعمل التطوعي والوعي الاجتماعي، وهو ما يقتضي توجيه مزيد من الاهتمام نحو تدعيم هذه السلطة ودفعها للإسهام الفاعل في خدمة المجتمع وبلوغ غايات التنمية المستدامة.

فالأستاذ الجامعي، بما يمتلكه من سلطة رمزية متعددة الأبعاد، لا يمكن اختزال دوره في الجوانب الأكاديمية والبحثية فحسب، بل يمتد ليشمل المساهمة في تشكيل الوعي الاجتماعي، وتعزيز قيم المواطنة، وتحفيز المشاركة المدنية والتطوعية.

إن تسليط الضوء على هذا الدور المجتمعي الحيوي للأستاذ الجامعي يفتح الباب أمام إعادة التفكير في طبيعة العلاقة بين الجامعة والمجتمع، وضرورة تجسير الفجوة بينهما، وتعزيز التعاون والتكامل بما يخدم تحقيق التنمية المستدامة والنهوض بالمجتمع المدني، كما يدعو إلى تطوير السياسات والبرامج الجامعية التي تمكن الأستاذ من أداء هذا الدور على أكمل وجه، وتوفير له الدعم والحوافز اللازمة.

وفي الوقت ذاته، فإن التأكيد على الدور المجتمعي للأستاذ الجامعي لا ينبغي أن يتم على حساب استقلاليته الأكاديمية وحرية البحث، بل يتطلب إيجاد صيغ توازن وتكامل بين هذه الأدوار المختلفة. فالجامعة، بما تمثله من فضاء للتفكير النقدي والإبداع والتنوير، هي خير من يدعم استقلالية الأستاذ وحرية الأكاديمية، في إطار من المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية.

إن إدراك الدور الفاعل للأستاذ الجامعي وارتباطه بالمجتمع المدني يفتح آفاقاً رحبة للبحث والتطوير في مجال السلطة الرمزية وتأثيراتها، ويدعو إلى تضافر الجهود بين الباحثين والممارسين لتعزيز هذا الدور وتوجيهه نحو تحقيق الصالح العام، فالأستاذ الجامعي، بما يجسده من قيم ومبادئ ومعارف، هو رأس مال رمزي ثمين ينبغي استثماره وتوظيفه لخدمة المجتمع وبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

الاقتراحات والتوصيات:

1. تطوير السياسات والبرامج الجامعية التي تعزز الدور المجتمعي للأستاذ الجامعي، مع الحفاظ على استقلاليته الأكاديمية وحرية البحثية.
2. تشجيع الأساتذة الجامعيين على المشاركة الفعالة في أنشطة المجتمع المدني وتقديم حوافز لذلك.
3. إنشاء برامج تدريبية للأساتذة الجامعيين لتعزيز مهاراتهم في التواصل مع المجتمع المدني وتفعيل دورهم في خدمة المجتمع.
4. تعزيز التعاون بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني من خلال مشاريع بحثية مشتركة وبرامج تبادل الخبرات.
5. إجراء المزيد من الدراسات حول تأثير السلطة الرمزية للأستاذ الجامعي على مختلف جوانب المجتمع المدني.
6. تطوير آليات لقياس وتقييم أثر مشاركة الأساتذة الجامعيين في أنشطة المجتمع المدني.
7. إدراج مفاهيم المسؤولية الاجتماعية والمشاركة المدنية في المناهج الدراسية الجامعية.
8. تشجيع الطلاب على المشاركة في أنشطة المجتمع المدني تحت إشراف أساتذتهم.
9. تعزيز دور الجامعات كمراكز للفكر والحوار المجتمعي من خلال تنظيم ندوات ومؤتمرات تجمع بين الأكاديميين وممثلي المجتمع المدني.
10. العمل على تطوير إطار قانوني وتنظيمي يسهل ويشجع مشاركة الأساتذة الجامعيين في أنشطة المجتمع المدني.

خاتمة

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة حول "السلطة الرمزية للأستاذ الجامعي وفعالية المجتمع المدني"، نجد أنفسنا أمام نسيج معرفي متشابك يكشف عن العلاقة الوثيقة بين الأوساط الأكاديمية والنسيج المجتمعي الأوسع، لقد سعت هذه الأطروحة، عبر فصولها الستة، إلى سبر أغوار هذه العلاقة المعقدة، متتبعين مسارات التأثير الرمزي للأستاذ الجامعي على فعالية المجتمع المدني.

إن النتائج التي توصلت إليها الدراسة تؤكد، بدرجة كبيرة، صحة الفرضية العامة القائلة بأن السلطة الرمزية للأستاذ الجامعي تؤثر في فعالية المجتمع المدني، فقد تجلّى هذا التأثير بوضوح من خلال الأبعاد الثلاثة للسلطة الرمزية: سلطة الهايتوس، السلطة الثقافية، والسلطة الأخلاقية، حيث أظهرت النتائج تأثيراً إيجابياً قوياً لسلطة الهايتوس للأستاذ الجامعي على زيادة الوعي الاجتماعي، وتأثيراً إيجابياً للسلطة الثقافية - خاصة المرتبطة بالممارسات الفعلية - على تعزيز ثقافة المواطنة، إضافة إلى وجود علاقة طردية قوية بين السلطة الأخلاقية للأستاذ الجامعي والإقبال على التطوع الإرادي الحر.

هذه النتائج تضعنا أمام حقيقة جوهرية مفادها أن دور الأستاذ الجامعي يتجاوز بكثير حدود القاعات الدراسية والأبحاث الأكاديمية، ليمتد إلى صلب النسيج المجتمعي، مشكلاً قوة دافعة نحو تعزيز الوعي الاجتماعي، وترسيخ قيم المواطنة، وتخفيز العمل التطوعي. إن هذا الدور المحوري يستدعي إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين الجامعة والمجتمع، والعمل على تجسير الفجوة بينهما، بما يخدم أهداف التنمية المستدامة والنهوض بالمجتمع المدني.

في ضوء هذه النتائج، تبرز الحاجة الملحة إلى تطوير السياسات والبرامج الجامعية التي تعزز هذا الدور المجتمعي للأستاذ الجامعي، مع الحفاظ على استقلاليتة الأكاديمية وحرية البحثية. كما تفتح هذه الدراسة آفاقاً جديدة للبحث في مجال السلطة الرمزية وتأثيراتها المجتمعية، داعية إلى مزيد من الدراسات المعمقة حول آليات تفعيل هذا الدور وتوجيهه نحو تحقيق الصالح العام.

ختاماً، تؤكد هذه الأطروحة على أن الأستاذ الجامعي، بما يمثله من رأس مال رمزي ثمين، يشكل قوة محورية في بناء جسور التواصل بين الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. إن استثمار هذه القوة وتوظيفها بشكل فعال من شأنه أن يسهم في بناء مجتمع أكثر وعياً ومشاركة، قادر على مواجهة تحديات العصر وبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة. وعليه، فإن تعزيز السلطة

الرمزية للأستاذ الجامعي وتوجيهها نحو خدمة المجتمع يشكل ضرورة ملحة لتحقيق التنمية
الشاملة والمستدامة في عالمنا المعاصر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية

1. القرآن الكريم

- الوثائق الرسمية

1. الجريدة الرسمية، المرسوم تنفيذي رقم 08-131 المؤرخ 03 ماي 2008 الذي يضمن القانون الأساسي الخاص بالبحث الدائم.
2. المرسوم التنفيذي رقم 09-09 المؤرخ في 04/01/2009، الجريدة الرسمية، العدد 02.
3. المرسوم الرئاسي رقم : 21-139 المؤرخ في 12 أبريل 2021، المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد : 29 المؤرخة في 18 أبريل 2021.

- الكتب

1. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1982.
2. إسماعيل محمد دياب، العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم الجامعي، عالم الكتب، 1990.
3. أماني قنديل ، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008.
4. أنطونيو غرامشي، كراسات السجن، ترجمة: عادل غنيم، دار المستقبل العربي، مصر، 1994.
5. أوليدوف ا، الوعي الاجتماعي، ترجمة: ميشيل كيلو، دار ابن خلدون، بيروت، 1982.
6. باري هندس، خطابات السلطة من هوبز الي فوكو، ترجمة: ميرفت ياقوت، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005.
7. برنار لايبير، عالم متعدد الأبعاد: تأملات في وحدة العلوم الاجتماعية، ترجمة: بشير السباعي، ط1، المركز القومي للترجمة، مصر، 2015.
8. برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، ط3، مركز الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2003.
9. بيير بورديو وجان كلود باسرون، إعادة الإنتاج في سبيل نظرية عامة نسق التعليم، ترجمة: ماهر تريمش، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2007.
10. بيير بورديو، الرمز والسلطة، ترجمة: عبد السلام بنعبد العالي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط3، 2007.
11. بيير بورديو، الهيمنة الذكورية، ترجمة: سلمان العفراني، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009.

12. بيير بورديو، مسائل في علم الاجتماع، ترجمة: هناء صبحي، ط1، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، أبو ظبي، 2012.
13. توم جي بالمر، أخلاقيات الرأسمالية، ترجمة: محمد فتحي خضر، مؤسسة هندواوي، 2013.
14. توماس ماير وأدو فور هولت، المجتمع المدني والعدالة، ترجمة: راندا النشار وآخرون، المركز القومي للترجمة، 2010، القاهرة.
15. توين فان دايك، الخطاب والسلطة، ترجمة: غيداء العلي، ط1، المركز القومي للترجمة، مصر، 2014.
16. جاد الكريم الجباعي، المجتمع المدني هوية الاختلاف، ط1، ترقا للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2003.
17. جودة محمد إبراهيم أبو خاص، المنظور الفلسفي للسلطة في أعمال فوكو: دراسة في الفلسفة السياسية والاجتماعية، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
18. جون إهرنبرغ، المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة: علي حاكم صالح وحسن ناظم، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2008.
19. جيل دلوز، المعرفة والسلطة: مدخل لقراءة فوكو، ترجمة: سالم يفوت، ط1، المركز الثقافي العربي، لبنان، 1987.
20. زهير الخويلدي، فلسفة التربية والتعليم والحاجة إلى التنوير، ط1، EKUTUB LTD، لندن، 2016.
21. حسام شحادة، المجتمع المدني، ط1، بيت المواطن للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2015.
22. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، في القوة والسلطة والنفوذ دراسة في علم الاجتماع السياسي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2007.
23. حنة أرندت، في العنف، ترجمة: إبراهيم العريس، دار الساقبي، بيروت، ط2، 2015.
24. خديجة زيتلي، الفلسفة السياسية المعاصرة: قضايا وإشكاليات، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2014.
25. دون إي إيبيري، بناء مجتمع من المواطنين: المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: هشام عبد الله، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

26. رشيد عبد الحميد ومحمود الحيارى، أخلاقيات المهنة، ط2، عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع، 1984.
27. رونالد بارنيت، إعادة تشكيل الجامعة علاقات: جديدة بين البحث والمعرفة والتدريس، ترجمة : شكري عبد المنعم مجاهد، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.
28. زياد أبو عمرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، مواطن، رام الله، 1995.
29. ستيفان شوفالييه، كريستيان شوفيرييه، معجم بورديو، ترجمة: الزهرة إبراهيم، ط1، النايا للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2013.
30. الشوبكي عمرو، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2014.
31. الصادق الأسود، علم الاجتماعي السياسي أسسه وأبعاده، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1990.
32. صالح عبد العزيز، التربية وطرق التدريس، دار المعارض، ج 3، مصر، د س .
33. عايش محمود زيتون، أساليب التدريس الجامعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 1995.
34. عبد الباسط عباس الجنابي، آداب وأخلاقيات مهنة التدريس، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019.
35. عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، سلسلة عالم المعرفة، العدد 44، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1981.
36. عبد الباسط عبد المعطي، الوعي التنموي العربي: ممارسة بحثية، دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1983.
37. عبد الرحمن محمد السعدني، مدخل إلى البحث العلمي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010.
38. عبد العزيز عبد الله السنبل ونور الدين محمد عبد الجواد، الأدوار المطلوبة من جامعات دول الخليج العربية في مجال خدمة المجتمع، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض، 1993.
39. عبد النبي رجواني، مجالات وأفاق تكوين الأساتذة، دار افريقيا الشرق، المغرب، 2008.
40. عبد الواحد حميد الكبيسي وآخرون، أخلاقيات مهنة التدريس الجامعي، مركز ديونو لتعليم التفكير، العراق، 2012.

- 41.العجمي محمد حسنين، التطور الأكاديمي والإعداد للمهنة الأكاديمية بين تحديات العولمة ومتطلبات التدويل، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
- 42.عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط7، بيروت، لبنان، 2012.
- 43.علي أسعد وطفة، بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي، ط2، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999.
- 44.علي فياض، نظريات السلطة في الفكر السياسي الشيعي المعاصر، الطبعة الأولى، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2008.
- 45.غسان الخالد، الهايتوس العربي قراءة سوسيو معرفية في القيم والمفاهيم، ط1، منتدى المعارف، بيروت، 2015.
- 46.فتحي درويش عشيبية، دراسات في تطوير التعليم الجامع على ضوء التحديات المعاصرة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، مصر، 2009.
- 47.فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998.
- 48.كات ناش، علم الاجتماع السياسي المعاصر، العولمة والسياسة والسلطة، ترجمة: ذيب بن محمد الدوسري، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض، 2017.
- 49.لحسن بوعبد الله مقداد، تقويم العملية التكوينية في الجامعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
- 50.مارسيل بوستييك، العلاقة التربوية، ترجمة: محمد البشير النحاس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1986.
- 51.مايكل إدواردز، المجتمع المدني النظرية والممارسة، ترجمة: عبد الرحمن عبد القادر شاهين، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015.
- 52.مبروكة عمر محيريق، التعليم العالي مساءلة الواقع وطموحات المستقبل، مجموعة النيل العربية، 2016.
- 53.محمد العربي ولد خليفة، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

54. محمد سبيلا، نوح الهرموزي، موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفة، ط1، المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، المغرب، 2017.
55. محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2005.
56. محمد عاطف غيث وآخرون، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995.
57. محمد عثمان الخشت، المجتمع المدني والدولة، ط1، نخضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.
58. محمد يحيى حسني، مفهوم المجتمع المدني لدى أنطونيو جرامشي من خلال كراسات السجن، ط1، المركز الديمقراطي العربي للنشر، برلين، ألمانيا، 2017.
59. محمود سعود قطام السرحان، الصراع القيمي لدى الشباب العربي (دراسة حالة الأردن)، وزارة الثقافة، الأردن، 1994.
60. محمود كيشانة، المجتمع المدني أسسه واختباراته التاريخية، ط1، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية العتبة العباسية المقدسة، لبنان، 2017.
61. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم العربي الأساسي، توزيع لاروس، د ط، 1989.
62. موريس دوفرجه، علم اجتماع السياسة مبادئ علم السياسة، ترجمة: سليم حداد، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1991.
63. ميريام ريفولت دالون، سلطان البدايات بحث في السلطة، ترجمة: سايد نظر، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2012.
64. ميشيل فوكو، إرادة المعرفة، ترجمة: مطاع صفدي، بيروت، مركز الإنماء القومي، 1990.
65. ناتاليا يفرعيفا وتوفيق سلوم، معجم العلوم الاجتماعية، ط1، دار التقدم، موسكو، 1992.
66. ناصيف نصار، منطق السلطة مدخل إلى فلسفة الأمر، ط2، دار أمواج، بيروت، 2001.
67. هشام شرابي ومحمد جواد رضا، التنشئة العائلية وأثرها على شخصية الطفل، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكتاب السنوي الأول، الكويت 1983.
68. وائل السواح، الديمقراطية سلسلة التربية المدنية، ط1، منشورات بيت المواطن، دمشق، 2014.

- الرسائل والأطروحات الجامعية

1. بسمة بن صالح، مدى تكيف الأستاذ الجامعي مع أهداف نظام L.M.D من خلال عمليتي التدريس والتقييم، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017.
2. بورني خديجة، المجتمع المدني في الجزائر التشكل والممارسة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علم الاجتماع، جامعة غرداية، 2023-2024.
3. خلفاوي حسين، إسهام رأس المال الاجتماعي للأستاذ الباحث في تشكيل المعرفة العلمية - دراسة ميدانية على عينة من أساتذة الباحثين بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ورقلة، 2021/2022.
4. سليمة حفيظي، التكوين الجامعي واحتياجات الوظيفة، ماجستير في علم الاجتماع، جامعة بسكرة، الجزائر، 2004.
5. سمير الخليل، دليل مصطلحات الدراسات الثقافية والنقد الثقافي: إضاءة توثيقية للمفاهيم الثقافية المتداولة، دار الكتب العلمية، بيروت، 2014.
6. سي محمد بن زرقة، الآليات الديمقراطية التشاركية في الإدارة المحلية الجزائرية، مذكرة ماجستير، قانون الإدارة العامة، كلية الحقوق، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2016-2017.
7. عويسي كمال، الوسط الجامعي والانتماء المذهبي، دراسة سوسيو أنثروبولوجيا لعلاقات الطلبة للمذهبين المالكي والإباضي بالمركز الجامعي بغرداية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2016/2017.

- المقالات والمنشورات العلمية

1. أحمد أهل السعيد، (السلطة البيداغوجية: الإنتاج وإعادة الإنتاج)، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 92، جامعة محمد الخامس، المغرب، 2023.
2. بن ناصر بوطيب، (النظام القانوني للجمعيات في الجزائر- قراءة نقدية في ضوء القانون 06/12)، دفا تر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 10، جانفي 2014.
3. حامد خليل، (الوطن العربي والمجتمع المدني)، دراسات إستراتيجية، مجلة فصلية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، جامعة دمشق، العدد 01، السنة 01، أيلول 2000.

4. زين الدين ضياف، مصطفى بعلي، التعليم العالي وإدارة الجودة الشاملة، الملتقى الوطني الرابع للبيداغوجيا حول ضمان جودة التعليم العالي - المبررات والمتطلبات - من تنظيم نيابة رئاسة الجامعة للتكوين العالي والتكوين المتواصل والشهادات وخلية الجامعة لضمان الجودة بجامعة بسكرة / الجزائر يومي 25-26 نوفمبر 2008.
5. سلامي دلال وإيمان عزي، (تكوين الأستاذ الجامعي الواقع والأفاق)، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد الثالث، جامعة الوادي، الجزائر، 2013.
6. سلوى أحمد محمد أبو العلا الشريف، (دور المجتمع الافتراضي في ترويج ثقافة التطوع لدى الشباب الجامعي بالصعيد: دراسة ميدانية في إطار نظرية رأس المال الاجتماعي)، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، جامعة المنيا، عدد 77، ج1، أكتوبر ديسمبر 2021.
7. صدام بهلولي، (المجتمع المدني ودوره في إرساء ثقافة العمل التطوعي: دراسة ميدانية على بعض الجمعيات الخيرية لولاية باتنة)، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، جامعة الشهيد حمة لخضر، المجلد 6، العدد 1، 2022، الوادي، (2022/03/25).
8. عادل رسمي النجدي، برنامج مقترح في الدراسات الاجتماعية لتنمية مفهوم المواطنة لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية، ورقة مقدمة إلى ندوة التربية وبناء المواطنة، 29-30 سبتمبر، كلية التربية، جامعة البحرين، 2001.
9. عبد الله كبار، (النخبة الجامعية والمجتمع المدني في الجزائر قراءة سوسولوجية في جدلية الواقع والممارسة)، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 5، العدد (11)، (2013).
10. عدنان بن خليل باشا، "العمل التطوعي وأثره على الفرد والمجتمع"، ندوة العمل التطوعي وآفاق المستقبل، المنعقدة في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، من 28 إلى 29/10/1433 هـ .
11. محمد عابد الجابري، (إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي)، المستقبل العربي، العدد 197، كانون الثاني 1993.
12. مساعد بن منشط اللحياي، (التطوع" مفهومه وأهميته وآثاره الفردية والاجتماعية وعوامل نجاحه ومعوقاته")، أبحاث وأوراق عمل المؤتمر العلمي الأول للخدمات التطوعية بالمملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، هـ1418.

13. معلوي بن عبد الله الشهراني، (العمل التطوعي وعلاقته بأمن المجتمع)، دراسة مطبقة على العاملين في مجال العمل التطوعي بالمؤسسات الخيرية بمدينة الرياض، كلية الدراسات العليا قسم العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006.

14. مكتب التربية العربي لدول الخليج، مذكرة بشأن الإعداد اللازم لأعضاء هيئة التدريس الجامعي في جامعات الدول الأعضاء، مقدمة إلى مجلس التعليم العالي، الدورة 17، العين، الامارات، 1989.

15. المنشورات العربية للمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، مصطلحات المشاركة المدنية (دليل المصطلحات والعبارات الشائعة)، ترجمة: نتالي سليمان، للمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، لبنان، 2009.

16. نافذ حماد ورندة زينو، (العمل التطوعي ومجالاته في السنة النبوية)، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإسلامية، المجلد 19، العدد 01، غزة، فلسطين، يناير 2011.

- المواقع الإلكترونية

1. المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، نص كلمة رئيس الجمهورية بمناسبة افتتاح المنتدى الوطني للمجتمع المدني، <https://n9.cl/vvpy1> ، 2024/01/27 ، 20:35.

2. إشبيليا الجبوري، ترجمة: أكد الجبوري، الواقعية الوهمية عند غرامشي في -المثقف العضوي-، الحوار المتمدن، العدد 7855، 2024/01/13، متاح على الرابط <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=817165> ، اطلع عليه بتاريخ 22:50، 2024/02/15

3. بوحنية قوي، (المجتمع المدني الجزائري: بين أيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي 1) ، مركز الجزيرة للدراسات، 2014/03/10، أطلع عليه بتاريخ 2024/03/15، على الساعة 17:30 ، متاح على الرابط:

<https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/03/201431091032346288.html#a8>

4. جوزف عبد الله، غرامشي: المجتمع المدني، الهيمنة الثقافية، المثقف الجماعي، 20 آذار 2019، <https://al-akhbar.com/Opinion/268047> ، 2024/02/17 ، 21:20.

5. حسام فياض، ماهية المثقف عند أنطونيو غرامشي، الحوار المتمدن، العدد 7349، 2022/08/23، <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=766277>، 2024/02/27، 21:05.
6. حسن جاسم رشيد، (المثقف العضوي والمثقف التقليدي في المجتمع المدني العراقي - وصف لنمط الشخصية الموصلية لما بعد 2003)، مجلة دراسات وبحوث إعلامية، الجامعة العراقية، المجلد 2، العدد 7، العراق، (2022/09/15).
7. حمدان العكله، رأس المال الثقافي والتمكين الاجتماعي، <https://www.syria.tv/228561>، 2024/01/13، 20:35.
8. محمد حلمي عبد الوهاب، في التأسيس ليكروفيزياء السلطة، <https://n9.cl/pfjsc>، اطلع عليه بتاريخ 2024/03/25، 21:35.
9. محمد مرسي، (بين الدولة والمجتمع)، إضاءات بتاريخ 2017/01/16، تم الاطلاع عليه في 2024/02/23 على الساعة 22:30، متاح على الرابط : <https://www.ida2at.com/between-the-state-and-civil-society>
10. مي رأفت عامر، (التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني) Theoretical Foundations of Civil Society، الموسوعة السياسيّة، 2019-06-22، تاريخ آخر دخول: 2024-02-13 20:36، متاح على الرابط التالي-<https://political-encyclopedia.org/dictionary/>التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني
11. نادية بلكريش، (المجتمع المدني ودوره النضالي في ترسيخ الديمقراطية في العالم العربي)، رواق ميسلون، اطلع عليه بتاريخ 2024/01/28، على الساعة 20:05 <https://rowaq.maysaloon.fr/archives/8856#post-8856-footnote-67>
12. عبد الغفار شكر، (نشأة وتطور المجتمع المدني: مكوناته وإطاره التنظيمي)، الحوار المتمدن، العدد 985، بتاريخ 2004/10/13، اطلع عليه بتاريخ: 2023/02/25، على الساعة 22:08، <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=24930>

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- الكتب

1. Ahmed Chabchoub, **Quelles Compétences Pédagogiques pour Enseigner au Supérieur**, Tunis, Publications de l'Atured, 2007.

2. Alexandre Kojève, **The notion of authority**, Translation : Hager Weslati, 2014, Verso, London, 2014.
3. Antonio Gramsci, **Selection from the Prison Notebook**, translated by: Quintin Hoare, New York, international publishers,1992.
4. Bourdieu P., **Distinction : A Social Critique of the Judgement of Taste**, Harvard University Press, Cambridge, MA, 1984.
5. Bourdieu, P., & Passeron, J. C, **Reproduction in Education, Society and Culture**. Sage Publications, 1977.
6. Creswell, J. W. , **Educational research: Planning, conducting, and evaluating quantitative and qualitative research** (3rd ed.). Upper Saddle River, NJ: Merrill, 2008.
7. Eagleton Terry, **Why Marx was right**, Yale University Press, London, 2011.
8. Jelena Pogolskaja, **Mokytojo autoritetas kaip dorinio ugdymo veiksnys**, Magistro darbas, Vilnius, 2005.
9. Leander Anna, **Habitus and Field**, Frederiksberg, Department of Intercultural Communication and Management, Copenhagen Business School, 2009.
10. Macfarlane, B. **The Academic Citizen: The Virtue of Service in University Life**. Routledge. (2007).
11. Marginson, S., & Considine, M.. **The Enterprise University: Power, Governance and Reinvention in Australia**. Cambridge University Press, (2000).

- الرسائل والأطروحات

1. MacDonald Lawrence Gerard, **Traditional approaches to citizenship education, globalization towards a peace education framework** A doctorate dissertation, Dalhousie University Canada, 2003.

- المقالات والمنشورات

1. Anna Leander , (**Habitus and Field**), Department of intercultural communication and management , Copenhagen business school , Denmark .2009.
2. Bourdieu P., (**Homo Academicus**), Stanford University Press, Stanford, CA, 1988.
3. Bourdieu P.,(**The Forms of Capital**),Greenwood Press, New York, 1986.
4. Cristiana Barbierato: "Pedagoginio Autoriteto Sampratos Ontologines Persp", Acta Paedagogica Vilnensia, Vilnius University, 35, Vilnius, Lithuania, 2015.
5. Gabriella Pusztai, **Sociology of education (Theories, communities, contexts)**, Debrecen University Press, 2022.
6. Hernández Camarena KB, Zayas Pérez F, Cubillas Rodríguez MJ. **Autoridad profesoral e implicaciones en la formación de los estudiantes de la**

Universidad de Sonora. RVU [Internet]. 1 de enero de 2021 [citado 3 de mayo de 2023];23(89). Disponible en:

<https://revistavertice.unison.mx/index.php/rvu/article/view/26>

7. HERNANDEZ CAMARENA, Karla Beatriz; ZAYAS PEREZ, Federico y CUBILLAS RODRIGUEZ, María José. Autoridad profesoral e implicaciones en la formación de estudiantes en la Universidad de Sonora. *Vértice univ.* [online]. 2021, vol.23, n.89 [citado 2024-01-20].
8. Jeffrey C. Alexander, (**The Meaningful Construction of Inequality and the Struggles Against It: A "Strong Program" Approach to How Social Boundaries Change**), 1st edition, Cultural Sociology, United Kingdom, 2007.
9. Jeffrey C. Alexander, (**The Societalization of Social Problems: Church Pedophilia, Phone Hacking, and the Financial Crisis**), American Sociological Association, Vol. 83, No. 6, 2018, 1049-1078.
10. Jeffrey C. Alexander, (**The Dark Side of Modernity**), Polity Press, Cambridge, 2013.
11. Jeffrey C. Alexander, **The Civil Sphere**, 1st edition, Oxford University Press, United Kingdom, 2006.
12. Jeffrey C. Alexander., Tognato, C. (Eds.), (**The Civil Sphere in Latin America**), Cambridge University Press, Cambridge, 2018.
13. Judith L. Pace and Annette L. Hemmings, "Understanding Authority in Classrooms: A Review of Theory, Ideology, and Research," *Review of Educational Research*, American Educational Research Association, Vol.77, No.(1, March 2007).
14. Kenneth Newton, (**Trust, Social Capital, Civil Society, and Democracy**), 22 (2), International Political Science Review, Sage Publications, UK, 2001.
15. Macfarlane, B. Professors as intellectual leaders: Formation, identity and role. *Studies in Higher Education*, 36(1), 57-73 ,(2011).
16. Mahovsky, K. A. The Ethical Habitus in Higher Education: A Phenomenological Approach to Understanding Faculty Decision-Making. *Journal of Academic Ethics*, 18(1), 1-16. (2020).
17. Pierella María Paula, La autoridad de los profesores universitarios: un estudio centrado en relatos de estudiantes de letras, *Universidade de São Paulo, Educação e Pesquisa*, 41; 2; 6-2015.
18. Reay, D. Working class educational transitions to university: The limits of success. *European Journal of Education*, 53(4), 528-540. (2018).
19. Wacquant, L. , A concise genealogy and anatomy of habitus. *The Sociological Review*, 2016, 64(1).
20. Swartz D., (**Culture and Power: The Sociology of Pierre Bourdieu**), University of Chicago Press, Chicago, IL, 1997 .

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية
قسم علم الاجتماع والديمقرافيا

استمارة (رقم —)

أستاذي الفاضل ، أستاذتي الفاضلة

في إطار التحضير لأطروحة دكتوراه في علم اجتماع التربية، بعنوان:

السلطة الرمزية للأستاذ الجامعي وفعالية المجتمع المدني

ندعوكم للإجابة عن أسئلة هذه الاستمارة شاكرين لكم حسن تعاونكم، علما أن المعلومات

الواردة فيها سرية وتستعمل في إطار بحث علمي بحت .

تحت إشراف: الدكتور عويسي كمال

الطالب: زرنوح أحمد

ضع علامة (X) في الخانة الموافقة لإجابتك .

البيانات العامة					
<input type="checkbox"/> علم الاجتماع والديمقرافيا		القسم	1		
<input type="checkbox"/> علم النفس والفلسفة					
<input type="checkbox"/> التاريخ والآثار					
<input type="checkbox"/> علم المكتبات والإعلام والاتصال					
<input type="checkbox"/> أنثى	<input type="checkbox"/> ذكر	الجنس		2	
<input type="checkbox"/> أكبر 50	<input type="checkbox"/> من 35 إلى 50	<input type="checkbox"/> أصغر من 35	السن		3
<input type="checkbox"/> أكثر من 10 سنوات	<input type="checkbox"/> من 6 إلى 10 سنوات	<input type="checkbox"/> أقل من 5 سنوات	ما هو عدد سنوات خبرتك المهنية؟		4
<input type="checkbox"/> أستاذ مساعد (أ)	<input type="checkbox"/> أستاذ مساعد (ب)	<input type="checkbox"/> أستاذ مؤقت	ما هي رتبته الحالية؟		5
<input type="checkbox"/> أستاذ تعليم عالي	<input type="checkbox"/> أستاذ محاضر (أ)	<input type="checkbox"/> أستاذ محاضر (ب)			

المحور الأول: المتغير المستقل : السلطة الرمزية للأستاذ الجامعي

البعد الأول: سلطة الهابيتوس

علاقات <input type="checkbox"/> محدودة	علاقات <input type="checkbox"/> متوسطة	علاقات قوية <input type="checkbox"/>	6 ما هو تقييمك لعلاقاتك مع الزملاء في العمل؟
<input type="checkbox"/> محدودة	<input type="checkbox"/> متوسطة	<input type="checkbox"/> قوية	7 هل لديك شبكة علاقات مع أفراد المجتمع؟
<input type="checkbox"/> لا أبدا	<input type="checkbox"/> أحيانا	<input type="checkbox"/> دائما	8 هل تحرص على الالتزام بمواعيدك خلال الأنشطة التطوعية؟
<input type="checkbox"/> لا أهتم	هندام عادي <input type="checkbox"/>	هندام أنيق <input type="checkbox"/>	9 هل تهتم بالهندام والمظهر الخارجي عند تقديم محاضراتك؟
لغة بسيطة <input type="checkbox"/>	لغة أكاديمية <input type="checkbox"/> مبسطة	لغة أكاديمية راقية <input type="checkbox"/>	10 ما هي لغة الخطاب التي تستعملها خلال محاضراتك في مختلف الفعاليات؟
<input type="checkbox"/> محدودة	<input type="checkbox"/> متوسطة	<input type="checkbox"/> جيدة	11 كيف تقييم قدرتك على إقناع الآخرين؟
<input type="checkbox"/> محدودة	<input type="checkbox"/> عادية	<input type="checkbox"/> مرموقة	12 كيف ترى مكانتك وهيبتك في المجتمع؟

البعد الثاني: السلطة الثقافية

<input type="checkbox"/> لا أبدا	<input type="checkbox"/> أحيانا	<input type="checkbox"/> دائما	13 هل تحرص على القراءة المتنوعة في مجال تخصصك؟
<input type="checkbox"/> لم أتحصل	<input type="checkbox"/> جوائز وطنية	<input type="checkbox"/> جوائز دولية	14 هل تحصلت على جوائز نظير جهودك الأكاديمية؟
أقل من 3 مقالات <input type="checkbox"/>	من 3 إلى 7 <input type="checkbox"/> مقالات	أكثر من 7 <input type="checkbox"/> مقالات	15 ما هو عدد المقالات التي نشرتها في مجلات محكمة خلال خمس سنوات الأخيرة؟
<input type="checkbox"/> صنف (ج)	<input type="checkbox"/> صنف (ب)	<input type="checkbox"/> صنف (أ)	16 ما هو أفضل تصنيف لمنشوراتك في السنوات الأخيرة؟
لا أشعر بذلك <input type="checkbox"/>	بشكل متوسط <input type="checkbox"/>	بشكل كبير <input type="checkbox"/>	17 هل إنتاجك العلمي يزيد من مكانتك وهيبتك في المجتمع؟
	<input type="checkbox"/> لا	<input type="checkbox"/> نعم	18 هل تقلدت مناصب إدارية خلال مسيرتك المهنية؟
<input type="checkbox"/> محدودة	<input type="checkbox"/> مقبولة	<input type="checkbox"/> عادلة	19 ما هي الطريقة التي تنتهجها لتقييم الطلبة بشكل موضوعي وعادل؟
<input type="checkbox"/> لا أنشر	<input type="checkbox"/> إرشادات عامة	<input type="checkbox"/> دروس خاصة	20 هل تقدم دروسا من خلال مواقع الإنترنت أو شبكات التواصل الاجتماعي؟

البعد الثالث: السلطة الأخلاقية

21	كيف تقيّم مستوى إتقانك لمهامك الأكاديمية؟	عالي <input type="checkbox"/>	متوسط <input type="checkbox"/>	منخفض <input type="checkbox"/>
22	ما درجة التقدير والاحترام التي تحظى بها في المجتمع؟	قوية <input type="checkbox"/>	متوسطة <input type="checkbox"/>	محدودة <input type="checkbox"/>
23	كيف تساهم في الإصلاح والدفاع عن القيم الأخلاقية في المجتمع؟	من خلال أفعالي <input type="checkbox"/>	من خلال أقوالي <input type="checkbox"/>	لا أساهم <input type="checkbox"/>
24	هل تدمج القيم الأخلاقية في المحاضرات التي تقدمها؟	دائماً <input type="checkbox"/>	أحياناً <input type="checkbox"/>	لا أبداً <input type="checkbox"/>
25	هل تشارك في الأنشطة التطوعية على مستوى الجامعة؟	بانتظام <input type="checkbox"/>	من حين لآخر <input type="checkbox"/>	نادراً ما أشارك <input type="checkbox"/>
26	ما مدى انضباطك والتزامك بالقوانين داخل الجامعة؟	ألتزم دائماً <input type="checkbox"/>	أحاول الالتزام أحياناً <input type="checkbox"/>	لا ألتزم <input type="checkbox"/>

المحور الثاني: المتغير التابع (فعالية المجتمع المدني)

البعد الأول: الوعي الاجتماعي

27	هل تعمل على توعية طلابك بالمشكلات التي تواجههم في الحياة اليومية؟	بشكل منتظم <input type="checkbox"/>	عند الضرورة <input type="checkbox"/>	نادراً <input type="checkbox"/>
28	هل تشجع طلابك على التعبير عن آرائهم؟	دائماً وبجربة <input type="checkbox"/>	في إطار محدد <input type="checkbox"/>	نادراً <input type="checkbox"/>
29	هل تستخدم أمثلة من الحياة اليومية لشرح المفاهيم الأكاديمية؟	في كل محاضرة <input type="checkbox"/>	من حين لآخر <input type="checkbox"/>	نادراً ما أفعل ذلك <input type="checkbox"/>
30	هل تشجع الطلاب على استكشاف مصادر معرفية متنوعة خارج المنهج الدراسي؟	دائماً <input type="checkbox"/>	أحياناً <input type="checkbox"/>	لا أبداً <input type="checkbox"/>
31	هل تشجع طلابك على التفكير النقدي والإبداعي؟	دائماً <input type="checkbox"/>	أحياناً <input type="checkbox"/>	لا أبداً <input type="checkbox"/>
32	ما هو دورك في تشكيل هوية الطلاب الاجتماعية والثقافية؟	دور مهم جداً <input type="checkbox"/>	دور محدود <input type="checkbox"/>	لا ألعب أي دور <input type="checkbox"/>
33	هل تساهم في تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطياف الأيديولوجية في المجتمع؟	بقدر الإمكان <input type="checkbox"/>	إلى حد ما <input type="checkbox"/>	لا يهمني <input type="checkbox"/>
34	كيف تسعى لربط المعرفة النظرية بالتطبيقات العملية في المجتمع المدني؟	بالمشاريع الميدانية <input type="checkbox"/>	بالورشات التطبيقية <input type="checkbox"/>	لا أركز على هذا الجانب <input type="checkbox"/>
35	ما مدى تفاعل أفراد المجتمع المدني مع المحتوى التوعوي الذي تقدمه؟	تفاعل كبير <input type="checkbox"/>	تفاعل متوسط <input type="checkbox"/>	تفاعل منخفض <input type="checkbox"/>

البعد الثاني: ثقافة المواطنة

36	كيف تساهم في دعم المشاريع المجتمعية ضمن مؤسسات المجتمع المدني؟	أشارك بانتظام <input type="checkbox"/>	أشارك أحياناً <input type="checkbox"/>	لا أشارك <input type="checkbox"/>
37	هل تساهم في حل القضايا الاجتماعية؟	أشارك دائماً <input type="checkbox"/>	أشارك أحياناً <input type="checkbox"/>	لا أشارك <input type="checkbox"/>
38	كيف تدافع عن القيم الاجتماعية؟	عن طريق القدوة <input type="checkbox"/>	عن طريق نشر الوعي <input type="checkbox"/>	لا أهتم بذلك <input type="checkbox"/>
39	كيف تتعامل مع التنوع الثقافي ضمن مؤسسات المجتمع المدني؟	أتعامل باحترام <input type="checkbox"/>	أتعامل بتحفظ <input type="checkbox"/>	لا أتعامل مطلقاً <input type="checkbox"/>
40	كيف تشجع نشر ثقافة التسامح والقبول لدى أفراد المجتمع المدني؟	محاورة التعصب والتمييز <input type="checkbox"/>	الحوار مع الآخر <input type="checkbox"/>	تقبل الآخر <input type="checkbox"/>
41	كيف تشجع ثقافة التعاون بين أفراد المجتمع المدني؟	الدعم المادي والمعنوي <input type="checkbox"/>	الدعم المادي <input type="checkbox"/>	لا أدم <input type="checkbox"/>
42	هل تجد انضباطاً من أفراد مؤسسات المجتمع المدني بقوانينهم الداخلية؟	انضباط كبير <input type="checkbox"/>	انضباط متوسط <input type="checkbox"/>	منعدم <input type="checkbox"/>
43	كيف تساهم الورشات التوعوية في تغيير تصرفات أفراد المجتمع المدني؟	بشكل جيد <input type="checkbox"/>	بشكل مقبول <input type="checkbox"/>	لا تساهم <input type="checkbox"/>
44	هل استطعت محاربة ظواهر الانحدار والفساد الأخلاقي؟	بنسبة كبيرة <input type="checkbox"/>	قليل جداً <input type="checkbox"/>	نادراً ما <input type="checkbox"/>

البعد الثالث : التطوع الإرادي الحر

44	هل تقوم بمبادرات تطوعية فردية؟	دائما <input type="checkbox"/>	أحيانا <input type="checkbox"/>	لا أبدا <input type="checkbox"/>
45	هل تشارك في أنشطة تطوعية جماعية؟	دائما <input type="checkbox"/>	أحيانا <input type="checkbox"/>	لا أبدا <input type="checkbox"/>
46	هل تنتمي لأي مؤسسات تطوعية؟	عضو فعال <input type="checkbox"/>	متطوع فقط <input type="checkbox"/>	لا أنتمي <input type="checkbox"/>
47	ما هي أهم العوامل التي تدفعك للمشاركة في أعمال تطوعية؟	مساعدة الآخرين <input type="checkbox"/>	بناء علاقات اجتماعية <input type="checkbox"/>	إثراء سيرتي الذاتية <input type="checkbox"/>
48	كيف تختار نوع العمل التطوعي الذي تشارك فيه؟	أي عمل إنساني <input type="checkbox"/>	حسب مهاراتي فقط <input type="checkbox"/>	حسب وقت فراغي <input type="checkbox"/>
49	ما الانطباع الذي يكتسبه من خلال مشاركتك في الأعمال التطوعية؟	أشعر بتقدير الذات <input type="checkbox"/>	أشعر بتقدير الآخرين <input type="checkbox"/>	لا أشعر بشيء <input type="checkbox"/>
50	ما انطباع الآخرين تجاه تطوعك كأستاذ جامعي؟	اعجاب وتقدير <input type="checkbox"/>	شيء عادي <input type="checkbox"/>	لا مبالاة <input type="checkbox"/>
51	هل يهتم طلابك ومتابعوك بمبادراتك التطوعية؟	يهتمون كثيرا <input type="checkbox"/>	أحيانا ما يهتمون <input type="checkbox"/>	لا يهتمون مطلقا <input type="checkbox"/>
52	ما الهدف من نشر مبادراتك التطوعية على مواقع التواصل الاجتماعي؟	لتوسيع العمل التطوعي ودعمه <input type="checkbox"/>	فصد التوعية <input type="checkbox"/>	لا أنشر <input type="checkbox"/>
53	هل تشارك قصصك الشخصية عن التطوع خلال محاضراتك؟	نعم لتشجيع العمل التطوعي <input type="checkbox"/>	أحيانا لترشيد العمل التطوعي <input type="checkbox"/>	لا أشارك <input type="checkbox"/>

شكرا على حسن تعاونكم